

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

فرص تعزيز الروابط بين الاستثمار العام والخاص المحلي
والاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومي



سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (372)
(سلسلة علمية محكمة)

فرص تعزيز الروابط بين الاستثمار العام والخاص المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

2026

"لم يسبق نشر هذا البحث أو أي أجزاء منه، ويحظر إعادة نشره في أية جهة أخرى قبل أخذ موافقة المعهد كتابة"
"الآراء في هذا البحث تمثل رأي الباحثين فقط"



رئيس المعهد

أ.د. أشرف العربي

نائب رئيس المعهد

لشئون البحوث والدراسات العليا
أ.د. خالد عطية

عبد السلام، فادية وآخرون

فرص تعزيز الروابط بين الاستثمار العام والخاص المحلي

والاستثمار الأجنبي المباشر في مصر.

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، القاهرة، معهد

التخطيط القومي، 2026، 127 ص.

الكلمات الدالة: الاستثمار الخاص، الاستثمار الأجنبي

المباشر، نموذج قياسي، مناخ الاستثمار، التجارب الدولية

رقم الإيداع: 2026 / 10031

ISBN: 978-977-8848-35-3

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن توجه

المعهد بل تعبر عن رأي المؤلف وتوجهه في المقام الأول

حقوق الطبع والنشر محفوظة لمعهد التخطيط القومي،

يحظر إعادة النشر أو النسخ أو الاقتباس بأية صورة إلا بإذن

كتابي من معهد التخطيط القومي أو بالإشارة إلى المصدر

الطباعة والتنفيذ معهد التخطيط القومي الطبعة

الأولي، 2026.

مدينة نصر - طريق صلاح سالم -
القاهرة - جمهورية مصر العربية



<https://inp.edu.eg>



معهد التخطيط القومي



res.unit@inp.edu.eg



الهاتف/ 22627372-22634040 (+202)
الفاكس/ 22634747-24011398 (+202)



تقديم

تُعَد سلسلة قضايا التخطيط والتنمية إحدى القنوات الرئيسية لنشر نتائج معهد التخطيط القومي من دراسات وبحوث جماعية محكمة في مختلف مجالات التخطيط والتنمية. يضم المعهد مجموعة من الباحثين والخبراء متنوعي التخصصات، مما يضيف قيمة وفائدة لمثل هذه الدراسات المتنوعة، بالإضافة إلى شموليتها، واهتمامها بالأبعاد الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، والمؤسسية، والمعلوماتية للتنمية، وغيرها من القضايا التنموية الجديرة بالبحث.

تضمنت الإصدارات المختلفة لسلسلة قضايا التخطيط والتنمية منذ بدء إصدارها في عام 1977 عددًا من الدراسات التي تناولت قضايا مختلفة تخدم بصفة أساسية صانعي السياسات ومتخذي القرارات في مختلف مجالات التخطيط والتنمية، منها على سبيل المثال لا الحصر: السياسات المالية والنقدية، والإنتاجية والأجور والأسعار والتضخم، والحسابات القومية، والاستهلاك والتجارة الداخلية، والتشغيل البطالة وسوق العمل، وأسواق رأس المال، والمالية العامة، والحوكمة الاقتصادية والمؤسسية، والتجارة الخارجية، والتكتلات الدولية، والاتفاقيات الدولية والتمويل الدولي، واقتصاديات الطاقة بأنواعها، والتنمية الإقليمية والنمو الاحتوائي، وأفاق الاستثمار المحلي والأجنبي، والسياسات الصناعية، والثورة الصناعية الرابعة وتطبيقاتها، والثورة التكنولوجية واقتصاد المعرفة، والاقتصاد الرقمي، والسياسات الزراعية، والزراعة الذكية، والتنمية الريفية، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وريادة الأعمال والتكنولوجيات الناشئة، ومناهج النمذجة التخطيطية وأساليبها، واستشراف المستقبل، والبيئة والموارد الطبيعية، والتغيرات المناخية، وإدارة المخلفات، والاقتصاد الأخضر، والتعليم، والبحث العلمي والابتكار، والصحة، والفقر، والحماية الاجتماعية، والمرأة، والشباب، والهجرة، والأطفال، وذوي الإعاقة...إلخ تتنوع مصادر النشر وقنواتها لدى المعهد إلى جانب سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، والمتمثلة في التقارير العلمية، والكتب المرجعية، والمجلة المصرية للتنمية والتخطيط التي تصدر بصفة دورية ربع سنوية، وكذلك كتاب المؤتمر الدولي السنوي وسلسلة أوراق السياسات في التخطيط والتنمية المستدامة، وكراسات السياسات، إضافة إلى ما يصدره المعهد من نشرات علمية تعكس ما يعقده المعهد من فعاليات علمية متنوعة.

وفق الله الجميع للعمل لما فيه خير البلاد، والله من وراء القصد...

أ.د. أشرف العربي

رئيس معهد التخطيط القومي

فريق البحث

فريق البحث	الاسم	الدرجة العلمية	التخصص
الباحث الرئيسي	أ.د. فادية محمد أحمد عبد السلام	أستاذ متفرغ	اقتصاد
الباحثون	أ.د. محمود محمد عبد العلي صلاح	أستاذ متفرغ	اقتصاد
	د. أحمد عاشور عبد الله	أستاذ مساعد	اقتصاد
	د. يحيى حسين علي حسين	أستاذ مساعد	قانون تجارى دولى
	د. فاطمة خميس الحملاوى	أستاذ مساعد	اقتصاد
	د. مريم رؤوف فرج رزق	مدرس	اقتصاد
الباحثون المساعدون	أ. أية نجاح عبد الملك السيرسي	مدرس مساعد	اقتصاد وبيئة
الباحثون من خارج المعهد	د. محمود إبراهيم منصور جمعة	أستاذ	اقتصاد
	أ. شروق أحمد محمود	معيدة	اقتصاد

موجز البحث

فرص تعزيز الروابط بين الاستثمار العام والخاص المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

تُعد العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي من القضايا المحورية في أدبيات اقتصاديات التنمية، حيث يدور جدل واسع حول ما إذا كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي تُسهم في تحفيز الاستثمار المحلي (Crowding-in) أم تؤدي إلى مزاحمته (Crowding-out). وتزداد أهمية هذا الجدل في الاقتصادات النامية التي تسعى إلى تعظيم الإفادة من تدفقات الاستثمار الأجنبي لدعم النمو الاقتصادي وتعزيز القدرة الإنتاجية. وفي هذا السياق، تمثل مصر حالة مهمة للدراسة، نظرًا لتزايد الاهتمام بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال العقود الأخيرة بالتوازي مع توسع ملحوظ في الاستثمار العام، في ظل تحديات تتعلق بضعف ديناميكية الاستثمار الخاص المحلي.

تنطلق هذه الدراسة من محاولة تحليل طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي في مصر، مع التركيز على دور الاستثمار العام في تفسير هذه العلاقة، سواء من خلال تعزيز التكامل بين أنواع الاستثمار المختلفة أو من خلال احتمالات المزاحمة. كما تسعى الدراسة إلى استكشاف القنوات المحتملة التي يمكن من خلالها تعزيز الروابط الإنتاجية بين الاستثمار الأجنبي والاستثمار المحلي بما يدعم تحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

اعتمدت الدراسة على منهج تحليلي يجمع بين المراجعة النظرية لأدبيات الموضوع وتحليل التجارب الدولية المقارنة في بعض الاقتصادات الصاعدة مثل ماليزيا وفيتنام والمغرب، إلى جانب تحليل قياسي يستند إلى استخدام نماذج الاقتصاد القياسي لدراسة العلاقات بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي والاستثمار العام في مصر خلال الفترة محل الدراسة، مع تضمين عدد من المتغيرات الكلية المؤثرة مثل النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري والتضخم.

وتشير نتائج التحليل إلى أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي لا يتحدد فقط بحجم التدفقات الاستثمارية، وإنما يتأثر بدرجة كبيرة بطبيعة هذه الاستثمارات، وهيكلة الاقتصاد المحلي، ومستوى القدرة الاستيعابية للشركات المحلية. كما تُبرز النتائج أن الاستثمار العام يمكن أن يلعب دورًا مزدوجًا، حيث قد يسهم في تحفيز الاستثمار الخاص عندما يتركز في مشروعات البنية الأساسية الداعمة للنشاط الاقتصادي، بينما قد يؤدي في حالات أخرى إلى مزاحمة الاستثمار الخاص إذا اتجه إلى قطاعات إنتاجية تنافسية.

وتخلص الدراسة إلى أن تعظيم الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر يتطلب تبني سياسات تستهدف تعزيز الروابط الإنتاجية بين الشركات الأجنبية والمحلية، وتطوير قدرات الموردين المحليين، وتحسين بيئة الأعمال، بما يسهم في تحويل تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى محرك فعال لتعميق القاعدة الإنتاجية وتحفيز الاستثمار المحلي في الاقتصاد المصري.

الكلمات الدالة: الاستثمار العام والخاص المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، نموذج قياسي، مناخ الاستثمار، التجارب الدولية

فهرس المحتويات

م	الموضوع	رقم الصفحة
	مقدمة البحث	8-1
1	الفصل الأول هيكل الاستثمار في الاقتصاد المصري والعلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص خلال الفترة 2017/2016 – 2024/2023	9
	تمهيد	9
1-1	الإطار النظري	10
2-1	الإطار التحليلي للاستثمارات المنفذة في مصر	11
1-2-1	الوضع الراهن للاستثمار في مصر	12
2-2-1	الائتمان المحلي وأسعار الفائدة	19
2	الفصل الثاني تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي في مصر في ظل مخاطر بيئة الاستثمار	24
	تمهيد	24
1-2	الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم	24
2-2	الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر	27
1-2-2	أكبر الدول ضخاً للاستثمارات الأجنبية في مصر	29
2-2-2	التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي في مصر	30
3-2-2	تحليل هيكل الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر في ضوء الاتجاهات العالمية	32
4-2-2	الاستثمار المحلي في مصر خلال الفترة (2010/2011 - 2024/2025)	34
3-2	العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي	41
4-2	تحليل واقع العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي في مصر باستخدام تحليل SWOT	44
1-4-2	التفاعلات المتبادلة في مصفوفة SWOT	45
5-2	تحليل مصفوفة SWOT	45
1-5-2	أهم التأثيرات الإيجابية لعناصر القوة بالقطاع، تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي على علاج مواطن الضعف والمخاطر التي تواجهها	46
2-5-2	أهم التأثيرات الإيجابية الرئيسة للفرص المتاحة لتحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي على علاج مواطن الضعف، والمخاطر التي تواجهه	46

م	الموضوع	رقم الصفحة
3-5-2	أهم التأثيرات السلبية لاستمرار مواطن الضعف لتحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي على عناصر قوته، وفرصه المتاحة	47
4-5-2	أهم التأثيرات السلبية لاستمرار المخاطر التي تواجه العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي على عناصره وقوته، وفرصه المتاحة	47
3	الفصل الثالث دور السياسات التشريعية والمؤسسات المعنية بالاستثمار في دعم الروابط بين الاستثمار الأجنبي والمحلي في مصر	51
	تمهيد	51
1-3	تحليل الإطار التشريعي للاستثمار في مصر	52
1-1-3	التطور التاريخي للتشريعات الاستثمارية وصولاً لقانون 72 لسنة 2017	52
2-1-3	أهم أحكام قانون الاستثمار رقم 72 لسنة 2017 ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي	53
2-3	القوانين المكملة للإصلاح الاستثماري	55
1-2-3	قانون تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الوافي والإفلاس رقم 11 لسنة 2018	55
2-2-3	قانون الجمارك المصري رقم 207 لسنة 2020	56
3-2-3	قانون الشركات المصري رقم 159 لسنة 1981 وتعديلاته اللاحقة	57
3-3	أهمية الإطار التشريعي والمؤسسي في جذب الاستثمار	58
4-3	التقييم الدولي للإطار التشريعي المصري	59
5-3	الإطار المؤسسي الداعم للاستثمار في مصر	60
1-5-3	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة (GAFI)	61
2-5-3	المجلس الأعلى للاستثمار النشأة والدور المؤسسي	62
3-5-3	جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر	63
6-3	دور الإطار التشريعي والمؤسسي في دعم الروابط بين الاستثمار الأجنبي والمحلي	65
1-6-3	قانون الاستثمار المصري من الحوافز العامة إلى الارتباط بالأولويات التنموية	65
2-6-3	إشكالية التعدد والتداخل في المنظومة الاستثمارية	66
7-3	ملامح الإصلاحات الحديثة والتحديات المستمرة	67
4	الفصل الرابع التجارب الدولية في تعزيز الروابط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الخاص المحلي	70
	تمهيد	70
1-4	الروابط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي قنوات الانتقال والسياسات الممكنة	71

م	الموضوع	رقم الصفحة
2-4	تجربة ماليزيا - نموذج التكامل الصناعي والتحفيز الذكي	74
3-4	تجربة فيتنام - جذب الاستثمار الأجنبي لتمكين القطاع المحلي	77
4-4	تجربة المغرب - الاستثمار الأجنبي المباشر كأداة لإعادة تشكيل الاستثمار المحلي الخاص	83
5-4	مقارنة بين ماليزيا، فيتنام، والمغرب الروابط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الخاص المحلي	85
6-4	الدروس المستفادة لمصر	87
5	الفصل الخامس التحليل القياسي للروابط الديناميكية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار العام والاستثمار الخاص في مصر	91
	تمهيد	91
1-5	العلاقة بين الاستثمار الأجنبي وكل من الاستثمار العام والخاص	91
2-5	المنهجيات المتبعة	95
1-2-5	المنهجية المتبعة في الدراسة الحالية	97
	توصيات الدراسة:	103
	السياسات والإجراءات والآليات التنفيذية	105
	قائمة المراجع:	110

فهرس الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
14	الموقف التنفيذي لبرنامج الطرورحات الحكومية بمراحله الثلاث	(1-1)
28	حجم تدفق الاستثمار في مصر	(2-1)
36	بعض مؤشرات الاستثمار العام ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال فترة الدراسة	(2-2)
37	قيمة الاستثمار الخاص ونسبته على الناتج المحلي الإجمالي	(3-2)
72	العوامل المؤثرة في الروابط الخلفية، ونشر التكنولوجيا، وأثار الإنتاجية غير المباشرة	(1-4)
86	مقارنة بين ماليزيا، فيتنام، المغرب في تعزيز الروابط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي	(2-4)
89	الدروس المستفادة لمصر من واقع تجارب ماليزيا وفيتنام والمغرب في تعزيز الروابط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الخاص المحلي	(3-4)
98	قائمة متغيرات النموذج وتوصيفها	(1-5)
99	نتائج اختبارات السكون للسلاسل الزمنية	(2-5)
100	اختبار الارتباط الذاتي بين البواقي	(3-5)
100	اختبار الحدود (Bounds Test) باستخدام إحصاء F	(4-5)
101	نتائج تقدير النموذج في الأجل الطويل	(5-5)
102	نتائج تقدير النموذج في الأجل القصير	(6-5)

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1-1	إجمالي الاستثمارات المنفذة بالأسعار الجارية	12
2-1	تطور معدل نمو إجمالي الاستثمارات المنفذة بالأسعار الثابتة	12
3-1	تطور معدل نمو الاستثمارات المنفذة للقطاع العام والخاص بالأسعار الثابتة	13
4-1	تطور نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي في مصر	13
5-1	تطور التوزيع النسبي للاستثمار العام والخاص	13
6-1	تطور التوزيع النسبي للاستثمارات العامة وفقًا للنوع	15
7-1	نسبة مساهمة القطاع العام والخاص في الأنشطة الاقتصادية للعام المالي 2024/2023	16
8-1	التوزيع القطاعي لاستثمارات القطاع العام للعام المالي 2023/24	17
9-1	التوزيع القطاعي لاستثمارات القطاع الخاص للعام المالي 2023/24	18
10-1	مشروعات الشراكة ما بين القطاع العام والخاص في قطاع الطاقة	19
11-1	مشروعات الشراكة ما بين القطاع العام والخاص في قطاع النقل والطرق	19
12-1	تطور قيم أرصدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للحكومة والقطاع الخاص بالعملة المحلية والأجنبية (بخلاف البنك المركزي) خلال الفترة 2016-2024	20
13-1	التوزيع القطاعي لأرصدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص بالعملة المحلية والأجنبية بخلاف البنك المركزي في يونيو 2024	21
14-1	تطور أسعار الفائدة للقروض وأذون الخزانة خلال الفترة 2016-2024	22
15-1	قيم مصر في مؤشر حدة المزاخمة (SOCO Index) مقارنة بمتوسط الدول الأفريقية	23
1-2	الاستثمار الأجنبي المباشر صافي التدفقات في العالم	25
2-2	التوزيع القطاعي لاستثمارات العالمية	26
3-2	تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر	27
4-2	أكبر الدول ضخًا للاستثمارات الأجنبية في مصر عام 2024	30
5-2	صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وفقًا للقطاعات الاقتصادية 2023	31
6-2	تطور إجمالي الاستثمار العام (مليار جنيه) خلال الفترة (2011/2010-2026/2025)	35
7-2	تطور نسبة الاستثمارات المحلية (عام وخاص) إلى الناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال الفترة (2011/2010-2023/2024)	35

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
36	تطور نسبة تراكم رأس المال إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2010-2024)	8-2
37	نسبة الاستثمار الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال الفترة (2010-2024)	9-2
39	العلاقة بين الاستثمار العام والخاص	10-2
42	العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي	11-2
80	أثر الاستثمار الأجنبي المباشر	1-4

المقدمة

شهد الاقتصاد العالمي خلال العقود الأخيرة تحولات جوهرية في أنماط تدفقات الاستثمار الدولي، حيث أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم مصادر التمويل الخارجي للدول النامية، كما يمثل أداة رئيسة لتعزيز القدرات الإنتاجية ونقل التكنولوجيا وتطوير سلاسل القيمة العالمية. وقد دفع هذا التحول العديد من الاقتصادات النامية إلى تبني سياسات تستهدف جذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز دور القطاع الخاص، باعتبار ذلك أحد المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي وتحسين الكفاءة الإنتاجية. وتؤكد الأدبيات الاقتصادية أن الأثر التنموي للاستثمار الأجنبي لا يتحدد فقط بحجم التدفقات الاستثمارية، وإنما يعتمد بدرجة كبيرة على طبيعة هذه الاستثمارات ومدى قدرتها على بناء روابط إنتاجية حقيقية مع الاقتصاد المحلي وتعزيز الاستثمار المحلي الخاص.

وفي هذا السياق، أولت مصر خلال السنوات الأخيرة اهتمامًا متزايدًا بتعزيز جاذبية بيئة الاستثمار، وذلك في إطار استراتيجية أوسع لإعادة هيكلة الاقتصاد وتعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي. فقد تبنت الحكومة عددًا من الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية التي استهدفت تحسين مناخ الاستثمار، ومن أبرزها تطبيق نظام أكثر مرونة لسعر صرف الجنيه المصري، بهدف تعزيز القدرة التنافسية للصادرات وتحفيز تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى السوق المصري. كما عملت الحكومة على تطوير مجموعة من المناطق الاقتصادية الخاصة، وفي مقدمتها المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، التي تُعد أحد أهم المشروعات الاستراتيجية الهادفة إلى تحويل مصر إلى مركز إقليمي للصناعة والخدمات اللوجستية والتجارة الدولية.

وفي إطار هذه الجهود، تم إطلاق عدد من المبادرات لتعزيز جذب الاستثمارات الأجنبية، من بينها تطوير مناطق صناعية متخصصة في إطار التعاون الاقتصادي الدولي، مثل منطقة التعاون الاقتصادي والتجاري بين مصر والصين في منطقة (SETEZ) الصناعية، والتي تأتي ضمن مبادرة الحزام والطريق الصينية. كما شهدت السنوات الأخيرة تزايد اهتمام عدد من الدول العربية، وخاصة دول الخليج، بالاستثمار في الاقتصاد المصري، حيث برزت استثمارات كبيرة في مجالات الموانئ والخدمات اللوجستية والطاقة والعقارات، ومن أبرزها الاستثمارات المرتبطة بمشروع رأس الحكمة، وكذلك المشروعات التي تنفذها شركات إماراتية مثل شركة مواني أبو ظبي لإنشاء مناطق صناعية ولوجستية في شرق بورسعيد بالتعاون مع الصندوق السيادي لإمارة أبو ظبي.

كما اتجهت الحكومة المصرية إلى تنفيذ مجموعة من السياسات والإجراءات الرامية إلى تعزيز بيئة الاستثمار وتحفيز مشاركة القطاع الخاص، ومن بينها تحديث قانون الاستثمار، وإدخال نظام "الرخصة الذهبية" في عام 2022 لتسهيل إجراءات تأسيس المشروعات الاستراتيجية، خاصة في قطاعات الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر والسيارات الكهربائية وتحلية المياه والبنية التحتية. كذلك أعلنت الحكومة عن حزمة من الحوافز الاستثمارية للمشروعات الخضراء والمشروعات المقامة في المناطق الاقتصادية الخاصة، بما في ذلك المنطقة الاقتصادية لقناة السويس والعاصمة الإدارية الجديدة ومناطق التنمية في صعيد مصر.

وفي إطار توسيع دور القطاع الخاص، أعلنت الحكومة عن خطة تستهدف جذب استثمارات أجنبية مباشرة بقيمة تقارب 40 مليار دولار خلال أربع سنوات، مع العمل على زيادة مساهمة القطاع الخاص في إجمالي الاستثمارات إلى نحو 65% بدلًا من نحو 30%، بما يعكس توجهًا واضحًا نحو تقليص الدور النسبي للدولة في النشاط الاقتصادي. كما أعلنت الحكومة في

عام 2023 عن برنامج لطرح عدد من الأصول والشركات المملوكة للدولة أمام المستثمرين المحليين والأجانب، بما يشمل طرح نحو 32 شركة تعمل في قطاعات متعددة مثل البنوك والطاقة والنقل والخدمات اللوجستية، سواء من خلال البورصة المصرية أو عبر مستثمرين استراتيجيين.

وفي الوقت نفسه، تشير تقارير المؤسسات الدولية إلى أن الحكومة المصرية تسعى إلى توجيه الاستثمارات نحو قطاعات إنتاجية ذات قيمة مضافة مرتفعة، خاصة الصناعات التحويلية ومشروعات البنية التحتية الكبرى، بما يسهم في تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد المصري وزيادة فرص الاندماج في سلاسل القيمة العالمية. كما شهد قطاع الطاقة المتجددة نموًا ملحوظًا خلال السنوات الأخيرة نتيجة تنفيذ عدد من المشروعات الكبرى في مجالات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، مدعومًا بإصلاحات في سياسات تسعير الطاقة وتقليص دعم الكهرباء، فضلًا عن طرح مناقصات دولية لمشروعات الطاقة النظيفة.

وعلى الرغم من هذه الجهود الإصلاحية الواسعة، لا تزال بيئة الاستثمار في مصر تواجه مجموعة من التحديات المؤسسية والهيكلية التي قد تؤثر في قرارات المستثمرين المحليين والأجانب، من بينها بعض المخاطر القانونية والتنظيمية، إضافة إلى التحديات المرتبطة بدرجة اليقين المؤسسي وكفاءة الإطار التنظيمي الحاكم للنشاط الاقتصادي. وتشير بعض التقارير الدولية، ومنها تقارير وكالة فيتش (Fitch Solutions)، إلى أن استمرار هذه التحديات قد يحد من القدرة الكاملة للاقتصاد المصري على جذب تدفقات استثمارية كبيرة ومستدامة، على الرغم من الإمكانيات الاقتصادية الكبيرة التي يتمتع بها.

ومن ثم تبرز أهمية دراسة العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي في الاقتصاد المصري، خاصة في ظل التوسع النسبي في الاستثمار العام خلال السنوات الأخيرة، وما يثيره ذلك من تساؤلات حول طبيعة العلاقة بين أنواع الاستثمار المختلفة، وما إذا كانت هذه العلاقة تتسم بطابع تكاملي يعزز النمو الاقتصادي، أم أنها قد تنطوي على احتمالات مزاحمة للاستثمار المحلي الخاص. ومن هنا تنطلق هذه الدراسة لتحليل ديناميكيات العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي في مصر، مع التركيز على دور الاستثمار العام والسياسات الاقتصادية في تفسير هذه العلاقة، وذلك بهدف استخلاص دلالات سياسية يمكن أن تسهم في تعزيز فاعلية الاستثمارات الأجنبية في دعم النمو الاقتصادي وتحفيز الاستثمار المحلي.

1- طبيعة المشكلة محل البحث

تُعد قضية الاستثمار من القضايا المحورية في مسار تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، نظرًا لدورها الحاسم في رفع معدلات النمو الاقتصادي، وزيادة الطاقة الإنتاجية، وخلق فرص العمل، وتحسين مستويات المعيشة. إلا أن تحقيق هذه الأهداف يتطلب تبني برنامج وطني متكامل يهدف إلى إزالة المعوقات التي تحد من تدفق الاستثمارات وتعوق كفاءتها، وذلك دون تمييز بين أنواع المستثمرين، سواء كانوا من القطاع العام أو الخاص المحلي أو المستثمرين الأجانب.

وتتحدد كفاءة الاستثمار العام بدرجة كبيرة بمدى جودة إدارته وتوجيهه نحو القطاعات الإنتاجية ذات العائد الاقتصادي والاجتماعي المرتفع. كما أن ضعف العائد على الاستثمار العام ينعكس سلبًا على الاستثمار الخاص، نظرًا لوجود روابط تكاملية بينهما تتمثل في البنية الأساسية والخدمات العامة التي يوفرها الاستثمار العام وتُعد مدخلًا أساسيًا لنشاط القطاع الخاص.

وفي هذا السياق، تتبنى الدولة المصرية خلال المرحلة الراهنة مجموعة من الإصلاحات الهيكلية الداعمة للنمو الاقتصادي، والتي تستهدف تحفيز الاستثمارات المحلية (العامة والخاصة) والاستثمارات الأجنبية المباشرة، بما يسهم في رفع معدل الاستثمار إلى نحو 30% من الناتج المحلي الإجمالي. كما تتضمن هذه التوجهات تعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي ليصل نصيبه إلى نحو 65% من إجمالي الاستثمارات المنفذة، وذلك في إطار الالتزام بتنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة للأصول، ومواصلة برنامج الطروحات الحكومية، وتخراج الدولة الجزئي أو الكلي من عدد من الأنشطة الاقتصادية.

وعلى المستوى الدولي، يلاحظ تنوع النماذج التنموية والاستثمارية التي اتبعتها الدول الصاعدة، خاصة تلك التي نجحت في تحقيق تكامل فعال بين الاستثمارات المحلية والاستثمارات الأجنبية المباشرة، بما أسهم في تعظيم الأثر التنموي للاستثمار. ومن هذا المنطلق، يركز البحث الحالي على دراسة وتحليل عدد من التجارب الدولية الناجحة في إدارة العلاقة بين الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر، وذلك من خلال استعراض نماذج كل من ماليزيا وفيتنام والمغرب، بهدف استخلاص الدروس المستفادة التي يمكن توظيفها في دعم وتعزيز الروابط الاستثمارية في الاقتصاد المصري.

2- أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول إحدى القضايا المحورية في مسار التنمية الاقتصادية، وهي تعظيم دور الاستثمار في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، مع التركيز على تحليل طبيعة العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد المصري.

وتتجلى أهمية البحث في عدة جوانب رئيسية، حيث يسعى إلى تقديم تقييم تحليلي لأوضاع الاستثمار في مصر، من خلال دراسة كفاءة الاستثمار العام والخاص والأجنبي المباشر، ومدى إسهام هذه الاستثمارات في دعم النشاط الاقتصادي وتعزيز معدلات النمو. كما يركز البحث على تحليل طبيعة العلاقة بين هذه الأنماط المختلفة من الاستثمار، وتحديد ما إذا كانت هذه العلاقة تسهم بالتكامل بما يعزز التنمية الاقتصادية، أم بالتنافس بما قد يحد من فعالية بعض هذه الاستثمارات.

كما تكتسب الدراسة أهميتها من تركيزها على دور القطاع الخاص المحلي وإمكاناته في قيادة عملية النمو الاقتصادي، خاصة في ضوء التوجهات الاقتصادية الراهنة التي تستهدف زيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وتعزيز مشاركته في تنفيذ الاستثمارات.

ومن ناحية أخرى، يكتسب البحث أهمية إضافية من خلال استعراض وتحليل عدد من التجارب الدولية الناجحة في إدارة العلاقة بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر، بما يسمح باستخلاص الدروس المستفادة وتوظيفها في تطوير السياسات الاستثمارية في مصر. ويسهم ذلك في تقديم مجموعة من المقترحات والسياسات العملية التي يمكن أن تساعد في تحسين كفاءة إدارة الاستثمار، وتعزيز الروابط بين الاستثمار المحلي والأجنبي، بما يدعم تحقيق أهداف النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

3- أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى وضع إطار تحليلي وتطبيقي لتعزيز الترابط والتكامل بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد المصري، بما يسهم في تحسين كفاءة الاستثمار وتعظيم دوره في دعم النمو الاقتصادي المستدام. ويتحقق ذلك من خلال تحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية، تتمثل فيما يأتي:

- تحليل طبيعة العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في الاقتصاد المصري، ومدى تأثير كل منهما على الآخر.
- دراسة العلاقة بين الاستثمار الخاص المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر، مع تحديد المعوقات والتحديات التي تحد من قوة الروابط بينهما، وذلك في ضوء تحليل البيئة الاستثمارية باستخدام أسلوب SWOT.
- تقييم دور السياسات التشريعية والمؤسسات المعنية بالاستثمار في دعم وتحسين مناخ الاستثمار في مصر، ومدى مساهمتها في تعزيز التكامل بين الاستثمارات المحلية والأجنبية.
- تحليل طبيعة العلاقة بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر، وما إذا كانت علاقة تكاملية أم تنافسية، وقياس أثر هذه العلاقة على النمو الاقتصادي من خلال استخدام أحد النماذج القياسية.
- دراسة التجارب الدولية الناجحة في إدارة العلاقة بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر، مع التركيز على تجارب ماليزيا وفيتنام والمغرب، واستخلاص أهم الدروس المستفادة منها.
- اقتراح مجموعة من السياسات والإجراءات العملية التي يمكن من خلالها تعزيز الروابط بين الاستثمار الخاص المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر، بما يدعم دورهما في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

4- تساؤلات البحث

- ينطلق البحث من تساؤل رئيس يتمثل في: كيف يمكن تحفيز النشاط الاقتصادي وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد المصري في ضوء وثيقة سياسة ملكية الدولة، وبما يسهم في تقوية الروابط مع الاستثمار الأجنبي المباشر؟ ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيس مجموعة من التساؤلات الفرعية، من أهمها:
- ما طبيعة العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر؟ وهل تنسم هذه العلاقة بالتكامل أم بالتنافس؟
 - إلى أي مدى يمكن للقطاع الخاص أن يلعب دورًا قياديًا في دفع عملية النمو الاقتصادي؟
 - ما أثر مستوى مناخ الاستثمار في مصر على تدفقات الاستثمار المحلي والأجنبي، وعلى مساهمتهما في تحقيق النمو الاقتصادي؟
 - إلى أي مدى يمكن الاستفادة من الخبرات والتجارب الدولية الناجحة في تعظيم العوائد الاقتصادية للاستثمار المحلي (العام والخاص)، وتعزيز روابطه مع الاستثمار الأجنبي المباشر؟
 - ما أهم السياسات والمشروعات المقترحة التي يمكن أن تسهم في تعزيز التكامل بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي في الاقتصاد المصري؟

5- منهج البحث

يعتمد هذا البحث على منهجية تحليلية متعددة الأدوات تجمع بين التحليل النظري والتطبيقي، بما يسمح بفهم أكثر شمولًا لطبيعة العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد المصري، وتقييم دور هذه الأنماط المختلفة من الاستثمار في دعم النمو الاقتصادي.

وفي هذا الإطار، يستند البحث إلى المنهج الاستنباطي التحليلي من خلال مراجعة وتحليل الأدبيات الاقتصادية المرتبطة بموضوع الدراسة، سواء تلك المتعلقة بنظريات الاستثمار أو بالدراسات التطبيقية التي تناولت العلاقة بين الاستثمار المحلي

والاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصادات النامية والناشئة. ويساعد هذا المنهج في بناء الإطار النظري للدراسة وتحديد المفاهيم الأساسية والعلاقات المتوقعة بين المتغيرات محل البحث.

كما يعتمد البحث على منهج التحليل المقارن من خلال دراسة عدد من التجارب الدولية التي نجحت في تعزيز التكامل بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر، وبصفة خاصة تجارب كل من ماليزيا وفيتنام والمغرب. ويهدف هذا التحليل إلى استخلاص أهم السياسات والآليات التي أسهمت في تعزيز الروابط الاستثمارية في تلك الدول، وإمكانية الاستفادة منها في صياغة سياسات مناسبة للواقع المصري.

إلى جانب ذلك، يستخدم البحث المنهج القياسي لتحليل طبيعة العلاقات بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر، وقياس أثر هذه العلاقات على النمو الاقتصادي في مصر. ويتم ذلك من خلال تقدير نموذج اقتصاد قياسي يعتمد على بيانات زمنية للاقتصاد المصري، بما يسمح بتحديد اتجاه وقوة العلاقة بين هذه المتغيرات، ومدى إسهام كل نوع من أنواع الاستثمار في دعم النشاط الاقتصادي.

وبذلك لا تقتصر منهجية البحث على تحليل محددات الاستثمار فحسب، بل تمتد لتشمل دراسة طبيعة التفاعل بين أنماط الاستثمار المختلفة، وتقييم مدى قدرتها على قيادة عملية النمو الاقتصادي وتعزيز كفاءة استخدام الموارد في الاقتصاد المصري.

6- بعض أدبيات الموضوع (الدراسات السابقة)

تشغل العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر حيزاً مهماً في الأدبيات الاقتصادية المعاصرة، نظرًا لدورها المحوري في تشكيل مسار النمو الاقتصادي، ولا سيما في الدول النامية التي تسعى إلى تعبئة الموارد المحلية وتعزيز قدرتها على جذب التدفقات الرأسمالية الأجنبية. وقد انقسمت الأدبيات في هذا المجال إلى عدة محاور رئيسية؛ حيث ركزت مجموعة من الدراسات على تحليل كفاءة الاستثمار العام ودوره في تحفيز النشاط الاقتصادي، بينما اهتمت دراسات أخرى بتحليل طبيعة العلاقة بين الاستثمار العام والخاص وهل هي علاقة تكامل أم مزاحمة، في حين ركزت مجموعة ثالثة على العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي والقنوات التي تنتقل من خلالها آثار هذه الاستثمارات إلى الاقتصاد المحلي.

أولاً: كفاءة الاستثمار العام ودوره في دعم النمو الاقتصادي

تناولت بعض الدراسات مفهوم الاستثمار العام من زاوية كفاءته وقدرته على تحقيق العائد الاقتصادي والاجتماعي المتوقع منه. ففي دراسة بعنوان "كفاءة الاستثمار العام في مصر: المحددات والفرص وإمكانيات التحسين (2016)" تم تحليل مفهوم الاستثمار العام وآليات إدارته، مع الاستفادة من بعض التجارب الدولية الناجحة في تحسين كفاءة إدارة الاستثمار العام مثل تجربتي كوريا الجنوبية وشيلي. وقد ركزت الدراسة على تحليل مؤشرات كفاءة إدارة الاستثمار العام في مصر بهدف تحديد الفجوات المؤسسية والتنظيمية التي قد تحد من فاعلية الاستثمار الحكومي.

وأظهرت نتائج الدراسة أن تحسين كفاءة الاستثمار العام يتطلب تحقيق درجة أعلى من التكامل بين الإنفاق الجاري والرأسمالي، إلى جانب تحقيق التوازن بين الاستثمار في البنية الأساسية والاستثمار في التنمية البشرية. كما أكدت الدراسة أهمية ربط التوسع الجغرافي للمشروعات الاستثمارية باحتياجات الأقاليم المختلفة، فضلاً عن تطوير آليات تمويل الاستثمار العام وتعزيز مشاركة الجهات المعنية بالتخطيط في مختلف مراحل إعداد المشروعات وتنفيذها، بما في ذلك صياغة الاستراتيجيات القطاعية وإبرام اتفاقيات التمويل والشراكة مع القطاع الخاص.

ثانيًا: العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص (التكامل مقابل المزاخمة)

تعد العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص من أكثر القضايا التي أثارت جدلاً واسعاً في الأدبيات الاقتصادية، حيث يدور النقاش حول ما إذا كان الاستثمار الحكومي يعمل على تحفيز الاستثمار الخاص أم يؤدي إلى مزاحمته. وتفرق الأدبيات بين نوعين رئيسيين من الآثار المحتملة للاستثمار العام: الأثر التكاملي أو الحشدي (Crowding-in)، والأثر المزاخمي (Crowding-out).

يحدث أثر المزاخمة عندما يؤدي توسع الاستثمار العام إلى تقليص فرص الاستثمار الخاص نتيجة استحواد الحكومة على الموارد المالية أو ارتفاع أسعار الفائدة أو دخول القطاع العام في أنشطة إنتاجية تتنافس مباشرة مع القطاع الخاص. وعلى النقيض من ذلك، يشير أثر الحشد إلى قدرة الاستثمار العام على تهيئة بيئة مواتية للاستثمار الخاص من خلال تطوير البنية التحتية وتخفيض تكاليف الإنتاج وتحسين بيئة الأعمال (Makuyana & Odhiambo, 2019; Ang, 2009).

وقد حاولت العديد من الدراسات التطبيقية اختبار هذه الفرضيات باستخدام نماذج قياسية مختلفة. ففي دراسة Gijni & Kukeli (2012) التي تناولت إحدى عشرة دولة ناشئة في شرق أوروبا خلال الفترة 1991–2009 باستخدام بيانات Panel غير متوازنة، تبين أن الاستثمار العام – خصوصاً في البنية التحتية – يساهم في تحفيز الاستثمار الخاص من خلال تحسين بيئة الأعمال وتقليل تكاليف الإنتاج. غير أن الأثر الإيجابي للاستثمار العام يتراجع تدريجياً مع تقدم مستوى التنمية الاقتصادية.

كما توصلت دراسة Bhat et al. (2020) التي تناولت الاقتصاد الهندي باستخدام نموذج اللحظات المعممة (GMM) إلى وجود علاقة تكاملية بين الاستثمار العام والخاص، حيث تبين أن الاستثمار الحكومي يعزز الاستثمار الخاص في قطاعات التصنيع والزراعة والخدمات.

وفي المقابل، توصلت بعض الدراسات إلى نتائج مغايرة تشير إلى وجود أثر مزاحم للاستثمار العام. فقد وجدت دراسة Cavallo & Daude (2008) التي شملت عينة من 116 دولة نامية خلال الفترة 1980–2006 أن زيادة الاستثمار العام قد تؤدي إلى مزاحمة الاستثمار الخاص، إلا أن هذا الأثر يتراجع في الدول التي تتمتع بجودة مؤسسية مرتفعة وانفتاح اقتصادي أكبر.

كما أكدت دراسة Abbas & Ahmed (2019) التي تناولت الاقتصاد الباكستاني باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (VECM) وجود علاقة مزاحمة بين الاستثمارات العامة والخاصة والأجنبية، مع الإشارة إلى إمكانية الحد من هذا الأثر من خلال تحسين بيئة الاستثمار وتعزيز الاستقرار الاقتصادي.

وبالمثل، أظهرت دراسة Tiamiyu (2025) وجود علاقة مزاحمة بين الاستثمار العام والخاص في الاقتصاد النيجيري باستخدام نموذج ARDL، كما توصلت دراسة Maganya (2024) إلى نتائج مشابهة في حالة تنزانيا.

ثالثًا: الدراسات التطبيقية الخاصة بمصر

ركزت مجموعة من الدراسات على تحليل العلاقة بين الاستثمار العام والخاص في مصر، في ضوء الخصائص الهيكلية للاقتصاد المصري. فقد تناولت دراسة فوزي والمغربيل (2004) تحليل هذه العلاقة خلال الفترة 1974–2003 باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR)، وتوصلت إلى أن الاستثمار العام في القطاعات الإنتاجية قد يزاحم الاستثمار الخاص، بينما يؤدي الاستثمار الحكومي في البنية الأساسية مثل الطرق والكهرباء والتعليم إلى تحفيز الاستثمار الخاص.

وأظهرت دراسة رزق الله (2019) التي استخدمت منهج التكامل المشترك ونموذج ARDL خلال الفترة 1982–2016 نتائج مشابهة، حيث تبين وجود أثر مزاحمة على المستوى الكلي، في حين يظهر أثر تكاملي في بعض القطاعات مثل الزراعة والكهرباء والاتصالات والتشييد.

كما تناولت دراسة Elroukh (2024) العلاقة طويلة الأجل بين الاستثمار العام والخاص في مصر باستخدام بيانات ربع سنوية للفترة 2004–2022. وأظهرت النتائج وجود أدلة على مزاحمة الاستثمار العام للاستثمار الخاص على المستوى الكلي، خاصة من خلال تأثير الاقتراض الحكومي على الائتمان المتاح للقطاع الخاص. إلا أن التحليل القطاعي كشف عن وجود علاقات تكاملية في بعض القطاعات مثل الزراعة والصناعة والإنشاءات والنقل.

وفي السياق ذاته، ركزت دراسة Aboud & Melegy (2024) على محددات الاستثمار الخاص في مصر باستخدام نموذج التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ. وأظهرت النتائج أن النمو الاقتصادي والائتمان المصرفي يمثلان عاملين رئيسيين في تحفيز الاستثمار الخاص، بينما قد يؤدي توسع الاستثمار العام في بعض الأنشطة إلى مزاحمة القطاع الخاص، خاصة في ظل القيود التمويلية.

رابعاً: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي

اهتمت مجموعة أخرى من الدراسات بتحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي، حيث أشارت الأدبيات إلى أن هذه العلاقة تتسم بالتعقيد وتعتمد على عدد كبير من العوامل المؤسسية والاقتصادية.

فقد أوضحت دراسة Safwat et al. (2021) التي تناولت الاقتصاد المصري خلال الفترة 1980–2018 باستخدام نموذج التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ (VECM) وجود علاقة إيجابية طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، كما تبين أن تحسين الإطار المؤسسي والاقتصادي يسهم في جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية.

وفي السياق الدولي، أظهرت دراسة حول الاقتصاد البنغلاديشي باستخدام نموذج VECM وجود علاقة تكاملية قوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي، حيث يؤدي تدفق وحدة واحدة من الاستثمار الأجنبي إلى زيادة الاستثمار المحلي بما يزيد على 2.7 وحدة (Ai-Jun et al., 2024).

إلا أن بعض الدراسات توصلت إلى نتائج مختلفة تشير إلى وجود تأثير مزاحم للاستثمار الأجنبي على الاستثمار المحلي. فقد وجدت دراسة Pamba (2023) حول الاقتصاد الجنوب أفريقي باستخدام نموذج ARDL أن الاستثمار الأجنبي قد يؤدي إلى تقليص الائتمان الموجه للقطاع الخاص، مما ينعكس سلباً على الاستثمار المحلي.

كما أظهرت دراسة حول اقتصاد ميانمار باستخدام نموذج Panel ARDL وجود تأثير مزاحم للاستثمار الأجنبي في الأجل القصير، بينما يتحول هذا التأثير إلى علاقة تكاملية في الأجل الطويل، خاصة في القطاعات التي تتوافر فيها بنية تحتية مناسبة وقدرات تكنولوجية (Ejigu & Win, 2024).

خامساً: قنوات انتقال أثر الاستثمار الأجنبي إلى الاقتصاد المحلي

تشير الأدبيات الحديثة إلى أن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي لا يتحقق بصورة تلقائية، بل ينتقل عبر مجموعة من القنوات الاقتصادية والمؤسسية. ومن أهم هذه القنوات ما يعرف بالروابط الخلفية (Backward Linkages)

بين الشركات متعددة الجنسيات والموردين المحليين، حيث يؤدي التعاون بينهما إلى نقل التكنولوجيا والمعرفة وتحسين الكفاءة الإنتاجية للشركات المحلية.

وقد أوضحت دراسة للبنك الدولي أن هذه الروابط تمثل إحدى أهم القنوات لنقل التكنولوجيا إلى الاقتصادات النامية، حيث يضطر الموردون المحليون إلى تحسين جودة منتجاتهم والالتزام بمعايير إنتاج أكثر صرامة عند التعامل مع الشركات الأجنبية. (Jordaan et al., 2020)

كما أشارت دراسة حديثة لمعهد فيينا للدراسات الاقتصادية الدولية إلى أن نحو ربع تدفقات الاستثمار الأجنبي في القطاع الصناعي يمكن أن تتحول إلى استثمار محلي فعلي، خاصة عندما توجد روابط قطاعية ومالية تسمح للشركات المحلية بالإفادة من هذه التدفقات. (Wacker & Leeuw, 2025)

وتؤكد الأدبيات أن فاعلية هذه الروابط تعتمد على عدة عوامل، من أهمها جودة المؤسسات، وتوافر البنية التحتية، ومستوى رأس المال البشري، وقدرة الشركات المحلية على استيعاب التكنولوجيا الجديدة. كما تلعب السياسات الحكومية دورًا مهمًا في تعزيز هذه الروابط من خلال دعم الموردين المحليين وتشجيع اندماجهم في سلاسل القيمة العالمية.

خلاصة الأدبيات السابقة

يتضح من استعراض الأدبيات السابقة أن العلاقة بين الاستثمار العام والخاص والاستثمار الأجنبي المباشر تتسم بالتعقيد، ولا يمكن اختزالها في نمط واحد ثابت. ففي حين تشير بعض الدراسات إلى وجود علاقة تكاملية بين الاستثمار العام والخاص، خاصة عندما يتركز الاستثمار الحكومي في البنية الأساسية، توضح دراسات أخرى أن توسع الاستثمار الحكومي في الأنشطة الإنتاجية قد يؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص.

كما تشير الأدبيات إلى أن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي يتوقف بدرجة كبيرة على طبيعة التدفقات الاستثمارية، وجودة المؤسسات، والقدرة الاستيعابية للاقتصاد المحلي. فبينما يمكن للاستثمار الأجنبي أن يساهم في تحفيز الاستثمار المحلي من خلال نقل التكنولوجيا وتعزيز الروابط الإنتاجية، قد يؤدي في بعض الحالات إلى مزاحمة الشركات المحلية إذا لم تتوافر السياسات والمؤسسات القادرة على توجيه هذه التدفقات بما يخدم أهداف التنمية الاقتصادية.

7- النتائج/ المخرجات المتوقعة

- تحسين إدارة الاستثمار العام والخاص والخروج بعدد من السياسات والإجراءات العملية التي تساهم في تحسين أدائهم ورفع كفاءتهم مع اقتراح فرص بمشروعات محددة لتقوية الروابط بينهما وبين مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- تقييم أداء الاستثمار ينطلق من مؤشرات محددة يتم متابعتها دوريًا لتحديد حجم التقدم والتعرف على مواطن الخلل في تحديد القطاعات ذات الأولوية والمطلوب التركيز عليها استثماريًا.
- التعرف على المهام الإجرائية الدورية خاصة زيادات رؤوس الأموال النقدية واستصدار تراخيص، نظم تخصيص الأراضي والموافقات الخاصة بالأنشطة.

الفصل الأول

هيكل الاستثمار في الاقتصاد المصري والعلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص خلال الفترة 2017/2016 – 2024/2023

تمهيد

تعتمد كل دولة على منظومة متكاملة من السياسات لإدارة شؤونها الاقتصادية وتحقيق مستهدفاتها التنموية، بحيث تُشكّل السياسات المالية والنقدية محور هذه المنظومة، بجانب عدد من السياسات الأخرى المتشابكة، من أبرزها سياسات الاستثمار، التي تمثل أداة لتحفيز النمو ودفع عجلة الإنتاج، من خلال وضع إطار مؤسسي، وتنظيمي، وتشريعي لخلق مناخ تنافسي داعم للاستثمار. وبالحديث عن السياسات الاستثمارية يجدر الإشارة إلى أن العلاقة ما بين الاستثمار العام والخاص لاتزال محل نقاش حول العالم بحيث تكون معقدة بل متناقضة في بعض الأحوال حيث يرى بعضهم أنها تكاملية بحيث يوفر القطاع العام البنية الأساسية التي يعتمد القطاع الخاص عليها في ضخ استثماراته، في حين يرى الرأي الآخر أن العلاقة بينهما سلبية تصل لحد المزاحمة بحيث يعيق الاستثمار العام وبخاصة الممول عن طريق الاقتراض نمو الاستثمار الخاص ويعمل على زيادة التكاليف وتقليل الأرباح لا سيما في الأنشطة التجارية التي يتمتع فيها القطاع الخاص بإنتاجية وكفاءة تنافسية أعلى. (Maganya, 2024) وبالتالي، يشير مصطلح "المزاحمة" إلى الآثار الاقتصادية السلبية التي قد يتعرض لها القطاع الخاص جراء الإجراءات المالية التوسعية التي تتبعها الحكومة والتي يتم تمويلها إما بالضرائب أو بإصدار الديون. (Carlson & Spencer, 1975)

وبالتركيز على التطور التاريخي للعلاقة ما بين الاستثمار العام والخاص في مصر، يتضح أنها مرت بعدة مراحل متباينة بحيث يقود الاستثمار العام عجلة النمو عبر الإنفاق على مشروعات البنية التحتية والخدمات الأساسية في بعض فترات وبخاصة فترات الأزمات والتراجع الاقتصادي غير المسبوق الذي شهدته البلاد بعد أحداث ثورة 25 يناير عام 2011، وتخوف القطاع الخاص من الدخول في عدة قطاعات. بينما شهدت فترات أخرى تزايداً في مساهمة الاستثمار الخاص، خاصة في ظل تبني الدولة سياسات تحرير اقتصادي. إلا أنه مع استمرار قيادة القطاع العام لدفة الاستثمار، شهدت الفترة الأخيرة ارتفاع كبير في سقف الديون المحلية والخارجية مدفوعاً بزيادة الإنفاق الحكومي الاستثماري على المشروعات القومية والخدمات الأساسية بجانب إضعاف القدرة التنافسية للقطاع الخاص، وتراجع معدلات الاستثمارات الأجنبية التي عزفت عن الدخول في ظل هيمنة الاستثمارات العامة على الأسواق.

الأمر الذي دفع الحكومة المصرية إلى تبني عدد من الإجراءات للتخارج من النشاط الاقتصادي وتمهينة مناخ الأعمال للقطاع الخاص حيث تم إطلاق وثيقة سياسة ملكية الدولة في عام 2022 التي تعد الأولى من نوعها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفقاً لإرشادات البنك الدولي، بجانب اعتماد نحو 500 إجراء إصلاحي لدعم القطاع الخاص خلال الفترة (مايو 2022 - ديسمبر 2024)، وتحسين بيئة الأعمال، وتشجيع القطاع الصناعي. (Abdel Monem, 2025). ومن هذا المنطلق تأتي تلك الدراسة للبحث في العلاقة ما بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في مصر خلال الفترة 2017/2016 – 2024/2023 وذلك من خلال مراجعة الإطار النظري والدراسات السابقة التي تناولت تلك العلاقة سواء في مصر أو في الدول المشابهة من حيث المستوى التنموي والاقتصادي. هذا بالإضافة إلى تحليل بيانات الاستثمار والائتمان المحلي في مصر لتحديد درجة

مزاحمة القطاع العام للاستثمار الخاص والوقوف على أسباب تلك المزاحمة بجانب اقتراح عدد من التوصيات التي من شأنها التقليل من حدة المزاحمة وزيادة مشروعات الشراكة ما بين القطاعين.

1-1 الإطار النظري

حظيت العلاقة ما بين الاستثمار العام والخاص على اهتمام كبير خلال الفترة الأخيرة نظرًا لاتساع فجوات الاستدانة والعجز الحكومي الأمر الذي دفع الباحثين وصناع القرار إلى دراسة جدوى توجيه الإنفاق الحكومي نحو الاستثمار وما يدره من عوائد على الاقتصاد القومي، وكذلك دراسة الآثار السلبية التي قد تنتج عن ذلك من مزاحمة لاستثمارات القطاع الخاص (Carlson & Spencer, 1975). وقد انقسمت النظريات التي تناولت العلاقة ما بين الاستثمار العام والخاص إلى ثلاث مسارات بحيث يؤيد الفريق الأول فرضية المزاحمة ما بين القطاعين بحيث تؤثر زيادة الاستثمار الحكومي سلبًا على حجم الاستثمار الخاص، في حين يؤيد الفريق الثاني فرضية التكامل التي تنص على أن العلاقة موجبة ما بين الاستثمار العام والخاص بحيث يدعم الإنفاق الحكومي زيادة الاستثمار الخاص، أما عن الفريق الثالث فيفترض أن الاستثمار العام لا يؤثر على الاستثمار الخاص. ولعل من أبرز تلك النظريات الاقتصادية، المدرسة الاقتصادية الكينزية والمدرسة الكلاسيكية الحديثة "النيوكلاسيكية"، وفرضية التكافؤ الريكاردى بحيث تتبنى كل مدرسة آراء متباينة حول تأثير الإنفاق الحكومي على الاستثمار الخاص (Elroukh, 2024).

يرى اتباع المدرسة الكلاسيكية الحديثة أن الاستثمار العام يُزاحم الاستثمار الخاص، (Saeed et al., 2006) وقد يحدث ذلك سواء من خلال المنافسة على الموارد أو الائتمان. فيما يتعلق بالمنافسة على الموارد، يتنافس كلٌّ من القطاع العام والخاص على العمالة ورأس المال، مما يؤدي إلى مزاحمة الإنفاق العام للاستثمار الخاص وبالتالي، يؤدي ارتفاع الإنفاق الحكومي إلى زيادة الطلب على تلك الموارد، مما يرفع تكاليف الاستثمار التي يتكبدها القطاع الخاص. ومن ناحية أخرى تؤدي زيادة الإنفاق الحكومي إلى زيادة الطلب على النقود ومن ثم زيادة أسعار الفائدة، حيث تعمل الحكومة على تمويل نفقاتها من خلال الاقتراض. جدير بالذكر أن البنوك تفضل الأصول الحكومية الآمنة عن إقراض القطاع الخاص المحفوف بالمخاطر، وهو ما يُعرف بفرضية الكسل المصرفي (*). وبالتالي: فإن زيادة الائتمان الممنوح للحكومة يُقلل من قيمة الائتمان المتاح للقطاع الخاص كما تؤدي زيادة سعر الفائدة إلى زيادة تكلفة الاقتراض على شركات القطاع الخاص، (Elroukh, 2024) الأمر الذي يدفع الاستثمارات الخاصة إلى التخرج من السوق في نهاية المطاف.

وعلى النقيض من ذلك، يُصرّ الكينزيون على أن الإنفاق الحكومي يعمل على جذب الاستثمار الخاص من خلال تعزيز الطلب الكلي (Elroukh, 2024). كما يؤيد أصحاب تلك النظرية فرضية التكامل ما بين القطاعين العام والخاص بحيث تعمل زيادة الاستثمار العام على تهيئة بيئة مُواتية للاستثمار الخاص وتوفير بنية تحتية ملائمة مثل المطارات والموانئ والطرق السريعة والمستشفيات وإمدادات المياه ونظام الصرف الصحي، وغيرها، بما يدعم القطاع الخاص على العمل وزيادة الإنتاجية والربحية وتحفيز النمو الاقتصادي بفضل التأثير المضاعف. (Bhat et al., 2020) (Maganya, 2024).

وعلى الحياد تأتي فرضية التكافؤ الريكاردى والتي ترى أن الاستثمار العام لا يؤثر على الاستثمار الخاص، وذلك في حال توافر عدد من الافتراضات منها قدرة الأفراد على اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة، غياب القيود على السيولة، والقدرة على

(*) فرضية الكسل المصرفي تشير إلى أن توسع الاقتراض الحكومي يدفع المصارف إلى تبني سلوك كسول يتمثل في الاعتماد على تمويل الحكومة الأمن نسبيًا، على حساب دورها التنموي في تمويل القطاع الخاص والاستثمار الإنتاجي. (الجناي، 2020) و (Elroukh, 2024).

الاستشراف الدقيق. وبالتالي: يدرك الأفراد أن الزيادات الحالية في الإنفاق الحكومي (زيادة العجز المالي) تعد التزامات مستقبلية تتطلب ادخار خلال الفترة الحالية، مما يُبقي إجمالي المدخرات الوطنية دون تغيير. ومن ثم يظل حجم الثروات ثابتاً خلال إجمالي الفترة، الأمر الذي لا يؤثر على سعر الفائدة، وبالتالي: لا ينتقل أثر زيادة الاستثمار الحكومي إلى الاستثمار الخاص (Bhat et al., 2020).

وبعد مراجعة الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة ما بين الاستثمار العام والخاص يمكن استخلاص عدد من النقاط كما يأتي:

- تميل العلاقة بين الاستثمار العام والخاص إلى أن تكون تكاملية في الدول النامية ثم تبدأ في التغير نحو المنافسة كلما تحسن الوضع الاقتصادي للدولة بحيث يزاحم الاستثمار العام القطاع الخاص في الاقتصادات المتقدمة (Gjini & Kukeli, 2012).
- تعد جودة المؤسسات والسياسات المتعلقة بسهولة الوصول إلى الأسواق سواء من حيث التجارة أو التمويل من أهم العوامل التي تؤثر على العلاقة ما بين الاستثمار العام والخاص إذ يقل أثر المزاخمة ويتضاءل لدى الدول التي تتمتع بجودة عالية للمؤسسات. جدير بالذكر أن جودة المؤسسات من أبرز العوامل والشروط التي تعمل مؤسسات التنمية الدولية على مراجعتها عند منح القروض للحكومات (Cavallo & Daude, 2008).
- فيما يتعلق بمصر، يتضح وجود أدلة على مزاخمة القطاع العام للاستثمارات الخاصة على المستوى الكلي. أما عن المستوى القطاعي يتضح أن الاستثمارات العامة في المشروعات خارج نطاق البنية الأساسية تزاحم أو تنافس الاستثمار الخاص، في حين أن الاستثمار العام في البنية الأساسية كالطرق والموانئ والكهرباء والتعليم يتكامل مع الاستثمار الخاص (Ezzahid & Rafik, 2024).
- كذلك يتضح أن تأثير الاقتراض الحكومي في مصر على الائتمان الخاص يكون سلبياً كلما ارتفع سعر فائدة سندات الخزنة عن سعر الإقراض، بالإضافة إلى وجود أدلة على تحقق نظرية الكسل المصرفي في مصر؛ وبالتالي، تحيد محافظ البنوك بعيداً عن القروض الخاصة المحفوفة بالمخاطر لصالح أدوات الدين الحكومي، بما يؤكد فرضية التزاحم من خلال تأثيره المثبط على الائتمان الخاص (فوزي والمغربيل، 2004).

2-1 الإطار التحليلي للاستثمارات المنفذة في مصر

شهدت العقد الماضي اهتمام كبير من الحكومة المصرية لدعم القطاع الخاص وتحفيز دوره في الاقتصاد وذلك نظراً لدور الاستثمار في دفع عجلة النمو بدايةً من برنامج الإصلاح الاقتصادي، الذي تم تبنيه منذ عام 2016 والذي تضمن عدة محاور منها تشجيع الاستثمار المحلي وإصدار قوانين داعمة لمناخ الاستثمار، بجانب إصدار المجلس الأعلى للاستثمار نحو 17 قراراً لتحفيز الاستثمار، ومراجعة التشريعات الإدارية والسياسات الاستثمارية، وتحديد المشروعات ذات الأولوية، الأمر الذي أثمر عن إصدار قانون الاستثمار رقم (72) لسنة 2017 الذي يشمل كافة الإجراءات المنظمة للاستثمار من خطوات تنفيذية ورسوم، كما يتضمن حوافز وضمانات الاستثمار التي يتمتع بها المستثمر في مصر. (رفعت، 2023)

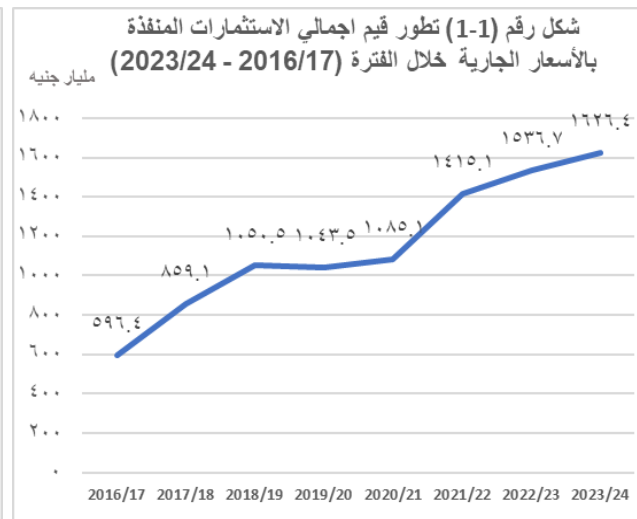
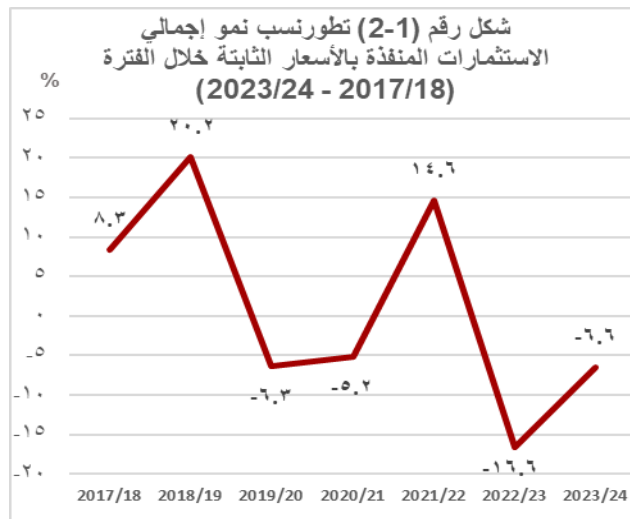
ومروراً بوثيقة سياسة ملكية الدولة، التي تم إقرارها في عام 2022، والتي هدفت إلى التخارج من الأصول المملوكة للدولة وتعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي تماشيًا مع توصيات مؤتمر مصر الاقتصادي 2022، بحيث تهدف الوثيقة إلى رفع معدل الاستثمار إلى ما بين 25% و30% بما يساهم في رفع معدل النمو الاقتصادي إلى ما بين 7% و9% وذلك بشكل رئيس من خلال تخارج الدولة من عدة الأنشطة غير الاستراتيجية، وتشجيع مختلف أشكال الشراكة بين القطاع العام

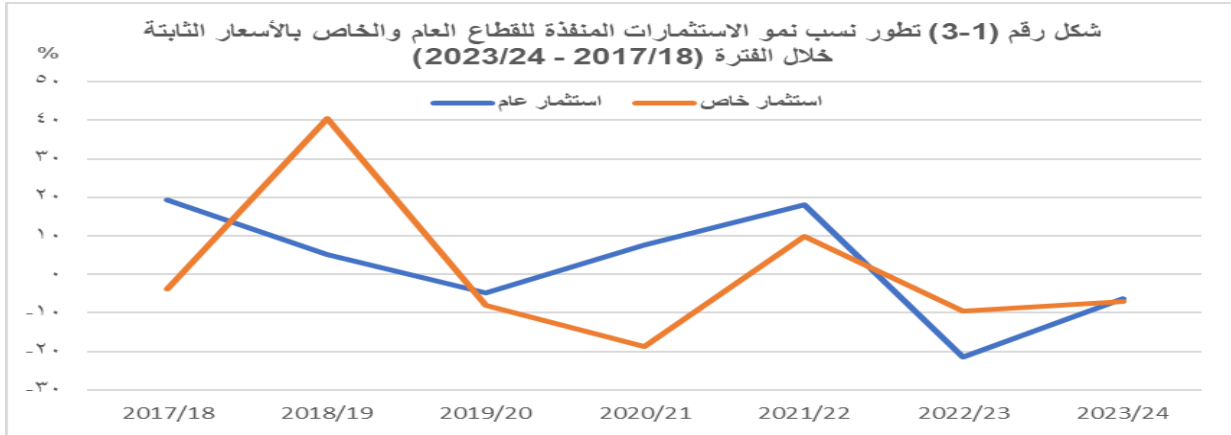
والخاص، وضمان الحياد التنافسي وتكافؤ الفرص. (Abdel Monem, 2025) ثم إطلاق استراتيجية الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة (2023 - 2026) في مايو 2023؛ والتي تعمل بمثابة خطة متكاملة لتحسين بيئة الاستثمار، وتعزيز التنافسية، وزيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، وترسيخ مكانة مصر كمركز إقليمي رائد في جذب الاستثمارات في أفريقيا والشرق الأوسط، من خلال خمسة محاور رئيسة ألا وهي الترويج للفرص الاستثمارية وجذب الاستثمار، تبسيط الإجراءات وتطوير أنظمة الاستثمار وحل مشكلات المستثمرين، التطوير المؤسسي الداعم، دعم ريادة الأعمال، تكون الهيئة بمثابة مركز معلومات الاستثمار (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2025).

1-2-1 الوضع الراهن للاستثمار في مصر

وبتحليل بيانات إجمالي الاستثمارات المنفذة بالأسعار الجارية يتضح أنها نمت بما يقترب من الضعف (نحو 172.7%) خلال إجمالي الفترة منذ عام 2016/2017 حتى 2023/2024، حيث إن قيمة الاستثمار حققت نموًا موجبًا مستمرًا منذ عام 2019/2020 حتى بلغت نحو 1626.4 مليار جنيه خلال العام المالي 2023/2024. وعلى النقيض من ذلك، تظهر بيانات الاستثمار بالأسعار الثابتة، بعد استبعاد أثر زيادة الأسعار، وجود معدلات نمو سالبة سجلت سالب 6.3% في عام 2019/2020 ثم سالب 16.6% في عام 2022/2023 وسالب 6.6% في العام المالي 2023/2024، مما يعكس أن النمو المحقق في الاستثمار بالأسعار الجارية جاء مدفوعًا بشكل أساسي بزيادة الأسعار وليس بفضل تحسن حقيقي في قيمة الاستثمارات المنفذة.

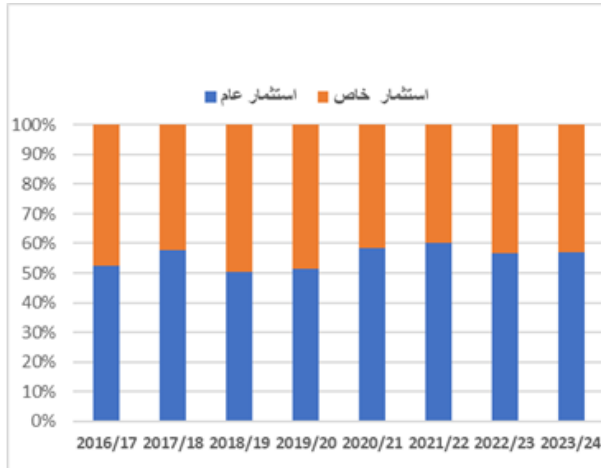
الاتجاه ذاته ينطبق على معدل نمو الاستثمارات العامة والاستثمارات الخاصة بحيث يعاني كلاهما من معدلات نمو سالبة بالأسعار الثابتة إلا أن القطاع الخاص يعاني من معدلات سالبة مرتفعة في أغلب الأحيان مقارنةً بالقطاع العام حيث بلغ معدل الانخفاض لدى القطاع الخاص نحو 7.05% خلال عام 2023/2024 مقارنةً بمعدل الانخفاض لدى القطاع العام الذي بلغ نحو 6.18%. كذلك ظهر تأثير جائحة كورونا بشكل كبير على القطاع الخاص خلال عام 2020/2021 ليحقق معدل انخفاض بلغ نحو 18.8% متأثرًا بحالة الإغلاق الجزئي التي تم اتباعها في مصر، وعلى النقيض وقع على عاتق الاستثمار العام مهمة دفع عجلة الاقتصاد في ذلك الوقت بحيث ارتفعت الاستثمارات العامة بنحو 7.77%.





المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي.

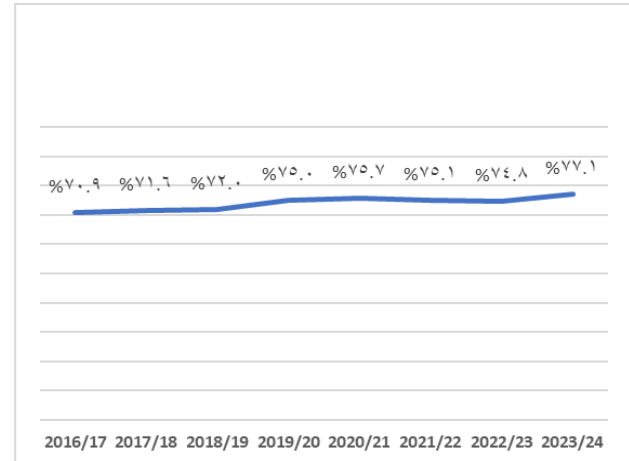
وبالتركيز على مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي يتضح أنها تزيد عن 70% من قيمة الناتج منذ عام 2017/2016 حتى وصلت نحو 77.1% في العام المالي 2024/2023 وهو ما يؤكد أهمية دور القطاع الخاص كلاعب مؤثر في الاقتصاد المصري إلا أن ذلك لا يظهر بشكل ملحوظ عند تحليل التوزيع النسبي لبيانات الاستثمار ما بين القطاع العام والخاص إذ يتضح أن حجم الاستثمار الخاص منذ عام 2017/2016 لم يتخط حاجز الـ 50% من إجمالي حجم الاستثمار حيث حقق أعلى نسبة مساهمة خلال عام 2019/2018 والتي بلغت نحو 49.6%.



المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

شكل رقم (5-1)

تطور التوزيع النسبي للاستثمار العام والخاص خلال الفترة (2024/2023 - 2017/2016)



المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

شكل رقم (4-1)

تطور نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال الفترة (2024/2023 - 2017/2016)

جدير بالذكر أنه منذ عام 2022، تم الإعلان عن تبني برنامج الطروحات الحكومية في ضوء تطبيق مستهدفات وثيقة سياسة ملكية الدولة للأصول ويهدف إعادة هيكلة بعض أصول الدولة وتعزيز كفاءتها وتشجيع استثمارات القطاع الخاص في عدد من المشروعات الجديدة، وتعزيز أداء البورصة المصرية، وتحسين بيئة التداول، بالإضافة إلى توفير السيولة اللازمة من النقد

الأجنبي على المدى القصير. حيث تم تحديد نحو 35 أصلًا تابعًا للدولة حتى أغسطس 2023 سواء لطرح أسهمها بالبورصة أو لمستثمر استراتيجي، أو لكليهما. (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2024).

وقد تم تحقيق مستهدفات البرنامج المعلنة خلال المرحلتين الأولى والثانية بنحو 94.2% و99.5% على التوالي حيث تم تحصيل ما يقرب من 5.1 مليار دولار خلال المرحلتين، في حين بلغ معدل التنفيذ للمرحلة الثالثة ما يقرب من 492.5% حيث تم تحصيل نحو 24.63 مليار دولار مقارنةً بالمستهدف البالغ 5 مليار دولار فقط. وبالتركيز على مستهدفات التخارج من حيث عدد الشركات يتضح أن مستهدفات تلك المرحلة لم تؤت ثمارها حيث اقتصر على طرح نسبة من حصة الدولة في رأس مال الشركة الشرقية للدخان من خلال البورصة المصرية لصالح شركة "جلوبال للاستثمار القابضة المحدودة" الإماراتية بقيمة 625 مليون دولار فقط وهو ما يؤكد أن الطفرة في معدل التنفيذ خلال المرحلة الثالثة ترجع بالضرورة لصفقة تطوير مدينة رأس الحكمة من قبل شركة أبو ظبي التنموية القابضة ADQ - الإمارات حيث تم تحصيل نحو 24 مليار دولار سيولة دولارية مباشرة. وقد يرجع ذلك التأخر في تنفيذ مستهدفات البرنامج إلى الظروف الجيوسياسية التي تعاني منها المنطقة، والتي أثرت على تدفقات الاستثمارات الأجنبية وتقييم الأصول المستهدفة بالطرح بما يؤثر سلبًا على القيمة العادلة للأصول.

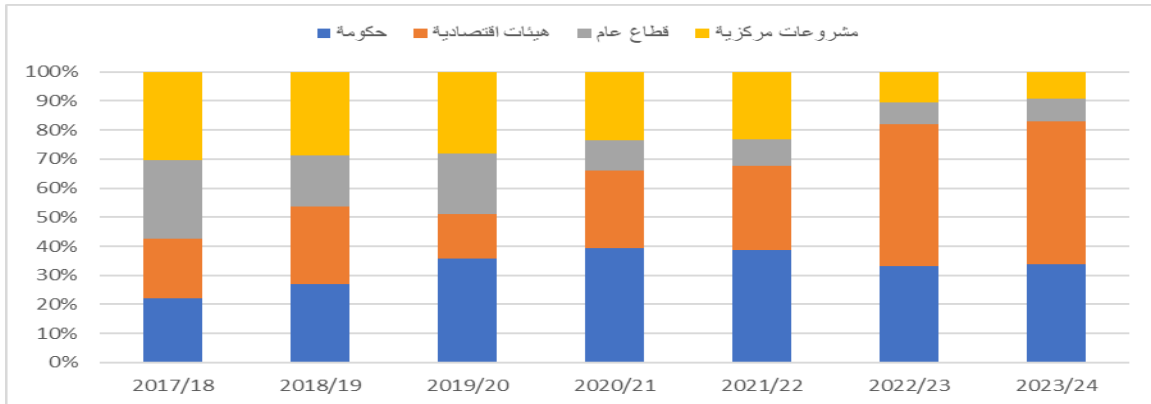
جدول رقم (1-1)

الموقف التنفيذي لبرنامج الطروحات الحكومية بمراحله الثلاث

المرحلة	المستهدفات المعلنة	الحصيلة المستهدفة	معدل الإنجاز	ملاحظات
الأولى حتى أغسطس 2022	التخارج الجزئي من عدد (6) شركات تسهم بها الدولة تضمنت - البنك التجاري الدولي - شركة فوري - أبوقير للأسمدة - شركة موسكو للأسمدة - الإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع - شركة إي فاينانس	3.3 مليارات دولار	94.2%	
الثانية حتى يونيو 2023	التخارج الكلي/الجزئي من عدد (7) شركات تسهم بها الدولة تضمنت - شركة البويات والصناعات الكيماوية (باكين) - شركة العز الدخيلة للصلب - شركة الحفر المصرية للبترول (الحفر المصرية) - الشركة المصرية لإنتاج الألكيل بترين الخطي (إيلاب) - الشركة المصرية لإنتاج الإيثيلين ومشتقاته (إيثيدكو). - شركة المصرية للاتصالات - الفنادق ال (٧) المملوكة لشركة "إيجوتاك" التابعة لشركة "إيجوث"	2 مليار دولار	99.5%	
الثالثة حتى يونيو ٢٠٢٤	التخارج من عدد (6) شركات تسهم بها الدولة تضمنت - محطة جبل الزيت لتوليد الكهرباء من الرياح - طرح شركة "وطنية" للمنتجات البترولية - طرح شركة ديماط لتداول الحاويات والبضائع - طرح شركة بورسعيد لتداول الحاويات والبضائع - طرح حصة من بنك المصرف المتحد - طرح حصة إضافية من شركة الشرقية للدخان	5 مليار دولار	492.5%	نسبة المستهدفات المحققة خلال المرحلة الثالثة تأتي بشكل أساسي من صفقة رأس الحكمة

المصدر: التقرير الثاني لمتابعة تنفيذ سياسة ملكية الدولة للأصول ووحدة الطروحات الحكومية، مجلس الوزراء المصري.

وعلى الرغم من تحقيق البرنامج معدل تنفيذ بنسبة 288.5% خلال المراحل الثلاث للبرنامج مقارنةً بالمستهدفات المعلنة، بإجمالي يقارب 30 مليار دولار أمريكي (Abdel Monem, 2025)، إلا أن نسبة مشاركة القطاع الخاص في إجمالي الاستثمارات المنفذة أخذت في الانخفاض حتى بلغ نحو 43.1% في عام 2024/2023. وقد يرجع الاختلاف ما بين مساهمة القطاع الخاص في الناتج ومشاركته في الاستثمار إلى منظور كلا المؤشرين، فعلى الرغم من زيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص في الإنتاج الحالي إلا أن نسبة مشاركته في الاستثمار باعتباره إنفاق أو التزام لزيادة الطاقة الإنتاجية المستقبلية لا يزال منخفضاً. جدير بالإشارة إلى أن عام 2025/2024 شهد ارتفاعاً ملحوظاً في حجم استثمار القطاع الخاص للمرة الأولى منذ ما يقرب من عشر سنوات لهيمن القطاع الخاص بنسبة 65.5% من قيمة الاستثمار الإجمالي خلال الربع الأول من عام 2025/2024 وقد يرجع ذلك الارتفاع ليس لزيادة في حجم الاستثمار الخاص ولكن كنتيجة لترشيد الحكومة للإنفاق الاستثماري بشكل خاص وفقاً لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٤٩٩ لسنة ٢٠٢٣ بشأن ترشيد الإنفاق العام بالجهات الداخلة في الموازنة العامة للدولة والهيئات العامة والاقتصادية، وتأجيل تنفيذ أي مشروعات جديدة لم يتم البدء في تنفيذها ولها مكون دولاري واضح. حيث أدى ذلك إلى انخفاض ملحوظ في استثمارات أجهزة الموازنة بنحو 13% خلال الفترة يوليو - مارس من العام المالي 2025/2024 لتصل إلى ١٦١ مليار جنيه مقارنة بـ ١٨٤ مليار جنيه خلال الفترة نفسها من العام الماضي (وزارة المالية - جمهورية مصر العربية، 2024). أما عن الاستثمار العام فقد أخذ في الارتفاع منذ عام 2017/2016 ليلبلغ نحو 925.9 مليار جنيه خلال العام المالي 2024/2023، أي ما يشكل نحو 56.9% من إجمالي الاستثمار خلال العام ذاته بحيث جاء الارتفاع في حجم الاستثمار العام مدفوعاً بزيادة في حجم استثمارات الهيئات الاقتصادية على حساب انحسار استثمار المشروعات المركزية والاستثمار العام حيث تضاعف حجم استثمارات الهيئات الاقتصادية بما يزيد عن ثلاث مرات (349.3%) منذ عام 2018/2017 حتى عام 2024/2023 لتستحوذ على ما يقرب من نصف الاستثمارات العامة خلال عام 2024/2023 مقارنةً بنحو 20.6% فقط خلال عام 2018/2017. في حين شهد استثمار المشروعات المركزية والقطاع العام انخفاضاً في حجم الاستثمار خلال الفترة منذ عام 2018/2017 حتى عام 2024/2023 بنحو سالب 43.9% و45.7% على التوالي مما يعكس توجه الدولة نحو التخارج من الأصول والمشروعات المملوكة لديها تنفيذاً لوثيقة سياسة ملكية الدولة. كما تشير بيانات الخطة الاستثمارية للعام المالي 2026/2025 إلى أن حجم الاستثمارات العامة المنفذة يستهدف أن يصل إلى نحو 1158 مليار جنيه.



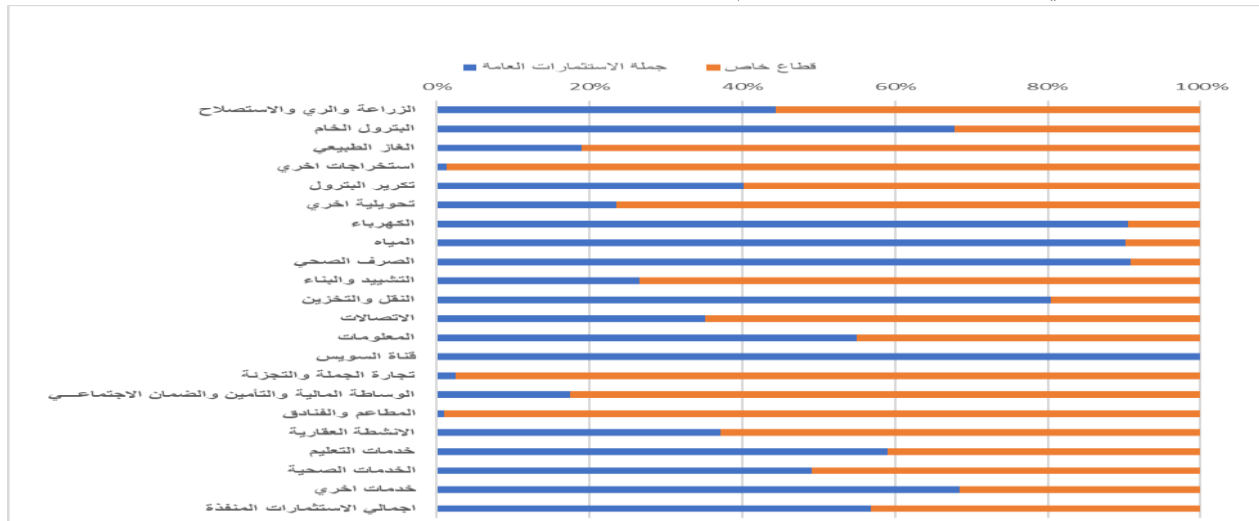
المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي.

شكل رقم (6-1)

تطور التوزيع النسبي للاستثمارات العامة وفقاً للنوع خلال الفترة (2024/2023 - 2018/2017)

وفيما يتعلق بالقطاعات التي يستحوذ فيها القطاع العام على ما يزيد عن 50% من إجمالي الاستثمارات المنفذة خلال العام المالي 2024/2023، فقد تركزت بشكل رئيس في قطاعات البنية التحتية مثل الصرف الصحي (90.8%)، والكهرباء (90.6%)، والمياه (90.1%) فضلًا عن الاستحواذ على عدد من القطاعات الأخرى مثل النقل والتخزين بنحو 80.4% من إجمالي الاستثمارات المنفذة، وكذلك البترول الخام بنحو 67.7% بجانب الخدمات التعليمية بنحو 59.1% والمعلومات بنحو 55% وذلك وفقًا للشكل رقم (7-1). الأمر الذي ينعكس على التوزيع القطاعي للاستثمارات العامة خلال العام ذاته، بحيث تتركز الاستثمارات العامة بشكل رئيس في 6 قطاعات رئيسة ألا وهي النقل والتخزين (26.88% من إجمالي الاستثمارات العامة)، والكهرباء (18.05%)، والبترول الخام (6.66%)، والصرف الصحي (6.33%)، خدمات التعليم (5.76%)، والخدمات الصحية (4.31%). وقد حقق قطاع الكهرباء أعلى معدل نمو خلال عام 2024/2023 والذي بلغ نحو 75.8% ويليه قطاع الوساطة المالية والتأمين (66.8%) ثم الاستخراجات الأخرى (62.2%) وفقًا للشكل رقم (8-1). وعلى النقيض، شهد عدد من القطاعات انسحاب الاستثمارات العامة ومنها الصناعات التحويلية الأخرى بمعدل نمو سالب بلغ نحو 30.8% ويلها تجارة الجملة والتجزئة بمعدل سالب 24.5%، وكذلك خدمات التعليم بمعدل سالب 19.2% بما يتماشى مع مستهدفات وثيقة ملكية الدولة.

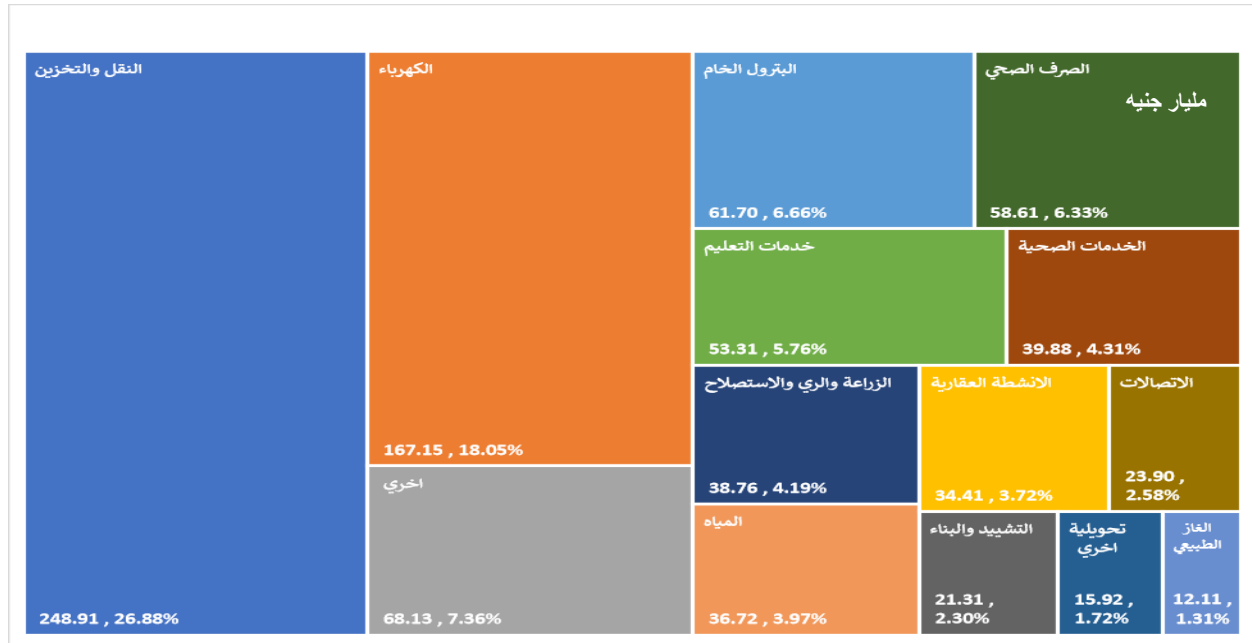
جدير بالإشارة إلى أن الهيكل القطاعي للاستثمارات العامة المنفذة يتسم بالثبات النسبي منذ عام 2016/2017 بحيث تهيمن خدمات النقل والتخزين والكهرباء على الصدارة خلال تلك الفترة، ما يقرب من 35.5% في المتوسط من إجمالي الاستثمارات العامة، في حين شهدت بعض القطاعات تذبذبًا ومنها الغاز الطبيعي الذي شهد طفرة في الاستثمارات العامة خلال عام 2018/2017 (8.7% من إجمالي الاستثمارات العامة في العام ذاته) والتي سرعان ما أخذت في الانخفاض بشكل ملحوظ منذ عام 2020/2019 متأثرًا بالمشكلات التي واجهت حقول الغاز في الفترة الأخيرة. وكذلك الأمر في قطاع التشييد والبناء الذي شهد تطورًا ملحوظًا في حجم الاستثمارات حتى عام 2021/2020 ثم بدأ في الانحسار ليستحوذ فقط على نحو 2.3% من إجمالي الاستثمارات العامة خلال عام 2024/2023.



المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

شكل رقم (7-1)

نسبة مساهمة القطاع العام والخاص في الأنشطة الاقتصادية للعام المالي 2024/2023



المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي.

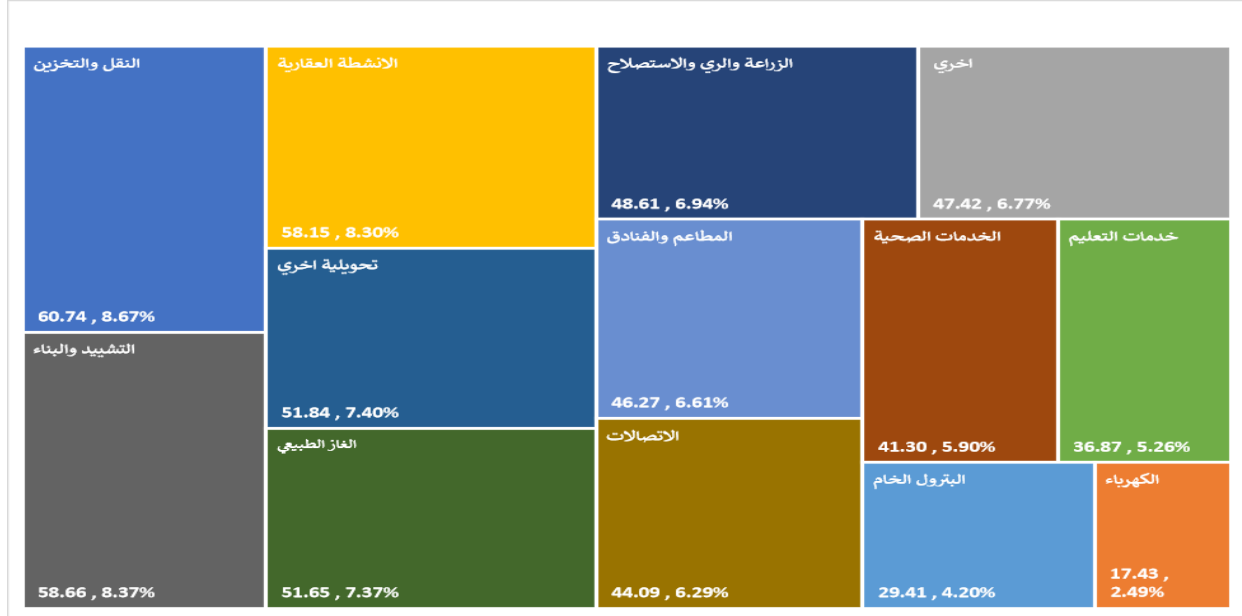
شكل رقم (8-1)

التوزيع القطاعي لقيم ونسب استثمارات القطاع العام للعام المالي 2024/2023

وفيما يتعلق بالقطاعات التي يهيمن عليها القطاع الخاص، بحيث يستحوذ على أكثر من 80% من إجمالي الاستثمارات المنفذة، فتتضمن المطاعم والفنادق بنحو 99.1% من إجمالي الاستثمارات المنفذة، يلها الاستخراجات الأخرى بنحو 98.7%، ثم تجارة الجملة والتجزئة بنحو 97.5%، والوساطة المالية والتأمين والضمان الاجتماعي بنحو 82.5%، والغاز الطبيعي بنحو 81% وفقًا للشكل رقم (7-1). جدير بالإشارة أن تلك الهيمنة لم تنعكس بالضرورة على التوزيع القطاعي لاستثمارات القطاع الخاص خلال عام 2024/2023، فيتضح أنه يتسم بالتنوع بحيث تستحوذ خدمات النقل والتخزين على الصدارة (نحو 8.67%)، ويلها التشييد والبناء (8.37%)، ثم الأنشطة العقارية (8.3%)، ثم الصناعات التحويلية الأخرى (7.4%)، والغاز الطبيعي (7.37%)، والزراعة والري (6.94%)، والمطاعم والفنادق (6.61%) وفقًا للشكل رقم (9-1).

أما عن الهيكل القطاعي للاستثمارات الخاصة خلال العقد الماضي، فيتضح حدوث تغييرات هيكلية تشهد بداية زيادة القطاع الخاص في عدد من القطاعات وبخاصة البنية التحتية التي شهدت سيطرة القطاع العام لفترة طويلة، وذلك منذ عام 2023/2022 مثل الصرف الصحي حيث بلغ حجم الاستثمار الخاص لعام 2024/2023 نحو 5.95 مليار جنيه بمعدل نمو بلغ نحو 41.2% مقارنة بنحو 4.2 مليار جنيه في عام 2023/2022 والتي تعد السنة الأولى التي يتم خلالها رصد استثمارات خاصة في قطاع الصرف الصحي خلال العقد الماضي. كما شهد قطاع المياه طفرة في حجم الاستثمارات الخاصة بمعدل نمو بلغ نحو 32.8% خلال عام 2024/2023 مقارنة بعام 2023/2022. والأمر ذاته لقطاع الكهرباء الذي شهد معدل نمو بلغ نحو 14.2%. كما شهد عام 2023/2022 تعافي لقطاع السياحة متمثلًا في نشاط المطاعم والفنادق بمعدل نمو سنوي بلغ نحو 150%.

وعلى الرغم من ذلك شهدت بعض القطاعات انخفاضاً في نسبة مساهمتها في إجمالي الاستثمار الخاص مثل التشييد والبناء الذي استحوذ على 15.07% من إجمالي الاستثمار الخاص خلال عام 2021/2020، حيث انخفضت نسبة مساهمته لنحو 8.37% في عام 2024/2023. وكذلك الاستثمارات في قطاع الغاز الطبيعي التي حققت أعلى نسبة مساهمة في عام 2019/2018 بلغت نحو 23.9% (بمعدل نمو 80.96% خلال العام ذاته) ثم أخذ في الانخفاض فيما بعد متأثراً بالعوامل السلبية ذاتها التي خفضت الاستثمارات العامة في القطاع.



المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي.

شكل رقم (9-1)

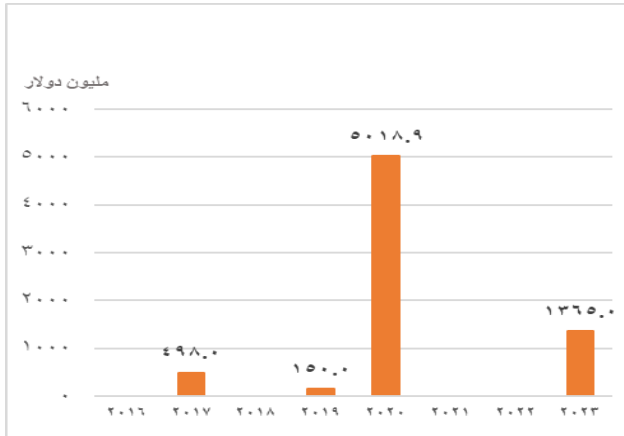
التوزيع القطاعي لقيم ونسب استثمارات القطاع الخاص للعام المالي 2024/2023

وبما أن حجم الاستثمارات في البنية التحتية شهد ارتفاعاً لدى كل من القطاع العام والخاص مما يدل على الاتجاه إلى عقد مشروعات الشراكة بين القطاع العام والخاص (PPP) وبخاصة في قطاعي الطاقة والطرق والنقل. وقد بلغ حجم مشروعات الشراكة ما بين القطاع العام والخاص في مجال الطاقة منذ عام 2016 حتى 2023 نحو 4.8 مليار دولار بما يشمل مشروعات البنية التحتية في قطاع الكهرباء بعدد 32 مشروعاً تضمنت عقود الإدارة والتأجير، وتطوير مشروعات البنية التحتية القديمة، ومشروعات التطوير الجديدة. أما عن مشروعات النقل والطرق فبلغت نحو 7.03 مليار دولار والتي تشمل السكك الحديدية، بما في ذلك الأصول الثابتة، وخطوط الشحن، وخطوط نقل الركاب، وكذلك الطرق ذات الرسوم، والطرق السريعة، والإنفاق، بجانب المطارات، والبنية التحتية للموانئ.

كما عملت الوحدة المركزية للشراكة بين القطاعين العام والخاص بوزارة المالية بعد اعتماد وثيقة سياسة ملكية الدولة على إبرام عدد من الشراكات مع القطاع الخاص تضمنت توقيع سبعة مشروعات بتكلفة استثمارية تُقدر بنحو 15.58 مليار جنيه مصري، والموافقة على إجمالي 32 مشروعاً مستقبلياً خلال السنة المالية 2025/2024، منها 21 مشروعاً بتكلفة استثمارية تُقدر بنحو 41.3 مليار جنيه مصري، و 11 مشروعاً قيد التقدير. (Abdel Monem, 2025)

جدير بالذكر أن مشروعات الشراكة بين القطاع العام والخاص (PPP) تتسم بعدة ميزات منها تعزيز الكفاءة وتبني ممارسات فعالة لإدارة المشروعات، ومن ثم خفض التكاليف، وتحسين الجودة بما يسهم في تعزيز استدامة المشروع، وذلك بالإضافة إلى توفير التمويلات اللازمة دون الحاجة للاقتراض من البنوك وزيادة أعباء الديون الحكومية الأمر الذي يتيح للحكومة تنفيذ مشروعات البنية التحتية دون الضغط على الموازنة العامة للدولة. كما يؤدي هذا النوع من الشراكات إلى تحسين الخدمات العامة مثل النقل والرعاية الصحية والتعليم والمرافق، وضمان استدامتها بحيث غالباً ما تنطوي الشراكات بين القطاعين العام والخاص على عقود طويلة الأجل هذا بدوره يحسن جودة الحياة العامة للمواطنين. (أحمد، 2024).

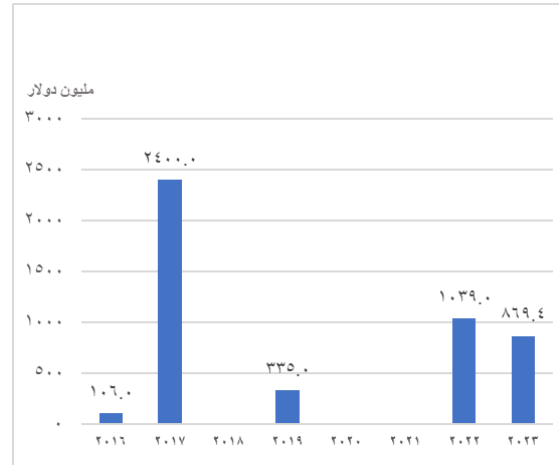
وعلى الرغم من الأهمية الكبيرة التي سبق ذكرها لمشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، إلا أنها تواجه عدداً من التحديات التي تؤثر على نجاح هذه المشروعات في مصر ومن أبرزها البيروقراطية، وكثرة الإجراءات الإدارية والتراخيص، مما يزيد من تكاليف المشروع بجانب غياب التنسيق والشفافية بين الهيئات المشاركة في المشروع. أما عن أكبر التحديات فتتمثل في تحديد المخاطر وتوزيعها بين طرفي العقد مما يؤدي إلى عزوف القطاع الخاص أو البنوك التي تتقدم بالعطاءات لتعاطم المخاطر، لذا يتوجب إعداد تقييم لمصادر الإيرادات التي تدعم المشروع على تحمل التكاليف، وتحديد جميع المخاطر المرتبطة بالمشروع وإدارتها في شكل مصفوفة مخاطر وهيكله المخاطر بشكل متوازن ما بين الحكومة والقطاع الخاص بما يحقق رغبة الحكومة في المشروع ويعمل على جذب القطاع الخاص وجهات التمويل. (علي والحملوي، 2024)



المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي

شكل رقم (11-1)

مشروعات الشراكة ما بين القطاع العام والخاص في قطاع النقل والطرق خلال الفترة 2016-2023



المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي

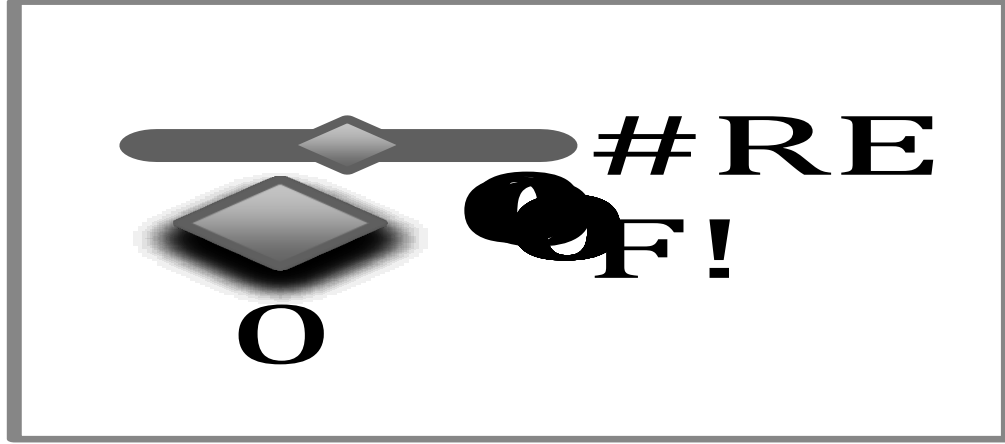
شكل رقم (10-1)

قيم مشروعات الشراكة ما بين القطاع العام والخاص في قطاع الطاقة خلال الفترة 2016-2023

2-2-1 الائتمان المحلي وأسعار لفائدة

كما سبق الإشارة في الإطار النظري تعد سهولة الحصول على الائتمان من أهم العوامل التي تؤثر على أداء القطاع الخاص بحيث يظهر أثر المزاخمة كلما انحسر حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص لصالح زيادة الائتمان الممنوح للقطاع العام،

الأمر الذي تم رصده بشكل كبير خلال الفترة الأخيرة حيث ارتفع حجم أرصدة التسهيلات الممنوحة للحكومة ليتخطى حجم تلك الممنوحة للقطاع الخاص منذ يونيو 2021، وهو ما تفاقم في الزيادة حتى بلغ نحو 3584 مليار جنيه خلال يونيو 2024 ليستحوذ على 61.8% من إجمالي الأرصدة الائتمانية الممنوحة في يونيو 2024 بمعدل نمو يقترب من 224.5% مقارنةً بـ يونيو 2021 وهو ما يزيد بمقدار الضعف عن معدل نمو أرصدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص خلال الفترة ذاتها والذي بلغ نحو 103.7% فقط. تستحوذ أرصدة التسهيلات الممنوحة للحكومة بالعملة الأجنبية على نحو 52.5% من إجمالي أرصدة التسهيلات الممنوحة للحكومة.



المصدر: من إعداد البنك المركزي المصري

شكل رقم (12-1)

تطور قيم أرصدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للحكومة والقطاع الخاص

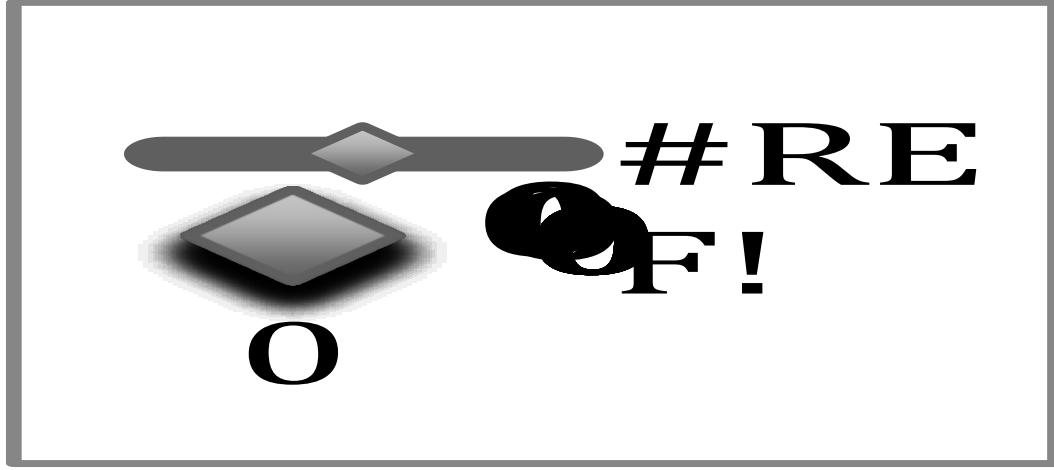
بالعملة المحلية والأجنبية (بخلاف البنك المركزي) * خلال الفترة 2016- 2024

أما عن أرصدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص فقد بلغت نحو 2216.9 مليار جنيه خلال يونيو 2024 مقسمة قطاعياً كما موضح في الشكل التالي، بحيث يستحوذ نشاط الصناعة والخدمات على غالبية التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص غالبيتها مقومة بالعملة المحلية (نحو 75%). وعلى الرغم من هيمنة القطاع الخاص على نشاط الزراعة في مصر (نسبة مساهمة تقترب من 100% من الناتج المحلي الإجمالي لنشاط الزراعة) إلا أنه يستحوذ على نسبة لا تتعدى 2.7% من إجمالي أرصدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص مما يعكس اتجاه المزارعين لتمويل استثماراتهم ذاتياً وقد يرجع ذلك إلى صعوبة إجراءات الحصول على ائتمان أو كثرة الشروط المطلوبة استيفائها للحصول على تمويل زراعي.

جدير بالذكر أن مسح الشركات الصادر عن البنك الدولي لعام 2020 أشار إلى أن نسبة المشروعات التي يتم تمويلها ذاتياً في مصر تتعدى 90% وهي نسبة ترتفع بكثير عن المتوسط الأفريقي الذي يبلغ نحو 74.3%، بالإضافة إلى أن نسبة الشركات التي تلجأ للبنوك للحصول على تمويل للاستثمار في مصر لم تتعد 10.3% لعام 2020 مقارنةً بنحو 14.6% في عام 2016 وذلك

(*) التسهيلات الائتمانية الممنوحة سواء للحكومة أو القطاع الخاص المسجلة بنهاية شهر يونيو من العام المالي

مقارنةً بالمتوسط الأفريقي الذي بلغ نحو 28% (World bank, 2020). وذلك على الرغم أن معدل زيادة عدد الشركات التي تم تأسيسها ما بين عامي 2020/2019 و2021/2020 وفقًا لبيانات الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بلغ نحو 29.6% وهو ما يزيد عن معدل نمو أرصدة التسهيلات الائتمانية خلال الفترة ذاتها، والذي بلغ نحو 18.4% فقط، وهو ما يدل على وجود مشكلات في الحصول على تمويل في مصر أو تحقق فرضية الكسل المصرفي بحيث تميل البنوك إلى إقراض الحكومة بسعر فائدة أعلى ومخاطرة أقل عن إقراض القطاع الخاص بسعر فائدة أقل ومخاطرة عالية للسداد.



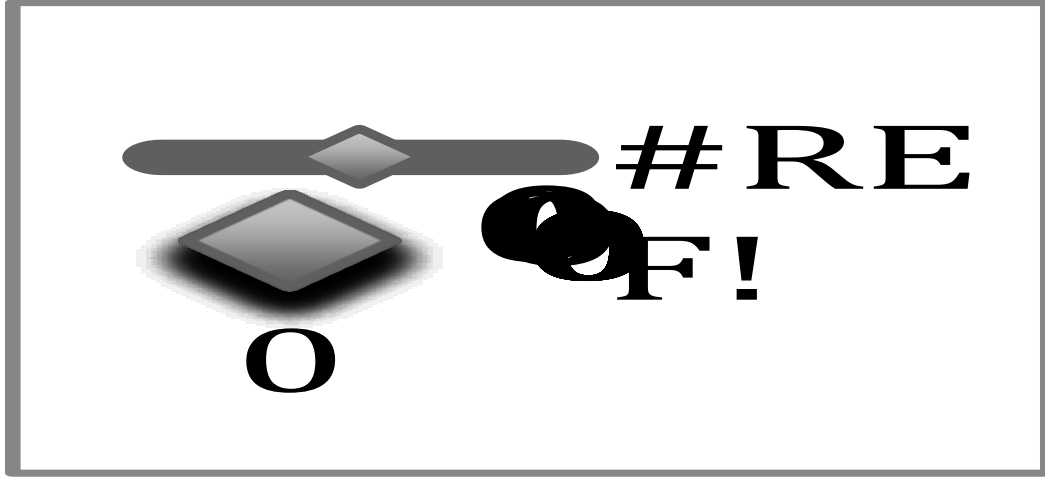
المصدر: البنك المركزي المصري

شكل رقم (13-1)

التوزيع القطاعي لنسب أرصدة التسهيلات الائتمانية* الممنوحة للقطاع الخاص بالعملة المحلية والأجنبية
بخلاف البنك المركزي في يونيو 2024

وباعتبار سعر الفائدة من أهم العوامل التي تؤثر على قرار الاستثمار إذ توجد علاقة سلبية بين سعر الفائدة والاستثمار الخاص بحيث يؤثر سعر الفائدة على تكاليف بدء النشاط الاستثماري، يمكن إلقاء الضوء على سعر الفائدة على القروض خلال الفترة الأخيرة بحيث ارتفع سعر الفائدة من نحو 13.4% في يونيو 2016 إلى نحو 24.9% في يونيو 2024 متأثرًا برغبة البنك المركزي في السيطرة على زيادة معدل التضخم وهو ما يثبط من رغبة القطاع الخاص لبدء النشاط في ظل أسعار الفائدة المرتفعة. هذا بالإضافة إلى مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص في الحصول على الائتمان والتي برزت من خلال أسعار الفائدة على أذون الخزانة (91 يومًا) التي ترتفع عن أسعار الفائدة على القروض أقل من عام في المتوسط بنحو 2.4% خلال الفترة من يونيو 2016 حتى يونيو 2024، وبالتالي: يمكن القول بأن أسعار الفائدة على أذون الخزانة من أبرز الأسباب التي تؤدي إلى مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص في الحصول على التمويل للاستثمار بسبب الكسل المصرفي.

(*) التسهيلات الائتمانية الممنوحة سواء للحكومة أو القطاع الخاص المسجلة بنهاية شهر يونيو من العام المالي



المصدر: البنك المركزي المصري

شكل رقم (14-1)

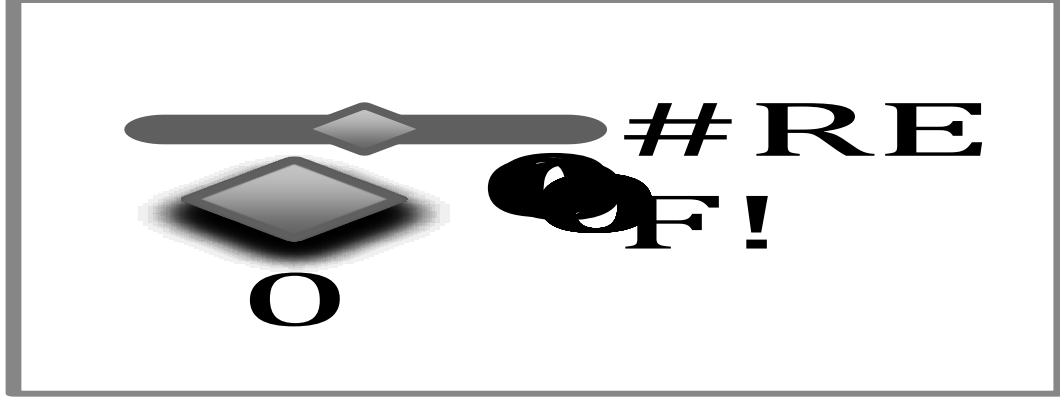
تطور أسعار الفائدة للقروض وأذون الخزانة* خلال الفترة 2016- 2024

وعلى الرغم من أهمية الاستثمارات العامة في تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، وتحقيق التوازن في الاقتصاد المحلي من خلال الاستثمار في مختلف القطاعات التي قد يعزف القطاع الخاص عنها إلا أنه في بعض الأحيان يعمل على مزاحمة القطاع الخاص بما ينعكس سلباً على الأداء الاقتصادي، وذلك لعدة أسباب منها أن المشروعات الحكومية تبدأ بالأمر المباشر من الجهات السيادية ولا تتعرض للإجراءات الروتينية، والحصول على امتيازات خاصة مثل الحصول أسعار فائدة مخفضة على رؤوس الأموال المقترضة من البنوك، وتسهيلات في الإجراءات والتراخيص، إعفاءات جمركية، والحصول على الأراضي بشكل مجاني أو بأسعار مدعمة فضلاً عن الإعفاء الضريبي حيث لا يتم فرض ضرائب على المشروعات الحكومية على النقيض من القطاع الخاص نظراً لكونها لا تولد دخلًا ولا تتحصل على أرباح، الأمر الذي دفع البرلمان المصري في مايو 2023 إلى إلغاء الإعفاءات الضريبية الممنوحة لبعض جهات القطاع العام تحقيقاً لمبدأ الحياد التنافسي. (خالد، 2023)

وبالحديث عن المزاحمة يمكن الاعتماد على مؤشر حدة المزاحمة (Severity of Crowding-Out SOCO Index) بحيث يعمل المؤشر على قياس درجة المزاحمة في الدول الأفريقية من خلال تقييم كل دولة باستخدام 3 مؤشرات رئيسة ينبثق عنها 12 مؤشراً فرعياً، بحيث يقيس المؤشر الرئيس الأول الدين العام، والتغيرات في هيكل الدين، والعائد الحقيقي على أذون الخزانة. ثم يقيس المؤشر الثاني الائتمان الممنوح للقطاع الخاص في حين يعمل المؤشر الثالث على رصد سلوك البنوك تجاه إقراض للقطاع الخاص أخذاً في الاعتبار تطور القطاع المالي وتطورات الموازنة العامة، وكلما ارتفعت قيمة المؤشر لتقترب إلى الواحد الصحيح، دل ذلك إلى زيادة حدة المزاحمة (European Investment Bank EIB, 2024).

(*) سعر الفائدة المسجل بنهاية شهر يونيو

حافظت مصر على مستوى متوسط من حدة المزاحمة خلال الفترة 2016-2024 بحيث يقل عدد النقاط التي حققتها مصر عن متوسط الدول الأفريقية المدرجة في المؤشر حيث حققت مصر عدد نقاط بلغ نحو 0.42 نقطة في مؤشر حدة المزاحمة خلال عام 2024 بحيث ارتفعت حدة المزاحمة بنحو 10.5% مقارنة بقيمة المؤشر في عام 2016 والتي بلغت نحو 0.38 نقطة.



المصدر: بنك الاستثمار الأوروبي

شكل رقم (15-1)

قيم مصر في مؤشر حدة المزاحمة (SOCO Index) مقارنة بمتوسط الدول الأفريقية خلال الفترة 2016-2024

وبجانب المزاحمة، لا يزال المستثمرون يواجهون عددًا من العقبات التي تدفع المستثمرين بعيدًا عن الاستثمار المحلي، بما في ذلك عدم الاستقرار الاقتصادي، ارتفاع معدلات التضخم، وتكاليف التشغيل، البيروقراطية، وانعدام الشفافية مما يقلل من ثقة المستثمرين، بجانب عدم وجود رؤية اقتصادية واضحة، والتغيرات المتتالية في السياسة النقدية والتي تصعب من عملية التخطيط للاستثمار، والتطبيق غير المتكافئ للقوانين واللوائح، وصعوبة الوصول إلى العملات الأجنبية لإعادة تحويل الأرباح أو استيراد السلع، وإجراءات الجمارك المعقدة، ومشكلات حقوق الملكية الفكرية. (خالد، 2023) (United States Department of State, 2023)

وبذلك، ينتهي الفصل الأول إلى تحليل هيكل الاستثمار في الاقتصاد المصري خلال الفترة (2016/2017–2023/2024)، مع التركيز على تطور كل من الاستثمار العام والاستثمار الخاص، وطبيعة العلاقة بينهما في ضوء التحولات التي شهدتها الاقتصاد المصري خلال السنوات الأخيرة. وقد أظهر هذا التحليل أن ديناميكيات الاستثمار المحلي لا يمكن فهمها بصورة كاملة بمعزل عن الدور الذي تلعبه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة في ظل تزايد أهمية هذه التدفقات كمصدر رئيس لتمويل التنمية ونقل التكنولوجيا وتعزيز القدرة الإنتاجية للاقتصاد. ومن هذا المنطلق ينتقل البحث في الفصل الثاني إلى تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي في مصر، مع التركيز على تأثير مخاطر بيئة الاستثمار في تشكيل هذه العلاقة، وذلك بهدف فهم مدى قدرة الاقتصاد المصري على جذب الاستثمارات الأجنبية وتوظيفها بما يعزز الاستثمار المحلي ويعمق الروابط الإنتاجية داخل الاقتصاد.

الفصل الثاني

تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي في مصر في ظل مخاطر بيئة الاستثمار

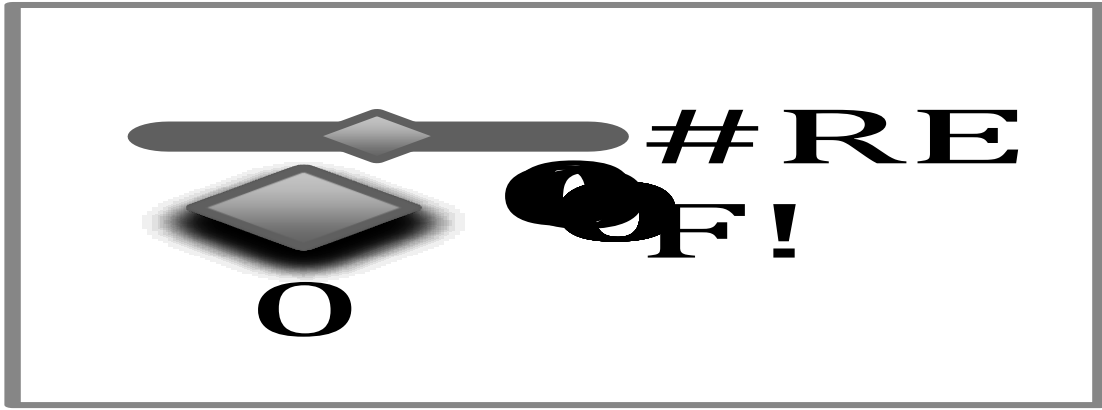
تمهيد

يُعد الاستثمار الأجنبي المباشر (Foreign Direct Investment - FDI) أحد المحركات الرئيسة للنمو الاقتصادي والتنمية في العديد من دول العالم، سواء المتقدمة أو النامية؛ فهو لا يقتصر على توفير رؤوس الأموال فحسب، بل يساهم أيضًا في نقل التكنولوجيا، وتطوير المهارات الإدارية، وخلق فرص العمل، وربط الاقتصادات المحلية بالأسواق العالمية. ومع ذلك، فإن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي ليست دائمًا علاقة تكاملية بحتة، بل قد تتسم في بعض الأحيان بالتنافسية، مما يثير تساؤلات حول مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، خاصة عندما يكون الدافع الرئيس للمستثمر الأجنبي هو تحقيق أقصى قدر من الأرباح، وليس بالضرورة دعم الأهداف التنموية للدولة المضيفة.

تزداد هذه التساؤلات تعقيدًا في ظل وجود مخاطر استثمارية متعددة، سواء كانت اقتصادية، مالية، سياسية، أو بيئية، والتي يمكن أن تؤثر على جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر وتوجيهه نحو قطاعات معينة. كما أن ظهور الشركات متعددة الجنسيات وتفوقها الهيكلي والمالي على الشركات المحلية يطرح تحديات كبيرة أمام الاقتصادات النامية، حيث قد تؤدي هذه الشركات إلى مزاحمة الاستثمارات المحلية والحد من الفوائد غير المباشرة للشركات الوطنية. بالإضافة إلى ذلك، فإن أنواع العقود الاستثمارية، مثل عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية (BOT) وعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP)، تلعب دورًا حاسمًا في تحديد توزيع المخاطر والفوائد بين الأطراف المعنية، وتأثيرها على التنمية المحلية.

1-2 الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم

الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر يُعد أحد الركائز الأساسية لدعم النمو الاقتصادي، لما يوفره من رؤوس أموال جديدة، ونقل للتكنولوجيا، وفرص عمل. وقد اتسم أدائه خلال العقد الأخير بالتذبذب الحاد؛ إذ تراجع بشدة بعد عام 2011 نتيجة عدم الاستقرار السياسي، ثم تعافى تدريجيًا منذ 2014 مدفوعًا ببرامج الإصلاح الاقتصادي وتحرير سعر الصرف. وعلى الرغم من تحقيق تدفقات إيجابية في قطاعات الطاقة والعقارات والخدمات، إلا أن الاعتماد على صفقات ضخمة منفردة، مثل استثمار "رأس الحكمة" عام 2024، يعكس هشاشة الهيكل الاستثماري ويفرض ضرورة تنويع مصادره وتوجيهه نحو القطاعات الإنتاجية لزيادة القيمة المضافة وتعزيز التنمية المستدامة.



المصدر: إعداد الباحثين اعتماداً على بيانات البنك الدولي.

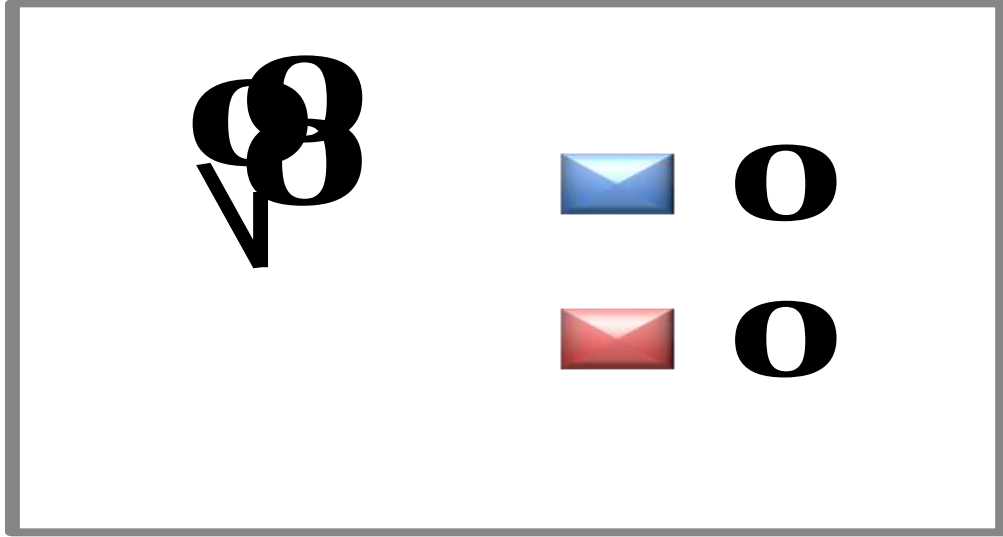
الشكل رقم (1-2)

الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات في العالم (تريليون دولار)

يوضح الشكل رقم (1-2) تطور الاستثمار الأجنبي المباشر ويلاحظ أن المسار العام للاستثمار الأجنبي المباشر يتسم بعدم الاستقرار، مع تقلبات حادة بين فترات الصعود والهبوط، ما يعكس حساسية الاستثمار الأجنبي للمتغيرات الاقتصادية والسياسية المحلية والعالمية. ويمكن تقسيم الفترة من 2010 إلى 2024 إلى فترات

- 1- **مرحلة النمو التدريجي (2010–2014)** ارتفع صافي التدفقات من 1.52 تريليون دولار عام 2010 إلى 2.15 تريليون دولار عام 2013. وقد يُعزى هذا التحسن نسبياً إلى استقرار الأسواق العالمية بعد أزمة 2008، ووجود سياسات جاذبة للاستثمار في بعض الاقتصادات النامية.
- 2- **الطفرة الاستثمارية (2015–2016)** سجل المؤشر أعلى مستوى له في السلسلة عند 2.79 تريليون دولار عام 2015 و2.75 تريليون دولار عام 2016. وقد تعكس هذه الطفرة انتعاشاً عالمياً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة ارتفاع أسعار السلع، أو تحسن الأوضاع الاقتصادية في الدول المستقبلية.
- 3- **التراجع الحاد (2017–2018)** هبط المؤشر إلى 1.11 تريليون دولار عام 2018، وهو أدنى مستوى خلال العقد باستثناء 2024. وهذا الانخفاض الحاد غالباً ما يرتبط بعدم اليقين السياسي، وتوترات تجارية عالمية (مثل بدايات الحرب التجارية الأمريكية–الصينية)، إضافة إلى تباطؤ النمو في الاقتصادات الكبرى.
- 4- **مرحلة التعافي المؤقت (2019–2021)** ارتفع صافي التدفقات إلى 2.42 تريليون دولار عام 2021 بعد تراجع عام 2018–2019، نتيجة إعادة فتح الاقتصادات بعد جائحة كورونا والتحفيزات المالية والنقدية.
- 5- **لهبوط الأخير (2022–2024)** انخفض المؤشر إلى 0.939 تريليون دولار في 2024، وهو أدنى مستوى في الفترة المدروسة. يحتمل أن يكون السبب مزيجاً من ارتفاع أسعار الفائدة عالمياً، وتزايد المخاطر الجيوسياسية، وارتفاع تكاليف التمويل، ما قلل من شهية المستثمرين للاستثمار عبر الحدود. فتقلب التدفقات يوحى بارتباط الاستثمار الأجنبي المباشر بالعوامل الخارجية أكثر من العوامل الداخلية وحدها، مثل أسعار الفائدة الأمريكية، أسعار الطاقة، والسياسات التجارية الدولية. فالفترات المرتفعة غالباً ما تتزامن مع تحسن السيولة العالمية، انخفاض الفائدة، أو ارتفاع أسعار السلع. والفترات

المنخفضة ترتبط بزيادة المخاطر وعدم اليقين، أو بوجود أزمات مالية/صحية عالمية. وهذه التقلبات تؤثر مباشرة على ميزان المدفوعات، فرص العمل، ونقل التكنولوجيا في الدول المستقبلية. فالاعتماد المفرط على الاستثمار الأجنبي قد يجعل الاقتصاد هشاً أمام الصدمات الخارجية، ما يستدعي تنويع مصادر التمويل وتعزيز الاستثمار المحلي. أما عن التوزيع القطاعي لهذه الاستثمارات، فيوضح الشكل رقم (2-2) التوزيع القطاعي للاستثمارات العالمية).



المصدر: إعداد الباحثين وفق تقرير Global Investment Trends Monitor, 2024

الشكل رقم (2-2)

التوزيع القطاعي للاستثمارات العالمية

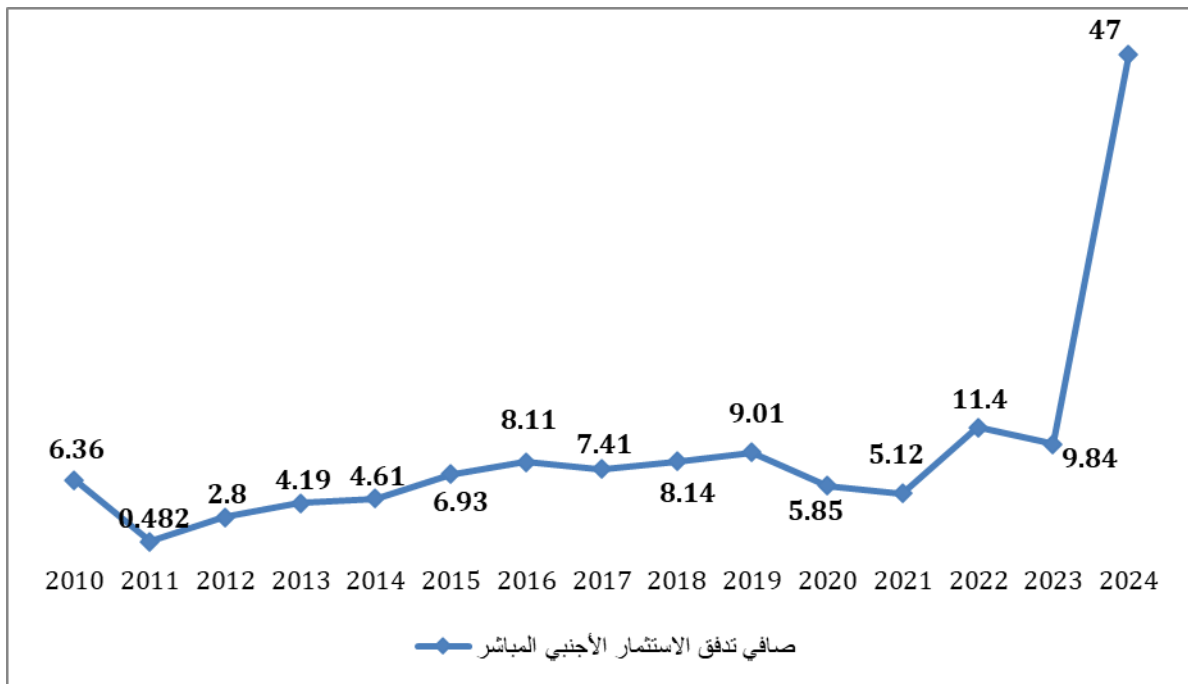
- يوضح الشكل السابق حجم استحواذ قطاع الخدمات على نصيب الأسد من هذه التدفقات حيث بلغ 51% من إجمالي التدفقات بقيمة 656 مليار دولار وكان قطاع تكنولوجيا المعلومات (ICT)، البنية التحتية الرقمية، الخدمات المالية هي أبرز القطاعات الخدمية، كما زادت مراكز البيانات والاتصالات (+82%) بسبب الطلب على الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية.. (Global Investment Trends Monitor, 2024).

- تأتي الصناعة في المرتبة الثانية بقيمة 46% من حجم الاستثمارات العالمية بقيمة 592 مليار دولار، وتعد أشباه الموصلات، السيارات، البتروكيماويات أهم القطاعات البارزة في الصناعة حيث ارتفعت 22% في القيمة نتيجة التوجه نحو الاستثمار فيها. أما عن القطاع الأولي (التعدين، النفط والغاز) فقد جاء في المرتبة الثالثة بـ 3% من حجم التدفقات العالمية بقيمة 71 مليار دولار. كما شهد تمويل المشروعات الدولية وخاصة (الطاقة المتجددة – الاتصالات- البنية التحتية) ارتفاعاً حيث بلغت قيمة التمويل 784 مليار دولار، كما حدث تراجع حاد في مشروعات الطاقة التقليدية (-48%) والصناعات الكيماوية (-62%). أما عن الاندماج والاستحواذ فقد شهد ارتفاعاً ملحوظاً عام 2024، مقارنة بـ 2023 زيادة قدرها 2%، حيث بلغت قيمة الاندماج 387 مليار دولار، وكانت قطاعات تكنولوجيا المعلومات والخدمات المالية والصناعة هي أبرز القطاعات التي شملتها عملية الاندماج والاستحواذ.

- فالقطاع الصناعي (خاصة التكنولوجيا) يجذب أكبر حصة من الاستثمارات الجديدة، وأما الخدمات مثل قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ICT تتصدر عمليات الاندماج والاستحواذ. أما الطاقة المتجددة فلا تزال الأكبر في تمويل المشروعات على الرغم من تراجعها. أما عن القطاعات الأكثر تضرراً البنية التحتية التقليدية (النقل، الطاقة غير المتجددة والصناعات الاستخراجية (النفط والتعدين).

2-2 الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

يُعدّ الاستثمار الأجنبي المباشر أحد الركائز الأساسية لدعم النمو الاقتصادي في مصر، نظرًا لدوره في توفير رؤوس الأموال، ونقل التكنولوجيا، وتعزيز القدرات الإنتاجية. وقد شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر تباينًا ملحوظًا خلال العقد الأخير، تأثرًا بالتقلبات السياسية والاقتصادية الداخلية، وكذلك بالظروف العالمية. ففي أعقاب عام 2011، تراجعت التدفقات بشكل حاد نتيجة ارتفاع مستوى المخاطر وتراجع ثقة المستثمرين، قبل أن تعود تدريجيًا إلى مسار الصعود منذ عام 2014، مدعومة ببرامج الإصلاح الاقتصادي وتحرير سعر الصرف وتحسين التشريعات الاستثمارية. وعلى الرغم من استمرار التحديات المرتبطة بجذب الاستثمارات الإنتاجية المستدامة، ويوضح الشكل رقم (2-3) تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر.



المصدر: إعداد الباحثين اعتمادًا على بيانات البنك المركزي

الشكل رقم (2-3)

تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر (مليار دولار)

يوضح الشكل السابق تطور صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في مصر بمليارات الدولارات على مدى عدة سنوات. يعكس هذا المؤشر مدى جاذبية الاقتصاد المصري للاستثمارات الخارجية، والتي تُعد محركًا رئيسًا للنمو

الاقتصادي، ونقل التكنولوجيا، وخلق فرص العمل. تباينت التدفقات بين الارتفاع والانخفاض، حيث بدأت بقيمة 0.482 مليار دولار، ثم ارتفعت إلى 47 مليار دولار (أعلى قيمة).

فخلال الفترة من 2010 إلى 2012، شهدت مصر انخفاضاً ملحوظاً في صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ تراجعت قيمته من 6.39 مليار دولار إلى 2.80 مليار دولار، وهو تراجع يرتبط مباشرة بتداعيات الاضطرابات السياسية عقب ثورة يناير 2011، وما نتج عنها من تراجع ثقة المستثمرين وارتفاع مستوى المخاطر في بيئة الأعمال. وفي الفترة الممتدة من 2014 إلى 2018، سجلت التدفقات تحسناً تدريجياً بلغ ذروته عند 8.14 مليار دولار، مدفوعاً بتبني حزمة من الإصلاحات الاقتصادية، أبرزها تحرير سعر الصرف في عام 2016 وتعديل الإطار التشريعي المنظم للاستثمار (وهي نقطة سيتم تناولها بالتفصيل في الفصل الثالث). وفي عام 2020، تأثرت حركة التدفقات سلباً بانعكاسات جائحة كوفيد-19 على الاقتصاد العالمي، لتتراجع إلى 5.82 مليار دولار. غير أن عام 2022 شهد انتعاشاً ملحوظاً، إذ ارتفع صافي التدفقات إلى 11.40 مليار دولار، مدفوعاً بزيادة الاستثمارات في قطاعات الطاقة والبنية التحتية. أما عام 2024، فقد تميز بطفرة غير مسبوقة في حجم التدفقات، إذ بلغ صافي الاستثمار الأجنبي المباشر 47 مليار دولار، كان نحو 37 مليار دولار منها نتيجة استثمار إماراتي ضخم في مشروع تطوير منطقة رأس الحكمة، ما يعادل قرابة 78.7% من إجمالي التدفقات لذلك العام، وهو ما يعكس أثر صفقة استثمارية واحدة كبرى على المؤشرات الكلية للاستثمار الأجنبي في مصر كما يوضح الجدول رقم (1-2).

جدول رقم (1-2)

حجم تدفق الاستثمار في مصر

السنة	صافي التدفقات	تدفق للداخل	تدفق للخارج	صافي التدفقات الوافدة % من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي	صافي التدفقات الخارجة % من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي
2010	6.39	9574.4	-	2.90%	0.50
2012	2.80	10273.6	-	1%	0.10
2014	4.61	12546.2	-	1.50%	0.10
2016	8.11	13366.1	-	2.40%	0.10
2018	8.14	16393.5	-	3.10%	0.10
2020	5.82	13914.8	-	1.50%	0.10
2022	11.40	23053	13014.4	2.40%	0.10
2024	47	56654	10589.5	13%	-

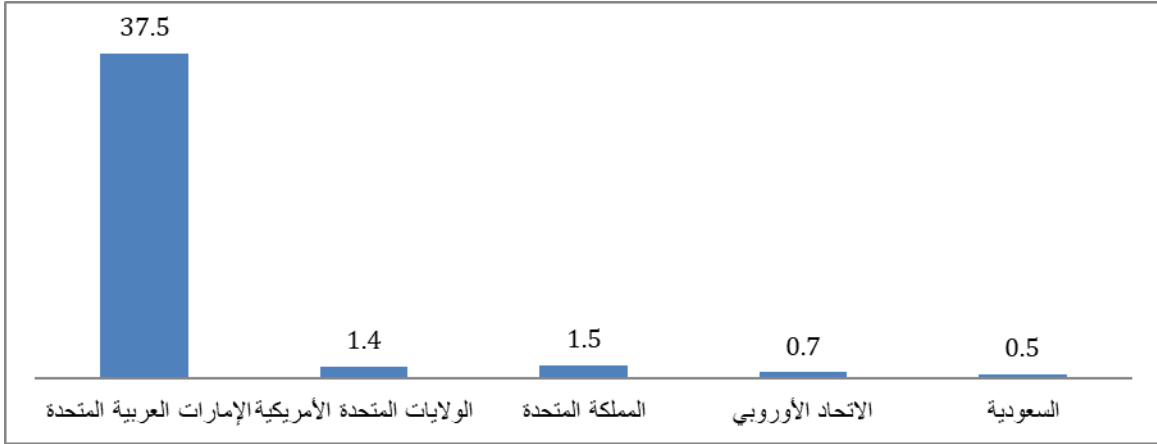
المصدر: إعداد الباحثين اعتماداً على بيانات البنك المركزي والبنك الدولي.

يوضح الجدول السابق رقم (1-2) حجم التدفقات الاستثمارية في مصر خلال السنوات الماضية حيث تبين من خلال الجدول ما يأتي:

■ الاتجاه العام لصافي التدفقات:

- 2010-2012 تراجع صافي التدفقات من 6.39 مليار دولار إلى 2.80 مليار دولار، متأثراً باضطرابات ما بعد ثورة يناير، وتزايد المخاطر السياسية والاقتصادية.

- 2018-2014 تحسن تدريجي بفضل إصلاحات اقتصادية وهيكلية (برنامج صندوق النقد، تحرير سعر الصرف، تحسين التشريعات الاستثمارية)، ليصل إلى 8.14 مليار دولار عام 2018.
- وفي أثناء 2020 حدث هبوط إلى 5.82 مليار دولار نتيجة جائحة كوفيد-19 وتباطؤ الاقتصاد العالمي.
- 2022 ارتفاع ملحوظ إلى 11.40 مليار دولار نتيجة استثمارات جديدة في الطاقة والبنية التحتية.
- 2024 قفزة غير مسبقة إلى 47 مليار دولار، والسبب الرئيس هو صفقة استثمارية إماراتية بقيمة 37 مليار دولار في مشروع رأس الحكمة، ما يجعل هذا العام استثنائيًا في تاريخ التدفقات إلى مصر.
- نسبة التدفقات من الناتج المحلي الإجمالي
- بقيت النسبة أقل من 3% طوال الفترة (باعتبار 2018 عند 3.1%)، مما يعكس محدودية الاستثمار الأجنبي مقارنة بحجم الاقتصاد.
- في 2024، وصلت النسبة إلى 13% من الناتج المحلي، وهي قفزة هيكلية في المؤشر، لكنه يرتبط بصفقة ضخمة واحدة وليس بزيادة عامة في جاذبية السوق المصرية لكل المستثمرين.
- التدفقات الداخلة والخارجة
- التدفقات الخارجة ظلت منخفضة (0.10% من الناتج المحلي) طوال الفترة، ما يشير إلى ضعف الاستثمار المصري في الخارج أو إعادة الأرباح للخارج.
- في 2022، ظهرت تدفقات خارجة بقيمة 13.014 مليار دولار، ربما نتيجة إعادة تموضع الشركات أو تحويل أرباح.
- في 2024، على الرغم من التدفقات الداخلة الضخمة (56.654 مليار دولار)، فإن التدفقات الخارجة بلغت 10.589 مليار دولار، مما يدل على زيادة حركة رأس المال وخروج جزء من العوائد.
- تعد صفقة رأس الحكمة مع الإمارات أكبر استثمار منفرد في تاريخ مصر الحديث. أما عن طبيعة هذا الاستثمار هي تطوير حضري وسياحي في منطقة استراتيجية، ما قد يخلق عوائد طويلة الأجل وفرص عمل، لكنه يختلف عن الاستثمارات الصناعية أو التكنولوجية التي تعزز الطاقة الإنتاجية المباشرة. فالاعتماد على صفقات ضخمة فردية يعكس ضعف التنوع في مصادر الاستثمار الأجنبي، ويجعل التدفقات عرضة للتقلبات إذا غابت مثل هذه الصفقات.
- 2-2-1 أكبر الدول ضخًا للاستثمارات الأجنبية في مصر
- شهد عام 2024 تركّزًا ملحوظًا في مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى مصر، حيث تصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة قائمة أكبر الدول ضخًا للاستثمارات الأجنبية، بإجمالي استثمارات بلغ نحو 37 مليار دولار، وهو ما يمثل النسبة الأكبر من إجمالي التدفقات الواردة خلال ذلك العام. وجاء هذا الحجم الاستثنائي نتيجة إبرام صفقة استراتيجية لتطوير منطقة رأس الحكمة ويوضح الشكل رقم (2-4) أكبر الدول ضخًا للاستثمارات الأجنبية.



المصدر: إعداد الباحثين اعتماداً على بيانات البنك المركزي.

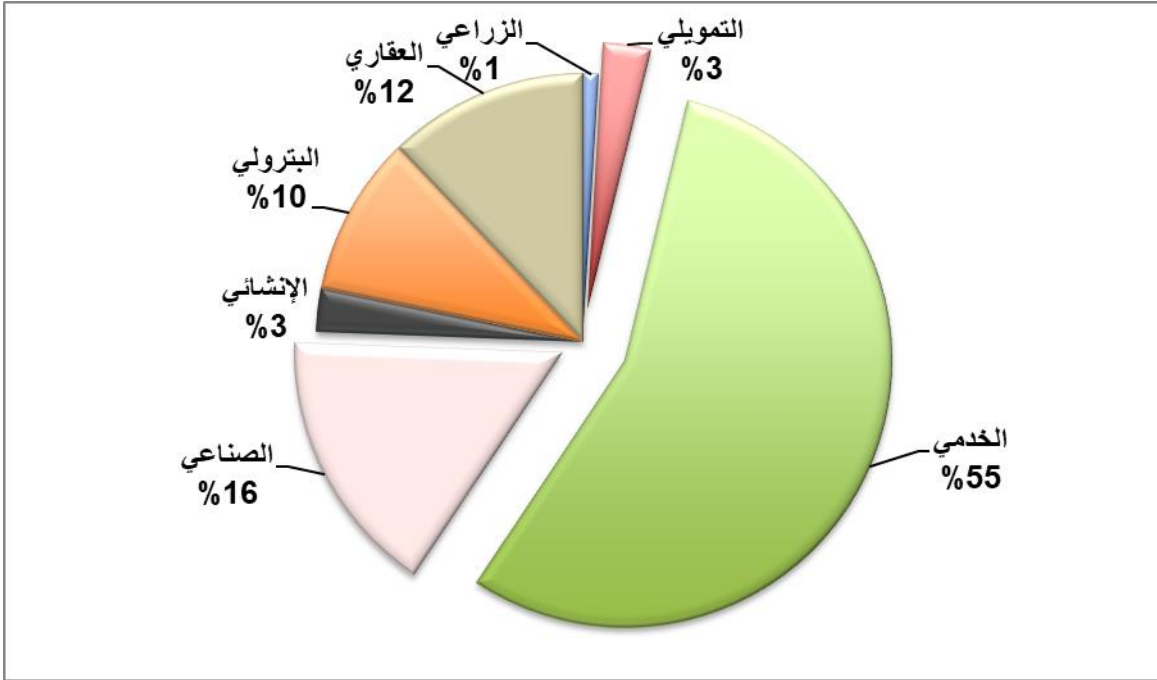
الشكل رقم (4-2)

أكبر الدول ضخاً للاستثمارات الأجنبية في مصر عام 2024 (مليار دولار)

يوضح الشكل رقم (4-2) الدول الأكثر ضخاً للاستثمارات الأجنبية فجاءت الإمارات العربية المتحدة في المركز الأول بنصيب 37 مليار دولار عام 2024 مقارنة بـ 1.2 مليار دولار، تليها الولايات المتحدة الأمريكية بنصيب 1.4 مليار دولار مقارنة بعام 2023 البالغ 691 مليون دولار، تليها المملكة المتحدة بنصيب 1.5 مليار، ثم الاتحاد الأوروبي 700 مليون دولار، ثم المملكة العربية السعودية بنصيب 500 مليون دولار وهي ثاني أكبر الدول العربية بعد الإمارات في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى مصر.

2-2-2 التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي في مصر

يتسم التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر بدرجة من التركيز في عدد من القطاعات الاستراتيجية، وعلى رأسها قطاع النفط والغاز الذي يستحوذ على النصيب الأكبر من التدفقات الواردة، مدفوعاً بالاكتشافات الجديدة في البحر المتوسط وتوسعات مشروعات الإنتاج والتكرير وذلك عام 2022. ويأتي قطاع العقارات والتطوير العمراني في المرتبة الثانية، مدفوعاً بمشروعات كبرى مثل تطوير منطقة رأس الحكمة، والذي جذب استثمارات إماراتية ضخمة في عام 2024 ويوضح الشكل رقم (5-2) التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية في مصر عام 2023..



المصدر: إعداد الباحثين اعتمادًا على بيانات تقرير الاستثمار الأجنبي في مصر 2024.

الشكل رقم (5-2)

صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وفقًا للقطاعات الاقتصادية 2023

يوضح الشكل التوزيع القطاعي لصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال عام 2023، حيث يتبين وجود تركيز كبير في القطاع الخدمي الذي استحوذ على النسبة الأكبر من التدفقات بنسبة 55% من الإجمالي، وهو ما يعكس جاذبية هذا القطاع للمستثمرين الأجانب، خاصة في مجالات السياحة، الاتصالات، والخدمات المالية. ويأتي القطاع الصناعي في المرتبة الثانية بنسبة 16%، ما يشير إلى اهتمام متزايد بالأنشطة الإنتاجية والتصنيع، يليه القطاع العقاري بنسبة 12% مدفوعًا بالمشروعات العمرانية الكبرى. كما يحتل القطاع البترولي نسبة 10%، وهو ما يعكس استمرار مساهمته المهمة في جذب الاستثمارات، خاصة مع الاكتشافات الجديدة وتوسعات الإنتاج. أما القطاعات الأقل جذبًا فهما القطاعان التمويلي والإنشائي بنسبة 3% لكل منهما، والقطاع الزراعي بنسبة 1% فقط، وهو ما يشير إلى ضعف مساهمة الأنشطة الزراعية في هيكل الاستثمار الأجنبي، على الرغم من أهميتها الاستراتيجية للأمن الغذائي. ويبرز هذا التوزيع الحاجة إلى تحقيق توازن أكبر بين القطاعات، مع العمل على تحفيز الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية والزراعية لزيادة القيمة المضافة وتنويع قاعدة الاقتصاد.

أما بالنسبة لمساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2023/2022، يتصدر القطاع الصناعي التحويلي القائمة بنسبة 16%، يليه قطاع تجارة الجملة والتجزئة بنسبة 14%، ثم الزراعة بنسبة 11%، والأنشطة العقارية بنسبة 10%. كما تبرز قطاعات أخرى مثل البناء والتشييد (8%)، الاستخراجات (8%)، والخدمات الاجتماعية (7%)، أما القطاعات الأقل مساهمة فهي الكهرباء (2%)، قناة السويس (2%)، والمياه والصرف الصحي (1%)، إضافة إلى التأمين والضمان الاجتماعي (1%). (موقع الهيئة العامة للاستثمارات والمناطق الحرة، 2024)

كما شهد قطاع الطاقة المتجددة توسعًا ملحوظًا في ظل توجه الدولة المصرية نحو تنويع مصادر الطاقة وتعزيز الاستثمارات الخضراء، حيث أحرزت تقدمًا ملموسًا في المؤشرات العالمية ذات الصلة. فقد ارتقت خمس مراتب في مؤشر الدول الأكثر جاذبية في قطاع الطاقة المتجددة الصادر عن شركة "Ernst & Young"، لتحتل المركز الرابع والثلاثين في يونيو 2024 مقارنة بالمركز التاسع والثلاثين في مارس 2015. كما سجلت تقدمًا قدره 31 مرتبة في مؤشر الطاقة العالمي الصادر عن مجلس الطاقة العالمي، حيث جاءت في المركز الرابع والخمسين عام 2023 مقابل المركز الخامس والثمانين عام 2014. ويُعنى هذا المؤشر بتقييم الدول وفقًا لقدرتها المحتملة على توفير نظام طاقة يتسم بالاستقرار، وتوازن الأسعار، والالتزام بالمعايير البيئية (موقع الهيئة العامة للاستعلامات 2024)، بينما لا تزال مساهمة القطاعات الصناعية والزراعية محدودة نسبيًا على الرغم من أهميتها في تحقيق النمو الإنتاجي وخلق فرص العمل. ويعكس هذا التوزيع الحاجة إلى إعادة هيكلة خريطة الاستثمار الأجنبي في مصر بحيث تتوازن التدفقات بين القطاعات الخدمية والإنتاجية، بما يضمن تعظيم القيمة المضافة وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

2-2-3 تحليل هيكل الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر في ضوء الاتجاهات العالمية

تشير بيانات عام 2023 إلى أن هيكل الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر يتسم بتركيز مرتفع في القطاع الخدمي، حيث استحوذ هذا القطاع على ما يقرب من 55% من إجمالي التدفقات الواردة، وهي نسبة تفوق المتوسط العالمي البالغ نحو 51%. ويعكس ذلك استمرار اعتماد الاقتصاد المصري على الأنشطة الخدمية، بما في ذلك السياحة والعقارات والاتصالات والخدمات المالية، كمحرك رئيس لجذب رؤوس الأموال الأجنبية. في المقابل، لم تتجاوز حصة القطاع الصناعي 16% من التدفقات، وهي نسبة تقل كثيرًا عن المتوسط العالمي البالغ نحو 46%، مما يشير إلى محدودية قدرة مصر على اجتذاب استثمارات صناعية عالية القيمة المضافة مثل الصناعات التحويلية المتقدمة وأشباه الموصلات. أما القطاعات الأولية، بما فيها النفط والغاز والتعدين، فقد استحوذت على نحو 10% من التدفقات، وهي نسبة تفوق المعدل العالمي البالغ نحو 3%، الأمر الذي يعكس استمرار أهمية الموارد الطبيعية كمصدر لجذب الاستثمار الأجنبي.

في عام 2024، برزت صفقة استثمارية كبرى تمثلت في استثمار إماراتي بقيمة 37 مليار دولار في مشروع تطوير مدينة رأس الحكمة، وهو ما يمثل نحو 65% من إجمالي التدفقات الاستثمارية لذلك العام، ونحو 79% من صافي التدفقات. هذا الحجم الاستثنائي من الاستثمار أدى إلى إعادة تشكيل مؤقتة للهيكل القطاعي، حيث عزز بصورة ملحوظة الوزن النسبي للقطاع العقاري والخدمي على حساب القطاعات الإنتاجية. ومن ثم، فإن تحليل الاتجاهات طويلة الأجل يتطلب استبعاد أثر هذه الصفقة عند دراسة تطور التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي في مصر.

بالمقارنة مع الاتجاهات العالمية، يتضح أن قطاع الخدمات، وخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبنية التحتية الرقمية ومراكز البيانات، يشهد نموًا سريعًا مدفوعًا بزيادة الطلب على الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية. وتمثل هذه المجالات فرصة لمصر للإفادة من مزاياها الجغرافية وتكاليف التشغيل التنافسية، بشرط تهيئة بيئة تشريعية وتنظيمية جاذبة. وعلى الصعيد الصناعي، يتضح اتساع الفجوة بين مصر والسوق العالمية فيما يتعلق بجذب الاستثمارات في الصناعات عالية التقنية مثل أشباه الموصلات والصناعات التحويلية المتقدمة. أما في مجال تمويل المشروعات، فيتزايد عالميًا الاستثمار في الطاقة المتجددة والبنية التحتية الحديثة، بينما تراجع الاستثمارات في الطاقة التقليدية والصناعات الكيماوية، وهو ما يفرض على مصر ضرورة إعادة توجيه سياساتها الاستثمارية لمواكبة هذا التحول.

إن استمرار هيمنة القطاع الخدمي على هيكل الاستثمار الأجنبي في مصر يحمل في طياته مزايا اقتصادية قصيرة الأجل، إلا أنه يحد من إمكانيات التنمية المستدامة طويلة الأمد، لا سيما فيما يتعلق بخلق سلاسل قيمة محلية وزيادة المحتوى التكنولوجي في الاقتصاد. ويستدعي ذلك وضع سياسات أكثر فاعلية لتنويع قاعدة الاستثمارات الأجنبية، وتشجيع القطاعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية، وربط المشروعات الكبرى بالاقتصاد المحلي من خلال نسب تشغيل ومحتوى محلي محددة، مع التركيز على جذب الاستثمارات في مجالات الطاقة المتجددة والتكنولوجيا المتقدمة.

ولتحقيق دور فعال للاستثمار الأجنبي المباشر في دفع مسار التنمية الاقتصادية المستدامة، لا يكفي التركيز على تعظيم حجم التدفقات الاستثمارية، بل يتطلب الأمر تبني منظور اقتصادي تحليلي يولي أهمية خاصة لنوعية الاستثمار وهيكله القطاعي وأثره التشابكي داخل الاقتصاد الوطني (Harms & Méon, 2013)، فمن منظور اقتصاديات التنمية، يتحدد الأثر الحقيقي للاستثمار الأجنبي المباشر بمدى مساهمته في تكوين أصول إنتاجية جديدة (Gopalan, Ouyang, & Rajan, 2018)، ورفع القيمة المضافة المحلية، وتعميق الروابط الأمامية والخلفية مع القطاعات المحلية، وليس بمجرد انتقال ملكية أصول قائمة.. (Ashraf, Doytch, & Uctum, 2021)

وتشير الأدبيات النظرية والتطبيقية (Anetor, 2025; Raza et al., 2023) سواء في اقتصادات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أو في التجارب الدولية المقارنة، إلى أن الاستثمارات الأجنبية الموجهة لإنشاء مشروعات جديدة (Greenfield Investment) تحقق أثرًا تنمويًا أعلى نسبيًا، إذ ترتبط بزيادة فرص العمل (Raza et al., 2023)، وتسريع نقل التكنولوجيا (Akba, Z., 2021) وتحسين الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج. (UNCTAD, 2023)، بما ينعكس إيجابًا على النمو الاقتصادي على المديين المتوسط والطويل. في المقابل، فإن الاستثمارات التي تتخذ شكل الاندماج والاستحواذ على مشروعات قائمة غالبًا ما تظل آثارها محصورة داخل الكيانات الأجنبية المستحوذة، مع محدودية انتقال المعرفة والتكنولوجيا إلى الشركات المحلية، فضلًا عن احتمال مزاحمتها للاستثمار المحلي وتقليص الحيز المتاح أمام المبادرات الوطنية، الأمر الذي يضعف أثرها الصافي على النمو، وقد يحوله في بعض الحالات إلى أثر سلبي.

وفي ضوء هذا الإطار التحليلي، تكشف بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر عن اختلال نسبي في هيكل التدفقات لصالح الاستثمارات في المشروعات القائمة، على حساب الاستثمارات المولدة لأصول إنتاجية جديدة. فخلال العام المالي 2023/2022 (GAFI, 2024)، لم تمثل المشروعات الجديدة وزيادات رؤوس الأموال سوى نحو 37% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات غير النفطية، في حين شهدت عمليات الاندماج والاستحواذ العابرة للحدود توسعًا ملحوظًا، حيث ارتفع عددها بنسبة 25% خلال عام 2024، وهو أعلى معدل على مستوى منطقة الشرق الأوسط. ويُعزى هذا الاتجاه، في جانب منه، إلى هيكل الحوافز الضريبية السائد، فضلًا عن التعديلات التي أدخلت على قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية رقم 3 لسنة 2005 في أبريل 2024 (Baker McKenzie, 2025)، بما أسهم في تعزيز جاذبية الاستحواذ على الأصول القائمة مقارنة بالاستثمار في إنشاء مشروعات جديدة، وهو ما يستدعي إعادة تقييم السياسات الاستثمارية بما يضمن توافقها مع الأهداف التنموية طويلة الأجل.

كما يعكس هذا النمط سلوكًا استثماريًا يركز على اقتناص أصول قائمة بتكلفة أقل، أكثر من تركيزه على إنشاء طاقات إنتاجية جديدة، وهو ما يحد من الآثار غير المباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد المحلي. فعلى الرغم من أن الصفقات العابرة للحدود شكّلت المكوّن الغالب في نشاط الاندماج والاستحواذ، وأسهمت في إبقاء الاهتمام الاستثماري

الخارجي بالسوق المصرية، فإن محدودية انتقال المعرفة والتكنولوجيا، إلى جانب احتمالات مزاحمة الاستثمار المحلي، تقلل من مساهمة هذا النمط الاستثماري في تحقيق نمو اقتصادي مستدام. وعليه، فإن تطور نشاط الاندماج والاستحواذ في مصر، على الرغم من دلالاته على مرونة السوق وقدرتها على جذب الاستثمارات في بيئة إقليمية ودولية تتسم بالتباطؤ، يؤكد الحاجة إلى إعادة توجيه السياسات الاستثمارية نحو تحفيز الاستثمارات الأجنبية المولدة لأصول جديدة، وتعزيز الروابط القطاعية والتكنولوجية مع الاقتصاد المحلي، بما يضمن تعظيم العائد التنموي للاستثمار الأجنبي المباشر، لا الاكتفاء بزيادة عدد الصفقات أو حجم التدفقات.

4-2-2 الاستثمار المحلي في مصر خلال الفترة (2010/2011 - 2024/2025)

يمثل الاستثمار المحلي أحد أهم محفزات النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في البلدان النامية والمتقدمة على السواء. ويحتاج الاقتصاد المصري لمزيد من ضخ الاستثمار المحلي وتهيئة المناخ العام للاستثمار لجعل بيئة الأعمال أكثر جاذبية. وقد سعت الحكومة المصرية في السنوات الأخيرة نحو تقليل الإنفاق العام وتخارج الدولة من الاقتصاد لصالح زيادة نصيب القطاع الخاص. وفي ظل العولمة والمنافسة الاقتصادية الشرسة المتزايدة، من الضروري أن تُقيّم الحكومة سياسات الاستثمار العام القائمة وتُعدّلها باستمرار. ويهدف ذلك إلى ضمان أن تُحدث هذه الاستثمارات تأثيرًا ملموسًا في دفع عجلة النمو الاقتصادي المستدام (خطاب وآخرون، 2025).

وعلى ضوء أن الاقتصاد المصري يعد اقتصادًا يقع في المستوى المتوسط المنخفض، فإن الدولة تلعب دورًا مهمًا من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية. كما يمثل الاستثمار العام أداة الدولة لتحريك النشاط الاقتصادي وتعزيز أداء القطاعات الأخرى. بالإضافة إلى قدرتها على لعب أدوار متعددة ومتنوعة، فهي ليست مجرد جهة مراقبة، بل فاعلًا أساسيًا في توجيه الاقتصاد وتنميته، حيث تشمل هذه الأدوار التنظيم، والإنتاج، والتوزيع، والتنمية، والرقابة. ومع ذلك فإن الاقتصاد المصري يعاني من العديد من المشكلات الاقتصادية مثل (تزايد حدة الاختلالات الهيكلية وتردي مستوى معيشة المواطنين بسبب تبني أسلوب إدارة الاقتصاد الموجه مركزيًا، وإهمال اقتصاد السوق وآلياته، لذلك سعت الحكومة إلى تبني سياسات الإصلاح والانفتاح الاقتصادي لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار، والمشاركة في كافة المجالات الاقتصادية ومحاولة تفعيل قوى السوق (سعيد، وآخرون، 2024).

وعلى هذا النحو، يتم محاولة رصد أداء الاستثمار المحلي بشقيه (العام والخاص) في مصر خلال الفترة (2010/2011 - 2024/2025)، وذلك على النحو التالي:

1- أداء الاستثمار العام خلال الفترة (2010/2011 - 2024/2025)

يمثل الاستثمار العام أحد أوجه الإنفاق العام ويندرج تحت بند الإنفاق الاستثماري، حيث تصاعدت قيمته (87.4) مليار جنيه للعام المالي 2010/2011 إلى (1200) مليار جنيه وفق ما هو مستهدف في موازنة العام المالي 2025/2026. كما يتضح من الشكل الآتي:



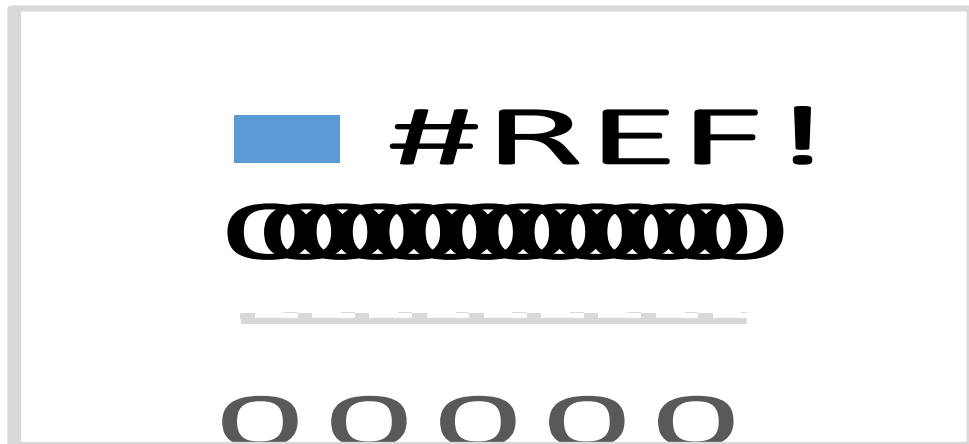
المصدر: إعداد الباحثين اعتمادًا على بيانات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية،

متاح على الرابط التالي: <https://mped.gov.eg/Investment>

شكل رقم (2-6)

تطور إجمالي الاستثمار العام (مليار جنيه) خلال الفترة (2011/2010-2026/2025)

وحول نسبة هذه الاستثمارات المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي من (17.1%) عام 2011/2010 إلى (13%) عام 2024/2023. ويُعزى هذا التراجع إلى الطبيعة الانكماشية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تم عقده مع صندوق النقد الدولي في الثالث من نوفمبر عام 2016. ناهيك عن الأسباب التي تتعلق بمناخ الاستثمار في مصر ومن أهمها ضعف المؤشرات الكلية لأداء الاقتصاد المصري والمتمثلة في انخفاض معدل النمو الاقتصادي وارتفاع حجم الدين الخارجي وعدم استقرار سعر الصرف. بجانب ضعف البنية الأساسية المصرية وانخفاض كفاءة مؤسسات الأعمال الوطنية وانخفاض جودة المنتجات المصرية بوجه عام، وضعف كفاءة عنصر العمل المصري (عبد الحليم والشريف، 2020).



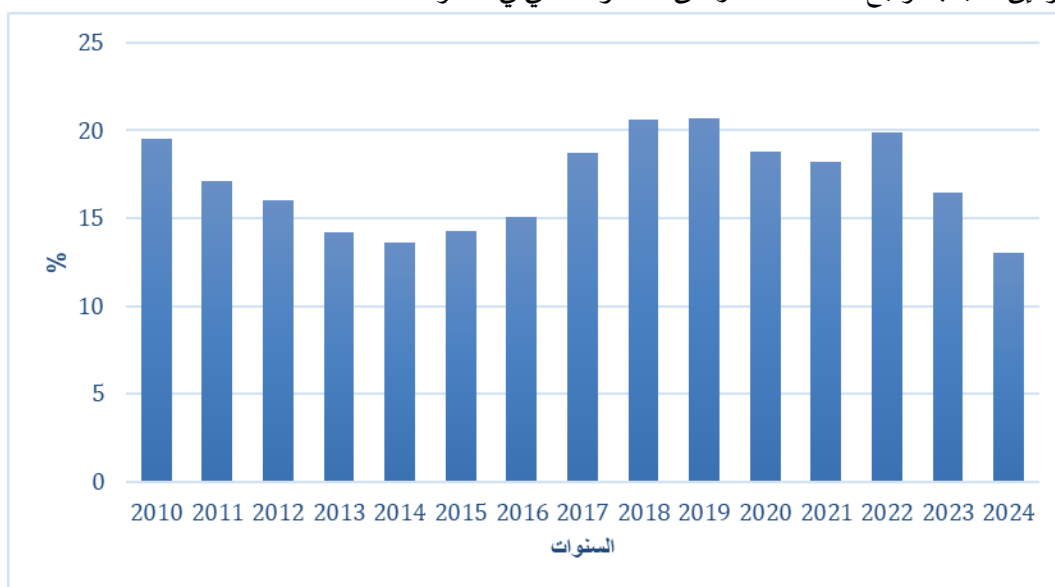
المصدر: وزارة المالية. (2025). التقرير المالي الشهري. أعداد مختلفة.

شكل رقم (2-7)

تطور نسبة الاستثمارات المحلية (عام وخاص) إلى الناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال الفترة (2011/2010-2023/2024)

فرص تعزيز الروابط بين الاستثمار العام والخاص المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

وحول تراكم رأس المال كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي يتضح تراجعته من 19.5% عام 2010 إلى قرابة 13% عام 2024. وقد سبقت الإشارة إلى أسباب تراجع هذا الاستثمار على المستوى الكلي في مصر.



المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي المفتوحة متاح على الرابط

<https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.GDI.TOTL.ZS?locations=EG>

شكل رقم (8-2)

تطور نسبة تراكم رأس المال إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2024-2010)

جدول رقم (2-2)

بعض مؤشرات الاستثمار العام ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال فترة الدراسة

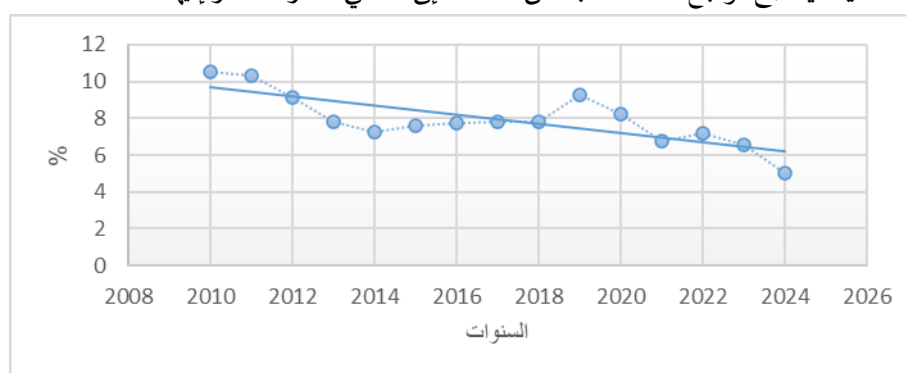
السنوات	إجمالي الاستثمار العام (مليار جنيه)	نسبة الاستثمارات المحلية (عام وخاص) إلى الناتج المحلي الإجمالي	تراكم رأس المال إلى الناتج المحلي الإجمالي	معدل نمو الاستثمار العام
2010/2011	87.4	17.1	19.50108	-0.3
2011/2012	93	16	17.10306	10.1
2012/2013	96	14.2	16.02675	-1.5
2013/2014	110	13.6	14.212	9.9
2014/2015	147	14.3	13.64319	20.2
2015/2016	181	15	14.28864	16.7
2016/2017	312	15.3	15.04023	30.1
2017/2018	495	18.7	18.7341	58
2018/2019	530	20.1	20.62492	7
2019/2020	536	16	20.65404	1.1
2020/2021	633	15	18.81806	18
2021/2022	850	17	18.21224	34

السنوات	إجمالي الاستثمار العام (مليار جنيه)	نسبة الاستثمارات المحلية (عام وخاص) إلى الناتج المحلي الإجمالي	تراكم رأس المال إلى الناتج المحلي الإجمالي	معدل نمو الاستثمار العام
2022/2023	871	16.5	19.85591	2.3
2023/2024	926	13	16.49073	6.3
2024/2025	966	*N/A	12.99674	4
2025/2026	1200	*N/A	*N/A	24

المصدر: قاعدة بيانات وزارة التخطيط، وزارة المالية، والبنك الدولي.

* تشير N/A إلى عدم توفر البيانات

وعلى صعيد الاستثمار الخاص يوضح الشكل رقم (2-9) تطور نسبة الاستثمار الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي في مصر بين عامي 2010 و2024، حيث يتضح تراجع هذه النسبة من 10.5% إلى 5% في الفترة المشار إليها.



المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي متاح على الرابط

<https://data.worldbank.org/indicator/NE.GDI.FPRV.ZS?end=2024&start=1960&view=chart>

شكل رقم (2-9)

نسبة الاستثمار الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال الفترة (2010 - 2024)

جدول رقم (2-3)

قيمة الاستثمار الخاص ونسبته على الناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال الفترة (2024-2010)

السنوات	نسبة الاستثمار الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي (% of GDP)	قيمة الاستثمار الخاص (مليون دولار) (current LCU)
2010	10.5015	1.27
2011	10.33548	1.42
2012	9.169063	1.54
2013	7.831649	1.46
2014	7.259455	1.55
2015	7.606968	1.86
2016	7.772127	2.11
2017	7.778232	2.84
2018	7.796297	3.64

فرص تعزيز الروابط بين الاستثمار العام والخاص المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

السنوات	نسبة الاستثمار الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي (% of GDP)	قيمة الاستثمار الخاص (مليون دولار) (current LCU)
2019	9.302511	5.21
2020	8.250738	5.08
2021	6.782771	4.52
2022	7.201672	5.65
2023	6.551961	6.65
2024	5.03816	7

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي

<https://data.worldbank.org/indicator/NE.GDI.FPRV.ZS?end=2024&start=1960&view=chart>

or <https://data.worldbank.org/indicator/NE.GDI.FPRV.CN?end=2024&start=1960&view=chart>

أولاً: ملامح تطور الاستثمار المحلي

تشير بيانات وزارة التخطيط والبنك الدولي إلى أن الاستثمارات المحلية (العامة والخاصة) شهدت تراجعاً ملحوظاً كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث انخفضت من 17.1% عام 2011/2010 إلى نحو 13% في عام 2024/2023، جدول (2-2). ويتضح من الرسم البياني أن الانخفاض تركز بشكل أكبر في الاستثمارات الخاصة، التي تراجعت من مستوى 10.5% من الناتج المحلي في عام 2010 إلى نحو 5% فقط في عام 2024. هذا التطور يعكس تراجع قدرة القطاع الخاص على المساهمة الفعالة في النمو الاقتصادي، ما زاد من العبء على الدولة في تحريك عجلة الاستثمار، جدول رقم (2-3).

ثانياً: سياسات صندوق النقد الدولي وأثرها على الاستثمار

من خلال مراجعات صندوق النقد الدولي الأخيرة (IMF Country Report, 2024) يتبين أن البرنامج الاقتصادي الذي تم الاتفاق عليه مع مصر يركز على ثلاث ركائز رئيسية (1) تحرير سعر الصرف وتوحيد سوق النقد الأجنبي، (2) ضبط السياسة النقدية عبر رفع أسعار الفائدة للحد من التضخم، و(3) خفض الاستثمار العام وإفساح المجال أمام القطاع الخاص ليصبح المحرك الرئيس للنمو.

كما يوصي الصندوق بانسحاب الدولة والجيش تدريجيّاً من النشاط الاقتصادي وتسوية الملعب أمام المستثمرين المحليين والأجانب. غير أن التطبيق العملي لهذه السياسات ترافق مع بيئة غير مواتية، تمثلت في ارتفاع التضخم (35.7% عام 2023)، وتراجع معدلات النمو إلى 3% في العام المالي 2024/2023، وزيادة الدين الخارجي إلى أكثر من 43% من الناتج المحلي.

ثالثاً: التفاعل بين السياسات والنتائج الفعلية

يتضح من المقارنة بين بيانات وزارة التخطيط والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي الأخير أن التراجع في نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي لا يُعزى فقط إلى ضعف القطاع الخاص، بل أيضاً إلى القيود التي فرضها البرنامج الإصلاحي نفسه

• تقليص الاستثمار العام، الهدف كان ضبط العجز والحد من الضغوط التضخمية، لكن النتيجة تمثلت في انخفاض

تراكم رأس المال من 19.5% من الناتج المحلي عام 2010 إلى نحو 13% عام 2024، (جدول 2-2).

• ضعف الاستثمار الخاص على الرغم من أن صندوق النقد شدد على دوره، إلا أن المعوقات المؤسسية ونقص الثقة في بيئة الأعمال أدت إلى استمرار تراجعته.

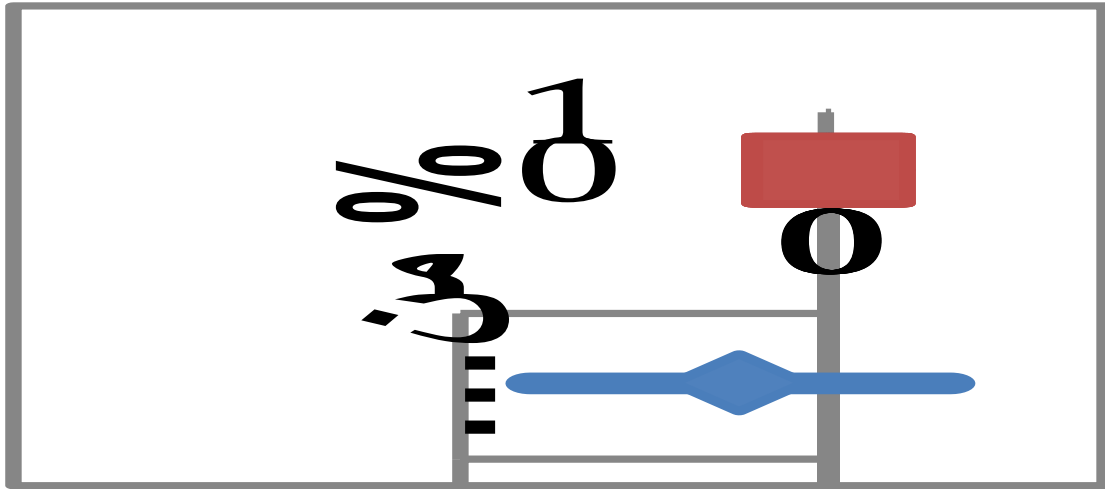
- الأزمات الخارجية، الحرب في أوكرانيا، وتصاعد التوتر في غزة والبحر الأحمر، حدّت من تدفقات الاستثمار الأجنبي، ما انعكس على فرص التمويل للقطاعين العام والخاص.

تُظهر المقارنة أن السياسات الإصلاحية، على الرغم من تركيزها على الاستقرار الكلي وجذب الاستثمار الخاص، أدت عملياً إلى انكماش الاستثمارات المحلية وعدم تعويض القطاع الخاص لتراجع دور الدولة. وبالتالي، يظل التحدي الأساسي أمام مصر هو إيجاد معادلة متوازنة تجمع بين الاستقرار الكلي من جهة وتحفيز الاستثمار المنتج من جهة أخرى، عبر تحسين بيئة الأعمال، تعزيز كفاءة البنية التحتية، وتبني سياسات أكثر مرونة تجاه مشاركة القطاع الخاص في التنمية.

كما أشار صندوق النقد الدولي في تقريره الأخير 24/98 (IMF Country Report No)، مارس 2024) إلى أن الاقتصاد المصري يواجه ضغوطاً كبيرة نتيجة تراكم الصدمات الخارجية (الحرب الروسية-الأوكرانية، النزاع في غزة وإسرائيل، الاضطرابات في البحر الأحمر) إلى جانب تأخر السياسات الداخلية في تنفيذ الإصلاحات. وقد انعكس ذلك في ارتفاع التضخم إلى 35.7% بنهاية عام 2023، وتباطؤ النمو الاقتصادي إلى 3% في العام المالي 2024/2023، مع اتساع فجوة التمويل الخارجي

كما أشار التقرير إلى أن عودة الدولة للاستثمار المكثف في المشروعات القومية بوتيرة غير متسقة مع الاستقرار الكلي ساهمت في تفاقم الضغوط التضخمية وتراجع الثقة الاستثمارية، إضافة إلى ندرة النقد الأجنبي، وظهور سوق موازية للعملة.

أبرز التقرير أن صفقة رأس الحكمة مع صندوق أبوظبي للتنمية (ADQ)، والتي تبلغ قيمتها 35 مليار دولار (6.9% من الناتج المحلي)، أسهمت في تخفيف الضغوط التمويلية على المدى القصير، وأتاحت الفرصة لإعادة بناء الاحتياطيات الأجنبية وسداد جزء من المتأخرات. إلا أن الصندوق شدد على أن هذه الصفقة لا تمثل بديلاً عن الإصلاحات الهيكلية، وأن تأثيراتها الاقتصادية الكاملة ستظهر فقط على المدى المتوسط



المصدر: إعداد الباحثين.

الشكل رقم (2-10)
العلاقة بين الاستثمار العام والخاص

يوضح الشكل السابق رقم (2-10) ما يأتي:

أولاً: الاتجاهات العامة للاستثمار العام

تُظهر البيانات أن الاستثمار العام اتسم بتقلبات واضحة مقارنة بالاستثمار الخاص، ويمكن تقسيم تطوره زمنياً إلى ثلاث مراحل رئيسية

1. مرحلة الانخفاض النسبي (2010–2014)

تراجع الاستثمار العام من نحو 6.6% عام 2010 إلى قرابة 5% في 2012، ثم بدأ في التعافي التدريجي حتى بلغ 7.1% في 2014. ويعكس ذلك تأثير الاستثمار العام بالاضطرابات الاقتصادية وعدم الاستقرار المالي خلال تلك الفترة.

2. مرحلة التوسع القوي (2015–2018)

شهدت هذه المرحلة قفزة ملحوظة في الاستثمار العام، حيث ارتفع من 7.4% عام 2015 إلى ذروة تقارب 12.4% في 2018، بما يعكس توجهًا توسعياً للدولة في الإنفاق الاستثماري، خاصة في مشروعات البنية التحتية والاستثمار الحكومي المباشر.

3. مرحلة التدبذب والصدمة الاستثنائية (2019–2024)

انخفض الاستثمار العام في 2019–2020، ثم سجل طفرة غير عادية في 2021 نحو 19.8%، وهي طفرة تعكس استجابة مالية توسعية استثنائية (غالبًا مرتبطة بجائحة كوفيد-19 وبرامج التحفيز)، قبل أن يعود إلى مستويات أقل في 2022–2024.

ثانيًا: الاتجاهات العامة للاستثمار الخاص

على عكس الاستثمار العام، يظهر الاستثمار الخاص مسارًا أكثر استقرارًا نسبيًا، ولكن في اتجاه نزولي طويل الأجل

1. تراجع مستمر نسبيًا (2010–2014): انخفض الاستثمار الخاص من 10.5% عام 2010 إلى قرابة 7.2% عام 2014، وهو ما يعكس ضعف ثقة القطاع الخاص، وارتفاع المخاطر، وتراجع الحوافز الاستثمارية خلال تلك الفترة.

2. استقرار حول مستوى متوسط (2015–2018): تحرك الاستثمار الخاص في نطاق ضيق بين 7.6% و 7.8% بما يدل على حالة استقرار استثماري دون توسع حقيقي على الرغم من زيادة الاستثمار العام.

3. مرحلة الضعف النسبي (2019–2024): على الرغم من تحسن طفيف في 2019، عاد الاستثمار الخاص إلى التراجع ليصل إلى 5% فقط في 2024، وهو أدنى مستوى خلال تلك الفترة، ما يشير إلى استمرار التحديات الهيكلية والتمويلية التي تواجه القطاع الخاص.

ثالثًا: طبيعة العلاقة بين الاستثمار العام والخاص

يعكس الشكل (2-10) غياب علاقة تكامل إيجابية واضحة بين الاستثمارين، ويمكن استخلاص ما يأتي:

- عدم تحقق أثر "Crowding-in" بشكل مستدام
- فترات التوسع في الاستثمار العام (خصوصًا 2017–2018 و 2021) لم يصاحبها ارتفاع مماثل في الاستثمار الخاص، بل استمر الأخير في التراجع النسبي.
- احتمالية وجود أثر "Crowding-out" تشير البيانات ضمناً إلى أن التوسع الكبير في الاستثمار العام قد يكون قد حدّ من قدرة القطاع الخاص على التوسع، سواء عبر
- مزاحمة التمويل.
- أو توسع دور الدولة في القطاعات الإنتاجية والخدمية.

- أو زيادة عدم اليقين المتعلق بدور القطاع الخاص مستقبليًا.

رابعًا: الانعكاسات الهيكلية لتطور الاستثمار العام والخاص على الاقتصاد الكلي

1. هيمنة الاستثمار العام على الهيكل الاستثماري

الاعتماد المتزايد على الاستثمار العام يعكس ضعف قدرة الاقتصاد على تحفيز الاستثمار الخاص كمحرك رئيس للنمو.

2. محدودية الاستدامة

القفزات الحادة في الاستثمار العام (مثل 2021) لا تمثل مسارًا مستدامًا للنمو في غياب استجابة قوية من القطاع الخاص.

3. انعكاسات على النمو طويل الأجل

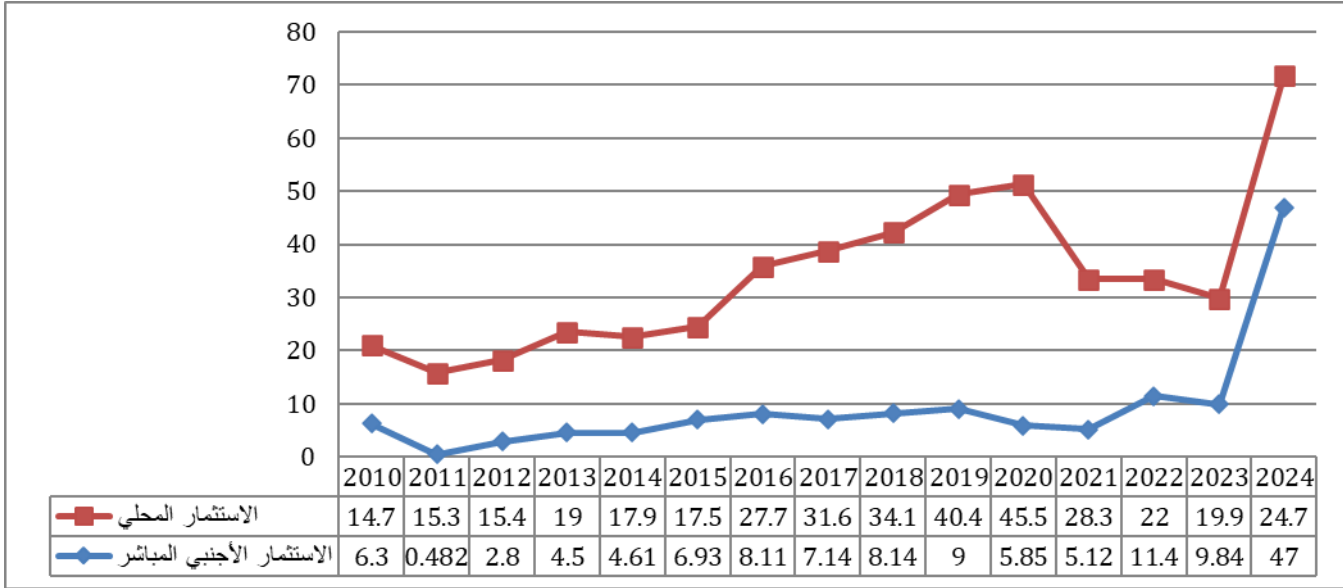
يشير تراجع الاستثمار الخاص إلى مخاطر تتعلق بضعف الابتكار، وانخفاض كفاءة تخصيص الموارد، وتباطؤ خلق فرص العمل مقارنة بالنماذج التنموية القائمة على القطاع الخاص (وهي نقطة سيتم الإشارة إليها تفصيليًا في إطار التجارب الدولية في الفصل الخامس). فالشكل يبين أن الاقتصاد خلال الفترة المذكورة اعتمد بدرجة أكبر على الاستثمار العام لتعويض ضعف الاستثمار الخاص، دون أن تنجح هذه الاستراتيجية في خلق ديناميكية تكاملية بين الطرفين. وعليه، فإن استدامة النمو الاقتصادي تتطلب إصلاحات مؤسسية وهيكلية تستهدف تحسين مناخ الاستثمار، وتعزيز ثقة القطاع الخاص، وتحويل دور الدولة من منافس مباشر إلى محفّز ومُمكن للنشاط الاستثماري الخاص.

كما تجدر الإشارة إلى أن مؤشر الاستثمار الخاص المستخدم في هذا التحليل لا يعبر عن الاستثمار المحلي الخاص بالمفهوم الضيق، بل يشمل في مكوناته استثمارات الشركات الأجنبية العاملة داخل الاقتصاد المصري، وعلى رأسها الاستثمارات الأجنبية المباشرة، سواء في صورة إنشاء مشروعات جديدة أو توسعات لرؤوس الأموال الأجنبية القائمة. وعليه، فإن الاستثمار الخاص الوارد في الشكل يمثل مزيجًا مركبًا من الاستثمار المحلي الخاص والاستثمار الأجنبي. كما أن إدراج الاستثمار الأجنبي ضمن الاستثمار الخاص قد يؤدي إلى إعادة توصيف غير دقيق لديناميكيات القطاع الخاص المحلي، إذ قد يُفهم التراجع في الاستثمار الخاص على أنه ضعف في ثقة المستثمر الوطني، بينما يكون في الواقع ناتجًا – كليًا أو جزئيًا – عن انحسار استثمارات الشركات متعددة الجنسيات أو إعادة توجيهها لأسواق بديلة. وعلى العكس، قد يُظهر ارتفاع الاستثمار الخاص مستويات لا تعكس بالضرورة تحسنًا هيكليًا في أداء القطاع الخاص المحلي بقدر ما تعكس تدفقات مالية خارجية مؤقتة. وعليه، فإن التقييم الدقيق لفعالية السياسات الاقتصادية يتطلب – قدر الإمكان – تفكيك الاستثمار الخاص إلى شقيه المحلي والأجنبي عند دراسة علاقته بالاستثمار العام وأثره على النمو الاقتصادي المستدام، وهذا لن يحدث إلا إذا تم فصل البيانات الخاصة بكل قطاع على حدة من مصدر البيانات حتى يتم التحليل بصورة أكثر واقعية.

2-3 العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي

تتسم العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي في مصر بدرجة عالية من التعقيد والتذبذب، إذ لا يمكن وصفها على نحو ثابت بأنها علاقة تكاملية أو تنافسية. فالاستثمار الأجنبي المباشر يتسم بحساسية مفرطة للتقلبات السياسية والاقتصادية الداخلية والخارجية، حيث شهد تراجعًا حادًا عقب ثورة يناير 2011، ثم تعافى تدريجيًا مع تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي وتحرير سعر الصرف عام 2016، قبل أن يسجل قفزة استثنائية في عام 2024 نتيجة صفقة استثمارية كبرى. أما الاستثمار المحلي فيتميز بقدر أكبر من الثبات والاستمرارية، ويعمل في كثير من الأحيان كآلية تعويضية في مواجهة تراجع التدفقات الأجنبية، وإن كان يعاني من ضغوط مرتبطة بتوسع الدولة في الاستثمارات العامة وما

يسببه ذلك من مزاحمة للقطاع الخاص. وبناءً عليه، فإن العلاقة بين الاستثمارين تتحدد وفقًا لطبيعة السياسات الاقتصادية السائدة؛ ففي ظل سياسات إصلاحية واستقرار اقتصادي يمكن أن يتكاملا في دعم النمو، بينما في أوقات الأزمات أو في حال التوسع الحكومي المفرط تميل العلاقة إلى التنافسية، وهو ما يجعل تحقيق التوازن بينهما أمرًا جوهريًا لضمان استدامة النمو والتنمية.



المصدر: إعداد الباحثين.

الشكل رقم (11-2)

العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي

يوضح الشكل السابق رقم (11-2) تطورًا لكل من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومتغير إجمالي التكوين الرأسمالي المحلي في الاقتصاد المصري خلال الفترة من 2010 إلى 2024 يُكشف تحليل البيانات عن تفاعل ديناميكي وعلاقة غير متناظرة بين مصدري رأس المال هذين، تتشكل بعوامل داخلية وخارجية ويمكن إجمال هذه التغيرات فيما يأتي:

١. السياق العام والاتجاهات الكلية

- الاستثمار الأجنبي المباشر تتسم تدفقاته بالتذبذب، وهو ما يتسق مع الطبيعة الانسيابية لرأس المال الدولي الحساس لتقلبات المخاطر السياسية والاقتصادية الكلية. يُلاحظ تأرجحها، كما في أعقاب التحول السياسي عام 2011، وقيمة قياسية بلغت ذروتها في عام 2024.

- إجمالي التكوين الرأسمالي المحلي يُظهر المسار بعض الثبات والاستمرارية بصورة عامة، مع وجود تقلبات أقل حدة. يعكس هذا الثبات النسبي طبيعة الاستثمار المحلي الأكثر ارتباطًا بالهيكل الإنتاجي القائم والأولويات الاستثمارية الثابتة للدولة، بعيدًا عن تقلبات رأس المال العابر.

٢. تحليل العلاقة التفاعلية عبر الفترات الزمنية

أظهرت البيانات السابقة أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي في مصر علاقة معقدة وغير خطية، تتأثر بعوامل داخلية وخارجية متشابكة. ويمكن تمييز أربع مراحل رئيسة لهذه العلاقة:

1. مرحلة الاضطراب (2011-2013) شهدت هذه الفترة انكماشًا متزامنًا في الاستثمارات الأجنبية والمحلية نتيجة حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي عقب ثورة يناير. غير أن حدة التراجع في التدفقات الأجنبية كانت أشد وضوحًا، وهو ما يعكس درجة الحساسية المرتفعة لرأس المال الأجنبي تجاه المخاطر.
 2. مرحلة التعافي (2014-2016) مع عودة قدر من الاستقرار السياسي وتبني حزمة من الإجراءات الاقتصادية، سجل كلا النوعين من الاستثمار تحسنًا ملحوظًا، الأمر الذي يعكس ارتباطًا تكامليًا نسبيًا في تلك المرحلة.
 3. مرحلة الإصلاحات الاقتصادية (2017-2022) أدى تحرير سعر الصرف وتنفيذ إصلاحات هيكلية بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية إلى جذب تدفقات أجنبية كبيرة، بينما استمر الاستثمار المحلي في النمو بوتيرة أبطأ وأكثر استقرارًا. ويظهر ذلك اختلافًا في ديناميكية الاستجابة، حيث ارتبط الاستثمار الأجنبي بالقطاعات سريعة العائد، في حين ظل المحلي موجهًا نحو أولويات إنتاجية أوسع نطاقًا.
 4. مرحلة الضغوط الخارجية (2023-2024) انخفضت التدفقات الأجنبية نتيجة تشديد السياسة النقدية عالميًا ونقص العملة الصعبة محليًا، في حين ارتفع الاستثمار المحلي بفضل تدخل الدولة عبر الاستثمار العام، في حين ارتفع الاستثمار الأجنبي متمثلًا في صفقات استراتيجية كبرى، أبرزها مشروع رأس الحكمة الذي شكّل المحرك الأساسي لزيادة التدفقات في تلك المرحلة.
- ويمكننا مما سبق استنتاج ما يأتي:
- عدم التماثل في الحساسية
 - الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر تعرضًا لتقلبات المناخ السياسي والاقتصادي المحلي والدولي، في حين يتميز الاستثمار المحلي بقدر أكبر من الثبات، مما يجعله بمثابة آلية استقرار خلال الأزمات.
 - ظاهرة المزاحمة (Crowding Out)
 - توسع الدولة في الاستثمارات العامة كثيرًا ما صاحبه تراجع في الاستثمارات الخاصة، وهو ما يشير إلى علاقة تنافسية في مراحل متعددة، بدلًا من علاقة تكاملية.
 - التعويض المحلي
 - في حال تراجع التدفقات الاستثمارية الأجنبية، تتجه الدولة إلى تعزيز وتوسيع الاستثمارات المحلية باعتبارها آلية بديلة، تسهم جزئيًا في الحد من الآثار السلبية الناجمة عن انخفاض التدفقات الخارجية.
 - أثر السياسات الاقتصادية
 - الإصلاحات الهيكلية مثل تحرير سعر الصرف ساهمت في جذب الاستثمارات الأجنبية، بينما لعبت السياسات المالية التوسعية والإنفاق الاستثماري العام دورًا في تحفيز الاستثمار المحلي وضمان استمراره.
 - يتضح أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي في مصر ليست علاقة ثابتة أو أحادية الاتجاه، بل تتسم بالتغير تبعًا للظروف والسياسات. ففي حين يمكن أن تسود العلاقة التكاملية في فترات الاستقرار والإصلاح، فإنها تتحول إلى علاقة تنافسية في ظل توسع الدولة الاستثماري على حساب القطاع الخاص. كما أن الاعتماد المفرط على صفقات أجنبية ضخمة يُبقي الاقتصاد عرضة للتقلبات، ما يستلزم تعزيز الاستثمار المحلي المنتج لضمان استدامة النمو الاقتصادي.

4-2 تحليل و اقع العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي في مصر باستخدام

تحليل SWOT

- المرحلة الأولى: تهدف إلى استخلاص صورة واقعية للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي، وذلك من خلال رصد أهم مكونات كل عنصر من العناصر الأربعة للتحليل SWOT.
- المرحلة الثانية: وتهدف المرحلة إلى تناول التفاعلات المتبادلة بين مكونات مصفوفة لتحديد التأثيرات المتبادلة بين الجانب الإيجابي من عناصر التحليل متمثلًا في مواطن القوة والفرص المتاحة وبين الجانب السلبي متمثلًا في مواطن الضعف والمخاطر المحتملة، والتأثيرات المتوقعة على الاستثمار.

أهم عناصر القوة بالنشاط لتحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي Strength

1. تنوع مصادر التمويل الاستثمار الأجنبي المباشر يتيح تدفق رؤوس أموال ضخمة، كما في صفقة رأس الحكمة 2024 التي بلغت قيمتها 37 مليار دولار، وهو ما يعزز قدرة مصر على تمويل مشروعات كبرى.
2. نقل التكنولوجيا والمعرفة الاستثمارات الأجنبية تساهم في إدخال تقنيات متقدمة وخبرات إدارية حديثة، ما يرفع كفاءة بعض القطاعات مثل الطاقة والاتصالات.
3. دور الاستثمار المحلي كآلية استقرار الاستثمار المحلي، خاصة العام، يتميز بدرجة أعلى من الاستمرارية والثبات مقارنة بالتقلبات الحادة في الاستثمارات الأجنبية، مما يجعله ركيزة للحفاظ على النشاط الاقتصادي وقت الأزمات.
4. تحسين البنية التحتية التوسع في الاستثمارات العامة ساهم في تطوير الطرق، الطاقة، والمرافق، ما يرفع من جاذبية مصر للاستثمارات الأجنبية.

أهم عناصر الضعف لتحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي Weakness

- 1- الاعتماد على صفقات فردية، هشاشة هيكل الاستثمار الأجنبي في مصر تظهر في اعتماده على صفقات ضخمة منفردة مما يجعله عرضة للتقلبات.
- 2- مزاحمة الاستثمار العام للخاص (Crowding Out) توسع الدولة في الاستثمارات الكبرى أدى إلى تقليص حصة القطاع الخاص، فانخفضت نسبة استثماراته من 10.5% عام 2010 إلى 5% عام 2024.
- 3- ضعف التنوع القطاعي يتركز الاستثمار الأجنبي في قطاعات الخدمات والعقارات والنفط والغاز، بينما يظل الاستثمار في الصناعة والزراعة ضعيفًا على الرغم من أهميتهما الاستراتيجية.
- 4- قصور بيئة الأعمال استمرار ضعف البنية المؤسسية، صعوبة الإجراءات، وعدم استقرار السياسات النقدية وسعر الصرف يعوقان جذب استثمارات أجنبية متنوعة.

أهم الفرص المتاحة لتحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي Opportunities

- 1- التحولات العالمية في الاستثمار تزايد الاستثمار العالمي في الطاقة المتجددة، التكنولوجيا، والذكاء الاصطناعي يمثل فرصة لمصر لجذب استثمارات جديدة إذا تبنت سياسات تحفيزية.
- 2- اتفاقيات الشراكة (PPP) يمكن أن تسهم عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تقليل المخاطر، وتوزيع أفضل للموارد، وتعزيز الاستثمارات الإنتاجية.

3- الموقع الجغرافي الاستراتيجي قرب مصر من الأسواق الأوروبية والأفريقية يتيح لها دورًا محوريًا كمركز إقليمي للتجارة والخدمات اللوجستية.

4- الإصلاحات الاقتصادية الأخيرة التوجه نحو تحرير سعر الصرف وتحسين التشريعات الاستثمارية يعزز من إمكانية استعادة الثقة وزيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية.

أهم المخاطر التي تواجه تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي Threats

1- المخاطر السياسية والجيوستراتيجية، النزاعات الإقليمية (مثل الحرب في غزة والبحر الأحمر) تؤثر سلبيًا على ثقة المستثمرين وتدفقات رأس المال.

2- الضغوط الاقتصادية الداخلية ارتفاع التضخم إلى 35.7% عام 2023 وتزايد الدين العام (96% من الناتج المحلي) يقللان من جاذبية بيئة الأعمال.

3- تقلبات الاقتصاد العالمي ارتفاع أسعار الفائدة عالميًا وزيادة تكاليف التمويل قد يحدان من شهية المستثمرين الأجانب.

4- خروج رؤوس الأموال، تزايد التدفقات الرأسمالية الخارجة (10.5 مليار دولار عام 2024) يعكس مخاطر إعادة الأرباح للخارج، مما يقلل من الأثر التنموي للاستثمار الأجنبي.

1-4-2 التفاعلات المتبادلة في مصفوفة SWOT

1. قوة × فرص (SO)

- يمكن لمصر الاستفادة من استقرار استثماراتها المحلية في دعم القطاعات الإنتاجية وربطها بفرص الاستثمار الأجنبي في التكنولوجيا والطاقة المتجددة.
- تطوير مشروعات البنية التحتية (قوة) يعزز من جذب الاستثمارات الأجنبية في قطاعات جديدة (فرصة).

2. قوة × تهديدات (ST)

- الاستثمار المحلي المستمر يمكن أن يقلل من أثر تقلبات التدفقات الأجنبية في ظل الاضطرابات السياسية والاقتصادية.
- استخدام الاستثمارات العامة كأداة لمواجهة تراجع الاستثمارات الأجنبية في الأزمات.

3. ضعف × فرص (WO)

- معالجة ضعف التنوع القطاعي من خلال استغلال الفرص المتاحة في القطاعات الصناعية والتكنولوجية.
- تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص كآلية للحد من المزاخمة وتحفيز القطاع الخاص.

4. ضعف × تهديدات (WT)

- استمرار الاعتماد على صفقات فردية مع ارتفاع المخاطر العالمية يهدد الاستقرار الاقتصادي.
- ضعف القطاع الخاص مع تقلبات الاقتصاد العالمي قد يزيد هشاشة الاقتصاد المصري، ويقلل من فرص النمو المستدام.

2-5 تحليل مصفوفة SWOT

أسفر تحليل واقع القطاع، تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر، والاستثمار المحلي في مصر باستخدام تحليل SWOT في مرحلته الأولى عن رصد أهم مواطن القوة والفرص المتاحة له، وأهم مواطن الضعف وما يواجهه من مخاطر، وفيما يلي: أهم النتائج المستخلصة من المرحلة الثانية للتحليل، والتي تستخلص أهم الآثار المتوقعة على الاستثمار من التفاعلات المتبادلة المحتملة بين تلك الأركان الأربعة الرئيسية، وفق ما يعرف بتحليل مصفوفة SWOT وفق النموذج الآتي:

مصفوفة SWOT

نقاط الضعف		المخاطر	
التأثيرات الإيجابية	التأثيرات السلبية	التأثيرات الإيجابية	التأثيرات السلبية

1-5-2 أهم التأثيرات الإيجابية لعناصر القوة بالقطاع، تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي على علاج مواطن الضعف والمخاطر التي تواجهها

- تعزيز الاحتياطات النقدية: تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الكبيرة (مثل صفقة رأس الحكمة 2024) تخفف من فجوات التمويل الخارجي، وتقلل من مخاطر الدين العام.
- نقل التكنولوجيا والخبرات: الاستثمارات الأجنبية تدعم تجاوز ضعف القدرات المؤسسية وانخفاض كفاءة عنصر العمل المحلي من خلال إدخال تقنيات حديثة وإدارة متقدمة.
- آلية استقرار عبر الاستثمار المحلي: استمرار الاستثمارات المحلية، وخاصة العامة، يعوض تذبذب الاستثمارات الأجنبية، ويحد من أثر الأزمات الاقتصادية والسياسية.
- تحسين البنية التحتية: التوسع في الاستثمارات العامة في مجالات الطاقة والطرق والمرافق يرفع من جاذبية بيئة الأعمال، ويعالج أحد أبرز نقاط الضعف الهيكلية.
- تكامل بين الاستثمارات: التفاعل بين الاستثمار الأجنبي (مورد للتمويل والتكنولوجيا) والاستثمار المحلي (مورد للاستقرار والاستدامة) يقلل من أثر التهديدات الخارجية مثل تقلبات الاقتصاد العالمي.

2-5-2 أهم التأثيرات الإيجابية الرئيسة للفرص المتاحة لتحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي على علاج مواطن الضعف، والمخاطر التي تواجهه

- التوسع في الطاقة المتجددة: التوجه العالمي والإقليمي نحو الاقتصاد الأخضر يوفر لمصر فرصة لخفض الاعتماد على القطاعات التقليدية (النفط والغاز)، بما يقلل من مخاطر تقلبات الأسعار العالمية.
- جذب استثمارات نوعية: دخول استثمارات أجنبية جديدة في قطاعات التكنولوجيا المتقدمة والاتصالات يمكن أن يرفع من تنافسية القطاع الخاص المحلي ويعالج ضعف كفاءته.
- التحولات العالمية: الاستثمارات العالمية في الطاقة المتجددة بلغت 784 مليار دولار عام 2023، مما يتيح لمصر فرصة للتوسع في هذا القطاع، وتقليل اعتمادها على النفط والغاز.
- تفعيل عقود الشراكة (PPP): وفق تقرير صندوق النقد (2024)، أوصى الصندوق بإفساح المجال للقطاع الخاص ليصبح المحرك الرئيس للنمو، مما يدعم فرص تفعيل شراكات حقيقية تقلل المخاطر.
- الموقع الجغرافي: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدخل في 2022 بلغت 11.4 مليار دولار على الرغم من الاضطرابات العالمية، ما يعكس الإفادة من الموقع الاستراتيجي لمصر كمركز إقليمي.

- الإصلاحات الاقتصادية أدى تحرير سعر الصرف عام 2016 إلى رفع التدفقات الأجنبية إلى 8.14 مليار دولار عام 2018 مقارنة بـ 2.8 مليار دولار في 2012، مما عزز الثقة الاستثمارية.

2-5-3 أهم التأثيرات السلبية لاستمرار مواطن الضعف لتحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي على عناصر قوته، وفرصه المتاحة

- تقويض جاذبية بيئة الأعمال: استمرار ضعف البنية المؤسسية والبيروقراطية يقلل من قدرة مصر على الاستفادة من موقعها الجغرافي والإصلاحات الاقتصادية الأخيرة كعناصر قوة وفرص جذب.
- ضعف مساهمة القطاع الخاص: استمرار تراجع الاستثمار الخاص (من 10.5% عام 2010 إلى 5% عام 2024) يحرم الاقتصاد من الاستفادة الكاملة من الشراكات (PPP) وفرص النمو في القطاعات الإنتاجية.
- الاعتماد على صفقات فردية: هشاشة هيكل الاستثمار الأجنبي بسبب الاعتماد على صفقات كبرى منفردة يضعف استدامة عناصر القوة (تنوع التمويل) ويجعل الفرص المرتبطة بالتحويلات العالمية محدودة الأثر.
- ضعف التنوع القطاعي: تركز 55% من التدفقات الأجنبية عام 2023 في قطاع الخدمات، بينما لم يتجاوز نصيب الزراعة 1% والصناعة 16% فقط، ما يحد من فرص خلق قيمة مضافة.
- مزاحمة الاستثمار العام: ارتفع الاستثمار العام إلى 20.1% من الناتج المحلي في 2018/2019، بينما لم يتجاوز الاستثمار الخاص 7.8%، ما يعكس ظاهرة المزاحمة.
- ضعف الابتكار المحلي: استمرار انخفاض كفاءة عنصر العمل المحلي وضعف القدرة التكنولوجية يقللان من الاستفادة من التكنولوجيا المنقولة عبر الاستثمار الأجنبي، ويحولان دون تعظيم الفرص المرتبطة بالاقتصاد الرقمي والذكاء الاصطناعي.

2-5-4 أهم التأثيرات السلبية لاستمرار المخاطر التي تواجه العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي على عناصره وقوته، وفرصه المتاحة

- المخاطر السياسية والإقليمية: قدر صندوق النقد (2024) أن الحرب في أوكرانيا وتصاعد التوتر في غزة والبحر الأحمر ساهمت في تراجع النمو إلى 3% عام 2023/2024، ما يحد من جذب الاستثمارات.
- زيادة هشاشة الاقتصاد الكلي: استمرار الضغوط الاقتصادية الداخلية (ارتفاع التضخم، الدين العام، وتقلب سعر الصرف) يحد من أثر تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على تعزيز الاستقرار المالي، حيث معدل التضخم إلى 35.7% في 2023، وتجاوز الدين العام 96% من الناتج المحلي، مما يقلل من أثر عناصر القوة في الاستثمارات..
- إضعاف فرص التنوع القطاعي: المخاطر العالمية مثل ارتفاع أسعار الفائدة وتباطؤ الاقتصاد العالمي تقلل من قدرة مصر على جذب استثمارات في قطاعات التكنولوجيا والطاقة المتجددة، ما يحد من استغلال الفرص المستقبلية.
- هروب رؤوس الأموال: استمرار المخاطر المالية قد يؤدي إلى زيادة التدفقات الخارجة (كما في 2024)، ما يضعف من عناصر القوة المتمثلة في تنوع مصادر التمويل ويؤثر سلبًا على فرص النمو المستدام.
- انكماش الاستثمار المحلي الخاص: مع استمرار المخاطر الاقتصادية، يعزف المستثمرون المحليون عن التوسع، مما يحد من قدرة الاستثمار المحلي على لعب دوره كآلية تعويضية في مواجهة تقلبات الاستثمار الأجنبي.

- تأكل الثقة في بيئة الأعمال تراكم المخاطر دون حلول فعالة يضعف من الأثر الإيجابي للإصلاحات الاقتصادية، ويقلل من قدرة مصر على الاستفادة من فرص الشراكات (PPP) والتحويلات العالمية في الاستثمار.

النتائج

أولاً: نتائج تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

1. اتسمت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بتذبذب واضح خلال الفترة 2010–2024، حيث تراجعت بشدة بعد عام 2011، ثم تعافت تدريجيًّا مع برنامج الإصلاح الاقتصادي في 2016، قبل أن تسجل قفزة استثنائية في عام 2024 نتيجة صفقة «رأس الحكمة» التي بلغت 37 مليار دولار.
2. أظهرت البيانات اعتمادًا مرتفعًا على صفقات فردية كبيرة، إذ مثلت صفقة واحدة عام 2024 ما يقرب من 79% من صافي التدفقات، مما يعكس هشاشة البنية الاستثمارية، وعدم تنوع مصادر الاستثمار.
3. تركّز الاستثمار الأجنبي في قطاعات محددة أهمها النفط والغاز، والخدمات، والعقارات، بينما ظل الاستثمار في القطاعات الإنتاجية - وخاصة الصناعة والزراعة - ضعيفًا مقارنة بالاتجاهات العالمية.
4. الفجوة القطاعية كبيرة مقارنة بالمتوسط العالمي، إذ حازت الصناعة عالميًّا 46% من الاستثمارات الدولية، مقابل 16% فقط في مصر، مما يشير إلى ضعف القدرة على جذب الاستثمارات عالية القيمة المضافة.
5. تأثرت تدفقات الاستثمار الأجنبي بالمتغيرات العالمية مثل ارتفاع أسعار الفائدة، وتوترات البحر الأحمر، والحرب في أوكرانيا، ما يجعل التدفقات الأجنبية شديدة الحساسية للظروف الخارجية.

ثانيًا: نتائج تحليل الاستثمار المحلي في مصر

1. انخفضت الاستثمارات المحلية كنسبة من الناتج المحلي من 17.1% عام 2010/2011 إلى نحو 13% عام 2023/2024، مما يعكس ضعف القدرة التمويلية الداخلية وتراجع دور الاستثمار كمحفز للنمو.
2. شهد الاستثمار الخاص تراجعًا حادًا من 10.5% من الناتج المحلي عام 2010 إلى 5% فقط عام 2024، وهو أدنى مستوى خلال فترة الدراسة، مما يدل على ضعف ثقة القطاع الخاص ووجود معوقات مؤسسية وتمويلية تواجهه.
3. زاد الاستثمار العام بصورة ملحوظة حتى 2019 ليبلغ 20.1% من الناتج المحلي، قبل أن ينخفض إلى 13% في 2023/2024، نتيجة تقليص الإنفاق العام ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي.
4. تسبّب توسع الدولة في الاستثمار العام سابقًا في ظاهرة مزاحمة (Crowding Out) حيث تراجع الاستثمار الخاص بالتزامن مع زيادة الاستثمار الحكومي.
5. أثرت سياسات صندوق النقد الدولي—خاصة رفع الفائدة وتخفيض الإنفاق الاستثماري—على وتيرة الاستثمار المحلي، إذ قلّلت قدرة الحكومة على التوسع الاستثماري ولم تنجح في تحفيز القطاع الخاص كما كان مستهدفًا.
6. الاستثمارات الأجنبية المولدة لأصول إنتاجية جديدة تحقق أثرًا تنمويًا أكبر مقارنة بصفقات الاندماج والاستحواذ، إذ تساهم في زيادة فرص العمل، نقل التكنولوجيا، وتحسين الإنتاجية الكلية، بينما تمثل المشروعات الجديدة نحو 37% فقط من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات غير النفطية، في حين شهدت عمليات الاندماج والاستحواذ توسعًا ملحوظًا بنسبة 25% خلال العام الأخير.
7. الاعتماد المفرط على صفقات الاندماج والاستحواذ يقلل من الأثر التنموي للاستثمار الأجنبي المباشر، نظرًا لمحدودية انتقال المعرفة والتكنولوجيا إلى الاقتصاد المحلي واحتمال مزاحمتها للاستثمار المحلي، مما يقلل من مساهمتها في تحقيق

نمو اقتصادي مستدام، ويستدعي إعادة توجيه السياسات الاستثمارية نحو تشجيع الاستثمارات المولدة لأصول إنتاجية جديدة وتعزيز الروابط القطاعية والتكنولوجية مع الاقتصاد المحلي.

ثالثاً: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي

1. العلاقة بين النوعين ليست ثابتة، بل تتغير وفقًا للظروف الاقتصادية والسياسية، فتميل إلى التكامل في فترات الاستقرار، بينما تصبح تنافسية في فترات توسع الدولة أو ارتفاع المخاطر.
2. أظهرت البيانات وجود علاقة عكسية في فترات متعددة، حيث لم يؤد ارتفاع الاستثمار العام إلى ارتفاع الاستثمار الخاص، بل ارتبط غالبًا بتراجع.
3. الاستثمار المحلي يلعب دور آلية استقرار؛ ففي فترات تراجع الاستثمار الأجنبي (2011-2013، 2020، 2023)، حافظ الاستثمار المحلي—خاصة العام—على الحد الأدنى من النشاط الاقتصادي.
4. التدفقات الأجنبية لعبت دورًا داعمًا في فترات الإصلاح مثل 2016-2019، لكنها تظل مرتبطة بقطاعات غير إنتاجية في معظمها، وهو ما يحد من أثرها التنموي على الاستثمار المحلي.
5. ازداد اعتماد مصر على الاستثمارات الأجنبية لتمويل فجوات التمويل الخارجي، خاصة في ظل ضعف الاستثمار المحلي الخاص، ما يجعل الاقتصاد معرضًا لتقلبات رأس المال العالمي.

رابعاً: الاتجاهات الكلية والاستنتاجات العامة من واقع البيانات

1. ضعف القدرة الاستثمارية الإجمالية للاقتصاد المصري تشير البيانات إلى تراجع تراكم رأس المال كنسبة من الناتج المحلي من 19.5% عام 2010 إلى نحو 13% عام 2024، بما يعكس انخفاض القدرة على التوسع الإنتاجي وتراجع محركات النمو طويلة الأجل.
2. اتساع الفجوة بين مساهمة الاستثمار العام والخاص فقد ارتفع الاستثمار العام إلى مستويات مرتفعة في العديد من السنوات، بينما ظل الاستثمار الخاص في اتجاه هبوطي مستمر، مما يعكس خللاً هيكلياً في توزيع الأدوار الاستثمارية بين الدولة والقطاع الخاص.
3. الالتزام بالإصلاحات الاقتصادية لم يحفز الاستثمار الخاص بالشكل المتوقع على الرغم من تطبيق سياسات تحرير سعر الصرف، ورفع الفائدة، وخفض الاستثمار العام، إلا أن القطاع الخاص لم يتجاوب بزيادة استثماراته، ما يشير إلى أن القيود الهيكلية تفوق تأثير السياسات المالية والنقدية.
4. ارتفاع الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية لتمويل فجوات التمويل الخارجي خاصة مع ضعف مصادر التمويل المحلي وارتفاع الدين الخارجي، وهو ما جعل تدفقات الاستثمار الأجنبي جزءاً من معالجة الاختلالات التمويلية وليس من توسع إنتاجي مستدام.
5. الاستثمار الأجنبي يفتقر إلى التوزيع المتوازن قطاعياً إذ يتركز في قطاعات النفط والغاز والخدمات والعقارات، بينما تتدنّى نسبته في القطاعات الصناعية والزراعية، مما يقلل من أثره في خلق القيمة المضافة ونقل التكنولوجيا.
6. تأثير الصدمات الخارجية على اتجاهات الاستثمار كان حاداً مثل الحرب الروسية-الأوكرانية، اضطرابات البحر الأحمر، وارتفاع أسعار الفائدة عالمياً، وهو ما ظهر في هبوط التدفقات الأجنبية في 2023 وتراجع الاستثمار الخاص في السنوات الأخيرة.

7. الصفقات الاستثمارية الكبرى ذات أثر مؤقت وغير مستدام حيث تمثل صفقة رأس الحكمة مثالاً واضحاً على دور التدفقات الضخمة في تحسين المؤشرات قصيرة الأجل، من دون أن تمثل تحولاً هيكلياً في جاذبية الاقتصاد المصري للمستثمرين.
 8. العلاقة بين الاستثمارات المحلية والأجنبية تتأثر بسياسات الدولة أكثر من تأثيرها بالعوامل السوقية فزيادة دور الدولة في الاستثمار ترتبط غالباً بانكماش دور القطاع الخاص، بينما تستفيد الاستثمارات الأجنبية من التحسينات المؤسسية بمعدلات متفاوتة.
- وبعد أن تناول الفصل الثاني تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي في مصر في ظل مخاطر بيئة الاستثمار، وما أظهره التحليل من أهمية العوامل المؤسسية والتنظيمية في تحديد قدرة الاقتصاد على جذب الاستثمارات الأجنبية وتعظيم الإفادة منها، يصبح من الضروري التعمق في دراسة الإطار التشريعي والمؤسسي المنظم للاستثمار. ففعالية الروابط بين الاستثمار المحلي والأجنبي لا تتوقف فقط على حجم التدفقات الاستثمارية، وإنما تعتمد بدرجة كبيرة على جودة البيئة المؤسسية التي تنظم النشاط الاستثماري. ومن هنا يتناول الفصل الثالث تحليل الإطار التشريعي والمؤسسات المعنية بالاستثمار في مصر، ودورها في تعزيز الروابط بين الاستثمارات المحلية والأجنبية، بما يسهم في تحسين بيئة الأعمال وتعزيز التكامل بين مختلف أنواع الاستثمار.

الفصل الثالث

دور السياسات التشريعية والمؤسسات المعنية بالاستثمار في دعم الروابط بين الاستثمار الأجنبي والمحلي في مصر

تمهيد

يُعد الإطار التشريعي والمؤسسي للاستثمار أحد المكونات الجوهرية في أي اقتصاد يسعى إلى جذب رؤوس الأموال وتحقيق تنمية مستدامة. فهو يوفر للمستثمرين - محليين كانوا أم أجانب - شبكة من الضمانات القانونية، وبيئة تنظيمية متوازنة، وإجراءات إدارية تسهم في تحقيق الشفافية والوضوح. وانطلاقاً من هذه الأهمية، أولت مصر خلال السنوات الأخيرة عناية خاصة بإصلاح بيئتها التشريعية وإعادة هيكلة مؤسساتها الاستثمارية، إدراكاً منها أن المناخ الاستثماري الجاذب هو الركيزة الأساسية لتعزيز التنافسية الاقتصادية.

وفي هذا السياق، شكّل صدور قانون الاستثمار رقم 72 لسنة 2017 نقطة تحول محورية، إذ سعى إلى تجاوز أوجه القصور التي اتسمت بها التشريعات السابقة، من خلال تقديم حوافز وضمانات جديدة، وتبسيط بعض الإجراءات، وإدماج مفهوم المسؤولية المجتمعية للمستثمرين. وإلى جانب ذلك، صدرت تشريعات مكملة كان لها دور داعم في المنظومة الاستثمارية مثل قانون تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس الذي وقّر بدائل لتصفية الشركات، وقانون الجمارك الذي أسهم في تسهيل حركة التجارة، إلى جانب التعديلات التي لحقت بقوانين الشركات وسوق المال.

أما على المستوى المؤسسي، فقد أعيد تفعيل دور الهيئة العامة للاستثمار باعتبارها الجهة الرئيسة المسؤولة عن إدارة العملية الاستثمارية، إلى جانب إنشاء المجلس الأعلى للاستثمار الذي يضع السياسات العامة ويرسم التوجهات الكبرى، فضلاً عن لجنة تسوية منازعات المستثمرين التي استهدفت توفير آلية مرنة وسريعة لحل النزاعات. هذه الخطوات عكست توجهًا نحو بناء هيكل مؤسسي أكثر تماسكًا واستجابة لمتطلبات المستثمرين.

وعلى الرغم مما تحقق من إصلاحات، لا تزال هناك تحديات جوهرية تعوق تحقيق التكامل بين الاستثمارات الأجنبية والمحلية، من أبرزها استمرار التعقيدات الإدارية والإجرائية، وتعدد الجهات المتداخلة في العملية الاستثمارية بما يضعف التنسيق المؤسسي، إضافة إلى بطء تسوية المنازعات، وضعف الروابط العملية بين المستثمرين المحليين والأجانب بما يحدّ من انتقال التكنولوجيا والمعرفة.

وعليه، يهدف هذا الفصل إلى تحليل مدى فاعلية السياسات التشريعية والمؤسسية في دعم المناخ الاستثماري المصري وتعزيز الروابط بين الاستثمار الأجنبي والمحلي. ويتحقق ذلك من خلال تناول الإطار التشريعي الذي يحكم الاستثمار في مصر، مع استعراض التطور التاريخي للتشريعات وصولاً إلى قانون الاستثمار رقم 72 لسنة 2017، وتحليل أهم أحكامه والقوانين المكملة له، وإبراز انعكاسها على تحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات. كما يتطرق الفصل إلى الإطار المؤسسي الداعم للاستثمار، موضحاً الأدوار المحورية للهيئات والمؤسسات المعنية، مثل الهيئة العامة للاستثمار، والمجلس الأعلى للاستثمار، والصندوق المصري لتمويل الاستثمار، فضلاً عن الأجهزة الداعمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وما تقدمه من آليات لتسهيل الإجراءات وحماية المستثمرين.

ويُعالج الفصل كذلك الدور المتكامل للإطارين التشريعي والمؤسسي في تعزيز الروابط بين الاستثمار الأجنبي والمحلي، عبر تحليل آليات التشبيك المؤسسي ومدى قدرة البيئة القانونية والتنظيمية على تحقيق تكامل فعلي بين رأس المال الأجنبي

والوطني. كما يستعرض أبرز الإصلاحات التي شهدتها مصر خلال السنوات الأخيرة لتحسين مناخ الاستثمار، مع التركيز على التحديات المستمرة التي لا تزال تعيق تحقيق التكامل المنشود. وفي الختام، يطرح هذا الفصل توصيات عملية من شأنها تعظيم دور السياسات العامة في دعم الاستثمار وتعزيز مكانة مصر كمقصد جاذب ومستدام.

3-1 تحليل الإطار التشريعي للاستثمار في مصر

يشكل الإطار التشريعي للاستثمار في مصر دعامة أساسية لتحفيز بيئة الأعمال، حيث تم تطويره بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة لتعزيز الجاذبية الاستثمارية. يتمحور هذا الإطار حول قانون الاستثمار رقم 72 لسنة 2017 الذي يوفر حزمة متكاملة من الضمانات والحوافز، مثل الإعفاءات الضريبية والجمركية، وضمانات ضد المصادرة، وحرية تحويل الأرباح. كما شمل الإطار التشريعي قوانين أخرى مكاملة لتسهيل عمليات الدخول والخروج من السوق وينظم المعاملات التجارية.

صُمم هذا الإطار لتحقيق الاستقرار التشريعي والحد من التعقيدات البيروقراطية، مما يعزز ثقة المستثمرين المحليين والأجانب. ومع ذلك، لا تزال هناك بعض التحديات مثل الحاجة إلى مزيد من التنسيق بين التشريعات المختلفة وضمان فعالية التطبيق على أرض الواقع. بشكل عام، يمثل الإطار التشريعي خطوة كبيرة نحو تحسين مناخ الاستثمار في مصر وتعزيز دوره في دعم الاقتصاد الوطني.

3-1-1 التطور التاريخي للتشريعات الاستثمارية وصولاً لقانون 72 لسنة 2017

يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) ركيزة أساسية في دعم النمو الاقتصادي، حيث يعزز قدرة الدولة على الاندماج في الاقتصاد العالمي والانخراط الفعال في سلاسل الإنتاج الدولية. وقد بينت الدراسات أن هذا النوع من الاستثمار يشكل محركاً محورياً لتحويل الاقتصاد إلى نموذج أكثر كفاءة وارتباطاً بالأسواق العالمية، من خلال رفع مستويات الإنتاجية وتحفيز معدلات النمو. (Desbordes & Franssen, 2019) وإلى جانب أثره المباشر في تطوير القدرات الإنتاجية، يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق أوسع للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، عبر إدخال التكنولوجيا الحديثة، وتوليد فرص عمل جديدة، وتوفير برامج تدريبية، إضافةً إلى نقل الخبرات الفنية والإدارية التي تدعم بناء القدرات الوطنية.

ونظراً لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر، اتجهت العديد من الدول، لا سيما النامية، إلى سن تشريعات تهدف إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية، واستغلال هذه الاستثمارات في إقامة صناعات جديدة، واستصلاح الأراضي الزراعية، وتنفيذ المشروعات السكنية والبنية التحتية. وقد عمدت هذه الدول إلى وضع قوانين وطنية تنظم الاستثمار بالنسبة للمستثمرين المحليين والأجانب، بينما أصدرت بعضها تشريعات خاصة تشجع الاستثمار الأجنبي وتوفر له ضمانات إضافية، وذلك نظراً لطبيعة المستثمر الأجنبي الذي يواجه عنصر المخاطرة عند ضخ رأس المال خارج بلده، ويبحث دومًا عن بيئة استثمارية آمنة ومستقرة توفر له مزايا وحوافز إضافية مقارنة بالمستثمر الوطني. ويعرف قانون الاستثمار بأنه التشريع الرئيس الذي ينظم الاستثمار في الدولة، إلى جانب التشريعات المكملة المتعلقة بالنقد الأجنبي، والمصارف، والضرائب، وغيرها من القوانين ذات الصلة بعملية الاستثمار (حسين والحملوي 2022) ولكي يكون هناك مناخ استثماري جاذب، يجب أن يتسم الإطار التشريعي والتنظيمي بالشفافية، والثبات، والوضوح، وأن يوفر حوافز إيجابية للمستثمر الأجنبي، بما في ذلك الإعفاءات الضريبية والجمركية، وضمانات الحماية من التأميم أو المصادرة، وحرية تحويل الأرباح، مع وجود نظام قضائي فعال لمعالجة النزاعات وتنفيذ التعاقدات (World Bank, 2020; OECD, 2021).

في السنوات الأخيرة، أولت الحكومة المصرية اهتمامًا كبيرًا بتطوير بيئة الاستثمار، لا سيما بعد تداعيات أحداث 2011 وما تبعها من اضطرابات سياسية حتى عام 2014، والتي أفضت إلى رفع عدد من قضايا التحكيم ضد الدولة. وفي هذا السياق، أصدرت الحكومة المصرية في عام 2015 تعديلات جوهرية على قانون الاستثمار رقم 8 لسنة 1997، بهدف جذب استثمارات جديدة عبر توفير حوافز وضمانات أقوى للمستثمرين، وتبسيط الإجراءات الإدارية، وتحسين المناخ العام للاستثمار. وشملت هذه التعديلات تحسين الأحكام الأساسية لتشريع الاستثمار، وتقديم حوافز فعلية لجذب رؤوس الأموال الأجنبية، وتعزيز دور الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، وتبسيط نظام تخصيص الأراضي، وتقسيم المناطق، بما يعكس البنية التحتية المؤسسية المرتبطة بتخصيص الأراضي خارج المناطق الاقتصادية الخاصة، إلى جانب إعادة التأكيد على الحماية القانونية الأساسية للمستثمرين، وتسهيل الوصول إلى آليات تسوية المنازعات (حسين والحملاوي 2022). وفي إطار الجهود المتواصلة، أصدرت الحكومة المصرية في عام 2017 القانون رقم 72 لسنة 2017، الذي حل محل قانون الاستثمار رقم 8 لسنة 1997 وتعديلاته، مع اعتماد اللوائح التنفيذية المرافقة في أكتوبر من نفس العام. ويشكل هذا الإصدار علامة فارقة، إذ يعكس الإرادة السياسية القوية لتعزيز بيئة الأعمال وتحسين القدرة التنافسية للبلاد، من خلال وضع إطار حديث يواكب المعايير الدولية، ويضمن حماية المستثمرين، وتقديم الحوافز اللازمة لجذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز التكامل مع القطاع المحلي.

3-1-2 أهم أحكام قانون الاستثمار رقم 72 لسنة 2017 ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي

يُعد قانون الاستثمار رقم 72 لسنة 2017 خطوة محورية في تطوير الإطار التشريعي المصري لتعزيز جذب الاستثمارات الأجنبية والمشروعات المحلية الكبرى، حيث ركز على معالجة المعوقات الإجرائية والموضوعية التي تواجه المستثمرين. ولا يقتصر القانون على جذب الاستثمارات فحسب، بل يشمل أيضًا توفير الضمانات والحوافز للمستثمرين، مما يعزز ثقة المستثمرين الأجانب في البيئة التشريعية المصرية ويؤكد التزام الدولة بتسهيل الاستثمار، دون أن يؤدي ذلك إلى أي تعارض مباشر مع القوانين الأخرى، بل يمثل توضيحًا لصياغة القانون.

من الناحية المؤسسية، فوض القانون الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بإعداد خريطة استثمارية بالتنسيق مع كافة الجهات الحكومية المعنية، على أن يتم تحديثها كل ثلاث سنوات (مادة 17 قانون 72 لسنة 2017). كما منح المجلس الأعلى للاستثمار برئاسة رئيس الجمهورية صلاحيات وضع خطة إصلاح تشريعي وإداري، واعتماد السياسات الاستثمارية، وتحديد أولويات المشروعات المستهدفة (OECD, 2020).

ويعالج القانون العديد من المشكلات الجوهرية التي تواجه المستثمرين، مثل تسهيل تحويل الأموال، ومنح الإقامة للمستثمرين الأجانب، وضمان التزام الدولة بعقودها، ومنع الطعن على الاتفاقيات الحكومية إلا من الجهات المختصة. كما يسمح القانون باستقدام نسبة محددة من العمالة الأجنبية للإفادة من الخبرات الدولية، ويضع آليات للخروج الآمن من السوق وإبراء ذمة الشركات خلال 120 يومًا من بدء إجراءات التصفية، وهو ما لم يكن متاحًا في السابق.

كما نصت المادة (9) على منح المشروعات الاستثمارية كافة الحوافز العامة المنصوص عليها في القانون، والتي تشمل إعفاءات ضريبية وجمركية وتسهيلات في الإجراءات، وهذا بدوره يساهم في زيادة جاذبية مصر للمستثمرين الأجانب من خلال تقليل التكاليف التشغيلية وتسهيل الإجراءات البيروقراطية. ومع ذلك، قد يؤدي تطبيق هذه الحوافز أحيانًا إلى تعارض مع قوانين أخرى تمنح إعفاءات مماثلة، ما يستدعي تنسيقًا دقيقًا بين الجهات التشريعية والتنفيذية لتفادي أي تضارب في المزايا الممنوحة.

وعلى صعيد المسؤولية الاجتماعية، تشجع المادة (15) المستثمرين على تخصيص نسبة من أرباحهم لدعم **مشروعات** اجتماعية خارج نطاق المشروع الاستثماري، مثل حماية البيئة، والرعاية الصحية والاجتماعية والثقافية، وتمويل البحوث العلمية والتدريب، مما يعزز صورة المستثمرين أمام المجتمع ويضيف قيمة للبيئة الاقتصادية والاجتماعية. غير أن تطبيق هذه المادة يعتمد إلى حد كبير على حسن نية المستثمرين، وقد يحتاج إلى مؤشرات كمية واضحة لتقييم الالتزام الفعلي، وهو ما يضعف أحياناً قدرة الدولة على ضمان تحقيق النتائج المرجوة.

أما فيما يتعلق بتسهيل الإجراءات، فقد نصت المادة (21) على إنشاء مراكز خدمات المستثمرين لتبسيط إجراءات الاستثمار وتيسيرها، وهذه المراكز تقلل من البيروقراطية وتسهل تأسيس المشروعات، وهو أمر أساسي لجذب الاستثمارات الأجنبية التي تبحث عن بيئة مستقرة وفعالة، لكن التطبيق العملي لهذه المادة يتطلب تنسيقاً مستمراً مع اللوائح التنفيذية لضمان عدم وجود تضارب مع متطلبات الجهات الحكومية الأخرى.

كما أكدت المادة (57) على إمكانية التصرف في العقارات اللازمة لإقامة أو توسعة المشروعات الاستثمارية بطرق متعددة مثل البيع، أو الإيجار، أو الإيجار المنتهي بالتملك أو الترخيص بالانتفاع، ما يوفر مرونة كبيرة للمستثمرين ويقلل الوقت والتعقيدات في الحصول على الأراضي اللازمة، ولكنه قد يتعارض أحياناً مع قوانين تنظيم التعاقدات الحكومية رقم 182 لسنة 2018 إذا لم يتم التنسيق بين الجهات المختلفة، مما قد يؤدي إلى إجراءات متضاربة أو مزدوجة.

فيما يتعلق بحماية المستثمر وتسوية المنازعات، ينص قانون الاستثمار رقم 72 لسنة 2017 على آليات فعالة لحماية حقوق المستثمرين، من خلال إنشاء لجان متخصصة داخل الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة للفصل في التظلمات والطلبات المتعلقة بالتراخيص والموافقات، بالإضافة إلى لجنة وزارية لتسوية المنازعات الناشئة عن عقود الاستثمار التي تكون الدولة أو إحدى جهاتها طرفاً فيها. وتتيح هذه الآليات حلولاً إدارية سريعة ومرنة، تعكس توجه الدولة نحو تعزيز الثقة في العدالة والشفافية، وتشجيع المستثمرين على ضخ مزيد من الاستثمارات داخل السوق المصري. ومع ذلك، فإن التطبيق العملي لهذه الإجراءات يتطلب تنسيقاً دقيقاً مع القوانين الأخرى لتجنب تداخل اختصاصات هذه اللجان مع الجهات القضائية القائمة وضمان فعالية تسوية المنازعات.

وبصورة أشمل، يجسد القانون الإرادة الحكومية في تحسين بيئة الأعمال ورفع القدرة التنافسية للاقتصاد المصري، وذلك من خلال الجمع بين الحوافز والضمانات والمسؤولية الاجتماعية للمستثمرين إلى جانب تبسيط الإجراءات. غير أن هذا الإطار لا يخلو من تحديات، لعل أبرزها

1- تعارض تطبيق بعض أحكام قانون الاستثمار مع قوانين أخرى قائمة قد تمنح أحكام القانون تسهيلات أو حوافز للشركات والمستثمرين، بينما تحتوي تشريعات قطاعية أخرى—مثل قوانين الضرائب والجمارك، أو البيئة، أو الصحة—على متطلبات إلزامية قد تتعارض أو تتداخل مع هذه التسهيلات، مما يستلزم التنسيق لضمان انسجام التطبيق على أرض الواقع.

2- غياب مؤشرات كمية دقيقة لقياس مدى الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية للمستثمرين.

3- صعوبة ضمان التطبيق الفعال للحوافز المالية والإجرائية على أرض الواقع. الأمر الذي يستلزم تحديثاً دورياً للوائح التنفيذية ومتابعة مستمرة لضمان أن تحقق هذه السياسات أهدافها في جذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز الاستثمارات المحلية على حد سواء.

على الرغم من أن قانون الاستثمار رقم 72 لسنة 2017 يمثل إطاراً تشريعياً متقدماً يهدف إلى جذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز المشروعات المحلية، تكشف التجربة العملية للمستثمرين عن وجود فجوة بين النصوص القانونية وتطبيقها على

أرض الواقع. فمثلاً، تنص المادة 14 من القانون على أن "يختص الرئيس التنفيذي للهيئة أو من يفوضه بإصدار الشهادة اللازمة للتمتع بالحوافز المنصوص عليها في المواد (10، 11، 13) للشركات والمنشآت الخاصة". ومع ذلك، يواجه المستثمر أحياناً تضارباً بين أحكام قانون الاستثمار والقوانين الأخرى مثل الضرائب والجمارك والعمل والبيئة، مما يخلق بيئة من عدم اليقين نتيجة التعديلات المتكررة والسريعة على هذه القوانين دون تنسيق فعال بين الجهات المعنية. وتعكس هذه الفجوة الحاجة إلى تعزيز آليات التطبيق العملي، بما يضمن حماية المستثمرين وتحقيق الغرض الفعلي للسياسات والضمانات التي ينص عليها القانون.

إضافة لذلك، تظهر تعقيدات ما بعد التأسيس؛ فنجاح "النافذة الواحدة" في تسهيل إجراءات التأسيس لا يمتد تلقائياً إلى مرحلة التشغيل، إذ إن التعامل اليومي مع البلديات وإدارات السلامة والصحة المهنية والبيئة غالباً ما يكون بطيئاً وغير موحد، ويظل عرضة للبيروقراطية والممارسات غير الموحدة، ما يرفع المخاطر التشغيلية ويضع المستثمر في موقف صعب عند محاولته توسيع نشاطه أو الحفاظ على استثمارية مشروعه.

ويضاف إلى ذلك تحدي القطاع غير الرسمي الذي يمثل منافسة غير عادلة في السوق، إذ يستفيد من غياب الالتزامات الضريبية ومتطلبات التوظيف أو معايير الجودة نفسها التي يلزم بها المستثمر الرسمي، مما يقلل من الميزة التنافسية التي يفترض أن يوفرها القانون، خصوصاً فيما يتعلق بالحوافز الخاصة التي تُمنح للمشروعات في مناطق جغرافية مستهدفة أو أنشطة اقتصادية محددة.

هذا الواقع يبرز الحاجة الملحة إلى وضع آليات مراقبة وتنسيق أفضل بين مختلف الجهات الحكومية، وتحديث اللوائح التنفيذية بانتظام، لضمان أن يتم تطبيق نصوص القانون على أرض الواقع بشكل فعال، بحيث يتمكن المستثمر من الاستفادة الكاملة من الضمانات والحوافز المقررة في القانون. ويظل النجاح المستمر في جذب الاستثمار الأجنبي والمحلي مرهوناً بقدرة الدولة على سد الفجوة بين النص القانوني والتطبيق العملي، وضمان التناغم التشريعي بين قانون الاستثمار وبقية القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى تقديم خدمات ما بعد التأسيس بكفاءة تعادل مرحلة التأسيس نفسها. إن تحقيق ذلك يعزز ثقة المستثمر الأجنبي ويحول الاستثمار من مجرد "تدفقات مالية" إلى "مشروعات قائمة" تساهم بشكل دائم في الاقتصاد الوطني، بما يدعم النمو الاقتصادي المستدام والتوازن الإقليمي ويجعل مصر محطة جذب رئيسة للاستثمار في المنطقة.

3-2 القوانين المكملة للإصلاح الاستثماري

لم يقتصر الإصلاح الاستثماري في مصر على قانون الاستثمار رقم 72 لسنة 2017، بل امتد ليشمل حزمة من القوانين المكملة التي تهدف إلى معالجة الثغرات التشريعية التاريخية وتعزيز بيئة الأعمال، لتشكيل نظام متكامل يُعالج دورة حياة الاستثمار بالكامل، من التأسيس إلى التشغيل، وحتى الخروج من السوق أو إعادة الهيكلة، وهو ما يمثل رسالة قوية للمستثمرين المحليين والأجانب بأن مصر تسعى لبناء نظام اقتصادي قائم على الشفافية والمرونة والحماية القانونية.

3-2-1 أول هذه القوانين هو قانون تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الوافي والإفلاس رقم 11 لسنة 2018، الذي حول التركيز من إجراءات التصفية التقليدية إلى آليات وقائية لإعادة الهيكلة. يمنح القانون المدين المتعثر فرصة لتقديم خطة إعادة الهيكلة تحت إشراف مراقب معتمد، مع توفير فترة حماية قانونية لتجنب اتخاذ الدائنين إجراءات ضد الشركة، وفق أحكام المواد المتعلقة بفترة الحماية، بما يسمح باستمرار الشركة وحفظ الوظائف والأصول. كما ينظم القانون

بيع أصول المدين بطريقة شفافة وفق آليات محددة، ويضع ترتيبًا واضحًا للدائنين وأولوية حقوقهم، مع ضمان تمثيلهم في لجان إعادة الهيكلة والمصادقة على الخطة، بما يعزز الثقة لدى المستثمرين بأن أي إخفاق في مشروعهم لا يعني خسارة كاملة لرأس المال، بل هناك إجراءات قانونية منضمة للخروج أو إعادة الهيكلة.

ينعكس أثر هذا القانون إيجابيًا على المناخ الاستثماري، حيث يطمئن المستثمرين الأجانب بأن هناك آليات واضحة لحماية استثماراتهم وتقليل المخاطر عند الدخول إلى السوق المصرية، ويسهم في تحسين تصنيف مصر في مؤشرات ease of doing business، وخاصة في مؤشر حل الإفلاس الذي يقيس سهولة إعادة الهيكلة والخروج من السوق (جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، 2019، البنك المركزي المصري، 2021، صندوق النقد الدولي، 2021).

2-2-3 ثاني هذه القوانين هو قانون الجمارك المصري رقم 207 لسنة 2020 الذي يُعد نقلة نوعية في السياسة الاقتصادية، إذ يعد أداة محورية لتحسين مناخ الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال تبسيط الإجراءات، وتعزيز الشفافية، وتقليل التكاليف، والتأخير. يسهم القانون في خلق استقرار وتنظيم واضح من خلال تحديد الأحكام بشكل مفصل، والتأكيد على الالتزام بالاتفاقيات الدولية (المادة 1)، مما يعزز ثقة المستثمر الأجنبي في انسجام التشريع المصري مع المعايير العالمية. كما أدخل القانون مفاهيم حديثة لتسريع الإجراءات، أبرزها "النافذة الواحدة" (المادة 1، البند 29) التي تتيح للمستثمر إنهاء كافة الإجراءات الجمركية والرقابية عبر نقطة اتصال واحدة، و"التخليص المسبق" (المادة 39) الذي يسمح بسداد المستحقات قبل وصول البضاعة لتقليل زمن التخزين وتحسين كفاءة سلسلة التوريد، إضافة إلى نظام إدارة المخاطر (المادة 84) الذي يركز التفتيش على الشحنات عالية الخطورة ويسر الإفراج عن البضائع المنتظمة. علاوة على ذلك، يقدم القانون حوافز وإعفاءات جمركية جاذبة تشمل السماح المؤقت للمواد الأولية وقطع الغيار للتصنيع وإعادة التصدير مقابل تقديم ضمان (المادة 33)، والإفراج المؤقت للألات والمعدات الثقيلة مع تعليق الضرائب مقابل نسبة بسيطة سنويًا (المادة 34)، ونظام رد الضريبة على البضائع المعاد تصديرها أو المباعه لجهات معفاة (المواد 36-38)، إلى جانب تعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية على مستوى الإقليم الجمركي (المادة 2)، وهو ما يشجع استثمارات الشركات العالمية في القطاعات التكنولوجية والدوائية.

على الرغم من هذه المزايا، فإن الطبيعة الشاملة والتفصيلية للقانون - الذي يضم أكثر من 90 مادة تغطي جوانب متعددة من العمليات الجمركية - تتطلب من المستثمر الأجنبي فهمًا دقيقًا لأحكامه، خاصة فيما يتعلق بقواعد التقييم الجمركي (المادة 16) واشتراطات الإعفاء (المادة 24). هذا الواقع يستدعي في كثير من الأحيان الاستعانة بمستشارين قانونيين ومخلصين جمركيين متخصصين، مما يشكل تكلفة إضافية للامتثال.

كما تواجه المستثمرين بعض التحديات العملية، مثل الاشتراطات المقيدة لبعض الإعفاءات كحظر التصرف في البضائع المعفاة لمدة خمس سنوات، واعتماد الآليات الحديثة على كفاءة البنية التحتية الرقمية واستقرارها، وتباين التطبيق العملي بين الموائى والدوائر الجمركية المختلفة. ويضاف إلى ذلك الالتزامات الإدارية المتمثلة في الاحتفاظ بالسجلات والمستندات لمدة خمس سنوات (المادة 8) وخضوع العمليات للمراجعة والتدقيق اللاحق (المادة 9).

وفي النهاية، يمثل قانون الجمارك الجديد إصلاحًا تشريعيًا جوهريًا يدعم بيئة الاستثمار من خلال معايير أعلى للشفافية والكفاءة، مع تقديم أدوات تحفيزية قوية. إلا أن تحقيق أقصى إفادة من هذه المزايا يتطلب من المستثمر الأجنبي

الاستعداد الجيد من خلال بناء قدرات داخلية في فهم التشريعات الجمركية، والاستعانة بالخبرات المحلية، وتطوير أنظمة رقابية دقيقة للامتثال المستمر للالتزامات الجمركية.

3-2-3 ويأتي قانون الشركات المصري رقم 159 لسنة 1981 وتعديلاته اللاحقة، ولا سيما تلك التي أدخلها القانون رقم 3 لسنة 1998 والقانون رقم 4 لسنة 2018، محطة تشريعية محورية في مسار تطوير بيئة الأعمال، إذ استهدف المشرع من خلاله تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد المصري وتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر عبر تحديث الإطار القانوني المنظم للشركات وتبسيط إجراءات تأسيسها وإدارتها. وقد انعكس هذا التوجه بوضوح في إدخال أدوات مرنة تتماشى مع متطلبات الاستثمار الحديث، من أبرزها استحداث شكل "شركة الشخص الواحد" بموجب المادة (69 مكرر)، والتي منحت الأفراد إمكانية تأسيس شركات برأس مال محدود من دون الحاجة إلى شريك، الأمر الذي مثل نقلة نوعية في دعم رواد الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز اندماجها في الاقتصاد الرسمي (وزارة التجارة والصناعة، 2020؛ جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، 2019).

كما جاءت التعديلات لتخفيف الأعباء الإجرائية على المستثمرين عبر خفض الحد الأدنى لرأس المال المطلوب لتأسيس بعض أنواع الشركات (المادة 116)، والتحول من نظام "الترخيص المسبق" إلى نظام "الإخطار" (المادة 17)، حيث يلتزم السجل التجاري بقيد الشركة بمجرد استيفاء المستندات من دون الحاجة إلى موافقات مسبقة، وهو ما أتاح للمستثمر الأجنبي مرونة في الاختيار بين الخضوع لقانون الاستثمار بما يوفره من حوافز وضمانات، أو لقانون الشركات الذي يتميز بسرعة الإجراءات وبساطتها.

وعلى الرغم من هذه المزايا، أبقى المشرع على استثناءات تتعلق بالأنشطة ذات الطبيعة الاستراتيجية أو الحساسة، إذ اشترطت المادة (17/ب) الحصول على موافقة مجلس الوزراء لتأسيس الشركات العاملة في مجالات مثل الأقمار الصناعية أو أنظمة الاستشعار عن بعد، كما فرضت قيوداً خاصة على الشركات العاملة في شبه جزيرة سيناء التي لا تكتسب الشخصية الاعتبارية إلا بقرار من رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، ولا يجوز تعديل نظامها الأساسي أو تداول أسهمها إلا بعد موافقته. وفي هذا السياق، أصدرت المحكمة الدستورية العليا حكماً بعدم دستورية النص الذي كان يشترط موافقة مجلس الوزراء على تأسيس الشركات العاملة في مجال الصحافة (القضية رقم 25 لسنة 22 قضائية – جلسة 2001/6/2)، وهو ما عكس اتجاهًا تشريعيًا نحو تحرير قطاع الإعلام وتعزيز حرية الاستثمار فيه.

إلى جانب ذلك، ساهمت التعديلات في ترسيخ مبادئ الحوكمة والشفافية وتعزيز حقوق المساهمين، حيث حددت المواد (63، 67) اختصاصات الجمعية العامة، وأعدت صياغة مسؤوليات مجلس الإدارة (المواد 97–99)، وشددت على واجبات مراقبي الحسابات (المواد 103، 106)، وهو ما عزز ثقة المستثمر الأجنبي في البيئة المؤسسية المصرية من خلال ضمان نزاهة إدارة الشركات وشفافية قراراتها.

ومع ذلك، لا تزال بعض النصوص تطرح تحديات عملية، خاصة ما يتعلق بالمادة (17/ب) التي منحت السلطة التنفيذية صلاحيات تقديرية واسعة قد تؤدي إلى إطالة فترة التأسيس والحد من المنافسة، فضلاً عن صياغتها الفضفاضة التي استخدمت عبارات عامة مثل "أي نشاط يتناول غرضاً أو عملاً من الأغراض أو الأعمال المنصوص عليها في قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة"، بما يخلق حالة من عدم اليقين التشريعي ويجعل المستثمر عرضة لاحتمال رفض تأسيس شركته على الرغم من استيفاء الإجراءات الشكلية. كما أن التباين في المعاملة بين الشركات العاملة في سيناء التي تخضع لنظام الموافقة

المسبقة وبين باقي شركات الجمهورية التي تعمل وفق نظام الإخطار، يفرض أعباءً إضافية تقلل من جاذبية الاستثمار في تلك المنطقة مقارنة بغيرها.

يظهر التكامل بين القوانين الاقتصادية الأخيرة في مصر كيف يمكن للمستثمر أن يستفيد من منظومة تشريعية متكاملة، حيث يتيح له قانون الاستثمار رقم 72 لسنة 2017 تأسيس شركته عبر نافذة واحدة والحصول على حوافز وضمانات، بينما يسمح له قانون الجمارك رقم 207 لسنة 2020 باستيراد معدات الإنتاج معفاة جمركياً بسرعة من خلال النظام الرقعي المطور، ويعمل ضمن إطار مرن يوفره قانون الشركات رقم 159 لسنة 1981 وتعديلاته، في حين يمنحه قانون تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الوافي والإفلاس رقم 11 لسنة 2018 لإعادة الهيكلة بدلاً من التصفية عند التعثر المالي.

وقد انعكس هذا التكامل إيجابياً على ترتيب مصر في بعض مؤشرات بيئة الأعمال؛ إذ قفزت إلى المرتبة 90 في مؤشر "بدء الأعمال" التابع لـ *Doing Business 2020* (World Bank, 2020)، كما تحسنت إلى المرتبة 57 في مؤشر "حماية المستثمرين الأقلية" (INVEST-GATE, 2020).

ولكن، لا تزال هناك فجوات تطبيقية تمس فعالية هذه المنظومة. فعلى الرغم من وجود "نافذة واحدة"، يظل المستثمر مضطراً للتعامل مع عدة جهات حكومية، مما يؤدي إلى بطء التنفيذ وارتفاع الكلفة (OECD, 2020). كما أن عدم تكامل الأنظمة الرقمية بين المنصات (مثل الاستثمار، الجمارك، السجل التجاري) يؤدي إلى تكرار إدخال البيانات وخسارة في الزمن والجهد (OECD, 2024).

إضافة إلى ذلك، فإن الزيادة الملحوظة في القضايا التجارية المعروضة تعوق الإفادة الكاملة من التشريعات المتقدمة مثل قانون الإفلاس، مما يربط بين سرعة الإجراءات الإدارية وطول أمد المعالجة القضائية (World Economic Forum 2019). وعلى الرغم من إنشاء المحاكم الاقتصادية عام 2008 وتوسيع اختصاصها ليشمل قضايا الإفلاس والجرائم الإلكترونية والقانون البحري والتجاري إلا أن هذه المحاكم تواجه تحديات تتعلق بالتحول الرقعي ونقص التجهيزات خارج القاهرة، ما يستدعي تدريباً متخصصاً للقضاة (Gold et al., 2019). وفي هذا السياق، دشنت مصر مشروعاً لدعم هذه المحاكم بقيمة 77 مليون دولار في يونيو 2022، وذلك في إطار اتفاقية شاملة للحكومة الاقتصادية مع الولايات المتحدة (OECD, 2024).

في المحصلة، تُظهر حزمة القوانين المصرية أن الإصلاح لم يتوقف عند إصدار نصوص قانونية، بل امتد إلى محاولة بناء منظومة قانونية متكاملة تهدف إلى تعزيز جاذبية الاستثمار وحماية الاقتصاد، إلا أن تحقيق هذا الهدف مرهون بتحسين التنسيق المؤسسي، وتطوير البنية الرقمية، وتسريع آليات فض النزاعات بما يتوافق مع المعايير الدولية (OECD, 2024).

3-3 أهمية الإطار التشريعي والمؤسسي في جذب الاستثمار

يُعد الإطار التشريعي المرجعية القانونية الحاكمة لعلاقة المستثمر بالدولة والمجتمع، إذ يحدد حقوق وواجبات المستثمر، وينظم آليات الدخول إلى السوق والخروج منه، ويكفل ضمانات حماية الملكية، فضلاً عما يوفره من حوافز وتسهيلات ضريبية وجمركية. وكلما اتسم هذا الإطار بالوضوح والمرونة والتكامل مع باقي التشريعات الاقتصادية، ازدادت فاعليته في جذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع المستثمرين المحليين على التوسع في أنشطتهم.

لقد أصبح الاستثمار في العصر الحديث العصب الرئيس للاقتصاد الوطني، لكونه المحرك الأساسي لنمو مختلف القطاعات داخل الدولة. فمع تزايد الاستثمارات تتضاعف معدلات الإنتاج، وتتوسع فرص العمل، ويرتفع الناتج المحلي الإجمالي، بما

يسهم في تعزيز المكانة الاقتصادية لمصر إقليميًا ودوليًا. ومن ثم، فإن السياسة التشريعية الاستثمارية مطالبة بأن تتسم بالمرونة والقدرة على مواكبة التطورات الاقتصادية العالمية، بما يضمن تدفق المزيد من الاستثمارات، مع الحفاظ في الوقت ذاته على استقلالية الدولة وصون حقوقها السيادية التي تمثل في جوهرها حقوق المجتمع بأسره.

ويلاحظ أن التشريع الاستثماري في مصر يراعي عند صياغته التوفيق بين إمكانيات الدولة ومواردها الطبيعية والتوجهات الاقتصادية الدولية، بما يسهم في تطوير بيئة الاستثمار وعدم وضع عوائق أمام تدفق رؤوس الأموال (قرشم، 2020). وفي هذا الإطار، جاء قانون الاستثمار المصري رقم 72 لسنة 2017 باعتباره خطوة جوهرية لإعادة هيكلة بيئة الاستثمار في مصر، حيث تضمن العديد من الحوافز والضمانات التي تستجيب لمتطلبات المستثمرين، مثل:

- ضمان عدم التأميم أو المصادرة إلا بحكم قضائي ووفقًا للدستور.
- حماية المشروعات الاستثمارية من الإلغاء أو وقف التراخيص إلا بقرار قضائي.
- إتاحة حرية تحويل الأرباح والأموال للمستثمرين الأجانب بالعملة الحرة.
- توفير حوافز ضريبية وجمركية خاصة للمشروعات المقامة في المناطق الجغرافية الأكثر احتياجًا للتنمية أو المرتبطة بالقطاعات الاستراتيجية.

كما أكد الدستور المصري لعام 2014 وتعديلاته (المادتان 27 و28) على أن النظام الاقتصادي يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، وأن الدولة تلزم بتهيئة المناخ الجاذب للاستثمار وربطه بخطط التنمية الشاملة.

وتشير الأدبيات الاقتصادية الحديثة إلى أن استقرار البيئة التشريعية وجودة الحوكمة المؤسسية يمثلان عاملين حاسمين في قرارات المستثمرين. فوفقًا لتقرير البنك الدولي (Global Economic Prospects, June 2023)، فإن "عكس التراجع في النمو المحتمل يتطلب إصلاحات هيكلية حاسمة، تشمل تدابير لتحسين ظروف الاستثمار، وتطوير رأس المال البشري والبنية التحتية، وتعزيز التجارة (World Bank, 2023) وفي السياق ذاته، أشارت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) (2024) إلى أن تعزيز ديناميكية القطاع الخاص في مصر يظل مرهونًا بقدرة الدولة على تبسيط إجراءات تسجيل الأعمال والحصول على التراخيص، لافتةً إلى أنه على الرغم من إطلاق منصة إلكترونية جديدة للتسجيل في عام 2023، لا تزال هناك تحديات قائمة على مستوى التصاريح المحلية، الأمر الذي يحد من فاعلية هذه الإصلاحات (OECD, 2024). إن وجود إطار تشريعي مصري حديث ومتوازن، قادر على توفير الضمانات الكافية للمستثمرين، وحماية الموارد الطبيعية للدولة، يمثل عاملاً حاسماً في تعزيز الثقة الاستثمارية وربط الاقتصاد الوطني بالتوجهات الاقتصادية الدولية. كما يساهم ذلك في زيادة تدفق الاستثمارات إلى مصر، وتحقيق عوائد اقتصادية مستدامة تدعم مسيرة التنمية الشاملة، وتدفع الدولة نحو تحقيق أهداف رؤية مصر 2030.

3-4 التقييم الدولي للإطار التشريعي المصري

منذ اعتماد الإصلاحات التشريعية الرئيسة والحزمة المكملة لها، حققت مصر تقدماً ملحوظاً في تحسين بيئة الاستثمار. وفقاً لتقرير "ممارسة أنشطة الأعمال 2020" الصادر عن البنك الدولي، صعدت مصر إلى المركز 114 من بين 190 اقتصاداً، مع تحسن مؤشرات رئيسة مثل "بدء النشاط التجاري" نتيجة تبسيط إجراءات التأسيس عبر نظام النافذة الواحدة، و"تسجيل الملكية" بعد إصلاحات تسجيل الأراضي، و"حل الإفلاس" بعد تطبيق قانون الإفلاس رقم 11 لسنة 2018، ما أسفر عن انخفاض المدة المتوسطة لإجراءات الإفلاس وزيادة معدل استرداد الديون (World Bank, 2020) ومع ذلك، بقيت بعض

المؤشرات تمثل تحديًا، مثل "تنفيذ العقود" و"حماية المستثمرين الأقلية"، مما يشير إلى الحاجة لمزيد من الإصلاحات في النظام القضائي وحوكمة الشركات.

من جانبها، أشادت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بالحزمة التشريعية المصرية في تقريرها لعام 2020، معتبرة إياها خطوة رئيسة نحو تحسين مناخ الاستثمار، وأبرزت إنشاء النافذة الواحدة وتوحيد إجراءات التأسيس وإنشاء الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة كجهة منسقة للسياسات الاستثمارية. في المقابل، نبه التقرير إلى وجود فجوات تطبيقية، مؤكدًا ضرورة تعزيز الشفافية والحوكمة في منح الجوائز الاستثمارية، وإنشاء نظام رقابي مستقل لمراقبتها، مع الحفاظ على استقلالية الجهاز القضائي في فض المنازعات (OECD, 2020).

كما أشار تقرير "الاستثمار العالمي 2023" الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) إلى الدور المحوري للإصلاحات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مسجلًا نموًا ملحوظًا على الرغم من التحديات العالمية، ولا سيما في قطاعات الطاقة المتجددة والبنية التحتية الرقمية، وارتفاع استثمارات الشركات متعددة الجنسيات في مشروعات البنية التحتية الكبرى مثل تطوير الموانئ والطرق والمناطق اللوجستية (UNCTAD, 2023).

أما صندوق النقد الدولي (IMF)، فقد أكد في تقريره "آفاق الاقتصاد الإقليمي للشرق الأوسط وآسيا الوسطى" أكتوبر 2023 على أهمية الإصلاحات الهيكلية في تحسين مناخ الأعمال، مع التحذير من أن الفجوة بين النصوص القانونية والتطبيق العملي قد تقوض ثقة المستثمرين، داعيًا إلى تعزيز سيادة القانون والحد من الفساد وتحسين كفاءة الجهاز البيروقراطي (IMF, 2023).

بناءً على ما سبق، يظهر التقييم الدولي للإصلاحات الاستثمارية في مصر توافقًا على أنها حققت تقدمًا ملموسًا في بناء نظام متكامل ومرن لجذب الاستثمارات، إلا أن التحديات المتعلقة بالتطبيق والتنفيذ ما زالت قائمة. فبينما أشادت التقارير بالإصلاحات الطموحة، حذرت من أن الفجوة بين النصوص القانونية والتطبيق العملي قد تؤثر على ثقة المستثمرين على المدى الطويل، مما يتطلب استمرار جهود تحسين الحوكمة ومراقبة الأداء على أرض الواقع.

3-5 الإطار المؤسسي الداعم للاستثمار في مصر

يُعدّ الإطار المؤسسي للاستثمار في مصر الركيزة الأساسية التي تكفل تنفيذ القوانين والسياسات الاستثمارية على أرض الواقع، من خلال شبكة من الأجهزة والهيئات التي تعمل بشكل متكامل لتيسير مختلف مراحل العملية الاستثمارية، بدءًا من تأسيس المشروعات، ومرورًا بالتشغيل حتى إعادة الهيكلة أو الخروج من السوق. وفي هذا السياق، تبرز الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة كإحدى أهم المؤسسات المحورية في دعم المستثمرين، عبر توفير خدمات التأسيس الإلكتروني، وتفعيل آليات تسوية المنازعات، فضلًا عن تطوير المناطق الاستثمارية والحرّة بما يعزز من جاذبية مناخ الأعمال.

ولم تعد المتغيرات الاقتصادية وحدها هي الحاكمة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؛ إذ أصبح وجود إطار تشريعي وقانوني وقضائي ضامن للحقوق والملكيّات، إضافة إلى قوة المؤسسات السياسية وحماتها للحقوق المدنية والسياسية للأفراد، مع الحد من الممارسات المرتبطة بالفساد والبيروقراطية، من أبرز العوامل التي تعكس نزاهة المناخ الاستثماري، وتشير إلى مستوى الاستقرار السياسي والكفاءة المؤسسية للدولة، الأمر الذي يسهم في تقليص حالة عدم اليقين لدى المستثمر الأجنبي.

وانطلاقاً من فرضية أنّ الإصلاح المؤسسي والتشريعي والقانوني والقضائي يعزز الثقة والأمان في البيئة الاستثمارية، فإن ذلك يؤدي بالضرورة إلى زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وعلى العكس من ذلك، تُمارس البيروقراطية أثراً سلبياً على مناخ الاستثمار وعلى قدرة الدولة في استقطاب هذه التدفقات، حيث تُظهر تجارب بعض الدول أنّ تقديم الحوافز والفرص وحده لا يكفي لجذب الاستثمارات الأجنبية في ظل وجود عدم استقرار سياسي أو قيود قانونية صارمة تحدّ من حرية النشاط الاقتصادي.

وبناءً على ما سبق، يتأكد الدور الجوهرى للمناخ المؤسسي في استقطاب الاستثمار المباشر، لما يمثله من استقرار سياسي وأمني، وسيادة للقواعد القانونية، وغياب لمظاهر الاستبداد أو مصادرة الممتلكات الخاصة، بالإضافة إلى ثبات واستقرار السياسات الاستثمارية المطبقة على المدى المتوسط والبعيد (عبد الرحيم، محمد سعد، 2023).

3-5-1 الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة (GAFI)

تم إنشاء الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة (GAFI) بموجب قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم 8 لسنة 1997، الذي أسند إليها مهام رئيسية في مجال تنظيم الاستثمار وتيسير إجراءاته. ومع صدور قانون الاستثمار رقم 72 لسنة 2017 تم إلغاء القانون السابق وإعادة تنظيم الإطار التشريعي للاستثمار في مصر، حيث برزت الهيئة كجهة محورية تتولى تطبيق أحكام القانون الجديد، وتقديم خدمات التأسيس والترخيص، وتطوير المناطق الاستثمارية والحرّة، إضافة إلى توفير آليات تسوية منازعات الاستثمار بما يعزز مناخ الأعمال.

وقد تطور دور الهيئة ليشمل أهدافاً استراتيجية، في مقدمتها تحسين بيئة الاستثمار عبر تبسيط الإجراءات، ودعم التحول الرقمي من خلال نظام "الشباك الواحد"، وتوفير خدمات إلكترونية متكاملة للمستثمرين، بما يقلل من معدلات البيروقراطية ويزيد من الشفافية. كما تعمل الهيئة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوطين الاستثمارات المحلية، من خلال الترويج للفرص الاستثمارية المتاحة، وتطوير خريطة استثمارية تفاعلية، وتوسيع نطاق المناطق الحرة والاستثمارية.

وعلى الرغم مما حققته الهيئة من إنجازات، فإنها تواجه تحديات مؤسسية وتشريعية تحد من فاعليتها، مثل استمرار تداخل الاختصاصات مع بعض الوزارات والجهات الحكومية، وبطء إجراءات فض المنازعات في بعض الحالات، فضلاً عن الحاجة إلى تحديث البنية التكنولوجية وتوسيع نطاق الشمول الرقمي ليغطي مختلف المحافظات.

وتجدر الإشارة إلى أن تجربة مصر عبر (GAFI) تختلف عن بعض التجارب العربية الأخرى. ففي الإمارات العربية المتحدة، تلعب هيئات الاستثمار مثل "دبي FDI" و"مناطق حرة متخصصة" دوراً أكثر مرونة بفضل استقلاليتها الواسعة واعتمادها الكامل على النظم الرقمية، ما جعلها تحقق مراكز متقدمة عالمياً في مؤشرات سهولة الأعمال. أما في المغرب، فقد ساهمت المراكز الجهوية للاستثمار في تقريب الخدمات من المستثمرين على المستوى المحلي، مع منحها صلاحيات واسعة في إصدار التراخيص، بما عزز من سرعة الإجراءات وتقليل البيروقراطية. بالمقارنة، لا تزال (GAFI) في مصر بحاجة إلى مزيد من الاستقلالية وتفويض الصلاحيات لضمان فعالية أكبر في خدمة المستثمرين وتعزيز التنافسية الإقليمية.

وفي ضوء هذه التحديات والمقارنات، يظل تطوير دور الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ضرورة أساسية لتعزيز قدرتها على مواكبة المعايير الدولية في تقديم الخدمات الاستثمارية، وضمان استقرار الإطار المؤسسي الداعم للاستثمار، بما يسهم في تعزيز ثقة المستثمرين وجذب المزيد من التدفقات الاستثمارية نحو الاقتصاد المصري.

3-5-2 المجلس الأعلى للاستثمار النشأة والدور المؤسسي

يُعدّ المجلس الأعلى للاستثمار أحد الركائز المؤسسية الرئيسة التي تبنتها الدولة المصرية في إطار إعادة هيكلة منظومة الاستثمار لمواكبة متطلبات الإصلاح الاقتصادي. فقد أنشئ المجلس بموجب القرار الجمهوري رقم (478) لسنة 2016، ثم جاء قانون الاستثمار رقم (72) لسنة 2017 ليمنحه سنداً تشريعياً مباشراً من خلال المادة (68)، التي نصت صراحة على إنشائه برئاسة رئيس الجمهورية وحددت اختصاصاته على نحو تفصيلي. وتبرز أهمية هذا الدمج بين القرار التنفيذي والنص التشريعي في ضمان الاستقرار القانوني للمجلس وتعزيز طبيعته الإلزامية، إذ نص القانون على أن قراراته مُلزِمة لجميع أجهزة الدولة، وهو ما يميز المجلس عن غيره من الكيانات ذات الطابع الاستشاري.

يتسم تشكيل المجلس بخصوصية واضحة، حيث يضم رئيس الجمهورية، ورئيس مجلس الوزراء، ومحافظ البنك المركزي، وعددًا من الوزراء المعنيين بالسياسات الاقتصادية (المالية، الاستثمار، التجارة والصناعة، التخطيط، وغيرها)، إضافة إلى ممثلين عن الأجهزة السيادية والرقابية مثل جهاز المخابرات العامة وهيئة الرقابة الإدارية، فضلاً عن تمثيل القطاع الخاص عبر رئيس اتحاد الصناعات المصرية ورئيس اتحاد جمعيات المستثمرين. ويعكس هذا التشكيل الحرص على توفير منصة عليا لصنع القرار الاستثماري، تجمع بين الأبعاد التنفيذية والرقابية والأمنية والقطاعية في إطار مؤسسي واحد يضمن التنسيق وتكامل السياسات.

أما على مستوى المهام، فقد أُنيط بالمجلس وضع الإطار العام للإصلاح التشريعي والإداري لبيئة الاستثمار، واعتماد السياسات والخطط الاستثمارية المتسقة مع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة. كما يضطلع بمهام متابعة تنفيذ أجهزة الدولة لتلك الخطط، ومراقبة المشروعات القومية الكبرى، ومشروعات الشراكة مع القطاع الخاص. ويتسع نطاق صلاحياته ليشمل اعتماد الخريطة الاستثمارية التي تعدها الهيئة العامة للاستثمار، وإقرار الخطة الاستثمارية التي تعدها الوزارة المختصة، فضلاً عن سلطة استثناء بعض المشروعات الاستراتيجية من قيود نسب تشغيل العمالة الأجنبية، وتحديد الأنشطة التي يمكن أن تتمتع بالحوافز الخاصة أو الإضافية. وتكشف هذه الصلاحيات عن تداخل أدوار المجلس بين الجوانب التشريعية والتنفيذية والرقابية، بما يجعله سلطة عليا تتجاوز حدود التنسيق التقليدي.

إجرائياً، يجتمع المجلس بدعوة من رئيس الجمهورية مرة كل شهرين على الأقل، وتصدر قراراته بالأغلبية مع ترجيح كفة الرئيس عند التساوي. كما أنشئت له أمانة فنية دائمة برئاسة وزير الاستثمار لتتولى الإعداد للجلسات ومتابعة تنفيذ القرارات، وهو ما يعزز استمرارية العمل المؤسسي. وعلى الرغم من هذه المكانة، يواجه المجلس تحديات عملية مرتبطة بتعدد الجهات الحكومية المنخرطة في العملية الاستثمارية، بما يخلق أعباءً تنسيقية تؤدي إلى بطء في إنفاذ القرارات. كما أن البيروقراطية الإدارية وتعقيد الإجراءات ما زالت تشكل عائقاً أمام سرعة الاستجابة لتوجهاته.

على الصعيد الدولي، تؤكد المؤشرات أن البيئة الاستثمارية في مصر تعمل ضمن سياق عالمي ضاغط. فقد أشار تقرير *Doing Business 2020* الصادر عن البنك الدولي إلى أن اللوائح المنظمة للأعمال في العديد من الدول، ومنها مصر، ما زالت تفرض أعباءً على المستثمرين، حيث يغطي التقرير 12 مجالاً من بينها بدء النشاط التجاري، والحصول على تصاريح البناء، وتوصيل الكهرباء، وتسجيل الملكية، وحماية المستثمرين الأقلية، والتجارة عبر الحدود، وتنفيذ العقود، وتسوية الإعسار (World Bank, 2020). ويمكن قراءة هذه المؤشرات في الحالة المصرية باعتبارها انعكاساً للتشتت المؤسسي وتعقيد الإجراءات، وهو ما يحاول المجلس الأعلى للاستثمار معالجته عبر تبسيط وترشيد بيئة الأعمال.

كذلك، أوضح تقرير **World Investment Report 2021** الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر انخفضت عالميًا بنسبة 35% في عام 2020، لتراجع من 1.5 تريليون دولار إلى تريليون دولار، مع انخفاض المشروعات الخضراء الجديدة في الدول النامية بنسبة 42%، وتراجع صفقات تمويل المشروعات الدولية بنسبة 14 (UNCTAD, 2021). % ويعكس هذا التراجع العالمي الضغوط التي تواجهها الدول النامية، ومنها مصر، في جذب الاستثمارات النوعية، وهو ما يعزز الحاجة إلى مجالس عليا مثل المجلس الأعلى للاستثمار لتوجيه الموارد نحو قطاعات استراتيجية ومقاومة انعكاسات الأزمات العالمية.

وعليه، فإن المجلس الأعلى للاستثمار يمثل تجسيدًا للإرادة السياسية في جعل الاستثمار أولوية وطنية، عبر مركزية القرار على أعلى مستوى وربطه بالمؤسسات التنفيذية، إلا أن فعاليته تظل مرهونة بتعزيز التنسيق المؤسسي، وتطوير آليات المتابعة والتقييم، والحد من المعوقات البيروقراطية، مع مواكبة التحديات الدولية التي تلقي بظلالها على قدرة الدولة في جذب الاستثمارات.

3-5-3 جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

تم إنشاء جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 947 لسنة 2017 وتعديلاته، ليكون الجهة الوطنية المسؤولة عن تنمية وتهيئة البيئة التشريعية والتنظيمية لهذا القطاع الحيوي ودعم زيادة الأعمال في مصر، سواء بصورة مباشرة أو من خلال تنسيق جهود الوزارات والجمعيات الأهلية والمبادرات، أو عبر الشراكات المحلية والدولية. وقد جاء الجهاز خلقًا للصندوق الاجتماعي للتنمية الذي تأسس عام 1991، بما يمثل تراكمًا لخبرات ممتدة في دعم القطاعات الإنتاجية والخدمية. ويعمل الجهاز من خلال شبكة تضم 31 مكتبًا إقليميًّا و33 وحدة للشباك الواحد، إضافةً إلى شراكات مع نحو 890 جمعية أهلية و1900 فرع بنك وعدد من شركاء التنمية الدوليين، وهو ما يمنحه طبيعة مزدوجة كمؤسسة وطنية تعمل وفق معايير مؤسسات دولية (جهاز تنمية المشروعات، 2023).

وفي إطار تعزيز الحوكمة المؤسسية صدر قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر رقم 152 لسنة 2020 ليشكل الإطار التشريعي الداعم لعمل الجهاز. وقد عرّف القانون فئات المشروعات على أساس حجم الأعمال (مادة 1)، ومنح الجهاز الشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري وصلاحيات إصدار شهادات التصنيف. كما استحدث أدوات لتيسير التمويل مثل نظام التخصيص المؤقت وحق الانتفاع بالعقارات لضمان حقوق الممولين (المواد 3-21)، ومنح أولوية لاستيفاء حقوق الجهات الممولة بما يشجع البنوك على تمويل هذه المشروعات (المواد 15-17). ووُفّر القانون حزمة من الحوافز الضريبية والجمركية من بينها إعفاء ضريبي لمدة خمس سنوات للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر (المادة 27)، ورسوم جمركية موحدة بنسبة 2% على الآلات والمعدات (المادة 28)، إلى جانب حوافز للشركات الكبرى التي تنشئ حاضنات أعمال أو مجمعات صناعية (المادة 32). كما ألزم بإنشاء وحدات للشباك الواحد لتيسير إجراءات التأسيس وإصدار التراخيص المؤقتة خلال 15 يومًا (المادتان 39 و44)، وحدّد نسبة لا تقل عن 20% من التعاقدات الحكومية للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر (المادة 52). وإدراكًا لأهمية دمج الاقتصاد غير الرسمي، نص القانون على منح تراخيص مؤقتة لمدة خمس سنوات (المادة 71)، وإيقاف الملاحقات الجنائية خلال فترة التوفيق (المادة 80)، وتطبيق نظام ضريبي مبسّط على أساس حجم الأعمال (المادتان 85 و86)، مع اعتماد نظام ضريبي دائم للمشروعات الصغيرة بضرائب مقطوعة تتراوح بين 0.5% و1% (المادتان 93 و94).

ويُعد هذا الإطار المؤسسي والتشريعي نقلة نوعية في دعم هذا القطاع، ليس فقط عبر تيسير التمويل والحوافز، بل من خلال ربط المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالاستثمارات الكبرى وإدماجها في سلاسل القيمة المحلية والدولية، وهو ما يسهم في تعزيز ثقة المستثمرين الأجانب بوجود قاعدة إنتاجية محلية قادرة على الشراكة والتوريد. وبذلك يتحول الجهاز مع القانون إلى أداة استراتيجية لدمج الاقتصاد غير الرسمي، وتحفيز بيئة الأعمال، وتعزيز الترابط بين الاستثمارات الأجنبية والمحلية.

وعلى الرغم من الإصلاحات التشريعية والتنظيمية التي شهدتها مصر خلال العقد الأخير، لا تزال البيئة المؤسسية للاستثمار تعاني من اختلالات بنيوية عميقة. فإلى جانب تعدد الجهات الحكومية وتداخل الاختصاصات بين الوزارات والهيئات المختلفة، يبرز أيضًا التعدد التشريعي الذي يحكم عقود الدولة، حيث يتداخل قانون التعاقدات العامة رقم 182 لسنة 2018 مع قوانين خاصة مثل قانون الاستثمار رقم 72 لسنة 2017، وقانون المشاركة بين القطاعين العام والخاص رقم 67 لسنة 2010، فضلًا عن تشريعات قطاعية أخرى. هذا التعدد يؤدي إلى حالة من عدم اليقين القانوني بالنسبة للمستثمرين، إذ يصعب تحديد القانون الواجب التطبيق في حالات التعارض، مما يفتح الباب أمام تنازع الاختصاص بين جهات متعددة تشمل القضاء الإداري (مجلس الدولة)، القضاء العادي، هيئات التحكيم المحلية والدولية، واللجان الإدارية شبه القضائية مثل مكاتب الشكاوى ولجان التوفيق، وقد ترتب على هذا الوضع صدور أحكام متباينة في قضايا متشابهة، الأمر الذي أضعف استقرار المعاملات القانونية وأثار مخاوف المستثمرين، لا سيما الأجانب منهم (عويضة، أريج).

وتتفاقم هذه الإشكالية مع محدودية الرقابة القضائية على عقود الدولة بعد صدور القرار بقانون رقم 32 لسنة 2014، الذي قصر حق الطعن على أطراف العقد وأصحاب الحقوق المباشرة فقط. وقد أثار هذا التنظيم جدلًا واسعًا بين من اعتبره خطوة ضرورية لتحقيق استقرار التعاقدات وجذب الاستثمار، ومن رآه تقييدًا لحق التقاضي وتقليصًا لآليات الرقابة المجتمعية على إدارة المال العام. كما يواجه نظام التحكيم بدوره تحديات خاصة، حيث يشترط القانون الحصول على موافقات وزارية أو من اللجنة العليا للمشاركة لإبرام اتفاقات التحكيم، وهو ما دفع الدولة في بعض الحالات إلى الدفع ببطلان شرط التحكيم لغياب هذه الموافقات، في حين اعتبرت هيئات التحكيم الدولية ذلك إخلالًا بمبدأ حسن النية. ونتيجة لذلك تكبدت الدولة خسائر مالية كبيرة في منازعات تحكيم دولي مرتبطة بعقود استثمارية، مما دفعها إلى إنشاء هيئات متخصصة مثل "اللجنة العليا لمتابعة التحكيم والمنازعات الدولية" لمحاولة الحد من هذه المخاطر (عويضة، أريج).

وعليه، فإن التحديات التي تواجه الاستثمار في مصر لا تقتصر على الجوانب الإجرائية والبيروقراطية الناتجة عن تعدد الجهات، بل تمتد إلى عمق المنظومة القانونية والقضائية ذاتها بما تتسم به من تداخل وتشابك بين القوانين والجهات المختصة. ويؤدي ذلك إلى بيئة استثمارية غير يقينية تضعف الشفافية وتزيد من تكاليف المعاملات. في المقابل، تكشف التجارب الدولية المقارنة – كما في سنغافورة وماليزيا – أن نجاح البيئة الاستثمارية يرتبط بالأساس بوضوح القواعد واختصاصات الجهات، وتبسيط الإجراءات، وتوفير آليات فعالة لحل النزاعات بعيدًا عن التعقيدات والتنازع المؤسسي. ومن ثم، فإن تعزيز الحوكمة والشفافية، وتوحيد التشريعات والإجراءات، وتبسيط شروط اللجوء للتحكيم أو التسوية الودية، يمثل مدخلًا ضروريًا لضمان استقرار عقود الدولة وجاذبية السوق المصرية للاستثمارات المحلية والأجنبية على السواء. ويخلص التحليل إلى أن قوة الإطار المؤسسي للاستثمار في مصر لا تُقاس فقط بتعدد مؤسساته أو بصور التشريعات الداعمة، وإنما بمدى كفاءته في التنسيق بين مختلف الأطراف، وقدرته على إنفاذ القوانين بعدالة وشفافية. ومن

ثم فإن تطوير الهياكل المؤسسية وتعزيز مبادئ الحوكمة والشفافية يعدّان شرطاً أساسياً لزيادة فاعلية البيئة الاستثمارية ودعم الروابط بين الاستثمارات الأجنبية والمحلية على نحو مستدام (غلوش وخلف، 2023).

3-6 دور الإطار التشريعي والمؤسسي في دعم الروابط بين الاستثمار الأجنبي والمحلي

يمثل الإطار التشريعي والقانوني أحد الركائز الأساسية في خلق بيئة استثمارية مناسبة، وذلك من خلال ما يوفره من ضمانات وشفافية واستقرار، وهو ما يعد شرطاً جوهرياً لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث يرى العديد من الاقتصاديين أن وضوح التشريعات واستقرارها يمثلان محددًا أساسيًا لنجاح السياسات الاستثمارية. فغياب الاستقرار التشريعي، أو كثرة التعديلات غير المدروسة، يؤدي إلى حالة من التردد وعدم اليقين لدى المستثمرين، ويحول دون ضخ استثمارات طويلة الأجل، ويدفعهم في كثير من الأحيان إلى تفضيل الاستثمارات قصيرة الأجل ذات العائد المرتفع والتي لا تحقق إضافة حقيقية لعملية التنمية الاقتصادية.

وتزايد أهمية التطور التشريعي في ظل المنافسة الدولية المتنامية بين الدول لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تسعى الحكومات إلى تهيئة بيئة قانونية وتشريعية جاذبة تضمن تكافؤ الفرص بين المستثمرين المحليين والأجانب، وتبسط الإجراءات الإدارية، وتوفر الحوافز التي من شأنها تحقيق زيادة في معدلات النمو الاقتصادي، وخلق فرص عمل جديدة، وتعزيز القدرات التصديرية للدولة، بما يساهم في دمج الاقتصاد الوطني في سلاسل القيمة العالمية. ومن هذا المنطلق، فإن تحديث التشريعات الاستثمارية وتطوير المؤسسات المنوط بها تطبيقها يمثلان شرطاً لا غنى عنه لرفع كفاءة مناخ الاستثمار، وتوطيد الروابط بين الاستثمارات الأجنبية والمحلية.

وفي مصر، ارتبطت جهود تطوير الإطار التشريعي بالتحويلات الاقتصادية الكبرى منذ تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي عام 1974، حيث صدر العديد من القوانين المنظمة للاستثمار، والتي استهدفت تحرير الاقتصاد الوطني من القيود المفروضة على الأنشطة الاقتصادية، وتقليص تدخل الدولة المباشر في النشاط الاقتصادي، وتوسيع مجالات عمل القطاع الخاص، بما يعزز من الروابط بين الاستثمارات الأجنبية والمحلية. فقد كان صدور قانون استثمار رأس المال العربي والأجنبي عام 1974 بداية مهمة لفتح السوق المصرية أمام الاستثمارات الدولية، ثم توالى التعديلات والتشريعات في العقود اللاحقة، كان أبرزها القانون رقم 8 لسنة 1997 بشأن ضمانات وحوافز الاستثمار، ثم القانون رقم 72 لسنة 2017 الذي جاء ليواكب المتغيرات الاقتصادية المحلية والدولية وليدعم جهود الدولة في جذب الاستثمارات ذات القيمة المضافة.

3-6-1 قانون الاستثمار المصري من الحوافز العامة إلى الارتباط بالأولويات التنموية

يكشف المسار التشريعي لقوانين الاستثمار في مصر، منذ قانون 1974 وحتى القانون رقم 72 لسنة 2017، عن تطور نوعي في الفلسفة الحاكمة للسياسات الاستثمارية. فقد انتقلت هذه القوانين تدريجياً من مرحلة التركيز على الحوافز العامة كأداة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية، إلى مرحلة جديدة تتبنى مفهوم التكامل مع الأهداف التنموية الوطنية وربط الامتيازات الاستثمارية بمعايير أداء محددة. ويمكن التمييز بين مرحلتين رئيسيتين

المرحلة الأولى: الحوافز غير المشروطة

- ارتكزت القوانين الأولى على تقديم إعفاءات ضريبية وجمركية واسعة وطويلة الأجل، في محاولة لجذب الاستثمارات الأجنبية بأي صورة.

- غابت عن هذه المرحلة الاشتراطات المرتبطة بنقل التكنولوجيا أو المحتوى المحلي أو خلق روابط إنتاجية، الأمر الذي جعل أثر هذه الاستثمارات على الاقتصاد الوطني محدودًا.

- يمكن وصف هذه المرحلة بأنها كمية الطابع، إذ كان التركيز على حجم التدفقات الاستثمارية أكثر من نوعيتها أو استدامتها.

المرحلة الثانية: التوجه نحو التكامل

جاء القانون رقم 72 لسنة 2017 ليعكس تحولاً فلسفيًا مهمًا، حيث أعاد صياغة مفهوم الاستثمار في ضوء متطلبات التنمية المستدامة. ويمكن رصد ملامح هذا التحول في عدة اتجاهات

- توحيد مفهوم المستثمر (محلي/أجنبي) حيث لم يعد المستثمر المحلي مجرد عنصر مكمل، بل أصبح شريكًا أساسيًا في بناء شركات متوازنة مع الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد انعكس ذلك في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وربطها بمشروعات كبرى مثل مدينة الروبيكي للجلود والمنطقة الاقتصادية لقناة السويس.

- ربط الحوافز بالأولويات التنموية من خلال تقديم امتيازات إضافية للاستثمار في المناطق الجغرافية الأقل نموًا (مثل صعيد مصر والصحراء الغربية). وقد تجسد ذلك في مشروعات مدينة أسيوط الجديدة للصناعات الدوائية، إلى جانب التوسع في مشروعات الطاقة الشمسية في بنبان - أسوان، الذي يُعد من أكبر المشروعات في الشرق الأوسط وأفريقيا، وجذب شركات عالمية مع تعزيز مشاركة الشركات المحلية في التنفيذ والتشغيل.

- التركيز على القطاعات الاستراتيجية مثل الصناعة التحويلية وتكنولوجيا المعلومات والطاقة المتجددة. فعلى سبيل المثال، شهدت السنوات الأخيرة دخول شركات متعددة الجنسيات إلى السوق المصرية في مجال مراكز الخدمات التكنولوجية (Business Process Outsourcing)، مستفيدة من الحوافز والتسهيلات التشريعية، مما وفر فرصًا للشركات المحلية للاندماج في سلاسل القيمة العالمية.

- تبسيط الإجراءات المؤسسية عبر إنشاء مراكز خدمات المستثمرين بنظام الشباك الواحد، بما يقلل تكاليف المعاملات (Transaction Costs) ويحد من التعقيدات البيروقراطية. وقد ساعد ذلك على جذب استثمارات جديدة في المناطق الصناعية مثل العاشر من رمضان والسادس من أكتوبر، حيث أصبح بإمكان المستثمرين المحليين والأجانب الحصول على التراخيص والتصاريح من مكان واحد بدلاً من المرور على عشرات الجهات.

3-2 إشكالية التعدد والتداخل في المنظومة الاستثمارية

على الرغم من التطور الذي شهده الإطار التشريعي للاستثمار في مصر، لا يزال تطبيقه يواجه إشكاليات جوهرية ترتبط بالتعدد والتداخل بين القوانين والجهات المعنية. فالقانون لا يعمل في فراغ، وإنما يتقاطع مع مجموعة واسعة من التشريعات الأخرى، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى تضارب في القواعد وتعقيد في الإجراءات. فعلى سبيل المثال، يتقاطع قانون الاستثمار مع:

- قانون التعاقدات العامة رقم 182 لسنة 2018 الذي يفرض إجراءات مطولة ومعقدة للمناقصات والمزايدات، قد تعيق قدرة الشركات الأجنبية على الدخول في تعاقدات مع الجهات الحكومية أو شركات القطاع العام، وهو ما يحد من فرص نقل التكنولوجيا والمعرفة الإدارية.

- قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص رقم 67 لسنة 2010 الذي يضع معايير وشروطًا قد تختلف أو تتعارض مع ما يقرره قانون الاستثمار، الأمر الذي يخلق حالة من الارتباك للمستثمرين.

- القوانين القطاعية المتخصصة (مثل الاتصالات، الطاقة، النقل) التي تمتلك كل منها هيئات منظمة ولوائح خاصة قد لا تتماشى مع فلسفة قانون الاستثمار.

هذا التعدد التشريعي يترجم عملياً إلى تعدد مؤسسي، حيث تتداخل اختصاصات جهات عديدة مثل الهيئة العامة للاستثمار، وهيئات تنظيم القطاعات المختلفة، والجهات الرقابية، بل أحياناً الوزارات ذات الصلة. ونتيجة لذلك، قد يجد المستثمر نفسه مطالباً بالامتثال لقواعد متعارضة أو متكررة تصدر عن جهات متعددة، وهو ما يفاقم حالة عدم اليقين، ويضعف الحوافز على بناء سلاسل إمداد محلية متكاملة.

3-7 ملامح الإصلاحات الحديثة والتحديات المستمرة

منذ عام 2016، شهدت مصر انطلاقاً إصلاحات اقتصادية وتشريعية واسعة النطاق كان لها أثر مباشر على تحسين البيئة الاستثمارية وتعزيز الروابط بين الاستثمار الأجنبي والمحلي. فقد تبنت الحكومة برنامجاً للإصلاح الاقتصادي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، شمل تحرير سعر الصرف، وإعادة هيكلة منظومة الدعم، وتطوير التشريعات المالية والاستثمارية، بهدف استعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي وتعزيز ثقة المستثمرين المحليين والأجانب في الاقتصاد المصري.

على الصعيد التشريعي، شكل قانون الاستثمار رقم 72 لسنة 2017 نقطة تحول مهمة، حيث وضع إطاراً حديثاً ينسجم مع المعايير الدولية، متضمناً حوافز ضريبية وجمركية للمشروعات الاستراتيجية، ونظاماً للمناطق الحرة والاستثمارية، إلى جانب ضمانات قوية تحمي رأس المال من التأميم أو المصادرة. كما أسهم القانون في إعادة تنظيم الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة (GAFI) لتعمل بنظام "الشباك الواحد"، مما خفّض عدد الإجراءات اللازمة لتأسيس الشركات مقارنة بما كان قائماً قبل 2016، حين كان المستثمر يضطر للمرور عبر أكثر من 60 جهة حكومية للحصول على التراخيص. وفي سياق دعم استدامة الاستثمارات، جاء قانون إعادة الهيكلة والصلح الوافي والإفلاس رقم 11 لسنة 2018 ليعالج تعقيدات إجراءات تصفية الشركات من خلال نظام إعادة الهيكلة والصلح الوافي، ما يعزز ثقة المستثمرين الأجانب والمحليين على حد سواء. كما عززت تعديلات قانون الشركات لعام 2018 مرونة تأسيس الشركات وسهّلت عمليات الدمج والاستحواذ، بما يمكن من تكوين تحالفات استراتيجية بين المستثمرين المحليين والأجانب (World Bank, 2020; OECD, 2021). ومن جانب آخر، وضع قانون المشروعات الصغيرة والمتوسطة رقم 152 لسنة 2020 إطاراً متكاملاً لدعم هذا القطاع الحيوي، مع تقديم حوافز تشجيعية وإتاحة دمج هذه المشروعات في سلاسل القيمة الإنتاجية مع الاستثمارات الكبرى، بما يعزز الترابط بين المستثمرين المحليين والأجانب (SMEDA, 2020). ولمواكبة التحول الرقمي وتعزيز سرعة وكفاءة التجارة، ساهم قانون الجمارك رقم 207 لسنة 2020 في اعتماد نظام التخليص المسبق وتوظيف التكنولوجيا الحديثة في الإفراج الجمركي، مما قلّل من زمن الإجراءات وعزز انسياب حركة التجارة عبر الحدود.

أما على الصعيد المؤسسي، فقد شهدت مصر إعادة هيكلة شاملة للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة لتصبح نافذة موحدة لتأسيس الشركات والحصول على التراخيص، مع تقديم خدمات إلكترونية متطورة تسهّل على المستثمرين إجراءاتهم. كما أعيد تفعيل المجلس الأعلى للاستثمار برئاسة رئيس الجمهورية ليكون منصة لاتخاذ القرارات الاستراتيجية الداعمة للقطاع الاستثماري (Ministry of Investment and International Cooperation, 2020). ولضمان سرعة حل النزاعات الاستثمارية، أنشئت لجان متخصصة أسهمت بالفعل في معالجة عدد كبير من القضايا، فيما قدمت المناطق الاقتصادية الخاصة، مثل المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، نموذجاً مؤسسياً متكاملاً يجمع بين جذب الاستثمارات الأجنبية وربطها بالقطاع المحلي. إلى جانب ذلك، ساهمت الإصلاحات الإجرائية في تبسيط العمليات الاستثمارية من خلال تطبيق نظام

النافذة الاستثمارية الموحدة، وإطلاق بوابة إلكترونية للخريطة الاستثمارية، واعتماد التوقيع الإلكتروني والميكنة في خدمات تأسيس الشركات، بما قلّل من التعقيدات وزمن الإجراءات أمام المستثمرين.

وقد انعكست هذه الإصلاحات بشكل ملموس على المؤشرات الدولية. فقد ارتفع ترتيب مصر في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال (Ease of Doing Business) من المرتبة 131 عام 2016 إلى المرتبة 114 عام 2020، مع تقدم ملحوظ في مؤشرات تأسيس الشركات، الحصول على الكهرباء، وحماية المستثمرين الصغار. كما أسفرت الجهود الإصلاحية عن طفرة غير مسبوقة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ سجلت وفق بيانات البنك المركزي المصري قفزة قياسية بلغت نحو 46.1 مليار دولار في السنة المالية 2023–2024 مقارنة بنحو 10 مليارات دولار في العام السابق، بزيادة تجاوزت 361%، مدفوعة بشكل أساسي باتفاقية رأس الحكمة التي بلغت قيمتها 35 مليار دولار. ونتيجة لذلك، تقدمت مصر إلى المرتبة التاسعة عالمياً من حيث تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عام 2024 بعد أن كانت في المرتبة 32 في عام 2023، كما استحوذت وحدها على نحو 48% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى القارة الأفريقية والبالغة 97 مليار دولار في العام نفسه.

على صعيد المشروعات الخضراء والاستثمارات الدولية، شهدت مصر زيادة أكثر من ضعفين في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لتصل إلى 11 مليار دولار، مدفوعة بارتفاع صفقات الدمج والاستحواذ عبر الحدود. كما تضاعف عدد المشروعات الخضراء المعلنة لتصل إلى 161 مشروعاً، وارتفعت قيمة صفقات التمويل الدولي للمشروعات بنسبة ثلثي القيمة لتصل إلى 24 مليار دولار، وهو ما يعكس تحسن الثقة الدولية في الاقتصاد المصري وقدرة الدولة على جذب مشروعات استثمارية مستدامة. (UNCTAD, 2023)

أما على صعيد النتائج الرقمية طويلة الأجل، فقد انعكست هذه الإصلاحات بشكل واضح على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فبعد أن سجلت مصر نحو 4.2 مليار دولار فقط في عام 2014/2015، ارتفع الرقم إلى 7.9 مليار دولار عام 2017/2018، ثم واصل التحسن ليصل إلى 10.5 مليار دولار في 2022/2023، لتصبح مصر أكبر دولة أفريقية جاذبة للاستثمار الأجنبي خلال الفترة 2017–2022 وفقاً لتقارير الأونكتاد. (UNCTAD) وفيما يتعلق بالمؤشرات الدولية، أحرزت مصر تقدماً نسبياً في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال (Doing Business) الصادر عن البنك الدولي. فبينما كانت تحتل المرتبة 131 عالمياً عام 2016، تحسن موقعها إلى المرتبة 114 في عام 2020 قبل توقف إصدار التقرير، مع تقدم ملحوظ في مؤشري تأسيس الشركات والحصول على الكهرباء، بينما ظلت هناك تحديات في مؤشرات تسجيل الملكية وإنفاذ العقود.

وعلى الرغم من هذه الإنجازات، لا يزال مستوى التكامل بين الاستثمارات الأجنبية والمحلية محدوداً. إذ لم تُثبت البيانات الرسمية نسبة دقيقة لمدى اعتماد المشروعات الأجنبية على الموردين المحليين في مصر. غير أن تجارب مقارنة في اقتصادات ناشئة أخرى تكشف تفاوتاً ملحوظاً في نسب المحتوى المحلي، حيث بلغ نحو 43% في كينيا، و25% في زامبيا، و23% في كل من تنزانيا وإثيوبيا، بينما لم يتجاوز 21% في نيجيريا ورواندا، و18% في فيتنام. (IMF, 2017) وتشير هذه المقارنات إلى أن مصر ما زالت بحاجة إلى تطوير سياسات فعالة لتعزيز الروابط بين الاستثمارات الأجنبية وسلاسل القيمة المحلية، إلى جانب مواجهة تحديات أخرى مثل طول أمد تسوية المنازعات الاستثمارية، واستمرار البيروقراطية وتعدد الجهات الرقابية، مما يقلل أحياناً من كفاءة منظومة "الشباك الواحد".

بذلك يمكن القول إن مصر قد حققت خطوات مهمة على مستوى الإصلاحات القانونية والمؤسسية، انعكست في تحسن مؤشرات التدفقات الاستثمارية والقدرة التنافسية نسبياً، غير أن المرحلة القادمة تستلزم إصلاحات أعمق ترتبط بتقوية

المؤسسات، تطوير بيئة الأعمال الرقمية، وتعزيز الارتباط بين المستثمر الأجنبي وسلاسل القيمة المحلية بما يرفع العوائد التنموية للاستثمار.

ومن هنا، أظهر التحليل في الفصل الثالث أن الإطار التشريعي والمؤسسي يمثل أحد المحددات الأساسية لتعزيز الروابط بين الاستثمار المحلي والأجنبي، حيث تلعب السياسات الاستثمارية والمؤسسات المعنية بتنظيم النشاط الاقتصادي دوراً مهماً في تهيئة بيئة استثمارية جاذبة وتحفيز التكامل بين مختلف أشكال الاستثمار. إلا أن تقييم فعالية هذه السياسات والمؤسسات يكتسب مزيداً من العمق عند مقارنته بتجارب دولية نجحت في توظيف الاستثمار الأجنبي المباشر لتعزيز الاستثمار المحلي وتطوير القاعدة الإنتاجية. ومن هذا المنطلق ينتقل البحث في الفصل الرابع إلى استعراض وتحليل عدد من التجارب الدولية في تعزيز الروابط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الخاص المحلي، بهدف استخلاص الدروس المستفادة التي يمكن توظيفها في دعم سياسات الاستثمار في مصر.

الفصل الرابع

التجارب الدولية في تعزيز الروابط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الخاص المحلي

تمهيد

يشهد العالم منذ ثمانينيات القرن الماضي تحولات جوهرية في أنماط التنمية الاقتصادية، خاصةً مع تعاظم دور الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) كأحد المحركات الرئيسة للنمو العالمي. غير أنّ الجدل الأكاديمي والسياساتي ظلّ مستمرًا حول كيفية توظيف هذا النوع من الاستثمار بما يخدم التنمية المحلية، ويعزز من القدرات الإنتاجية للدول النامية دون أن يتحول إلى عنصر منافسة غير عادلة يضر بالشركات الوطنية. ومن هنا برز مفهوم الروابط بين الاستثمارات الأجنبية والمحلية (FDI-Domestic Linkages) باعتباره أداة استراتيجية يمكن من خلالها تحويل التدفقات الاستثمارية الوافدة إلى قوة دفع للنمو الصناعي المحلي، عبر توطين التكنولوجيا، ورفع الكفاءات، وفتح أسواق تصديرية جديدة أمام الشركات المحلية.

في هذا السياق، تصبح دراسة التجارب الدولية الناجحة ضرورة عملية وعلمية لفهم كيفية إدارة هذه العلاقة المعقدة، خصوصًا في الدول النامية أو متوسطة الدخل التي تسعى لتحقيق التوازن بين جذب الاستثمارات الأجنبية من جهة، وحماية وتنمية الاستثمارات المحلية من جهة أخرى. من هنا، يركّز هذا الفصل على تحليل تجارب ثلاث دول ماليزيا، فيتنام، والمغرب، باعتبارها نماذج متنوعة في مستوياتها التنموية، لكنها تشترك في امتلاكها سياسات متقدمة لدمج الاستثمارات المحلية والأجنبية في نسيج اقتصادي واحد. وكل من ماليزيا وفيتنام والمغرب تنتمي إلى مجموعة الدول النامية أو ذات الدخل المتوسط، وهي دول واجهت - مثل مصر - تحديات كبيرة في إعادة هيكلة اقتصاداتها، وتنوع مصادر النمو، وجذب الاستثمار الأجنبي دون الإضرار بالاستثمار المحلي. هذا التقارب يجعل منها نماذج واقعية يمكن القياس عليها، وتطبيق بعض مكوناتها بعد التكيف المحلي.

وكما سبقت الإشارة، تُظهر الأدبيات المقارنة أن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي يظل رهنًا بالسياق المؤسسي والقدرة الاستيعابية للدولة المضيفة. ففي التجربة الماليزية، بينت دراسات أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي ليست مستقرة دائمًا، إذ قد يكون للاستثمارات الأجنبية أثر قصير الأجل على النمو بينما يُعد الاستثمار المحلي والصادرات أكثر أهمية على المدى الطويل. في المقابل، أوضحت تجربة فيتنام أن استقطاب الاستثمارات الأجنبية في القطاعات التصديرية - خاصة الإلكترونيات والمنسوجات - ارتبط بزيادة الارتباطات الخلفية مع الموردين المحليين، مما أسهم في خلق بيئة إنتاجية أكثر تكاملًا، وهو ما لم يتحقق بالدرجة نفسها في ماليزيا التي واجهت تحديات في توطين التكنولوجيا.

أما على المستوى الإقليمي العربي، فإن دراسات حول المغرب بيّنت أن الاستثمارات الأجنبية، على الرغم من دورها في دفع قطاع الصناعات التحويلية، فإنها لم تؤدّ دائمًا إلى تحفيز الاستثمار المحلي بالدرجة المرجوة، بسبب ضعف الروابط بين الشركات الأجنبية والشركات المحلية، وغياب الحوافز الكافية لزيادة المكون المحلي في الإنتاج.

1-4 الروابط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي قنوات الانتقال والسياسات الممكنة

كشفت الأدبيات الاقتصادية الحديثة أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) والاستثمار المحلي لا تتحقق بصورة تلقائية أو مباشرة، بل تمر عبر قنوات متعددة تتأثر بطبيعة التدفقات الاستثمارية، وبالظروف المؤسسية والقدرات الاستيعابية للاقتصاد المضيف. فقد بينت دراسة حديثة صادرة عن معهد فيينا للدراسات الاقتصادية الدولية أن نحو ربع تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة إلى القطاعات الصناعية تتحول إلى استثمار محلي فعلي، بينما يعتمد الأثر الأكبر على وجود روابط قطاعية أو مالية تتيح للشركات الوطنية الاستفادة من هذه التدفقات. كما خلصت الدراسة إلى أن الاستثمارات الأجنبية في القطاع المالي – إذا ما اقترنت بقدرة الصناعات المحلية على النفاذ إلى التمويل – يمكن أن ترفع معدلات الاستثمار المحلي في قطاعات حيوية مثل الصناعة والعقارات والتجارة، عبر ما يُعرف بالقناة التمويلية Financial Channel. Leeuw (Wacker & 2025).

وفي السياق ذاته، توضح دراسة البنك الدولي (2020) أن الآثار غير المباشرة للاستثمار الأجنبي تظهر بصورة أساسية من خلال الروابط الخلفية (Backward Linkages)، أي العلاقات التي تنشأ بين الشركات متعددة الجنسيات ومورديها المحليين. وتشير إلى أن هذه الروابط تُعد القناة الأكثر فاعلية لنقل التكنولوجيا والمعرفة إلى الاقتصادات النامية. فالموردون المحليون يواجهون عادةً متطلبات أكثر صرامة للجودة والتكلفة والابتكار عند التعامل مع الشركات الأجنبية، مما يدفعهم إلى تطوير عملياتهم الإنتاجية ورفع مستويات الكفاءة. وتحديث عملية الانتقال التكنولوجي عبر قنوات متعددة، منها أثر المحاكاة Demonstration Effect حيث تقلد الشركات المحلية التكنولوجيا المستخدمة من قبل الشركات الأجنبية، وكذلك عبر تنقل العمالة الماهرة من الشركات الأجنبية إلى المحلية، أو من خلال التدريب والدعم المباشر الذي تقدمه الشركات متعددة الجنسيات لمورديها. غير أن هذه الآثار الإيجابية تظل مشروطة بامتلاك الشركات الوطنية لقدرة استيعابية كافية، من حيث رأس المال البشري، الخبرة التصديرية، وحجم الإنفاق على البحث والتطوير (Jordaan, et. al., 2020).

وكما يشير الجدول رقم (1-4)، فإن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز الروابط الخلفية ونقل التكنولوجيا وتحقيق آثار إنتاجية إيجابية لا يتحقق تلقائياً، بل يتوقف على تفاعل عوامل تخص الشركات متعددة الجنسيات (مثل دوافع الاستثمار ومستوى الملكية وسياسات التوريد)، والموردين المحليين (جودة وكلفة المدخلات، والخبرة التصديرية، والالتزام بالشراكات)، إلى جانب العوامل الكلية كجودة المؤسسات والبنية التحتية والانفتاح التجاري. وبذلك يوضح الجدول أن تعظيم الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية يتطلب سياسات فعّالة تدعم الموردين المحليين وتبني قدراتهم الاستيعابية.

جدول رقم (1-4)

العوامل المؤثرة في الروابط الخلفية، ونشر التكنولوجيا، وآثار الإنتاجية غير المباشرة

العناصر	استخدام الموردين المحليين	نقل التكنولوجيا	آثار الإنتاجية غير المباشرة
الفروع التابعة للشركات متعددة الجنسيات (MNC Affiliates)	- عوامل مرتبطة بالشركة متعددة الجنسيات - السعي وراء الأسواق (Market-seeking) - نسبة الملكية الأجنبية - مستوى الاستقلالية - الجنسية - القرب الثقافي والمؤسسي من اقتصاد الدولة المضيفة - خصائص أخرى للشركة - الحجم، العمر، عمليات الإنتاج	- عوامل مرتبطة بالشركة متعددة الجنسيات - السعي وراء الكفاءة (Efficiency-seeking) - نسبة الملكية الأجنبية - مستوى الاعتماد على المصادر المحلية - مستوى الاستقلالية - سياسات الشركة - خصائص أخرى للشركة - الحجم	- عوامل مرتبطة بالشركة متعددة الجنسيات - السعي وراء الأسواق - نسبة الملكية الأجنبية - الجنسية - البعد عن بلد المنشأ - القرب الثقافي من اقتصاد الدولة المضيفة - مستوى التطور في اقتصاد بلد المنشأ
الموردون المحليون (Domestic Suppliers)	- عدم توافر المدخلات - جودة المدخلات - القدرة التنافسية من حيث التكلفة - موثوقية الإمداد - محدودية نطاق عمليات الإنتاج	- حجم الشركة - الخبرة في التوريد للشركات متعددة الجنسيات - الخبرة في الأسواق الدولية - الالتزام بتطوير الروابط مع العملاء الأجانب - المشاركة في سلاسل القيمة العالمية	- القدرة الاستيعابية (Absorptive capacity) - حجم الشركة - وضع التصدير - المشاركة في البحث والتطوير - الفجوة التكنولوجية مع الشركات العميلة
عوامل إضافية (Additional Factors)	- مستوى التطور الاقتصادي في الدولة المضيفة - القرب الجغرافي بين الفروع التابعة للشركات متعددة الجنسيات والشركات المحلية - القطاع - البنية التحتية - جودة المؤسسات (مثل إنفاذ العقود، والبيروقراطية)	- طبيعة سوق المدخلات والمخرجات - عملية اختيار الموردين المحليين المناسبين - إتاحة التمويل للموردين للقيام بالاستثمارات الداعمة لنقل التكنولوجيا	- التكتل الاقتصادي (Agglomeration) - القرب الجغرافي بين الفروع التابعة والشركات المحلية - رأس المال البشري - الانفتاح التجاري - مستوى التطور الاقتصادي للدولة المضيفة - إتاحة التمويل

المصدر: إعداد الباحثين استنادًا إلى

Jordaan, et. al., (2020) Foreign Direct Investment, Backward Linkages, and Productivity Spillovers, World Bank Group.

وتُظهر الأدبيات كذلك أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يُعد استثمارًا بالمعنى المحاسبي الوطني نفسه، فهو في جوهره تدفق مالي يُسجَّل في ميزان المدفوعات وقد يشمل أنماطًا لا تضيف بالضرورة أصولًا إنتاجية جديدة مثل القروض الداخلية أو تحويل الأرباح. في المقابل، يُقاس الاستثمار المحلي من خلال تكوين رأس المال الثابت (GFCF)، أي الزيادة في الأصول المنتجة. ومن

هنا، لا يتحقق التلازم التام بين حجم FDI وحجم الاستثمار المحلي، بل يعتمد على ما إذا كان الاستثمار الأجنبي يدخل على شكل مشروعات جديدة (Greenfield) تعزز القاعدة الإنتاجية، أو على شكل اندماجات واستحواذات لا تخلق قدرات إضافية. كما تبرز أهمية التمييز بين الروابط داخل الصناعة (Intra-industry linkages) والروابط بين الصناعات (Inter-industry linkages). ففي الحالة الأولى، يؤثر دخول الشركات الأجنبية في صناعة معينة على قرارات الاستثمار للشركات المحلية داخل نفس الصناعة، سواء عبر المنافسة أو التقليد. أما في الحالة الثانية، فإن الأثر يمتد عبر سلاسل التوريد أو من خلال القطاع المالي. وتشير الأدلة الحديثة إلى أن الاستثمارات الأجنبية في القطاع المالي يمكن أن ترفع مستوى الاستثمار المحلي في الصناعات ذات الروابط القوية بالقطاع المالي، مثل التصنيع والتجارة والعقارات، وهو ما يُبرز الدور المحوري للقناة التمويلية كوسيط لنقل أثر FDI إلى الاستثمار المحلي (Wacker & Leeuw 2025).

من جانب آخر، تبين دراسة البنك الدولي السابق ذكرها أن الروابط الخلفية ليست فقط قناة للتوريد وإنما آلية لنقل التكنولوجيا والمعرفة. فالشركات متعددة الجنسيات كثيرًا ما تفرض معايير صارمة على مورديها المحليين، وتشاركهم في التدريب وتطوير الكفاءات، بل وتقدم دعمًا مباشرًا عبر نقل تقنيات الإنتاج أو مشاركة المعلومات حول العمليات. غير أن فاعلية هذه العملية تعتمد على وجود قدرة استيعابية محلية، تشمل توافر بنية تحتية مؤسسية جيدة، سهولة النفاذ إلى التمويل، ووجود رأس مال بشري مؤهل. كما تؤكد الدراسة أن فجوة التكنولوجيا بين الشركات الأجنبية والمحلية تلعب دورًا حاسمًا، فإذا كانت الفجوة كبيرة جدًا يصعب على الشركات المحلية اللحاق، وإذا كانت صغيرة جدًا تقل فرص التعلم، بينما يكون الأثر الأكبر في وجود فجوة متوسطة تسمح بانتقال المعرفة وتوظيفها. كذلك فإن فعالية الروابط الخلفية تتأثر بعوامل إضافية مثل درجة الانفتاح التجاري، جودة المؤسسات، وقوة شبكات التجمع الصناعي (Agglomeration)، إذ تسهل الأخيرة انتشار المعرفة من خلال القرب الجغرافي والتفاعل اليومي بين الموردين المحليين والشركات الأجنبية. وبذلك، يصبح دور السياسات العامة أساسيًا في تهيئة بيئة أعمال تدعم هذا الانتقال عبر إزالة القيود البيروقراطية، تعزيز البنية التحتية، وتوفير حوافز للموردين المحليين للارتقاء بجودة منتجاتهم. (Jordaan, et. al., 2020).

وبشكل عام، تشير معظم الأدبيات إلى أن تعظيم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي لا يتحقق بصورة تلقائية، بل يتطلب سياسات نشطة وموجهة تستند إلى ثلاثة محاور رئيسية: أولها استهداف نوعية التدفقات الاستثمارية عبر إعطاء الأولوية للاستثمارات (Greenfield) التي تضيف أصولًا إنتاجية جديدة وتُسهم مباشرة في رفع تكوين رأس المال الثابت، بدلًا من الاعتماد على الاندماجات والاستحواذات التي غالبًا ما تقتصر على إعادة توزيع الملكية دون خلق طاقات إضافية. أما المحور الثاني فيتعلق بتعزيز القناة التمويلية، إذ إن دخول الاستثمارات الأجنبية إلى القطاع المالي يمكن أن يشكل رافعة قوية للاستثمار المحلي من خلال زيادة توافر الائتمان وخفض تكلفته، غير أن الأثر الإيجابي يظل مشروطًا بوجود سياسات تنظيمية تضمن وصول التمويل إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التحويلية ذات الروابط القوية بالقطاع المالي. ويأتي المحور الثالث في تفعيل الروابط الخلفية باعتبارها القناة الأكثر فاعلية لنقل التكنولوجيا والمعرفة، وذلك عبر تطوير برامج وطنية لتأهيل الموردين المحليين كي يصبحوا جزءًا من سلاسل التوريد العالمية. وتشجيع الشركات متعددة الجنسيات على تقديم دعم مباشر لهم من خلال التدريب ونقل التكنولوجيا، فضلًا عن تهيئة بيئة مؤسسية مرنة تعزز التفاعل داخل التجمعات الصناعية حيث يكون انتقال المعرفة أكثر كثافة. وإلى جانب هذه المحاور، يظل بناء القدرة الاستيعابية للشركات المحلية شرطًا جوهريًا لتحويل الروابط المحتملة إلى آثار إنتاجية فعلية، وهو ما يستدعي الاستثمار في التعليم الفني والتدريب المهني وتوسيع برامج البحث والتطوير، بما يجعل الشركات المحلية أكثر قدرة

على استيعاب التكنولوجيا الجديدة والاندماج في سلاسل القيمة العالمية (Leeuw 2025; Jordaan, et. al., 2020). Wacker&

2-4 تجربة ماليزيا – نموذج التكامل الصناعي والتحفيز الذي

تُعد ماليزيا من أبرز النماذج التنموية في العالم النامي التي نجحت في تحقيق درجة عالية من التوازن بين جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) وتعزيز دور الاستثمار المحلي في آنٍ واحد، وهو ما جعلها محل اهتمام واسع في الأدبيات الاقتصادية والسياسات المقارنة. فمنذ ثمانينيات القرن الماضي، شرعت ماليزيا في تبني استراتيجيات اقتصادية طموحة تستند إلى رؤية شاملة لإعادة هيكلة اقتصادها من الاعتماد على تصدير المواد الأولية والسلع الزراعية – مثل المطاط وزيت النخيل – إلى اقتصاد متنوع يركز على الصناعات التحويلية والإلكترونيات والخدمات ذات القيمة المضافة العالية. وكان من الواضح أن هذه النقلة النوعية لا يمكن أن تتحقق دون الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية كرافعة للنمو ونقل التكنولوجيا والمعرفة، وفي الوقت نفسه الحفاظ على استمرارية الاستثمار المحلي كمكوّن أصيل للاقتصاد الوطني (Lean & Tan 2010).

وأدركت ماليزيا أن الاستثمار الأجنبي، على الرغم من قدرته على توفير رأس المال والتكنولوجيا والدخول إلى الأسواق العالمية، قد يخلق آثارًا جانبية سلبية إذا لم يُدار بشكل تكاملي مع الاستثمار المحلي، مثل هيمنة الشركات متعددة الجنسيات على القطاعات الحيوية أو تهميش الشركات الوطنية الصغيرة والمتوسطة. لذلك تبنت الدولة منذ وقت مبكر سياسات متقدمة لإدارة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي والمحلي تقوم على مبدأ "التكامل الصناعي"، أي بناء روابط إنتاجية وتسويقية وتكنولوجية بين الشركات الأجنبية والمحلية، بما يعزز من قدرة الاقتصاد الوطني على امتصاص التكنولوجيا ونشرها، وخلق فرص عمل مستدامة، وزيادة القيمة المضافة المحلية (Karimi & Yusop, 2009).

وتُعد "هيئة تنمية الاستثمار الماليزية (MIDA)" إحدى الركائز المؤسسية لهذه الاستراتيجية، إذ أنشئت كمنصة مركزية لتنسيق السياسات الاستثمارية وتوجيه الاستثمارات الأجنبية نحو القطاعات ذات الأولوية، وفي الوقت نفسه توفير الدعم الفني والمالي للشركات المحلية بما يمكنها من الارتقاء إلى مستويات تنافسية عالمية. وقد شملت هذه السياسات مجموعة متنوعة من الأدوات مثل الحوافز الضريبية المشروطة بإقامة شراكات مع الشركات المحلية، وإنشاء مناطق اقتصادية خاصة تعمل كحاضنات للتكامل الصناعي، وتبني برامج لنقل التكنولوجيا وتطوير المهارات، فضلًا عن دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة لتعزيز اندماجها في سلاسل القيمة العالمية.

إن تحليل التجربة الماليزية في هذا السياق لا يكتسب أهميته من كونها تجربة ناجحة فحسب، بل لأنه يقدم دروسًا عملية للدول النامية الأخرى – مثل مصر – التي تواجه تحديات مشابهة تتعلق بجذب الاستثمارات الأجنبية دون إضعاف قدرة الاستثمار المحلي على النمو. فماليزيا تمثل نموذجًا واضحًا لكيفية صياغة سياسات ذكية ومتدرجة تراعي خصوصيات الاقتصاد الوطني، وتعمل على بناء شراكات استراتيجية بين القطاعين المحلي والأجنبي، بما يضمن تحويل الاستثمار الأجنبي إلى محفز للتنمية الشاملة بدلًا من أن يكون عنصرًا منافسًا أو مهددًا.

وقد لعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورًا محوريًا في دفع عجلة النمو الاقتصادي الماليزي على مدار قرن من الزمن. غير أنّ الأدبيات الاقتصادية ظلت منقسمة حول مدى استدامة هذا الدور، خاصة بعد الأزمة المالية الآسيوية عام 1997، التي أضعفت الاعتقاد بكون الاستثمار الأجنبي محركًا تلقائيًا للنمو. وبينما أكدت بعض الدراسات (Jackman, 1982; de Mello,

(1997, 1999; Feridun, 2004; Duasa, 2007; Pradhan, 2009) على الارتباط الإيجابي بين الاستثمار الأجنبي والنمو، شكك باحثون آخرون (Wong & Jomo, 2005) في استمرارية هذا الأثر.

على النقيض، ركزت دراسات أقل على الاستثمار المحلي على الرغم من أهميته في بناء روابط صناعية داخلية وتوسيع قاعدة الطلب الكلي (Firebaugh, 1992). وقد تزايد الاهتمام مؤخرًا بالبحث في الروابط الديناميكية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي وتأثيرهما المتداخل على النمو (Choe, 2003; Apergis et al., 2006; Tang et al., 2008; Adams, 2009).

وقد تباينت نتائج هذه الدراسات، بعضها أظهر علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الاستثمار الأجنبي والنمو، وبعضها الآخر أكد تزام (Crowding Out) أو تحفيز (Crowding In) الاستثمار المحلي من خلال الاستثمارات الأجنبية. وفي السياق المالي، خلص (Ang 2009) إلى وجود ترابط طويل الأجل بين الاستثمار الأجنبي والعام والخاص، بينما رأى (Merican 2009) أن الاستثمار الأجنبي أكثر تأثيرًا من المحلي في تحفيز النمو. لكن حتى هذه الدراسات لم تحسم اتجاه السببية بدقة.

وتُظهر التجربة الماليزية أن عناصر جذب الاستثمار الأجنبي تتكامل في ثلاثة محاور أساسية هي شروط العوامل من موارد بشرية وما تتميز به من مهارات وتكاليف تنافسية، وموارد مادية ومعرفية وبنية تحتية قوية، إضافةً إلى الصناعات الداعمة والمربطة التي توفر شبكات توريد متكاملة وتعزز من قابلية التكنولوجيا والتكامل الصناعي، وأخيرًا السياسات واللوائح الحكومية التي تقوم على الحوافز الضريبية والانفتاح التجاري، والاستقرار السياسي، وجودة المؤسسات وكفاءتها. وقد أدت هذه العناصر مجتمعة إلى تمكين الشركات العاملة في السوق الماليزي من بناء ميزتها التنافسية وتوسيع نطاق أنشطتها في الأسواق العالمية، مما عزز ثقة المستثمرين واستدامة التدفقات الاستثمارية. وتؤكد هذه التجربة أن نجاح ماليزيا في اجتذاب الاستثمارات لم يكن وليد المصادفة، بل نتاج رؤية حكومية واضحة وإصلاحات هيكلية متواصلة تهدف إلى تحسين بيئة الأعمال، وتطوير البنية التحتية، وضمان استقرار الاقتصاد الكلي، وهو ما انعكس في زيادة معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر التي بلغت نحو 74.6 مليار رنجيت ماليزي عام 2022 مقارنة بـ 50.4 مليار في العام السابق، مدفوعة بالتعافي التدريجي للاقتصاد العالمي بعد جائحة كوفيد-19. ومن ثم، فإن التجربة الماليزية تبرز أهمية الاستمرار في تبني سياسات صديقة للاستثمار، وضمان الشفافية وسيادة القانون، وتقليص البيروقراطية والفساد، بما يعزز ثقة المستثمرين على المدى الطويل ويضمن استدامة النمو الاقتصادي، الأمر الذي يجعلها نموذجًا ملهمًا للدول النامية في كيفية توظيف الاستثمار الأجنبي المباشر كرافعة للنمو والتنمية المستدامة (Seng & Supaprawat 2024).

وبشكل عام، تُمثل التجربة الماليزية نموذجًا بارزًا لكيفية إدارة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي بما ينعكس إيجابًا على النمو الاقتصادي. فقد شرعت ماليزيا منذ مطلع السبعينيات في تبني سياسة جذب مكثفة لرؤوس الأموال الأجنبية، ليس بهدف سد فجوات التمويل فحسب، وإنما باعتبارها أداة استراتيجية لإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وتعزيز قدرته التنافسية. وقد أظهرت نتائج دراسة (Lean & Tan 2010)، التي اعتمدت على بيانات زمنية طويلة المدى للفترة (1970-2009) وتوظيف منهجيات قياسية متقدمة شملت نماذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، وجود علاقة تكاملية وثيقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي. وأكدت النتائج أن الاستثمار الأجنبي أسهم في تحفيز الاستثمار المحلي (Crowding In) بدلًا من مزاحمته (Crowding Out)، كما تبين أن النمو الاقتصادي بدوره شجع على زيادة الاستثمارات المحلية، في حين لم يظهر تأثير مباشر قوي للاستثمار الأجنبي على النمو إلا عبر قنواته غير المباشرة

المتمثلة في الاستثمار المحلي. وهو ما يعكس بوضوح أن قدرة الشركات الوطنية على استيعاب التكنولوجيا والمعرفة المصاحبة للاستثمار الأجنبي كانت العامل الحاسم في تحويل التدفقات الرأسمالية الخارجية إلى نمو اقتصادي فعلي.

وتكمن أهمية التجربة الماليزية في أن الدولة لم تترك هذه العلاقة لتتشكل تلقائيًا، بل قامت بتصميم سياسات نشطة هدفت إلى تعميق الروابط بين الشركات الأجنبية والمحلية، من خلال برامج تطوير الموردين، وتشجيع الشراكات الإنتاجية، وفرض نسب محددة للمكون المحلي في بعض الصناعات، فضلًا عن الاستثمار الكثيف في تنمية رأس المال البشري وبناء القدرات. وقد أفضت هذه التدابير إلى تعزيز التكامل الصناعي، وضمان انتقال التكنولوجيا وتوطينها، وتحويل الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى قوة دفع رئيسة للاستثمار المحلي والنمو الشامل في ماليزيا (Lean & Tan 2010).

وكشف (Singh & Liew 2013) في دراستهما للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) والاستثمار المحلي في ماليزيا عن ديناميكية اقتصادية مهمة. حيث تُظهر النتائج أن الاستثمار المحلي كان المحرك الأساسي والحيوي للنمو الاقتصادي في البلاد، وأكدت الدراسة وجود علاقة سببية ثنائية وطويلة الأمد بينه وبين النمو. وهذا الدور المحوري للاستثمار المحلي جعل منه ركيزة أساسية للاقتصاد الماليزي على مدى عقود طويلة، متفوقًا في مساهمته على الاستثمار الأجنبي المباشر.

في المقابل، لم تجد الدراسة علاقة سببية مباشرة وطويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) والنمو الاقتصادي أو بينه وبين الاستثمار المحلي. ومع ذلك، لا يعني هذا أن دوره ثانوي، بل هو دور تكميلي واستقراري. فقد أظهرت النتائج أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير تكاملي إيجابي (Crowding-in effect) على الاستثمار المحلي على المدى القصير، مما يعني أنه لا يزاحم الاستثمارات المحلية، بل يحفزها ويدعمها. بالإضافة إلى ذلك، يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز استقرار النمو الاقتصادي، وهو عامل حيوي في جذب المزيد من الاستثمارات. وتضيف هذه النتائج بعدًا جديدًا للجدل الأكاديمي حول تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر. فبينما يرى بعضهم أنه يعزز النمو من خلال نقل التكنولوجيا وخلق فرص استثمارية للشركات المحلية، يرى آخرون أنه قد يضر بالاستثمار المحلي من خلال المنافسة على الموارد، مما يؤدي إلى مزاحمة أو "إزاحة" له. إلا أن حالة ماليزيا تقع في المنطقة الوسطى، حيث لم يؤد الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إزاحة الاستثمار المحلي، بل عمل كعامل مكمل له.

وتكشف البيانات الصادرة عن هيئة تنمية الاستثمارات الماليزية (MIDA) أن حجم الاستثمارات الموافق عليها خلال الربع الأول من عام 2024 بلغ نحو 83.7 مليار رينجيت، مسجلًا زيادة قدرها 13% مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق. ولا تُعزى هذه الزيادة فقط إلى الظروف السوقية الإيجابية، وإنما تعكس أيضًا نجاح السياسات الحكومية ممثلة في وزارة الاستثمار والتجارة والصناعة بالتعاون مع هيئة (MIDA) في تهيئة بيئة استثمارية محفزة، وفي الوقت نفسه العمل على ترجمة هذه التدفقات الاستثمارية إلى فرص حقيقية للشركات المحلية الصغيرة والمتوسطة، بما يعزز من خلق فرص العمل ويحقق انتشارًا أوسع للعوائد الاقتصادية على المستويين الاجتماعي والقطاعي.

وتعتمد السياسة الاستثمارية الماليزية في جوهرها على مزيج من الحوافز المالية والضريبية التي تأخذ أشكالًا متعددة مثل الإعفاءات الضريبية الجزئية أو الكاملة، أو تخفيضات ضريبية مرتبطة بالتدفقات الرأسمالية، وذلك في إطار ما يُعرف ببرامج "الوضع الريادي" أو "بدل الاستثمار الضريبي". وتوجّه هذه الحوافز بالأساس نحو القطاعات ذات الأولوية التي حددتها "الخطة الصناعية الرئيسة الجديدة 2030"، والتي تشمل الصناعات عالية التقنية مثل أشباه الموصلات، مراكز البيانات، الصناعات الحيوية، الطاقة المتجددة، والتقنيات التحويلية المتقدمة. ويلاحظ أن هذه الخطة لا تستهدف مجرد جذب

الاستثمارات الأجنبية في حد ذاتها، بل تسعى إلى توجيه هذه الاستثمارات نحو القطاعات القادرة على إحداث تحولات هيكلية في الاقتصاد الوطني وتعزيز مساره نحو الابتكار والاستدامة.

كما أن المناطق الاقتصادية الخاصة في ماليزيا، مثل إسكندر ماليزيا والممر الاقتصادي الشمالي والممر الاقتصادي الشرقي، تلعب دورًا محوريًا في استقطاب الاستثمارات الأجنبية عبر تقديم حوافز مصممة خصيصًا لكل قطاع اقتصادي، بما في ذلك إعفاءات من ضريبة الدخل، وبدلات استثمارية ضريبية، وإعفاءات من الرسوم الجمركية ورسوم الدمغة. وقد تم في الآونة الأخيرة إطلاق مبادرات جديدة مثل "منطقة جوهور-سنگافورة الاقتصادية الخاصة" و"منطقة فورست سيتي الاقتصادية الخاصة"، اللتين يُتوقع أن تسهما في إحداث نقلة نوعية في موقع ولاية جوهور وجعلها إحدى أكثر الولايات تقدمًا اقتصاديًا في غضون سنوات قليلة.

وإلى جانب الحوافز التقليدية، أولت الحكومة الماليزية اهتمامًا كبيرًا بالمجالات المرتبطة بالاقتصاد الرقمي والانتقال الأخضر. ففي إطار برنامج "ماليزيا الرقمية"، تمنح الشركات العاملة في قطاعات مثل الذكاء الاصطناعي، وتحليلات البيانات الضخمة، والأمن السيبراني، والبلوك تشين، حوافز ضريبية استثنائية تشمل معدلات ضريبية مخفضة أو خصومات على النفقات الرأسمالية. وفي المقابل، يتيح برنامج "التكنولوجيا الخضراء" فرصًا للشركات العاملة في مجالات الطاقة المتجددة، والهيدروجين الأخضر، والبنية التحتية للمركبات الكهربائية، لإفادة من إعفاءات ضريبية طويلة الأمد، وهو ما ينسجم مع التزام ماليزيا بالوصول إلى الحياد الكربوني بحلول عام 2050.

إن مجمل هذه السياسات والمبادرات تعكس رؤية اقتصادية متقدمة تهدف إلى تحقيق أكثر من مجرد تدفقات رأسمالية أجنبية، إذ تستهدف ماليزيا بناء منظومة استثمارية قادرة على تعزيز التكامل بين الاستثمارات الأجنبية والمحلية، ودعم الشركات الوطنية، وتنمية رأس المال البشري، بما يضمن استدامة النمو ورفع مستويات القدرة التنافسية على الصعيدين الإقليمي والدولي. وبالتالي، يمكن القول إن التجربة الماليزية في عام 2024 تمثل نموذجًا بارزًا على كيفية توظيف الحوافز الاستثمارية في إعادة توجيه الاقتصاد الوطني نحو مسارات أكثر تنوعًا وابتكارًا، بما يعزز من قدرته على مواجهة التحديات العالمية ويكرس مكانته كمركز محوري للاستثمار والإنتاج في آسيا.

ويعد فهم الروابط الدقيقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي أمرًا بالغ الأهمية لصناع القرار، فبدلًا من التركيز على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر فقط، كان على ماليزيا الاستمرار في تعزيز الاستثمار المحلي كقاعدة للنمو، مع استخدام الاستثمار الأجنبي المباشر كأداة تكميلية لتعزيز الاستقرار وتحفيز الاستثمارات المحلية على المدى القصير، مما يضمن استمرارية التنمية الاقتصادية الشاملة.

3-4 تجربة فيتنام – جذب الاستثمار الأجنبي لتمكين القطاع المحلي

تُعَد فيتنام من أبرز النماذج في جنوب شرق آسيا التي نجحت في استقطاب تدفقات واسعة من الاستثمار الأجنبي المباشر منذ أوائل التسعينيات، الأمر الذي ساهم في تسريع وتيرة التحول الهيكلي نحو اقتصاد صناعي موجّه للتصدير. غير أنّ جوهر التجربة الفيتنامية لا يكمن في حجم التدفقات وحده، بل في طبيعة الروابط التي نشأت بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الخاص المحلي، والتي شكّلت على مدار العقود الماضية جدلية متواصلة بين التعزيز أو الحشد (crowding-in) والمزاحمة (crowding-out). وتشير دراسات عديدة إلى أن الفارق الحاسم يكمن في نوع الاستثمار الأجنبي (Greenfield مقابل

عمليات الاندماج والاستحواذ)، وعمق الروابط الرأسية والأفقية بين الشركات الأجنبية والمحلية، وقدرة الشركات المحلية على الامتصاص التقني والمؤسسي، فضلًا عن جودة الإطار المؤسسي والسياسات المحلية (Nguyen, V. B. 2021).

وتُظهر الدراسات الحديثة أنّ نوع الاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دورًا حاسمًا في تحديد اتجاه العلاقة مع الاستثمار المحلي. إذ تشير دراسات على مستوى المقاطعات والمناطق الصناعية إلى أنّ استثمارات Greenfield، التي تُنشئ قدرة إنتاجية جديدة وتطلب شبكات موردين محليين، تظهر تأثيرًا إيجابيًا على تشجيع دخول واستثمارات الشركات المحلية، خاصة في القطاعات التصنيعية التصديرية ذات الطلب على مدخلات محلية متقدمة، مما ينعكس في زيادة Gross Fixed Capital Formation (GFCF) الخاص وتعزيز الروابط مع الموردين المحليين على المدى المتوسط، أي أثر حشد أو تعزيز Cowding-in واضح تحت شروط تكامل سلاسل القيمة المحلية. بالمقابل، تسجل التحليلات التي تميّز بين Greenfield وعمليات الدمج والاستحواذ عبر الحدود (M&A) أنّ الأخيرة قد تمتلك تأثيرات مختلطة أو إزاحية على الاستثمار المحلي، لأنّ عمليات الاستحواذ كثيرًا ما تركز على تملك الأصول القائمة دون توسيع طاقات الإنتاج محليًا أو ربطها بالموردين المحليين. وهذه النتائج تدعم الفرضية القائلة بأنّ شكل دخول الاستثمار الأجنبي هو متغير محوري في تحديد اتجاه الروابط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والخاص المحلي FDI-DI في فيتنام (Nguyen, et. al., 2021).

وتأتي الفروقات الجغرافية والمؤسسية كعاملٍ مكملٍ ومحوري، حيث اعتمدت دراسات على بيانات مقطعية وفي بعض الأحيان بيانات مؤسسية على مستوى المنشأة أظهرت أنّ المناطق الصناعية التي توفر بنية تحتية صناعية متطورة، سياسات محلية داعمة للربط بين الموردين الأجانب والمحليين، ووجود برامج تدريبية أو مراكز تطوير مهارات محلية، تكون أكثر قدرة على تحويل واردات FDI إلى استثمارات محلية إضافية؛ أما مناطق الضعف المؤسسي أو المنشآت الصغيرة ذات القدرات التكنولوجية المحدودة، فتتميل إلى عدم الاستفادة الكاملة من الفرص أو إلى أن تقتصر العلاقة على وظائف ثانوية أو خدمات بسيطة بدون نقل تقني جوهري. وبذلك تُبرز الأدلة أهمية وجود حدٍّ أدنى من القدرة الامتصاصية (absorptive capacity) لدى القطاع الخاص المحلي كي تظهر آثار إيجابية طويلة الأجل (Nguyen, V. B. 2021).

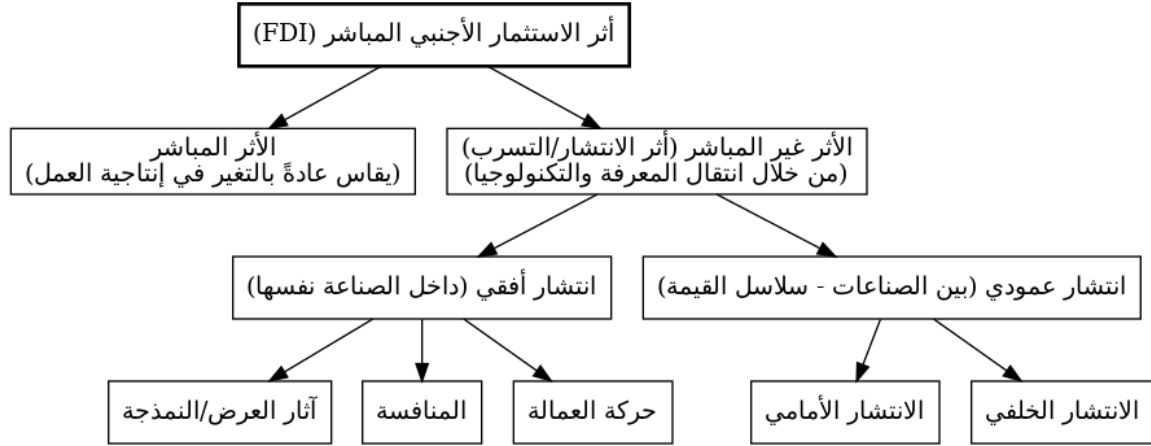
ومن منظور السياسات، خلُصت الأبحاث إلى أنّ سياسات الجذب وحدها لا تكفي؛ إذ يلزم مزيج من سياسات الطلب والعرض أي حوافز تستهدف جذب Greenfield نوعي في القطاعات ذات الروابط المحتملة مع الموردين المحليين، إلى جانب سياسات تطوير قدرات الموردين (برامج تدريب، منح تطوير قدرات تقنية، معايير جودة، تسهيلات ائتمانية للموردين)، وسياسات تنظيمية تشجّع نقل التكنولوجيا من الشريك الأجنبي إلى المنشآت المحلية (حوافز ضريبية مشروطة بتوريد محلي أو شراكات تقنية). تظهر التجارب الفيتنامية أنّ الدعم الموجه للموردين المحليين وبرامج تكوين مهني متقدمة وبرامج لتيسير لقاءات التوريد بين MNEs والمقاولين المحليين يزيد من احتمال تحول FDI إلى محركات استثمار محلي حقيقية (Huong-Giang Pham, 2021).

أما من ناحية القياسات والنتائج الإحصائية، فقد طبّقت دراسات حديثة طرقًا اقتصادية متقدمة (Panel GMM، FE-IV، Quantile regression)، ونماذج تفكيك FDI إلى مكوناته (على بيانات مقطعية وبيانات المنشآت وبيانات الاستثمار وبيانات المسوح الوطنية الفيتنامية، فخلصت إلى نمط عام مفاده أنّ أثر FDI على DI غالبًا ما يكون ضعيفًا أو غير ملموس في الأجل القصير، بينما يكبر ويصبح إيجابيًا في الأجل الطويل متى توفّرت بنية مؤسسية مناسبة وربط قطاعي جيد؛ وهذا يتسق مع الأدبيات الدولية التي تؤكد وجود فرق بين التأثيرات القصيرة وطويلة الأجل وبين أثر Greenfield و M&A (Nguyen, et. al., 2021).

وبناءً على الأدلة التجريبية، فإن توصيف تجربة فيتنام فيما يتعلق بالعلاقة بين FDI والاستثمار الخاص المحلي يُبرز خمس خلاصات منهجية وسياسية أساسية توضح كيف تُسهّم FDI في تمكين الاستثمار الخاص المحلي في فيتنام، ومتى تفشل في ذلك:

أولاً: اختلاف الأثر باختلاف نمط الاستثمار الأجنبي المباشر (Greenfield vs M&A) ذلك أن نوع الاستثمار الأجنبي المباشر يعد محدداً مركزياً لاتجاه العلاقة مع الاستثمار المحلي، إذ إن دراسات تحليلية حديثة تفصل بين استثمارات Greenfield، التي تنشئ قدرة إنتاجية جديدة وتستلزم إقامة سلاسل توريد محلية، وعمليات الاندماج والاستحواذ (M&A) التي تقتصر غالباً على تملك الأصول القائمة دون توسيع الشبكات الموردة محلياً بنفس القدر. وتشير نتائج هذه الدراسات بانتظام إلى أن دخول Greenfield أكثر قدرة على إحداث روابط أمامية وخلفية، وبالتالي: تحفيز توسع استثماري لدى الموردين المحليين، ولكن هذا الأثر لا يظهر تلقائياً وإنما عندما تتوافر شروط فنية وتنظيمية محددة. في المقابل، تميل بعض حالات M&A إلى حدٍ ما إلى تقليص فرص التوسع المحلي إذا كانت الشركات المقتناة تُعتمد على سلاسل توريد خارجية أو تُقيّم الفعالية بتفضيل الموردين الأجانب. هذه الفروق النوعية بين أشكال FDI تفسر التباين الكبير في نتائج الدراسات المحلية والإقليمية لفيتنام، وتستدعي تفكيك بيانات FDI إلى مكوناتها النوعية عند تحليل أثرها على الاستثمار المحلي. (Huong-Giang Pham, 2021; Nguyen, V. B. 2021)

ثانياً: تُعد قدرة الموردين المحليين والقدرة الامتصاصية عنصرين مشروطين وحاسمين لفهم العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) والاستثمار المحلي (DI). إذ لا يقتصر أثر FDI على كونه تدفقاً مالياً أو إضافة لوظائف تشغيلية، بل يتجاوز ذلك إلى ديناميكيات أكثر تعقيداً تتعلق بقدرة الشركات المحلية على التكيف مع متطلبات المستثمرين الأجانب والاندماج في سلاسل القيمة العالمية. وتشير الأدبيات الحديثة وتحليلات مبنية على بيانات مسح منشآت في فيتنام إلى أن الشركات المحلية التي تمتلك حداً أدنى من الكفاءات التقنية، ومعايير الجودة، والسعة الإنتاجية تستطيع الدخول في علاقات توريد مع الشركات متعددة الجنسيات، وهو ما يدفعها إلى رفع طاقتها الإنتاجية، تحديث معداتها، وتبني ممارسات إدارية متقدمة (Nguyen Thi Thuy Vinh & Nguyen Thi Hien, 2021). وعلى النقيض، تظل غالبية الشركات الصغيرة والمتوسطة – التي تشكل قاعدة الاقتصاد المحلي – عاجزة عن تلبية تلك المتطلبات، ما يجعلها على هامش القيمة المضافة ويحد من انتشار آلية الحشد أو التعزيز (crowding-in) ويتسق ذلك مع الأطر النظرية التي تميز بين الأثر المباشر لـ FDI والذي يظهر عادةً في تحسن إنتاجية العمل داخل الشركات الأجنبية – والأثر غير المباشر (spillover effect)، الذي يتجلى عبر قنوات أفقية مثل المنافسة، حركة العمالة، وأثار النمذجة، أو قنوات رأسية عبر الروابط الأمامية والخلفية في سلاسل القيمة (شكل رقم 1-4).



Source: Khanh & Binh (2023) The Spillover Effect of FDI on Domestic Firms the Case of Vietnam

شكل رقم (1-4)

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر

إلا أن هذه الآثار غير المباشرة تبقى مشروطة بمدى الجاهزية المحلية فحين تكون القدرة الامتصاصية ضعيفة، فإن الموردين المحليين غير المؤهلين لا يستفيدون من روابطهم المحتملة مع الاستثمارات الأجنبية، مما يبطئ من تراكم المكاسب الاستثمارية المحلية. وبذلك، يصبح تحقيق التكامل بين الاستثمارات الأجنبية والمحلية رهيناً بفعالية السياسات الحكومية الموجهة لدعم الموردين المحليين، ولا سيما من خلال برامج التدريب الفني، وحزم التمويل الميسرة، واستراتيجيات رفع كفاءة الشركات الصغيرة والمتوسطة. عندها فقط يتحقق الانتقال من أثر مباشر محدود إلى أثر غير مباشر واسع النطاق وأكثر استدامة.

ثالثاً: يمثل الإطار المؤسسي والسياسات الحكومية محددًا جوهرياً لطبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) والاستثمار المحلي الخاص (DI)، حيث تُظهر الدراسات أن جودة الحوكمة، كفاءة البنية التحتية، سهولة الوصول إلى التمويل، ومدى ربط الحوافز بشروط تتعلق بالمكون المحلي أو نقل التقنية، هي عوامل رئيسة تحدد إن كانت العلاقة ستأخذ شكل **crowding-in** محفز أو **crowding-out** مزاحم. ففي السياق الفيتنامي، عالجت إحدى الدراسات (Ang, L.B. 2009) العلاقة بين FDI و DI من زاوية البيئة المؤسسية، لتخلص إلى أن المقاطعات أو الفترات الزمنية التي تتميز ببيئة مؤسسية أفضل تحقق آثاراً قوية لتعزيز الاستثمار المحلي (crowding-in)، في حين أن ضعف الحوكمة أو غياب الشفافية يؤدي إلى نتائج تنافسية سلبية قد تعكس نفسها في صورة crowding-out أو تأثيرات هامشية محدودة فقط.

ويعزز ذلك ما توصلت إليه تحليلات مقارنة إقليمية (Nguyen 2021; World Bank 2020; UNCTAD 2023) تشير إلى أن المقاطعات التي تنفذ برامج واضحة لتنمية الموردين المحليين، وتقدم حوافز موجهة لتحديث المعدات، وتدير منصات مؤسسية لربط المستثمرين الأجانب بالموردين المحليين، تسجل آثاراً إيجابية ملحوظة لـ FDI على الاستثمار المحلي. في المقابل، تُظهر المناطق التي تتسم ببيروقراطية ثقيلة وضعف في أنظمة الحوكمة أن التدفقات الأجنبية تتحول في كثير من الأحيان إلى تسرب أرباح نحو الخارج، أو إلى إزاحة للمشروعات المحلية غير القادرة على منافسة الشركات متعددة الجنسيات. ومن ثم، تُجمع الدراسات على أن سياسات جذب الاستثمار الأجنبي لا تكفي بمفردها، بل يجب أن تُرفق بسياسات بنائية متكاملة، تشمل برامج تدريب للعمالة المحلية، وتوفير تمويل ميسر للموردين، وإنشاء معايير جودة وطنية ومراكز اختبار، بالإضافة إلى

أدوات تشجيع الشراكات التقنية. وتؤكد هذه الأدبيات أن الاكتفاء بالحوافز الضريبية التقليدية دون ربطها بنتائج محلية قابلة للقياس يؤدي إلى تقليص الأثر التنموي للاستثمارات الأجنبية على الاستثمار المحلي الخاص.

رابعاً: يمثل البعد الزمني والديناميكية التراكمية عنصراً حاسماً في فهم طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي الخاص. فغالباً ما لا تظهر الآثار الإيجابية للاستثمارات الأجنبية على الاستثمارات المحلية بشكل مباشر أو فوري، بل تتبلور على المدى المتوسط والطويل بعد مرور فترة زمنية ضرورية لتأسيس الروابط الإنتاجية، ورفع كفاءة الموردين المحليين، وبناء طلب مستقر من جانب الشركات الأجنبية على المدخلات والخدمات المحلية. وتؤكد الدراسات التي اعتمدت على نماذج اقتصادية ديناميكية مثل نماذج Panel-GMM أو نماذج تصحيح الخطأ الهيكلي (VECM) أن الأثر قصير الأجل لـ FDI قد يكون محدوداً أو سلبياً نتيجة المنافسة التي تفرضها الشركات الأجنبية على بعض القطاعات المحلية. غير أن هذه الآثار الأولية تتلاشى مع مرور الوقت، حيث يبدأ تأثير الحشد والتحفيز (Crowding-in) بالظهور تدريجياً عبر توسع الموردين المحليين، تحديث معداتهم، واستثماراتهم في تطوير قدراتهم الإنتاجية لتلبية متطلبات المستثمرين الأجانب.

وتشير الأدبيات الخاصة بالتجربة الفيتنامية إلى أن التأثيرات التنموية الحقيقية للاستثمار الأجنبي، ولا سيما استثمارات الـ Greenfield، تتجسد بعد سنوات من دخولها السوق، عندما تُترجم إلى عقود توريد محلية مستدامة، وتوسعات في الطاقة الإنتاجية للموردين، وانتشار الممارسات الإدارية والفنية الحديثة. ويفرض هذا الطابع الزمني المركب تحدياً على سياسات التقييم، إذ لا يمكن قياس نجاح الاستثمارات الأجنبية بمجرد الإعلان عن الموافقة على مشروع جديد أو تسجيل تدفقات رأسمالية، بل من خلال متابعة المؤشرات المرتبطة بتطور المكون المحلي، واستدامة عقود التوريد، وحجم الاستثمارات الرأسمالية المحلية التي تُحفَّز بفعل الوجود الأجنبي على المدى الأطول (Nguyen Van Bon, 2020 & 2015).

خامساً: يشكل تداخل السياسات بين الحوافز الاستثمارية وبرامج دعم الموردين المحليين عاملاً فارقاً في تحويل الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) إلى محركٍ لتعزيز الاستثمار المحلي (DI) في فيتنام. فقد أظهرت الدراسات أن البرامج الحكومية المصممة خصيصاً لتطوير الموردين المحليين—بما في ذلك منح بناء القدرات (capacity-building grants)، برامج تنمية الموردين (supplier development programs)، ومراكز التدريب والاعتماد والجودة—قد ضاعفت احتمالية نشوء روابط إنتاجية واستدامتها بين الشركات متعددة الجنسيات والموردين المحليين. كما أن ربط الحوافز الضريبية والاستثنائية بشروط تتعلق بنسبة المكون المحلي أو حجم التشغيل المحلي أدّى إلى تحويل العديد من مشروعات FDI إلى منصات لتوسيع قاعدة الاستثمار المحلي الخاص بدلاً من أن تكون مجرد جزر إنتاجية منعزلة.

وتُظهر التجربة الفيتنامية بوضوح كيف لعبت السياسات الموجهة والآليات المؤسسية للربط العملي بين المستثمرين الأجانب والشركات المحلية دوراً محورياً. فقد تبنت الحكومة الفيتنامية استراتيجيات ترويج استثماري تستهدف قطاعات محددة عالية القيمة مثل الإلكترونيات، الصناعات التحويلية الموجهة للتصدير، والبنية التحتية الرقمية، مع تطوير آليات عملية لدمج الموردين المحليين عبر منصات ربط الأعمال، معارض الموردين، وقواعد بيانات وطنية للموردين. كما وُقِّرت أدوات تمويل ميسر واعتمادات موجهة للشركات الصغيرة والمتوسطة لرفع جودة منتجاتها بما يتوافق مع متطلبات الشركات الأجنبية. وتُظهر الأدلة المستقاة من دراسات حالة ومسوح قطاعية أن الشركات المحلية التي شاركت في برامج التدريب التقني أو استفادت من شراكات نقل التقنية مع الشركات الأجنبية كانت الأكثر قدرة على تلبية معايير الجودة والكمية والتوقيت التي تتطلبها سلاسل القيمة العالمية، مما مكّنها من التوسع الاستثماري وتحقيق قفزات في التنافسية. وبالمقابل، فإن غياب هذه

البرامج في بعض الأقاليم أدى إلى ضعف أو محدودية الروابط بين FDI وDI، حيث اقتصرت الاستفادة على أنشطة تشغيلية ضيقة (Nguyen, et. al., 2021). وتعكس هذه النتائج درسًا عمليًا في السياسات لا يكفي تقديم الحوافز للمستثمرين الأجانب بمعزل عن تمكين الموردين المحليين، بل إن فعالية FDI كأداة للتنمية ترتبط مباشرة بمدى تكامل الحوافز مع برامج دعم القدرات المحلية. وهو ما تؤكدته المقارنات الإقليمية التي أظهرت أن فيتنام، من خلال هذه المقاربة المزدوجة، استطاعت أن تخلق روابط أقوى وأكثر استدامة بين الاستثمار الأجنبي والاستثمار المحلي مقارنة بعدد من الدول المجاورة التي ركزت على الإعفاءات الضريبية وحدها.

وعلى الرغم من النجاحات الكبيرة التي حققتها فيتنام في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة—سواء من حيث ارتفاع التدفقات السنوية، أو نمو الصادرات المعتمدة على المشروعات الأجنبية، أو زيادة معدلات التوظيف في قطاعات صناعية مختلفة—إلا أن العلاقة بين FDI وDI لا تزال تواجه قيودًا هيكلية ومؤسسية متعددة. فمن جهة، يبرز نقص الكفاءات والمهارات العالية في بعض المناطق كأحد العوائق أمام توسيع الروابط الإنتاجية المحلية، حيث يظل جانب من الموردين غير قادر على تلبية متطلبات الشركات متعددة الجنسيات في الجودة أو التكنولوجيا. ومن جهة أخرى، تُظهر البيانات وجود تفاوت مؤسسي واضح بين المحافظات؛ إذ تنجح بعض الأقاليم ذات الإدارة المحلية الفعالة في خلق روابط أقوى بين الاستثمارات الأجنبية والشركات المحلية، بينما تظل أقاليم أخرى أقل استفادة بسبب ضعف الحوكمة والبيروقراطية الثقيلة. كما أن جزءًا مهمًا من تدفقات FDI يتجه إلى قطاعات "شبه مغلقة" ذات روابط خلفية ضعيفة مثل استخراج المعادن أو بعض خدمات تكنولوجيا المعلومات ومراكز البيانات، ما يحد من آثار الحشد والتحفيز (crowding-in) المحتملة على الاستثمار المحلي.

وتشير التقارير الرسمية الصادرة عن وزارة التخطيط والاستثمار الفيتنامية (MPI) وإحصاءات عام 2023 إلى أن إجمالي الالتزامات المسجلة لمشروعات FDI بلغ نحو 36.6 مليار دولار أمريكي، إلا أن الفارق بين المشروعات "المسجلة" وتلك التي جرى "تنفيذها فعليًا" (disbursed) يكشف أن التأثير الحقيقي على الاقتصاد المحلي يعتمد بدرجة أساسية على معدل التنفيذ الفعلي، لا على قيمة التعهدات وحدها. ومن هنا، يتضح أن السياسة المستقبلية في فيتنام ينبغي أن تركز بشكل أكبر على جودة الاستثمارات الأجنبية من حيث طبيعتها وموقعها ضمن سلاسل القيمة، بدلًا من الاكتفاء بزيادة الحجم الكمي للتدفقات (MPI, Vietnam 2023).

وعلاوة على هذه التحديات العملية، ثمة قيود منهجية وقياسية ينبغي أخذها في الاعتبار عند تحليل العلاقة بين FDI وDI. فالفارق بين قياس الاستثمار الأجنبي كتدفقات سنوية مقابل مخزونات تراكمية، أو استخدام تكوين رأس المال الثابت الإجمالي (GFCF) كمؤشر على الاستثمار المحلي، أو غياب بيانات قطاعية ومنشآت مفصلة ومتسقة زمنيًا في بعض الفترات، كلها عوامل تؤثر على إمكانية المقارنة بين نتائج الدراسات المختلفة. كما أن مشكلة السببية العكسية—أي أن نمو الاستثمار المحلي أو ارتفاع معدل النمو الاقتصادي قد يكون هو المحرك لجذب FDI بدلًا من أن يكون FDI هو السبب—تفرض الحاجة إلى توظيف أدوات اقتصادية متقدمة مثل النماذج ذات المتغيرات الوسيطة (IV) أو أسلوب المربعات الصغرى المعمم (GMM) لتقدير التأثيرات الصافية بدقة. وقد أظهرت الدراسات التجريبية الجيدة في السياق الفيتنامي حساسية النتائج لاعتبارات الإطار الزمني والقطاعات محل الدراسة، مما يعزز الدعوة إلى تفسير النتائج بحذر وإلى الاستناد إلى مناهج متنوعة ومتكاملة عند استقراء الأثر الفعلي للاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي الخاص (Nguyen, et. al., 2021).

وعند صياغة سياسات مستقبلية، توصي الأبحاث بانتقائية استثمارية (targeted FDI attraction) تجمع بين حوافز جاذبة للاستثمارات النوعية وبرامج تمكين الموردين المحليين، مع آليات قياس واضحة لنتائج الربط المحلي ومدة زمنية لقياس تأثيرات المزاخمة مقابل الإزاحة (Nguyen, V. B. 2021). وبذلك، تضع فيتنام مثالاً عملياً أن النجاح في تحويل FDI إلى رافعة للاستثمار الخاص المحلي ليس تلقائياً ولا يعتمد على الحجم وحده، بل على جودة التداخل السياسي-الاقتصادي والقدرة على خلق روابط مشروطة ومؤسسية بين المستثمرين الأجانب والشركات المحلية.

4-4 تجربة المغرب – الاستثمار الأجنبي المباشر كأداة لإعادة تشكيل الاستثمار المحلي الخاص

تُظهر تجربة المغرب أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) والاستثمار الخاص المحلي (DI) ليست علاقة تلقائية أو خطية، بل هي نتاج تفاعل معقد بين عناصر قطاعية ومؤسسية وزمنية وسياسات توجيهية؛ وقد نجحت المغرب إلى حدٍ ملحوظ في تحويل موجات من الاستثمارات الأجنبية إلى محركات نمو قطاعي خاصة في قطاعات محددة (السيارات، الطيران/الفضاء، الصناعات الزراعية المعالجة، وصناعات الفوسفات والتصنيع الكيميائي المرتبط بها)، لكن هذه النجاحات جاءت مصحوبة بقيود ونتائج متفاوتة على مستوى التعميم والعمق في إشراك قواعد الموردين المحليين الصغيرة والمتوسطة. وعلى المستوى الكمي، ظلّ المغرب هدفاً مهماً للاستثمارات الأجنبية في منطقة شمال أفريقيا، لا سيما منذ إطلاق "خطة الإقلاع الصناعي" (2009–2005) و"خطة التسريع الصناعي" (2014–2020) وخطط إنشاء مناطق اقتصادية خاصة وحوافز للقطاعات المستهدفة؛ وقد أثبتت السياسات الترويجية للبلاد (حوافز ضريبية، مناطق حرة، شراكات عمومية-خاصة، مبادرات جذب استثمارات السيارات والطيران) قدرتها على جذب مشروعات Greenfield كبرى دفعت بإنشاء سلاسل توريد إقليمية ومدن صناعية جديدة.

ومع ذلك، تشير البحوث الميدانية والبيانات القطاعية إلى أن أثر هذه المشروعات على الاستثمار الخاص المحلي يتوقف على شروط ثلاثة رئيسية: نوع الاستثمار (Greenfield مقابل عمليات الاندماج/الاستحواذ)، جاهزية الموردين المحليين (القدرة الامتصاصية من حيث المعايير التقنية والجودة والسعة)، وجود إطار مؤسسي وسياسات ربط فعالة. إذ إن الاستثمارات الـ Greenfield في قطاع السيارات والطيران، على سبيل المثال، حقّزت تشكيل قواعد موردين محليين متطورة في جهات معينة (مراكز صناعية حول طنجة، كلميم-إنزكان، القنيطرة...) بفضل برامج إسناد عقود إمداد محلية، وتيسير الائتمان الاستثماري، وتدخلات حكومية لتطوير قدرات الموردين؛ أما الاستحواذات (M&A) فأظهرت في حالات عدّة تأثيراً محدوداً على توسيع قواعد التوريد المحلية لأنها غالباً ما تُدير شبكات التوريد عبر موردين إقليميين أو عالميين ولا تتطلب توسعاً محلياً حاداً للقدرة الإنتاجية، ما يجعل نتائج الربط المحلي أقل اتساعاً (AMDIE).

وأظهرت تحليلات مسح المنشآت والبحوث القطاعية أن الموردين المحليين يتوزعون على طيف فمجموعة محدودة من المقاولات الصناعية المتوسطة والكبيرة كانت قادرة سريعاً على استيفاء معايير الجودة والكميات المطلوبة والاندماج في شبكات التوريد لشركات السيارات والطيران، فاستثمرت في تحديث خطوط إنتاجها وضاعفت استثماراتها الرأسمالية (GFCF) استجابةً لفرص عقود التوريد؛ بينما بقيت غالبية الشركات الصغيرة والمتوسطة على هامش القيمة المضافة لعدة أسباب نقص في التمويل الطارئ للاستثمار، غياب قدرات تصنيعية قابلة للمقاس، ومعوقات في الشهادات والمعايير والجودة. لذلك، لم يتحقق تأثير المزاخمة الإيجابية، بصورة عامة إلا في الأماكن التي رافقها تدخل منسق حزم تمويلية للترقيات التكنولوجية، برامج تطوير موردين، مراكز اختبار واعتماد محلية، ومنصات ربط بين الموردين والمستثمرين الأجانب. هذه

النتيجة العملية تؤكد ضرورة دمج حزم التمكين للموردين ضمن حزم جذب FDI بدل الاعتماد على الحوافز الضريبية وحدها (Haddad, M., & Harrison, A. 1993).

أما الإطار المؤسسي والتصميم السياسي كانا، في المغرب، محوريين لتحديد شكل العلاقة بين FDI و DI. فقد جعلت الدولة من توجيه الاستثمار إلى قطاعات ذات مكون محلي مرتفع واستراتيجية تجميع محلية هدفًا صريحًا في سياساتها الصناعية؛ ومع ذلك تباينت النتائج بين جهات المملكة حسب جودة الحوكمة المحلية، توفر البنى التحتية، وسهولة الوصول إلى الائتمان للمقاولات الصغيرة والمتوسطة. وسجلت المقاطعات والجهات التي أنشأت آليات مؤسسية فعلية—مكاتب ربط المستثمرين المحليين بالملاك الأجانب، صناديق دعم تحديث الموردين، شراكات مع غرف الصناعة والتجارة لتنظيم معارض الموردين ومجازر اختبار الجودة—تكوين روابط توريد محلية أكثر استدامة؛ في المقابل، أدت البيروقراطية وضعف قدرات الإدارة المحلية في بعض المناطق إلى خروج جزء من القيمة المضافة وتحول الفوائد في شكل عوائد رأسمالية تُعاد إلى المجموعات الأجنبية بدلًا من أن تضحّ في توسعات المستثمرين المحليين. وعليه، توصّل تقييم السياسات إلى أن حوافز الاستثمار يجب ربطها بشروط قياسية (مثال نسب مكون محلي تدريجية، شروط نقل تكنولوجيا، التزام بتدريب اليد العاملة المحلية) وأن تُرافقها أدوات تمكينية ملموسة لرفع قدرات الموردين إن أردنا أن تتحول دفعات FDI إلى دفع حقيقي للاستثمار الخاص المحلي وليست مجرد جزر إنتاجية منفصلة (UNCTAD 2022).

يبرز البُعد الزمني أيضًا كعامل حاسم الآثار الإيجابية لـ FDI على DI عادة تظهر بتأخير زمني متوسط إلى طويل. وأظهرت دراسات زمنية اقتصادية في سياق دول مماثلة أن التأثيرات الأولية قد تكون ضعيفة أو حتى سلبية في بعض القطاعات نتيجة منافسة فورية أو تغيير حصص السوق، لكن بعد سنوات، وبشروط وجود طلب ثابت من المشروعات الأجنبية وبرامج تمكين الموردين، تتحول هذه التأثيرات إلى حبّ على استثمارات رأسمالية محلية متزايدة. وبنفس المنطق، فإن تقييم نجاح سياسات الجذب لا ينبغي أن يُقاس فقط بالقيمة المسجلة للتعهدات الاستثمارية أو الموافقات، بل بقياس مؤشرات تنفيذية لاحقة نسبة الاستثمار المنقذ (disbursed)، نسبة العقود الممنوحة لموردين محليين، التغير في نسب GFCF للمقاولات المحلية في القطاعات المستهدفة، وتطور مهارات العمالة المحلية. وتظهر بيانات التخطيط والاستثمار وتقارير التنفيذ للمشروعات بالمغرب فرقًا ملموسًا بين قيمة التعهدات وقيمة التنفيذ الفعلي، ما يضع أولوية لتحويل الرسائل الاستثمارية إلى مشروعات ذات جودة وروابط محلية (Policy Center for the New South, 2021).

ويبرز في التجربة المغربية درسان متكاملان للسياسة الأول أن النوعية والموضع القطاعي للاستثمار (هل يندرج المشروع داخل سلسلة قيمة ذات روابط أم يُعد مشروعًا شبه مغلق يشحن القيمة للخارج) أهم من الكم وحده؛ والثاني أن أدوات السياسة الفعّالة هي المزيج المتكامل بين حوافز استقطاب FDI وبرامج بنائية لتمكين الموردين وتمويلهم وتسهيل اعتمادات الجودة ومراكز التدريب. وفي ضوء ما سبق، تبدو الاستراتيجية الأنسب للمغرب هي تعزيز الاختيار القطاعي (تركّز على قطاعات تملك قابلية تكامل محلي حقيقي مثل السيارات، الطيران، الصناعات الغذائية المصدّرة، وبعض منصات الخدمات الرقمية) مع ربط الحوافز بشروط تحقيق نسب مكون محلي متدرجة وبرنامج إجباري لتطوير الموردين، مع دعم ائتماني مشروط.

5-4 مقارنة بين ماليزيا، فيتنام، والمغرب الروابط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الخاص المحلي

تُظهر التجارب التنموية في ماليزيا، فيتنام، والمغرب أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) والاستثمار المحلي الخاص (DI) ليست علاقة ميكانيكية أو تلقائية، بل تتشكل ضمن تفاعل ثلاثة أبعاد أساسية: نوعية الاستثمارات الأجنبية (استثمارات Greenfield مقابل الاندماجات والاستحواذات M&A)، القدرات الامتصاصية للموردين المحليين، والإطار المؤسسي والسياسات العامة.

ففي ماليزيا، منذ السبعينيات والثمانينيات، ارتبطت موجات الاستثمار الأجنبي في الصناعات الإلكترونية والتصديرية بتحويلات هيكلية عميقة في القاعدة الإنتاجية. إذ أدت استثمارات Greenfield إلى تكوين روابط أمامية وخلفية واسعة، وساهمت برامج حكومية مثل Vendor Development Programme في تمكين الموردين المحليين، ما عزز استثماراتهم الرأسمالية ووسّع قدراتهم الإنتاجية. غير أن الدراسات (Karimi & Yusop, 2009; Lean & Tan, 2010) أظهرت أن هذه الآثار لم تكن مستقرة زمنياً أو قطاعياً؛ ففي فترات ضعف القدرات المؤسسية ظهرت آثار مزاحمة (crowding-out) لبعض القطاعات الصغيرة قبل أن تُعالج عبر تدخلات تنظيمية.

أما فيتنام، فقد أبرزت بشكل أوضح أهمية الإطار المؤسسي كشرط محدد لشكل العلاقة بين FDI وDI. فمنذ التسعينيات استقطبت البلاد تدفقات ضخمة من الاستثمارات الأجنبية في التصنيع الموجه للتصدير، لا سيما الإلكترونيات والمنسوجات. وعلى الرغم من ذلك، بقيت الروابط مع الاستثمار المحلي ضعيفة في البداية نتيجة محدودية القدرات التقنية والتمويلية للموردين المحليين. غير أن الأدلة (World Bank, 2020; Nguyen, 2021) أظهرت أن المقاطعات التي أطلقت برامج دعم الموردين (تمويل ميسر، تدريب، مراكز جودة) استطاعت تحويل الاستثمار الأجنبي إلى قوة محفزة للاستثمار المحلي (crowding-in). كما أن الأبعاد الزمنية بدت واضحة، إذ ظهرت التأثيرات الإيجابية على المدى المتوسط-الطويل بعد تراكم استثمارات Greenfield وبناء سلاسل توريد متكاملة، بينما كانت الآثار قصيرة الأجل في بعض الحالات سلبية أو هامشية بفعل المنافسة.

وفي المغرب، أسهمت السياسات الصناعية في تحويل الاستثمارات الأجنبية، خصوصاً في قطاع السيارات (Renault) والطيران (PSA)، إلى محركات توسع استثماري محلي، حيث نشأت سلاسل قيمة إقليمية حول طنجة والقنيطرة دفعت شركات محلية إلى تحديث خطوط إنتاجها. ومع ذلك، ظلت الغالبية من المقاولات الصغيرة والمتوسطة خارج هذه الشبكات بسبب قيود التمويل وضعف القدرات التقنية، ما جعل أثر الحشد محدوداً في غياب تدخلات حكومية قوية مثل برامج تطوير الموردين وصناديق تحديث المعدات. وتشير بيانات UNCTAD إلى أن جزءاً من الاستثمارات الأجنبية في المغرب يتجه إلى قطاعات شبه مغلقة (المعادن وبعض الخدمات الرقمية) التي لا تولّد روابط محلية قوية، وهو ما يقيد قدرتها على تحفيز الاستثمار المحلي. بناءً على ذلك، يمكن القول إن ماليزيا مثّلت نموذجاً للتكامل الصناعي المبكر حيث ارتبطت استثمارات Greenfield ببرامج مؤسسية داعمة للموردين؛ بينما تُظهر فيتنام أن جودة الحوكمة والتنفيذ المحلي شرط أساسي لتحويل FDI إلى محرك للاستثمار الخاص المحلي، وأن الأثر يتطلب وقتاً للتبلور؛ فيما يبرز المغرب كحالة تعتمد على استراتيجيات قطاعية ناجحة في بعض المجالات (السيارات، الطيران) لكنها تعاني من فجوة واضحة بين الشركات الكبرى وشبكات الموردين المحليين، مع تفاوت كبير بين الأقاليم.

جدول رقم (2-4)

مقارنة بين ماليزيا، فيتنام، المغرب في تعزيز الروابط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي

المغرب	فيتنام	ماليزيا	البُعد/الدولة
مزيج استثمارات Greenfield مهمة في السيارات والطيران، وعدد من M&A في قطاعات أخرى: توجه قطاعي قوي.	في البداية موجات ضخمة من Greenfield في التصنيع والتصدير (منسوجات، إلكترونيات)، تزايد تدريجي للاستثمارات التقنية.	مزيج قوي من Greenfield في الصناعات التحويلية والإلكترونيات منذ الثمانينيات، مع فترات M&A: تحوّل تدريجي نحو استثمارات عالية القيمة.	نمط FDI المسيطر
صناعة السيارات، الطيران/الفضاء، الصناعات الزراعية المعالجة، الفوسفات والكيميائيات، بعض خدمات رقمية.	إلكترونيات، ملابس ونسيج، تصنيع موجه للتصدير، قطاعات رقمية متنامية.	إلكترونيات، تصنيع لتصدير، البتروكيماويات، خدمات مالية/لوجستية.	القطاعات المحورية
تباين واضح مجموعة متطورة من الموردين (شركات متوسطة/كبيرة)، ولكن غالبية SMEs تفتقر للتمويل والمعايير والجودة بدون دعم موجه.	تفاوت كبير مقاطعات محددة طوّرت موردين مؤهلين، لكن القاعدة الكبيرة من SMEs ضعيفة تقنيًا وماليًا ما لم تُدعم.	مستوى متوسط-عالي لدى مجموعة موردين منظّمين؛ وبرامج حكومية VDP، رفعت جاهزية لصناعة الإلكترونيات والسيارات.	جاهزية الموردين المحليين (القدرة الامتصاصية)
سياسات قطاعية قوية وإقليمية (خطط إقلاع وتسريع صناعي، مناطق حرة)، مع بروز أدوات تمكينية في جهات منتخبة؛ تفاوت حكومي وإداري بين الجهات.	سياسات ترويجية مركزية وتحسينات؛ لكن التنفيذ المحلي متباين—المقاطعات التي طبّقت برامج تمكين حققت نتائج أفضل.	أجهزة فعالة للترويج والدعم MIDA وغيرها، برامج تطوير الموردين واضحة وربط مباشرين MNCs والموردين المحليين.	الإطار المؤسسي وسياسات الربط
أثار Greenfield على DI تحتاج لزم للتبلور: المكاسب الحقيقية تظهر بعد سنوات من العقود والتمكين.	أثار الحشد والتحفيز تظهر على المدى المتوسط—الطويل، خاصة بعد برامج دعم الموردين؛ الآثار القصيرة متفاوتة.	أثار إيجابية تراكمية على DI لكن غالبًا بعد سنوات: آثار قصيرة قد تكون هامشية أو تنافسية في قطاعات محددة.	ديناميكية الزمن (قصير مقابل طويل المدى)
دلائل على crowding-in في مجاميع موردين مختارة (السيارات/الطيران)؛ لكن أثر عام محدود ما لم تُرافقه برامج تمكين.	دلائل مختلطة crowding-in حيث طبّقت سياسات تمكين؛ احتمالات crowding-out مؤقتة في مناطق ضعيفة الحوكمة.	دلائل قوية على crowding-in في قطاعات محددة بعد سياسات دعم؛ حالات محلية محددة أظهرت crowding-out عند غياب دعم الموردين.	دليل empiric (crowding-in/out)
شروط مكون محلي تدريجي، صناديق تحديث الموردين، شراكات مع معاهد التكوين، منصات ربط ومهام توجيهية إقليمية.	ربط الحوافز بشرط المكون المحلي، منصات مطابقة الموردين، دعم مالي وتقني للـ SMEs في المقاطعات المستهدفة.	برامج تطوير الموردين، حوافز مرتبطة بالتدريب/نقل التقنية، مراكز مهارات، حزم انتماء مخصصة.	آليات سياسية أثبتت فعاليتها
تفاوت قدرات الموردين، بطء التنفيذ الميداني للتعهدات، تركيز جزء من FDI في قطاعات شبه مغلقة.	ضعف قاعدة SMEs تقنيًا وماليًا، تفاوت حوكمي إقليمي، تركيز FDI في قطاعات ذات روابط ضعيفة أحيانًا.	تفاوت إقليمي، مخاطر الاعتماد على قطاعات معينة، وفترات انتقالية تخلق منافسة محلية ضاغطة.	أبرز القيود

المصدر: إعداد الباحثين.

وكما يوضح الجدول رقم (4-2)، تكشف المقارنة أن الاختلاف الجوهرى بين التجارب الثلاث يكمن فى مدى قدرة الدولة والقطاعات المحلية على تحويل فرص الاستثمار الأجنبى إلى توسعات رأسمالية محلية مستدامة. فقد استفادت ماليزيا من مزيج ناضج من أدوات الترويج والسياسات البنوية التى مكنتها من تحويل موجات Greenfield إلى قاعدة واسعة من الموردين المؤهلين؛ وأثبتت فيتنام أن التغيير ممكن لكنه يحتاج إلى طول نفس مؤسسى وإقليمى، حيث لا تكفى السياسات المركزية وحدها، بل يصبح التنفيذ المحلى والتمويل عامل الحسم؛ أما المغرب فقد أظهر قدرة واضحة على اجتذاب مشروعات كبرى قطاعية، إلا أن القيود الهيكلية للمقاولات الصغيرة والمتوسطة والفوارق الإقليمية قلّصت نطاق تعميم الأثر.

وفى هذا الصدد، تبرز ثلاثة عناصر مترابطة (1) نوعية الاستثمار الأجنبى: فالاستثمارات الخضراء التى تخلق طاقات إنتاجية جديدة وتطلب مدخلات محلية هي الأكثر قدرة على توليد crowding-in، بشرط توافر الظروف المصاحبة؛ (2) القدرات الامتصاصية: موزدون محليون يمتلكون الحد الأدنى من المعايير والجودة والتمويل شرط ضرورى للاستفادة؛ (3) الإطار المؤسسى: الحوافز المرتبطة بنتائج ملموسة (مكون محلى، نقل تقنية، تدريب) إلى جانب منصات الربط والتمويل الميسر، تظل الأدوات الأنجح لتحويل الفرص إلى استثمارات محلية. كما يظل البعد الزمنى محوريًّا؛ إذ إن آثار الاستثمار الأجنبى على الاستثمار المحلى تتراكم بمرور الوقت، وكثير من الدراسات التى اعتمدت نماذج ديناميكية (VECM, Panel-GMM) تؤكد أن الأثر الإيجابى يظهر عادة على المدى المتوسط-الطويل، بينما قد تكون الآثار قصيرة الأجل متباينة أو حتى سلبية فى بعض القطاعات.

وتبرز التجارب الدولية الثلاث هذه الرؤى النظرية فى التطبيق فى ماليزيا وعلى الرغم من النجاح الكبير فى جذب الاستثمارات الأجنبية، فإن محدودية قدرة الشركات المحلية على استيعاب التكنولوجيا قيّدت عمق الروابط الإنتاجية وأبقت الأثر على تراكم رأس المال المحلى محدودًا مقارنة بالدور الأوسع للاستثمار المحلى والصادرات. أما فيتنام فجاءت التجربة أكثر تكاملًا، حيث ساهمت الاستثمارات الأجنبية فى القطاعات التصديرية - خصوصًا الإلكترونيات والمنسوجات - فى تعزيز الروابط الخلفية مع الموردين المحليين ورفع القدرة التنافسية للصناعات الوطنية. وفى المغرب، أظهر الاستثمار الأجنبى أثرًا إيجابيًا فى نمو الصناعات التحويلية، لكنه لم ينجح دائمًا فى تحفيز الاستثمار المحلى بالشكل المرجو بسبب ضعف الروابط بين الشركات الأجنبية والمحلية وغياب حوافز فعالة لتوسيع المكوّن المحلى فى الإنتاج.

4-6 الدروس المستفادة لمصر

تكشف المقارنة المنهجية بين تجارب ماليزيا وفيتنام والمغرب أن أثر الاستثمار الأجنبى المباشر (FDI) على الاستثمار الخاص المحلى (DI) ليس تلقائيًا، بل نتيجة لتفاعل معقد بين ثلاثة أبعاد رئيسية: نوعية التدفقات (Greenfield مقابل M&A)، القدرة الامتصاصية للموردين المحليين، والإطار المؤسسى والزمنى الذى تُطبّق خلاله السياسات. وهذه الاستنتاجات مدعومة بدراسات وتحليلات نظرية وتجريبية مفصّلة تؤكد أن الروابط الخلفية ونقل التكنولوجيا لا ينبثقان بمجرد دخول رؤوس الأموال الأجنبية، بل يتطلبان أدوات سياسية منظمّة وبرامج بناء قدرات محلية.

أولًا، فيما يخص جودة الاستثمارات، تُظهر الأدلة أن استثمارات Greenfield تكون أكثر قدرة على خلق طلب دائم على المدخلات المحلية وبناء سلاسل توريد أمامية وخلفية، بينما تقتصر عمليات الاندماج والاستحواذ (M&A) غالبًا على تغيير الملكية دون إضافة طاقات إنتاجية جديدة أو روابط محلية ذات عمق ملموس. لذا فإن توجيه جهود جذب FDI نحو مشروعات خَلقية فى قطاعات تحويلية ذات كثافة ارتباطية يرفع احتمال حدوث أثر crowding-in على الاستثمار المحلى.

ثانيًا، القدرة الامتصاصية للموردين المحليين هي عامل محوري، إذ لا تتحوّل الطلبات التي تولّدها الشركات متعددة الجنسيات إلى آثار إنتاجية ما لم يمتلك المورد المحلي حدًا أدنى من المعايير التقنية، وحجم الإنتاج، والقدرة على التمويل والامتثال لمتطلبات الجودة. وتُظهر تجارب المغرب وفيتنام بوضوح أن الفوائد ركّزت في البداية على مجموعة محدودة من الموردين المتوسطين والكبار، بينما بقيت الغالبية العظمى من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الهامش حتى تمّ تزويدها بالدعم المالي والفني. لذلك، تُعدّ برامج تطوير الموردين (تمويل ميسرّ مشروط، مراكز اعتماد جودة، تدريب مهني، ومنصات مطابقة) أداة لازمة لتمكين انتشار الروابط المحلية.

ثالثًا، الإطار المؤسسي والحوكومي يحدّد قدرة الدولة على تحويل FDI إلى تنمية محلية؛ فالمناطق التي طورت آليات مؤسسية متكاملة (مثل تجمعات إنتاجية أو نوافذ خدمة مستثمر فعّالة) نجحت في تعميق الروابط وإحداث آثار تراكمية على الاستثمار المحلي، فيما أدّت البيروقراطية وضعف الشفافية إلى تحويل بعض الاستثمارات إلى "جزر إنتاجية" معزولة عن النسيج المحلي. تتطابق هذه النتيجة مع توصيات السياسات التي تدعو إلى ربط الحوافز بمؤشرات أداء قابلة للقياس (نسبة المكوّن المحلي، عقود توريد وطنية، نقل تكنولوجيا).

وبالنظر إلى الوضع المصري، تظهر استنتاجات عملية قابلة للتطبيق فورًا، منها (1) إعطاء أولوية نوعية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتفضيل مشروعات Greenfield في قطاعات تحويلية وخدمية ذات روابط محلية عالية (صناعات دوائية، أغذية مصدّرة، إلكترونيات/سيارات كهربائية، خدمات رقمية موجهة للتصدير)؛ (2) إطلاق برنامج وطني متكامل لتطوير الموردين المحليين يشمل تمويلًا ميسرًا مشروطًا بالنتائج، مراكز للاعتماد والجودة، شراكات تدريب مع المستثمرين الأجانب، ومنصات مطابقة عقود؛ و (3) تثبيت آليات حوكمة استثمارية أداء-مركزة عبر نافذة موحّدة للمستثمرين، وربط الحوافز بمؤشرات مكوّنة محلية ونقل تكنولوجيا، وفرض شروط تنفيذية واضحة ومؤقتة للحوافز.

وتجدر الإشارة إلى أن البُعد الزمني جوهري، فآثار FDI على DI عادةً ما تتبلور على المدى المتوسط والطويل بعد سنوات من تراكم الخبرة وبناء سلاسل توريد متكاملة؛ ولذلك ينبغي أن يواكب تصميم السياسات مؤشرات متابعة مقيّمة (مثل نسبة الاستثمار المنفذ فعليًا، نسبة عقود الموردين المحليين، التغير في GFCF المحلي، وتطوّر مهارات العمالة) بدلًا من الاقتصار على قياس التدفقات الواردة فقط. كما تؤكد التقارير الدولية على أن النجاح يتطلّب التزامًا مؤسسيًا طويل الأمد وبرامج تمكين متواصلة لضمان أن تتحول الاستثمارات الأجنبية من كونها عناصر منفصلة إلى قوى دافعة للنمو المنتج والشامل.

جدول رقم (3-4)

الدروس المستفادة لمصر من واقع تجارب ماليزيا وفيتنام والمغرب في تعزيز الروابط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الخاص المحلي

المحور	التجارب الدولية (ماليزيا - فيتنام - المغرب)	التوصية العملية لمصر
نوعية الاستثمار (Greenfield vs M&A)	أظهرت تجارب الدول الثلاث أن استثمارات Greenfield ترتبط عادة بخلق روابط إنتاجية أعمق مقارنة بعمليات M&A ، التي غالبًا تقتصر على إعادة هيكلة الملكية ولا تُؤدّد دائمًا استثمارات محلية جديدة	إعادة توجيه الحوافز نحو القطاعات التحويلية والخدمية (سيارات كهربائية، إلكترونيات، دواء، غذاء مصدّر)، مع تقليل الاعتماد على الاستثمارات الاستخراجية.
تمكين الموردين المحليين (قدرات + تمويل)	• ماليزيا برامج Vendor Development • فيتنام Supplier Development على مستوى القطاعات • المغرب صناديق تحديث المعدات ومنصات ربط الموردين.	إطلاق برنامج وطني لتطوير الموردين المحليين تمويل ميسر مشروط، مراكز اعتماد جودة، شراكات تدريب مع المستثمرين الأجانب.
الإطار المؤسسي والسياسات	• ماليزيا دور فعال لمؤسسة MIDA في الترويج والربط. • فيتنام المقاطعات ذات الحوكمة الجيدة حققت روابط أعمق. • المغرب طنجة-القنيطرة نموذج ناجح بسبب البنية المؤسسية.	تعزيز حوكمة الاستثمار نافذة موحدة حقيقية، ربط الحوافز بمؤشرات أداء (مكون محلي، نقل تكنولوجيا)، شفافية في التعاقدات.
البعد الزمني (الترام والاستدامة)	• ماليزيا استغرقت عقود لبناء قاعدة موردين للإلكترونيات. • فيتنام والمغرب ظهرت الآثار الإيجابية بعد سنوات من مشروعات Greenfield.	اعتماد مؤشرات متابعة طويلة الأجل نسبة الاستثمار المنفذ فعليًا، نسبة عقود الموردين المحليين، التغير في GFCF المحلي، تطور مهارات العمالة.
الاستهداف القطاعي (Sectoral Targeting)	• المغرب نجاح في السيارات والطيران (قطاعات قابلة للتكامل)، مع محدودية في قطاعات شبه مغلقة كالمعادن. • فيتنام الإلكترونيات والمنسوجات. • ماليزيا الإلكترونيات والبتر وكيمياء.	• تركيز السياسات على قطاعات ذات روابط محلية عالية سيارات كهربائية، صناعات دوائية، غذاء مصدّر، خدمات رقمية. • ربط الحوافز بشروط نسب مكون محلي تدريجية.

المصدر: إعداد الباحثين.

ومن هنا نخلص إلى أن تحويل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى رافعة حقيقية للاستثمار المحلي في مصر يتطلب تبني مقاربة متكاملة تجمع بين الانتقاء النوعي للاستثمارات الوافدة، وتعزيز قدرات الموردين المحليين، وبناء إطار مؤسسي فعال قادر على تحويل التدفقات الأجنبية إلى قوة دفع مستدامة للتنمية الإنتاجية، بدلًا من أن تظل مجرد تدفقات مالية معزولة الأثر.

وبتين مما سبق أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) والاستثمار المحلي الخاص (DI) ليست علاقة تلقائية، بل علاقة مركبة تُحددها ثلاث ركائز رئيسة نوعية الاستثمارات الأجنبية، جاهزية الموردين المحليين، وقوة الإطار المؤسسي. وتؤكد تجارب ماليزيا وفيتنام والمغرب أن الاستثمار الأجنبي يستطيع أن يصبح محركاً قوياً لزيادة الاستثمار المحلي، لكنه قد يؤدي في غياب الشروط المُساندة إلى نتائج محدودة أو حتى إزاحة (crowding-out).

في ماليزيا، أحدثت استثمارات Greenfield في الإلكترونيات تحولاً هيكلياً بفضل برامج «تطوير الموردين» التي رفعت قدرة الشركات المحلية على الاندماج في سلاسل القيمة. وفي فيتنام، أدت سياسات الربط المؤسسي بين الشركات متعددة الجنسيات والموردين المحليين إلى توسع تدريجي في الاستثمار المحلي، مدعوماً ببرامج تدريب وتمويل واعتماد جودة. أما المغرب فنجح في بناء روابط صناعية قوية في السيارات والطيران بفضل تخصيص مناطق صناعية متكاملة وبرامج تطوير للموردين، إلا أن الاستفادة بقيت متفاوتة بسبب اختلاف مستويات الحوكمة والبنية التحتية بين الجهات.

وتكشف هذه التجارب أن استثمارات Greenfield في القطاعات التحويلية والتصديرية هي الأكثر قدرة على توليد روابط محلية لأنها تُنشئ طاقات إنتاجية جديدة وتحتاج إلى شبكات توريد واسعة، بينما تبقى عمليات الاندماج والاستحواذ محدودة الأثر ما لم تقترن بسياسات ملزمة لنقل التكنولوجيا والربط المحلي. كما تُظهر الأدلة أن القدرة الامتصاصية للموردين المحليين هي العامل الحاسم فالشركات الصغيرة والمتوسطة—وهي مكون رئيس للنسيج الإنتاجي—لن تتمكن من المشاركة في سلاسل القيمة دون تمويل ميسر، تدريب متخصص، واعتماد جودة. إضافةً إلى ذلك، يبرز البعد الزمني كعنصر أساسي؛ إذ لا يظهر الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي مباشرة، بل يتطلب سنوات من التراكم المؤسسي وبناء الروابط الإنتاجية.

وبالنسبة لمصر، فإن التحدي الجوهرى لا يرتبط بحجم التدفقات الأجنبية بقدر ما يتعلق بنوعيتها، وبقدرة الشركات المحلية على استيعابها، وبمدى جاهزية البيئة المؤسسية لتوجيهها. فالتركيز الحالي على الاستثمارات الاستخراجية يقلل من فرص خلق روابط إنتاجية، مما يستوجب إعادة توجيه الحوافز الحكومية نحو القطاعات الصناعية والخدمات القابلة للاندماج في سلاسل القيمة العالمية، مثل الصناعات الإلكترونية، الصناعات الغذائية المعالجة، الدواء، مكونات السيارات، والخدمات الرقمية. كما أن دمج الشركات الصغيرة والمتوسطة في منظومة الاستثمار الأجنبي يتطلب برامج عميقة للتمويل والتدريب والجودة، لا سيما أن هذه الشركات تُشكّل الكتلة الأكبر من الاقتصاد المحلي لكنها تعاني فجوة واضحة في الجاهزية التقنية والتمويلية.

ويمكن القول إن استعراض مجموعة من التجارب الدولية التي نجحت في توظيف الاستثمار الأجنبي المباشر لتعزيز الاستثمار المحلي وتطوير الروابط الإنتاجية بين الشركات الأجنبية والمحلية قد أبرز أهمية السياسات الاقتصادية والمؤسسية في تعظيم العوائد التنموية للاستثمار الأجنبي. غير أن تقييم طبيعة هذه الروابط في الحالة المصرية يتطلب الانتقال من التحليل الوصفي والمقارن إلى التحليل الكمي القادر على قياس العلاقات الديناميكية بين مختلف أنواع الاستثمار. ولذلك يتناول الفصل الخامس التحليل القياسي للروابط الديناميكية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار العام والاستثمار الخاص في مصر، بهدف اختبار طبيعة هذه العلاقات في الأجلين القصير والطويل، وتحديد مدى وجود تأثيرات تكاملية أو مزاحمة بينها، بما يوفر أساساً علمياً لصياغة سياسات استثمارية أكثر كفاءة.

الفصل الخامس

التحليل القياسي للروابط الديناميكية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار

العام والاستثمار الخاص في مصر

تمهيد

أشارت العديد من الدراسات إلى العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص، وهل هي علاقة تكامل أم مزاحمة، هل تجاوزت الاستثمارات العامة الحجم الأمثل لها؟ وما طبيعة العلاقة بين الاستثمارات العامة ومثيلتها الخاصة؟ وغيرهما من الأسئلة. وهو ما يتطلب تحديد المستويات المثلى للإنفاق العام الاستثماري، وقد انشغل بعضهم بحجمه، بصرف النظر عن فعاليته. ويرتبط الاستثمار العام بشكل موجب مع النمو الاقتصادي، خاصة الاستثمار في قطاعات البنية التحتية، ومن أهمها قطاعات الاتصالات والكهرباء والنقل، فقد تبين تأثيرها الإيجابي على معدل النمو الاقتصادي من خلال دورها في تخفيض تكلفة الإنتاج التي تواجه القطاع الخاص (الجبالي، 2023).

ركزت العديد من النظريات على محددات الاستثمار الخاص، بهدف التعرف على أهم العوامل المؤثرة في سلوك الاستثمارات الخاصة. وتشتمل نظريات الاستثمار على نظرية المُسرّع البسيط، ونهج تكلفة التعديل، ونظرية السيولة، ونظرية الربح المُتوقع، ونظرية توبين Q، والنظرية الكلاسيكية الجديدة المعروفة أيضاً باسم نموذج المُسرّع المرن. وقد تم طرح نموذج المُسرّع البسيط من قبل كلارك (1917) وينص على أن مخزون السلع الرأسمالية (K) يتناسب مع مستوى الناتج (Y)، بحيث يكون الاستثمار الصافي متناسباً مع التغير المطلوب في الناتج

$$K_t - K_{t-1} = I_t = k\Delta Y$$

وتشتمل محددات الاستثمار الخاص على العديد من المتغيرات الخاصة بالاقتصاد الكلي، أولاً العوامل المتعلقة بالسياسة الاقتصادية، مثل الإنفاق الاستهلاكي الحكومي أو الإنفاق العام، والتضخم، وسعر الصرف، وسعر الفائدة، وتوافر الائتمان. وثانياً عوامل الاستثمار الكلاسيكية مثل معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وثالثاً العوامل المتعلقة بالاقتصاد المفتوح، مثل انفتاح الاقتصاد، وتوافر الاحتياطيات الخارجية، والديون الخارجية، وأنشطة السوق السوداء في صرف العملات وشروط التبادل التجاري. هذا بالإضافة إلى العوامل الخاصة بالمؤسسات ومناخ الأعمال مثل تلك المختصة بجودة البيروقراطية، وسيادة القانون، وحاكمة القضاء، والسرقة والجريمة، وحقوق الملكية، والفساد، وعدم اليقين.

1-5 العلاقة بين الاستثمار الأجنبي وكل من الاستثمار العام والخاص

عند تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي، من المهم مراعاة الروابط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار العام والاستثمار الخاص، وترتبط هذه المتغيرات بعلاقة ديناميكية، حيث يمكن أن تسري العلاقة السببية في كلا الاتجاهين. حيث إن وجود مناخ مواتي للاستثمار الخاص، والذي يُمثل مؤشراً على عوائد عالية لرأس المال، بالإضافة إلى تحسين البنية التحتية العامة من خلال الاستثمار العام الذي يُقلل من تكلفة ممارسة الأعمال التجارية، يُعدّان عاملين مهمين في جذب رأس المال الأجنبي.

ويختلف تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي من دولة لأخرى، ويعتمد ذلك على نوع أو نمط الاستثمار الأجنبي المباشر، والسياسات التجارية المتبعة في البلد المضيف، ونقاط القوة التي تتمتع بها الشركات المحلية وحجم الفجوة التكنولوجية بينها وبين الشركات متعددة الجنسيات، ودرجة التطور المالي، والمستوى التعليمي، والتوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر. ويتجلى الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي عندما يُسهّم الاستثمار الأجنبي المباشر في إدخال صناعات جديدة إلى البلد المضيف، ويُوفر فرصًا استثمارية جديدة للشركات المحلية من خلال توفير الآلات والتكنولوجيا، ويخلق طلبًا جديدًا على المدخلات المحلية. كما يمكن للشركات المحلية محاكاة التكنولوجيا الجديدة التي أدخلتها الشركات الأجنبية، مما قد يحفز الاستثمار المحلي ((Saglam and Yalta, 2011). وعلى الجانب الآخر، قد يُعطل الاستثمار الأجنبي المباشر الروابط العكسية في قطاع التصنيع المحلي من خلال استبدال الواردات بالسلع المحلية. علاوة على ذلك، قد يحل الاستثمار الأجنبي المباشر محل الاستثمار المحلي إذا كانت الشركات الأجنبية تتمتع بميزة في الخبرة التكنولوجية أو الإدارية، أو بمزايا ضريبية تقدمها الدولة المضيقة. وقد تُسرّع هذه التقنيات الجديدة الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر من تقادم التكنولوجيا التقليدية المستخدمة في البلدان النامية، وبالتالي تُزاحم الاستثمار المحلي. كما قد يُزاحم الاستثمار الأجنبي المباشر الاستثمار المحلي إذا تنافست الشركات الأجنبية مع الشركات المحلية على استخدام الموارد المحلية النادرة، مثل العمالة الماهرة والموارد المالية (Ang, 2009).

وفي دراسة لتقييم التأثير الفعلي للاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي في بنغلاديش، تم الاعتماد على بيانات سنوية زمنية منذ عام 1972، وتم الكشف عن وجود تأثير تكاملي بينهما، حيث يعزز الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل قوي الاستثمار المحلي، ويشجع التعاون بين الشركات الأجنبية والمحلية، خاصة في القطاعات التي تفتقر إلى الخبرة المحلية. وفي هذا الإطار تم استخدام منهجية نموذج تصحيح الخطأ المتجه (Vector Error Correction Model - VECM) لتقدير ديناميكيات المدى القصير والطويل. وأشارت النتائج إلى أن زيادة وحدة واحدة في الاستثمار الأجنبي تؤدي إلى زيادة تتجاوز 2.73 وحدة في الاستثمار المحلي. مما يشير إلى دور الشركات الأجنبية في تحفيز الشركات المحلية (Ai-Jun et al., 2024).

ويختلف التأثير بين الأجل القصير والطويل، ففي دراسة لدولة ميانمار، تم الاعتماد على بيانات تتبعه من سبع قطاعات في ميانمار للفترة من 1994 إلى 2020 بهدف تحديد ما إذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر يكمل أو يزاحم الاستثمار المحلي. وطبقت الدراسة نموذج الانحدار الذاتي الموزع للبيانات التبعية (Panel Autoregressive Distributed Lag - ARDL) للتحليل على المدى القصير والطويل. وفي تقييم اتجاه العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي، تبين وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الاستثمار الأجنبي المباشر، والاستثمار المحلي. ففي المدى القصير، يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تراجع الاستثمار المحلي (يزاحم الاستثمار المحلي). بينما في المدى الطويل، يعزز الاستثمار الأجنبي المباشر الاستثمار المحلي، مما يشير إلى علاقة تكاملية بينهما. كما يصبح تأثير التكامل ذا دلالة إحصائية في القطاعات التي تتميز بوجود البنية التحتية ونقل التكنولوجيا (Ejigu and Win, 2024).

وركزت دراسة (Pamba, 2023) على تحليل ما إذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى إزاحة الاستثمار المحلي أو تعزيزه في جنوب أفريقيا، من خلال تفكيك الاستثمار المحلي إلى استثمار محلي خاص (الائتمان الممنوح للقطاع الخاص) واستثمار المؤسسات العامة (المؤسسات المملوكة للدولة)، وذلك باستخدام بيانات السلاسل الزمنية للفترة (1975-2016). واشتملت الدراسة على نموذجين، اعتبر النموذج الأول أن المتغير التابع هو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، بينما اعتبر النموذج الثاني أن المتغير التابع هو استثمار المؤسسات العامة. وتضمنت المتغيرات المستقلة ما يلي: الاستثمار الأجنبي المباشر،

الاستثمار الحكومي، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف، المدخرات، الانفتاح التجاري. وطبقت الدراسة نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)، هذا بالإضافة إلى نموذج تصحيح الخطأ (ECM) لتحليل الأجلين القصير والطويل. وتوصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يزيح الاستثمار المحلي، من خلال تأثيره السلبي على الائتمان الممنوح للقطاع الخاص في كل من المدى القصير (-0.207) والمدى الطويل (-0.121)، كما أن له أثراً سلبياً أيضاً على استثمار المؤسسات العامة في كلا الأجلين. بينما يحفز الاستثمار الحكومي الاستثمار المحلي بشكل معنوي في كلا النموذجين، كما تسهم المدخرات في تعزيز الاستثمار المحلي بشكل كبير في كلا النموذجين. ويؤثر سعر الصرف على إزاحة الائتمان للقطاع الخاص، لكنه يعزز استثمار المؤسسات العامة في الأجل الطويل.

واتفق ذلك مع دراسات أخرى استنتجت عدم وجود علاقة طويلة الأمد بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر. وقد يُعزى ذلك إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان في الغالب من خلال عمليات الاستحواذ، وكان بشكل رئيس في قطاعي المالية والاتصالات، اللذين لهما آثار جانبية إيجابية محدودة، كما حدث في تركيا مثلاً.

■ العوامل التي تؤثر على اتجاه العلاقة بينها

أولاً: يشكل أسلوب تمويل الاستثمارات العامة عاملاً مهماً في الآثار التي تولدها. فمثلاً وبفضل ارتفاع معدلات الادخار في ماليزيا، لم يُشكل تكوين رأس المال السريع ضغطاً زائداً على ميزان المدفوعات، نظراً لارتفاع معدلات الادخار داخل البلاد. حيث تم تمويل إجمالي الاستثمار بشكل أساسي من خلال الادخار المحلي، مُضافاً إليه الادخار الأجنبي. وقد تمكن النظام المالي الماليزي من تعبئة قدر كبير من الادخار المحلي بما ساهم في زيادة معدل الاستثمار الإجمالي تدريجياً على مر السنين، ليصل إلى ذروته في عام 1997، قبل اندلاع الأزمة المالية الآسيوية (Ang, 2009). واستهدفت دراسة (Aswata, Nnyanzi, & Bbale, 2018) تقدير العلاقة بين الدين العام والاستثمار الخاص (المحلي والأجنبي) في شرق أفريقيا، وتقييم كيفية تأثير الفساد وجودة المؤسسات على هذه العلاقة، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع للبيانات التتبعية (Panel ARDL). وتتمثل المتغيرات التابعة في كل من الاستثمار المحلي الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر، بينما تشتمل المتغيرات المستقلة على الدين العام، السيطرة على الفساد، نمو الناتج المحلي الإجمالي، سعر الفائدة الحقيقي، الائتمان للقطاع الخاص، الانفتاح التجاري، التضخم، رأس المال البشري. وتوصلت الدراسة إلى أنه في المدى الطويل، يزيح الدين العام كلياً من الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر

وتلعب جودة المؤسسات دوراً مهماً في التأثير على هذه العلاقة، إذ أثبت إيفرهارت وسوملينسكي (2002) أن الفساد يُضعف كفاءة الاستثمار العام، مما يقلل من جاذبية الاستثمار الخاص. كما أن ارتفاع معدلات الفساد يؤثر على انخفاض الاستثمار الخاص بينما السيطرة على الفساد وجودة المؤسسات تخفف من الأثر السلبي للدين العام على الاستثمار.

وبالمثل، كشف أجبي (2017) أن نظم الحوكمة – بما في ذلك السيطرة على الفساد، والاستقرار السياسي، وجودة التنظيم، وسيادة القانون – تُعد محفزات أساسية للاستثمار العام المنتج في أفريقيا جنوب الصحراء. مثلما أشارت دراسة (Handoyo et al., 2024) والتي ركزت على اختبار تأثير جودة المؤسسات على العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الخاص المحلي في 21 دولة نامية وناشئة في آسيا للفترة (2011–2016). واتبعت منهجية نظام المربعات الصغرى المعممة (SGMM) على مرحلتين. واستهدفت هذه الدراسة استكشاف كيفية تأثير أبعاد جودة المؤسسات المختلفة على العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي. واشتملت مؤشرات الحوكمة العالمية على حرية التعبير والمساءلة، الاستقرار

السياسي، كفاءة الحكومة، جودة التنظيم، سيادة القانون، مكافحة الفساد. وتوصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي على الادخار المحلي. هذا بالإضافة إلى أن بعض أبعاد المؤسسات (مثل حرية التعبير والمساءلة) تقلل من الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر، في حين أن أبعاداً أخرى (مثل مكافحة الفساد، سيادة القانون) تزيد من حدته. كما يُظهر الاستثمار الأجنبي المباشر أثراً إيجابياً عكسياً على تكوين رأس المال الثابت الإجمالي، وعموماً تعزز جودة المؤسسات الاستثمار المحلي. وركزت دراسة (Ameer et al., 2022) على تقييم كيفية تأثير تكوين رأس المال المحلي (من خلال تفكيكه إلى رأس المال العام والخاص) على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية، وخاصة فيما يتعلق بجودة المؤسسات. واهتمت الدراسة أساساً بتفكيك تكوين رأس المال الكلي إلى رأس مال عام وخاص وتقييم تأثيراتهما على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، كما هدفت إلى دراسة التأثيرات التفاعلية المشتركة بين رأس المال العام، رأس المال الخاص، وجودة المؤسسات على الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي هذا الصدد تم تطبيق نموذج الانحدار الذاتي الموزع المقطعي (CS-ARDL)، والاعتماد على بيانات مقطعية (Panel data) لـ 73 اقتصاداً نامياً وانتقالياً خلال الفترة 1996-2017. وتوصلت الدراسة إلى أن تكوين رأس المال الخاص يؤدي إلى إزاحة الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل الطويل، بينما تكوين رأس المال العام يعزز الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل الطويل. وتسهم جودة المؤسسات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل معنوي في الأجل الطويل. وأشارت نتائج السببية (Granger Causality) إلى أن هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين تكوين رأس المال المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر.

كما تضيف الأدبيات محددات أخرى للاستثمار الخاص (Ababio et al., 2022)، أهمها

أولاً: تكلفة رأس المال من حيث أسعار الفائدة، بشكل عام تعد العلاقة بين أسعار الفائدة والاستثمار، كما توضّحها النظرية، معقدة وغامضة بعض الشيء. حيث تشير النظرية الكلاسيكية الجديدة إلى أن ارتفاع أسعار الفائدة يرفع تكلفة استخدام رأس المال، مما يقلل من العائد على الاستثمار. حيث تنخفض أرباح العديد من المشروعات عند ارتفاع سعر الفائدة، مما قد يدفع المستثمرين إلى العزوف عن الاستثمار، وعكس ذلك صحيح. وأشارت العديد من الدراسات إلى وجود علاقة سلبية قوية بين سعر الفائدة والاستثمار. وعلى النقيض من ذلك، تزعم بعض الدراسات أن العلاقة بين الاستثمار وأسعار الفائدة الحقيقية يمكن أن تكون موجبة. حيث إن ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي قد يشجع على زيادة الادخار، مما يؤدي إلى زيادة حجم الائتمان المحلي. وتستند هذه النظرية، المعروفة باسم فرضية ماكينون وشاو، إلى افتراض أن أكبر عقبة أمام الاستثمار هي توافر رأس المال المالي وليس تكلفة الأموال (*) (1).

ثانياً: يلعب نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي دوراً كبيراً في حفز مزيد من الاستثمارات، ووفقاً للنظرية الكلاسيكية الجديدة، يرتبط معدل نمو الناتج الحقيقي ارتباطاً إيجابياً بالاستثمار؛ لأنه يعكس الزيادات في الطلب الكلي الذي يسعى المستثمرون إلى تلبيته. ومن ثم تشير النظرية إلى أن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يؤثر إيجابياً على مؤشر الأداء الاقتصادي. وبالتالي، يتوقع النموذج الكلاسيكي الجديد وجود علاقة إيجابية بين الاستثمار والإنتاج الكلي. ويُطلق على هذه الظاهرة اسم "تأثير المُسرّع".

(*) أسعار الفائدة الاسمية مرتفعة في معظم الاقتصاديات، لكن أسعار الفائدة الحقيقية سلبية في الغالب بسبب ارتفاع معدلات التضخم. يتم تثبيط الادخار بسبب أسعار الفائدة الحقيقية المنخفضة أو السلبية، مما يقلل من كمية الأموال المتاحة للاستثمار. وقد يؤثر سعر الفائدة سلباً على الاستثمار من خلال قناة الادخار في هذه الحالة. وبالتالي، قد يؤثر سعر الفائدة سلباً على الاستثمار في مثل هذه الحالة.

ثالثاً: توافر التمويل تعتمد العديد من الشركات المحلية الخاصة في الاقتصادات الناشئة بشكل رئيس على الائتمان للقيام بأنشطتها الاستثمارية أو مشروعاتها أو عملياتها. كما يعد النظام المالي المحلي مصدراً مهماً لتمويل المستثمرين الأجانب. لذلك، يُعدّ الوصول إلى الائتمان، من وجهة نظر المستثمرين، عاملاً مهماً لأنه يوفر لهم تمويلًا أساسيًا. وتشير الأدبيات أن توافر الائتمان، وليس تكلفته، هو ما يُحدد مستوى الاستثمار. وقد وُجدت العديد من الدراسات أن توافر الائتمان يحدث تأثيراً إيجابياً مهماً إحصائياً على زيادة الاستثمارات الخاصة. ولا شك أن محدودية تدفق الائتمان إلى رواد الأعمال، وخاصة العاملين في القطاعات الإنتاجية، لها عواقب وخيمة على مشاركة الاستثمار وازدهار الدولة (Ababio et al., 2022).

عجز الموازنة الحكومية من القضايا الأخرى التي أدت إلى انخفاض مؤشر الأداء الاقتصادي بمرور الوقت، الاقتراض الحكومي الكبير من النظام المالي المحلي. إذ يتم تعويض أي عجز في الإنفاق عن طريق الاقتراض الحكومي. وترتفع أسعار الفائدة إذا اقترضت الحكومة مبالغ كبيرة. وبالتالي، فإن الاقتراض الحكومي المفرط "يزاحم" الاقتراض والإنفاق الخاص عن طريق رفع أسعار الفائدة، مما يقلل من الأموال المتاحة في أسواق الائتمان، ويُضعف مؤشر الأداء الاقتصادي.

رابعاً: الدين الخارجي من أسباب عدم اليقين الاقتصادي الكلي ارتفاع أعباء الدين الخارجي. ويشير ارتفاع الدين الخارجي إلى ضرورة استخدام جزء من عوائد الاستثمار المستقبلية لخدمة رصيد الدين الحالي. قد يعني ارتفاع مستوى الدين الخارجي أن الائتمان الخارجي لتمويل الاستثمار مثقل بالديون. كما يشير إلى أن سياسات الاقتصاد الكلي الحالية ليست قابلة للاستدامة على المدى الطويل، وأن تزايد عدم اليقين بشأن السياسات المستقبلية من المرجح أن يؤثر سلباً على توقعات المستثمرين. ويمكن أن يؤثر الدين الخارجي على مؤشر الأداء الاقتصادي بعدة طرق، أهمها أن ارتفاع مدفوعات خدمة الدين قد تؤدي إلى انخفاض كبير في الأموال المتاحة للاستثمار.

2-5 المنهجيات المتبعة

لتحليل العلاقة بين الاستثمار المحلي العام والخاص والأجنبي وفحص اتجاهها وما إذا كانت تنطوي على مزاحمة أم على تكامل، تتبني هذه الدراسة منهجية نموذج الارتباط الذاتي ذو التوزيع المبطأ، Autoregressive Distributed Lag (ARDL) والتي تم تطويرها بواسطة بيرسان وشين وسميث ((Pesaran and Shin (1999) و Pesaran, Shin, and Smith (2001)). وتتسم هذه المنهجية بقدرتها على معالجة المتغيرات المتكاملة من درجات مختلفة – على وجه الخصوص تلك المتكاملة من الدرجة الصفرية أي المستقرة عند المستوى أو المتكاملة من الدرجة الأولى أي مستقرة عند الفرق الأول فقط، ومن ثم تناسب هذه المنهجية مع الدراسات التطبيقية في الدول النامية حيث تتسم بعدم استقرار المتغيرات عند المستوى.

تجمع منهجية ARDL بين خصائص لنماذج الانحدارية الذاتية (Autoregressive) ونماذج الإبطاء الموزع (Distributed Lag Models)، مما يسمح باستخدام كل من المتغير التابع والمتغيرات المستقلة داخل النموذج بقيمها المبطأة. ويسهم ذلك في تقدير كلاً من التعديلات قصيرة الأجل وعلاقات التوازن طويلة الأجل في الوقت ذاته.

وعلى عكس أساليب التكامل المتناظر التقليدية مثل طريقة إنجل وجرانجر (Engle–Granger) أو يوهانسن (Johansen)، فإنّ منهجية ARDL تظل صالحة بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات المفسّرة متكاملة من الدرجة الصفرية أو من الدرجة الأولى أو مزيجاً من الاثنين، بشرط ألا يكون أيٌّ من المتغيرات متكاملًا من الدرجة الثانية أو أعلى. وتأخذ الصيغة العامة للنموذج الشكل الآتي:

$$ARDL(p, q_1, q_2, \dots, q_k)$$

$$Y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^p \phi_i Y_{t-i} + \sum_{j=1}^k 1 \sum_{l=0}^{q_j} \beta_{jl} X_{j,t-l} + \varepsilon_t$$

حيث Y_t المتغير التابع، بينما $X_{j,t}$ يُشير إلى متجه المتغيرات التفسيرية، أما ϕ_i و β_{jl} فهما معاملات الديناميكية قصيرة الأجل، و α_0 هو الحد الثابت، بينما ε_t هو حد الخطأ العشوائي المفترض أنه يتبع توزيعاً طبيعيّاً.

اختبار الحدود للتكامل المتناظر (Bounds Testing for Cointegration)

بعد تحديد نموذج ARDL، تأتي الخطوة التالية المتمثلة في اختبار وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين المتغيرات، وذلك باستخدام منهجية اختبار الحدود (Bounds Testing Approach) التي قدّمها Pesaran et al. (2001). ويعتمد هذا الاختبار على تقدير النموذج غير المقيد لتصحيح الخطأ (Unrestricted Error Correction Model) المشتق من نموذج ARDL، والذي يسمح بالتحقق مما إذا كانت هناك علاقة تكامل متناظر (Cointegration) تربط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة على المدى الطويل.

$$\Delta Y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{p-1} \phi_i \Delta Y_{t-i} + \sum_{j=1}^k 1 \sum_{l=0}^{q_j-1} \beta_{jl} \Delta X_{j,t-l} + \lambda_1 Y_{t-1} + \sum_{j=1}^k \lambda_{2j} X_{j,t-1} + \varepsilon_t$$

يتم اختبار الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات

$$H_0: \lambda_1 = \lambda_{2j} = 0$$

مقابل الفرضية البديلة التي تفيد بوجود تكامل متناظر (علاقة طويلة الأجل) بين المتغيرات

$$H_1: \lambda_1 \neq 0, \lambda_{2j} \neq 0$$

وقد قدّم Pesaran et al. (2001) مجموعتين من القيم الحرجة التقريبية Asymptotic Critical Values؛ الأولى بافتراض أن جميع المتغيرات متكاملة من الدرجة الصفرية، والثانية بافتراض أنها متكاملة من الدرجة الأولى، فإذا تجاوزت قيمة إحصائية F الحد الأعلى للقيم الحرجة، يتم تأكيد وجود تكامل متناظر؛ أما إذا كانت أقل من الحد الأدنى، فلا يوجد تكامل متناظر؛ وفي حال وقعت القيمة المحسوبة بين الحدين الأدنى والأعلى، فإن النتيجة تكون غير حاسمة.

التقدير في الأجلين الطويل والقصير (Long-Run and Short-Run Estimation)

بعد التأكد من وجود علاقة تكامل متناظر بين المتغيرات، يمكن استخراج المعاملات طويلة الأجل من نموذج ARDL، وبعد ذلك يتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model – ECM) المقابل من أجل تحليل الديناميكيات قصيرة الأجل وقياس سرعة التعديل نحو التوازن طويل الأجل، ويُعبّر عن صيغة نموذج تصحيح الخطأ المشتقة من نموذج ARDL كما يأتي:

$$\Delta Y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{p-1} \phi_i \Delta Y_{t-i} + \sum_{j=1}^k 1 \sum_{l=0}^{qj-1} \beta_{jl} \Delta X_{j,t-l} + \psi ECM_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث يمثل ECM_{t-1} الحدّ المتأخر لمصطلح تصحيح الخطأ والمُشتق من معادلة التوازن طويلة الأجل، في حين يشير المعامل ψ إلى معامل سرعة التعديل Speed of Adjustment Coefficient، ويُتوقع أن يكون هذا المعامل سالباً ومعنويّاً إحصائياً، إذ يدلّ ذلك على أن أي انحراف عن التوازن طويل الأجل يتم تصحيحه تدريجياً بمرور الوقت، مما يُعيد النظام إلى حالة الاستقرار.

اختبارات التشخيص والاستقرار (Diagnostic and Stability Tests)

للتحقق من صحة النماذج القياسية، يتم إجراء مجموعة من الاختبارات التشخيصية لضمان متانة النموذج المُقدّر باستخدام منهجية ARDL، وتشمل اختبار الارتباط التسلسلي (Serial Correlation) باستخدام اختبار Breusch–Godfrey، LM، اختبار عدم تجانس التباين (Heteroskedasticity) باستخدام اختبار Breusch–Pagan–Godfrey، اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج (Normality) باستخدام اختبار Jarque–Bera، اختبار الشكل الوظيفي للنموذج (Functional Form) باستخدام اختبار Ramsey RESET (Gujarati, 2009).

1-2-5 المنهجية المتبعة في الدراسة الحالية

يتم أولاً تقييم الآثار قصيرة وطويلة الأجل للاستثمار العام على الاستثمارات الخاصة. وفي هذا الشأن، يتم تطبيق نموذج الإبطاء الموزع (ARDL)، خلال الفترة الزمنية 1990-2024 في مصر.

توصيف النموذج وقائمة المتغيرات المطلوبة بوضوحها جدول (1-4)

GFCPRGDP= F (GDpPercapg, FDI, TGFC, Xch, CRED, Infl, TO, Por, ODAGNI, ODAcurr, Debt, RBER, GFCPU GDP, GDPg)

قائمة المتغيرات :

جدول رقم (1-5)

قائمة متغيرات النموذج وتوصيفها

اسم المتغير	توصيف المتغير
GFCPRGDP	تكوين رأس المال الثابت الإجمالي في القطاع الخاص (%) من الناتج المحلي الإجمالي
CRED	الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص (%) من الناتج المحلي الإجمالي
Debt	إجمالي خدمة الدين (%) من الدخل القومي الإجمالي
FDI	صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (%) من الناتج المحلي الإجمالي
GFCPUGDP	تكوين رأس المال الثابت الإجمالي في القطاع العام (%) من الناتج المحلي الإجمالي
GDPg	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%) سنوياً
Infl	معدل التضخم - أسعار المستهلكين (%) سنوياً
REER	سعر الصرف الثنائي الحقيقي
TO	نسبة التجارة (الصادرات + الواردات) إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على التعاريف الواردة للمتغيرات محل الدراسة في قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية على موقع البنك الدولي.

يستهدف هذا الجزء التطبيقي دراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار العام المحلي من جهة وتأثيرهما على الاستثمار الخاص في مصر خلال الفترة 1982 - 2024. وفي سبيل تقدير هذه الدالة، تم افتراض أن الاستثمار الخاص (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) هو المتغير التابع، بينما اشتملت قائمة المتغيرات المستقلة ما يأتي: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف الرسمي، الائتمان المصرفي الموجه للقطاع الخاص، التضخم، الانفتاح التجاري، مدفوعات الدين والاستثمار العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، والاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج.

توصيف النموذج:

$$\begin{aligned} \text{LOG(GFCPRGDP)} = & C(1)*\text{LOG(GFCPRGDP(-1))} + C(2)*\text{LOG(CRED)} + C(3)*\text{LOG(DEBT)} + C(4)*\text{LOG(DEBT(-1))} \\ & + C(5)*\text{FDI} + C(6)*\text{FDI(-1)} + C(7)*\text{LOG(GDPG)} + C(8)*\text{LOG(GFCPUGDP)} + C(9)*\text{LOG(GFCPUGDP(-1))} + \\ & C(10)*\text{LOG(INFL)} + C(11)*\text{LOG(RBER)} + C(12)*\text{LOG(RBER(-1))} + C(13)*\text{LOG(TO)} + C(14)*\text{LOG(TO(-1))} + \\ & C(15) + C(16)*\text{@TREND} \end{aligned}$$

وفي سبيل تقدير هذه الدالة، تم تطبيق الخطوات الآتية:

أولاً: في تحليل السلاسل الزمنية ينبغي أن يستوفي النموذج شرط تحقق العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات فيما يعرف باختبار تناظر التكامل، cointegration analysis. ومن ثم يجب اختبار هذه العلاقة بين كافة المتغيرات. إلا أنه في المقام الأول، يتعين اختبار السكون حتى يمكن الوقوف على درجة تكامل كل سلسلة. ويعد تطبيق أسلوب الانحدار الذاتي الموزع ARDL، هو الأسلوب الأمثل في حالة عدم تجانس درجات تكامل السلسلة الزمنية. وفي هذا الإطار تم إجراء تطبيق اختبار جذر الوحدة ADF، على كل السلاسل (جدول رقم 2-4).

جدول (2-5)

نتائج اختبارات السكون للسلاسل الزمنية

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)										
Null Hypothesis the variable has a unit root										
	At Level									
		CRED	DEBT	FDI	RBER	INFL	GDPG	TO	GFCPRGDP	GFCPUGDP
With Constant	t-Statistic	(1.5)	(1.6)	(3.7)	(2.7)	(3.9)	(5.0)	(2.8)	(2.5)	(7.2)
	Prob.	0.5	0.5	0.0	0.1	0.0	0.0	0.1	0.1	0.0
		n0	n0	***	*	***	***	*	n0	***
With Constant & Trend	t-Statistic	(1.5)	(0.8)	(3.7)	(3.3)	(3.4)	(4.1)	(3.0)	(3.4)	(3.6)
	Prob.	0.8	1.0	0.0	0.1	0.1	0.0	0.1	0.1	0.0
		n0	n0	**	*	*	**	n0	*	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	(0.5)	(0.9)	(2.1)	(0.0)	(1.0)	(2.0)	(1.1)	(0.8)	(9.6)
	Prob.	0.5	0.3	0.0	0.7	0.3	0.0	0.3	0.4	0.0
		n0	n0	**	n0	n0	**	n0	n0	***
	At First Difference									
		d(CRED)	d(DEBT)	d(FDI)	d(RBER)	d(INFL)	d(GDPG)	d(TO)	d(GFCPRGDP)	d(GFCPUGDP)
With Constant	t-Statistic	(3.9)	(7.0)	(4.2)	(3.8)	(1.2)	(10.6)	(5.1)	(7.3)	(2.1)
	Prob.	0.0	0.0	0.0	0.0	0.6	0.0	0.0	0.0	0.2
		***	***	***	***	n0	***	***	***	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	(4.0)	(7.4)	(4.2)	(3.8)	(2.4)	(10.5)	(5.0)	(7.2)	(3.1)
	Prob.	0.0	0.0	0.0	0.0	0.4	0.0	0.0	0.0	0.1
		**	***	**	**	n0	***	***	***	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	(4.0)	(7.1)	(4.3)	(3.8)	(1.3)	(10.7)	(5.1)	(7.4)	(1.9)
	Prob.	0.0	0.0	0.0	0.0	0.2	0.0	0.0	0.0	0.1
		***	***	***	***	n0	***	***	***	*
Notes										
a (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant										
b Lag Length based on SIC										
c Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.										

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 10

ومن واقع هذا الجدول نستنتج أن السلاسل ذات درجات تكامل مختلفة وغير متجانسة، ومن ثم لا يمكن تطبيق تناظر التكامل، ومن الأفضل في هذه الحالة تطبيق نموذج الانحدار الذاتي ذي الإبطاء الموزع. كما تم إجراء عدة اختبارات تشخيصية أخرى تتعلق باختبار البواقي residual test وهل تتبع البيانات التوزيع الطبيعي normality test، واختبار عدم تجانس التباين.

وتشير الجداول التالية إلى نتائج هذه الاختبارات: بالنسبة لتطبيق اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test، تشير النتائج إلى وجود ارتباط سلسلي بين الأخطاء، كما يتضح من الجدول رقم (3-4).

جدول (3-5)

اختبار الارتباط الذاتي بين البواقي

Heteroskedasticity Test Breusch-Pagan-Godfrey			
Null hypothesis Homoskedasticity			
F-statistic	0.95084	Prob. F(15,25)	0.527404
Obs*R-squared	14.89373	Prob. Chi-Square(15)	0.459099
Scaled explained SS	7.597735	Prob. Chi-Square(15)	0.938896

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 10

وبالنسبة لاختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء Normality test، يتبين أن الأخطاء تتبع التوزيع المعتاد. وفي محاولة لعلاج الارتباط السلسلي، تم إعادة تجريب النموذج باستخدام ARDL، مع تطبيق أسلوب HAC (Heteroskedasticity and Autocorrelation Consistent) standard errors، أو الأخطاء المعيارية التي يتم معالجتها حتى نتخلص من الارتباط السلسلي أو اختلاف التباين إن وجد، وفي هذه الحالة يتم التعويل على استخدام Newey-West estimator using the Bartlett kernel, provide robust standard errors، والذي يعمل على توليد أخطاء معيارية أفضل وغير متصلة ببعضها. وبالنسبة لاختيار العدد الأمثل لدرجة إبطاء المتغيرات، تم الاعتماد على معيار أكايكي (AIC) Akaike info criterion، واتخذ نموذج تقدير الاستثمار الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، الشكل الآتي: $ARDL(1, 0, 1, 1, 0, 1, 0, 1, 1)$. وباستخدام أسلوب الإبطاء الموزع، تم إجراء اختبار تناظر التكامل حتى يمكن التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، ويوضح الجدول الآتي: قيمة F-statistics، مما يشير إلى وجود العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، كما يوضحه الجدول الآتي:

جدول (4-5)

اختبار الحدود (Bounds Test) باستخدام إحصاء F

Null hypothesis No levels relationship						
Number of cointegrating variables 8						
Trend type Unrest. trend (Case 5)						
Sample size 41						
Test Statistic			Value			
F-statistic			7.9			
t-statistic			(7.6)			
	0.1		0.1		0.0	
Sample Size	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)
			F-Statistic			
40.0	(1.0)	(1.0)	(1.0)	(1.0)	(1.0)	(1.0)
45.0	(1.0)	(1.0)	(1.0)	(1.0)	(1.0)	(1.0)
Asymptotic	2.3	3.3	2.6	3.7	3.2	4.4
			t-Statistic			
Asymptotic	(3.1)	(4.7)	(3.4)	(5.0)	(4.0)	(5.7)
*** Finite sample critical values are valid up to 7 error-correction variables.						

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 10

أظهرت نتائج اختبار الحدود (Bounds Test) أن قيمة إحصاء F المحسوبة بلغت 7.9، وهي قيمة أعلى من جميع القيم الحرجة للحد الأعلى (1) عند مستويات المعنوية المختلفة، وبناءً عليه يتم رفض فرض العدم القائل بعدم وجود علاقة تكامل مشترك، وقبول الفرض البديل بوجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة. وهذا يؤكد إمكانية تقدير نموذج الأجل الطويل ونموذج تصحيح الخطأ (ECM) لتحليل الديناميكيات قصيرة الأجل، وتم الحصول على النتائج في الأجل الطويل والأجل القصير كالآتي: كما يوضح جدول (4-5) وجدول (4-6) على الترتيب.

جدول رقم (5-5)

نتائج تقدير النموذج في الأجل الطويل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LOG(GFCPRGDP(-1))	-0.529047	0.185272	-2.855509	0.0120
LOG(CRED)	-0.130725	0.186824	-0.699724	0.4948
LOG(DEBT)	-0.088854	0.102001	-0.871108	0.3974
LOG(DEBT(-1))	0.614152	0.315033	1.949481	0.0702
FDI	-0.076994	0.041519	-1.854415	0.0834
FDI(-1)	0.089224	0.025415	3.510751	0.0032
LOG(GDPG)	0.009945	0.033960	0.292850	0.7736
LOG(GDPG(-1))	-0.109723	0.061722	-1.777717	0.0957
LOG(GFCPUGDP)	0.774085	0.263387	2.938969	0.0102
LOG(INFL)	-0.317581	0.175037	-1.814366	0.0897
LOG(INFL(-1))	-0.152168	0.042202	-3.605666	0.0026
LOG(RBER)	-0.463984	0.226649	-2.047150	0.0586
LOG(RBER(-1))	-0.612353	0.127348	-4.808505	0.0002
LOG(TO)	1.045274	0.502596	2.079748	0.0551
LOG(TO(-1))	0.398302	0.138643	2.872860	0.0116
D1	-0.050497	0.097068	-0.520228	0.6105
C	-1.402341	1.895989	-0.739635	0.4709
@TREND	0.096031	0.034749	2.763570	0.0145
R-squared	0.938711	Mean dependent var		2.257946
Adjusted R-squared	0.869249	S.D. dependent var		0.229397
S.E. of regression	0.082949	Akaike info criterion		-1.838733
Sum squared resid	0.103208	Schwarz criterion		-1.022456
Log likelihood	48.33910	Hannan-Quinn criter.		-1.564081
F-statistic	13.51416	Durbin-Watson stat		1.709108
Prob(F-statistic)	0.000004			

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 10

وفي الأجل القصير- كما يتضح من الجدول (5-6) - تتأكد العلاقة الموجبة وغير المعنوية بين إجمالي حجم الدين والاستثمار المحلي الخاص. بينما يلاحظ تأثير الإزاحة وعدم التكامل بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر، بينما من الواضح

وجود علاقة تكاملية موجبة ومعنوية بين الاستثمار المحلي والاستثمار العام. ويظل الانفتاح التجاري ذو أهمية كبيرة في التأثير الإيجابي على الاستثمار المحلي.

جدول رقم (5-6)

نتائج تقدير النموذج في الأجل القصير

Dependent Variable DLOG(GFCPRGDP)				
Method ARDL				
Date 10/09/25 Time 1846				
Sample 1983 2023				
Included observations 41				
Dependent lags 1 (Automatic)				
Automatic-lag linear regressors (1 max. lags) LOG(CRED) LOG(DEBT)				
FDI LOG(GDPG) LOG(GFCPUGDP) LOG(INFL) LOG(RBER)				
LOG(TO)				
Deterministic Unrestricted constant and unrestricted trend (Case 5)				
Model selection method Akaike info criterion (AIC)				
Number of models evaluated 256				
Selected model ARDL (1,0,1,1,0,1,0,1,1)				
Huber-White-Hinkley (HC1) heteroskedasticity consistent standard errors and covariance				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
COINTEQ*	-1.35756	0.139755	-9.71387	3.33E-11
DLOG(DEBT)	0.084126	0.058094	1.448112	0.157021
D(FDI)	-0.03578	0.011736	-3.04857	0.004506
DLOG(GFCPUGDP)	0.275217	0.09805	2.806906	0.00833
DLOG(RBER)	-0.05026	0.101776	-0.49387	0.62467
DLOG(TO)	0.4099	0.114167	3.590358	0.001058
C	-0.20347	0.040413	-5.03491	1.66E-05
@TREND	0.059082	0.006264	9.432565	6.85E-11
R-squared	0.816616	Mean dependent var		-0.0056
Adjusted R-squared	0.777716	S.D. dependent var		0.182429
S.E. of regression	0.08601	Akaike info criterion		-1.89553
Sum squared resid	0.244125	Schwarz criterion		-1.56117
Log likelihood	46.85831	Hannan-Quinn criter.		-1.77377
F-statistic	20.99285	Durbin-Watson stat		2.146568
Prob(F-statistic)		1.86E-10		
* p-values are incompatible with t-Bounds distribution.				

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 10

وتشير النتائج إلى تأثير الاستثمار الخاص بشكل موجب بنمو الناتج المحلي الإجمالي، بينما يتأثر سلبياً بالعديد من المتغيرات الكلية مثل ارتفاع معدل التضخم، حيث يشكل ارتفاع الأسعار قيداً على القرارات الاستثمارية، حيث إن ذلك

يعزز من الشعور بعدم اليقين، كما أنه يعمل على تذبذب أسعار المواد الخام والوسيطة، بشكل لا يقدم تصورًا واضحًا حول جانب التكلفة بالنسبة للمستثمر. كما أن الاستثمار يتأثر بشكل سلبي من ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، حيث تعتمد العديد من الصناعات على مدخلات مستوردة، وفي ظل ارتفاع سعر الصرف تصبح الواردات أكثر تكلفة، كما أن عدم توافر النقد الأجنبي اللازم – وبالأخص خلال فترة ما بعد الحرب الأوكرانية وبداية حرب غزة- تؤثر على توافر النقد الأجنبي اللازم للاستيراد، ونقص الاعتمادات الخاصة بالاستيراد، بما يعرقل عمل الاستثمار والإنتاج. كما يلاحظ وجود علاقة موجبة بين الاستثمار الخاص وحجم الدين الكلي في الفترة المبطة، وربما يرجع ذلك إلى أن ارتفاع حجم الدين الكلي في الآونة الأخيرة قد ارتبط بزيادة حجم المشروعات العامة والتي استهدفت بها الحكومة تمويل العديد من مشروعات البنية التحتية. وربما استفاد القطاع الخاص من توافر العديد من المشروعات الخاصة بالبنية التحتية والتي تسهم في تيسير عمل المشروعات الخاصة وحفز النمو الاقتصادي. كما لوحظ تأثر الاستثمارات الخاصة بزيادة الانفتاح التجاري، حيث إن زيادة حجم الصادرات والواردات، تشجع على التوسع في حجم الاستثمارات.

أما فيما يتعلق بتأثير مزاحمة أو تكامل كل من الاستثمار العام والاستثمار الأجنبي والاستثمار الخاص. لوحظ وجود علاقة موجبة ومعنوية بين الاستثمار العام والاستثمارات الخاصة. ويتفق ذلك مع العديد من الدراسات السابقة. بينما فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر، يلاحظ وجود علاقة سالبة بينهما ومعنوية، بما يشير إلى أن الاستثمارات الأجنبية قد تحل محل الاستثمارات الخاصة أو قد تزامنها في التمويل أو في النصيب من السوق، ولكن نلاحظ أيضًا أن هذه العلاقة تتحول إلى علاقة موجبة في الزمن المبطة ذي الدرجة واحد، أي أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد يحدث تأثيرًا إيجابيًا، ولكن مع مرور الوقت، وربما إلى حين التعرف بشكل أكبر على السوق وإمكانية التعاون مع الموردين المحليين والاعتماد عليهم. ويتفق ذلك مع نتائج العديد من الدراسات مثل (Handoyo et al., 2024) حيث ركزت على دراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الخاص المحلي في 21 دولة نامية وناشئة في آسيا. هذا بالإضافة إلى دراسة (Pamba, 2023) والتي توصلت إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يزيح الاستثمار المحلي من خلال تأثيره السالب على الائتمان الممنوح للقطاع الخاص في المدى القصير. حيث تفرق أيضًا عدة دراسات بين الأثر التكاملي للاستثمار (Greenfield) على المدى الطويل، لأنه يضيف مباشرة إلى تكوين رأس المال، بينما تحدث الاندماجات والاستحوادات أثرًا ضعيفًا أو محايدًا على الاستثمار المحلي (Jude, 2019).

توصيات الدراسة:

- تعزيز بيئات سياسية وتنظيمية مستقرة للحفاظ على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وتشجيع السياسات التي تسهل نقل التكنولوجيا وتطوير المهارات من الاستثمار الأجنبي المباشر.
- تصميم سياسات خاصة بالقطاعات تستهدف تعظيم التأثيرات التكميلية للاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي.
- تعزيز الروابط بين الشركات الأجنبية والمحلية، خاصة في قطاعات التصنيع والبنية التحتية.
- الموازنة بين تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وحوافز الاستثمار المحلي لتجنب الآثار الإزاحية.
- علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالادخار المحلي وتعزيز جودة المؤسسات (مثل فعالية الحكومة، وسيادة القانون) من أجل دعم الادخار المحلي وإدارة آثار الاستثمار الأجنبي المباشر.

- تنفيذ إصلاحات موجهة في الأطر التنظيمية ومكافحة الفساد لخلق مناخ استثماري داعم للشركات المحلية
- ويكون تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الخاص أكثر وضوحًا من تأثير الاستثمار العام. ولإلقاء مزيد من الضوء على العلاقة التكاملية الملحوظة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي الخاص، يُنصح بإجراء تحليل مفصل للتركيبة الصناعية للاستثمار الأجنبي المباشر والعلاقات بين الصناعات.

السياسات والإجراءات والآليات التنفيذية

يستهدف هذا القسم تناول أهم السياسات والإجراءات والآليات التنفيذية لتعزيز الروابط بين الاستثمار الخاص المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر

م	الإجراءات التنفيذية	الجهات التنفيذية
أولاً: فيما يخص العلاقة بين الاستثمار العام والخاص والأجنبي		
1	تحديث الخريطة الاستثمارية بشكل مستمر ودمجها مع منصة مصر الصناعية الرقمية لتوحيد طرح الفرص الاستثمارية ضمن منصة موحدة بما يسهل على المستثمرين الحصول على المعلومات.	- الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة - الهيئة العامة للتنمية الصناعية
2	- وضع خطة متكاملة وملزمة على المدى القصير والمتوسط والطويل لبرنامج الطروحات الحكومية، وتطوير آليات التداول، بما يضمن الاستمرارية.	- رئاسة مجلس الوزراء - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار - وحدة الشركات المملوكة للدولة - وزارة قطاع الأعمال العام - البورصة المصرية
3	- توحيد جهات التعامل على الأراضي المطروحة للمطورين الصناعيين، وضمان شفافية المعلومات، وعدم المغالاة في سعر الأراضي.	- وزارة التجارة والصناعة - الهيئة العامة للتنمية الصناعية
4	- تفعيل إجراءات الرقابة على الأسواق، ومنع الممارسات الاحتكارية بما يسمح بدخول الاستثمارات الخاصة لبعض القطاعات الإنتاجية.	- جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية
5	- التوسع في مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص مع مراعاة وضع الأطر التنظيمية والقانونية اللازمة، وضمان توازن تحمل المخاطرة ما بين الطرفين، مع استمرارية المراقبة والتقييم بشكل منتظم لمعالجة التحديات، وضمان الامتثال للالتزامات التعاقدية. - مراجعة المشروعات القومية القائمة للحد من التزاحم بين الاستثمار العام والخاص.	- الوحدة المركزية للمشاركة مع القطاع الخاص بوزارة المالية - وزارة قطاع الأعمال العام - وزارة التجارة والصناعة - وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي
6	- تعزيز التخارج التدريجي للحكومة من ممارسة دور المشغل في المناطق الصناعية، على أن يتولى القطاع الخاص التنفيذ والتشغيل والصيانة والاكتفاء بدورها كمنسق ومروج للفرص الاستثمارية.	- وزارة التجارة والصناعة - الهيئة العامة للتنمية الصناعية - الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة
7	<u>تعزيز الاستثمارات الأجنبية المتوسطة وتقليل الاعتماد على الصفقات الفردية</u> • إطلاق برنامج لترويج الاستثمارات المتوسطة والصغيرة. • تفعيل دور البعثات التجارية المصرية بالخارج.	وزارة الاستثمار – وزارة الخارجية – جهاز التمثيل التجاري
8	<u>رفع معدل تكوين رأس المال المحلي</u> • تحسين الإتاحة الائتمانية. • برامج تمويل موجهة للمشروعات الإنتاجية. • أدوات ادخار للمصريين بالخارج.	البنك المركزي – البنوك – وزارة المالية – وزارة الهجرة
9	<u>إعادة توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الإنتاجية</u> • إنشاء صندوق صناعي سيادي.	وزارة الصناعة – وزارة المالية – صندوق مصر السيادي GAFI

فرص تعزيز الروابط بين الاستثمار العام والخاص المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

10	<u>زيادة مرونة الاقتصاد أمام الصدمات الخارجية</u> • تنوع مصادر الطاقة. • بناء احتياطي نقد أجنبي مستدام. • إدارة مخاطر البحر الأحمر والجوار الإقليمي.	وزارة البترول – البنك المركزي – مجلس الأمن القومي – وزارة التجارة
11	<u>تطوير السياسات الاقتصادية لدعم الاستثمار المستدام</u> • تنسيق السياسات المالية والنقدية لتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي. • إعادة هيكلة الدعم ليكون موجّهًا للقطاعات الإنتاجية. • وضع استراتيجية وطنية للاستثمار تعتمد على رؤية طويلة الأمد.	وزارة المالية – البنك المركزي – المجلس الاقتصادي الأعلى.

ثانيًا فيما يخص المنظومة التشريعية والتنظيمية (البعد المؤسسي)		
1	<u>مراجعة وتعديل المنظومة التشريعية الاستثمارية مواءمة القوانين وإزالة التعارضات التشريعية</u> - تشكيل لجنة حكومية – قانونية تضم ممثلين عن وزارة العدل ووزارة الاستثمار والهيئة العامة للاستثمار وخبراء تشريعات الاستثمار. - إجراء مراجعة شاملة لقانون الاستثمار ولائحته، وقانون الشركات وقانون العمل وقوانين الضرائب والجمارك والقرارات التنظيمية ذات الصلة. - إعداد تقرير فجوات تشريعية (Gap Analysis) يحدد التعارضات ومواطن الغموض في النصوص. - صياغة حزمة تعديلات متكاملة تراعي توحيد تفسير النصوص المتعلقة بالحوافز والضمانات. - تنظيم جلسات استماع مع مجتمع الأعمال (اتحاد الصناعات – الغرف التجارية – المستثمرين الأجانب). - رفع مشروع التعديلات لمجلس الوزراء ثم البرلمان لإقراره.	
2	<u>تعزيز دور الهيئة العامة للاستثمار وتطوير منظومة رقمية موحدة الهدف منها أن تصبح الهيئة العامة للاستثمار مركز التنسيق الرئيس لخدمة المستثمر قبل التأسيس وبعده</u> - إعادة هيكلة وحدات الاستثمار داخل الهيئة العامة للاستثمار بما يشمل مركز "خدمة موحدة" شامل. - تنفيذ منصة رقمية مترابطة مع ○ الضرائب ○ الجمارك ○ الهيئة العامة للرقابة على الصادرات ○ السجل التجاري ○ الهيئة العامة للتنمية الصناعية - توسيع خدمات النافذة الواحدة لتشمل المتابعة اللاحقة. - إطلاق نظام تتبع رقمي لطلبات المستثمرين. - تدريب موظفي الهيئة العامة للاستثمار على آليات التيسير والإجراءات الرقمية.	الهيئة العامة للاستثمار - وزارة الاتصالات - وزارة الاستثمار – الجهات الحكومية ذات الصلة.

وزارة الاستثمار - الهيئة العامة للاستثمار - وزارة الصناعة - اتحاد الصناعات - جهاز تنمية المشروعات.	ربط الحوافز بنقل التكنولوجيا وتعميق المكون المحلي - وضع إطار وطني للحوافز المرتبطة بـ ○ نسبة مكون محلي محددة سنوياً. ○ خطط واضحة لنقل التكنولوجيا وتطوير المهارات. ○ خطط دمج الشركات الصغيرة والمتوسطة في سلاسل القيمة - تقديم حوافز ضريبية إضافية للشركات التي تتجاوز نسب المكون المحلي المستهدفة. - التعاون مع هيئة التنمية الصناعية لتحديد القطاعات ذات الأولوية (السيارات، الأدوية، الإلكترونيات، المنسوجات).	3
وزارة الاستثمار، الهيئة العامة للاستثمار، الجهاز المركزي للمحاسبات، جهاز حماية المنافسة	- تطبيق معايير واضحة وعلنية لمنح الحوافز والموافقات - إصدار دليل موحد للحوافز يوضح شروط الحصول على كل حافز. - إنشاء "مرصد السياسات الاستثمارية" لمتابعة تطبيق الحوافز وتتبع الأداء. - نشر نتائج تقييم أثر الحوافز بشكل نصف سنوي. - تطبيق آلية إلكترونية للموافقات الاستثمارية تعتمد على نقاط تقييم. - ضمان إشراف جهة رقابية مستقلة لمنع الممارسات الاحتكارية أو التمييزية.	4
وزارة العدل، الهيئة العامة للاستثمار، مراكز التعليم	- تطوير قدرات الجهات والهيئات القضائية في فض المنازعات الاستثمارية - تنفيذ برنامج تدريبي مكثف للقضاة وهيئات التحكيم حول المنازعات الاستثمارية الدولية. - تفعيل التسوية الودية داخل الهيئة العامة للاستثمار قبل اللجوء للتحكيم أو المحاكم. - تبسيط إجراءات الطعن في القرارات الإدارية عبر قنوات إلكترونية. - التعاون مع مؤسسات دولية (مثل الأونسيترال) ICSID في التدريب وتبادل الخبرات.	5
ثالثاً سياسات تعظيم الآثار التكاملية بين الاستثمار الأجنبي والاستثمار المحلي		
الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة وزارة التجارة والصناعة اتحاد الصناعات المصرية	يمكن دعم التكامل الصناعي وسلاسل القيمة المحلية عن طريق إلزام الشركات الأجنبية العاملة في مصر بتضمين نسبة محددة من الموردين المحليين ضمن سلاسل التوريد الخاصة بها - إنشاء برنامج شراكات المورد المحلي لربط المستثمرين الأجانب بالمؤسسات المصرية المؤهلة، وتقديم حوافز ضريبية إضافية للمستثمرين الذين يحققون نسب توظيف مرتفعة. - وإنشاء قاعدة بيانات موحدة للشركات المحلية القادرة على التوريد. - وتقديم حوافز ضريبية إضافية للمستثمرين الذين يحققون نسب توظيف مرتفعة.	1
الهيئة العامة للاستثمار وزارة قطاع الأعمال العام صندوق مصر السيادي	تشجيع المشروعات المشتركة بين القطاعين المحلي (العام والخاص) والمستثمرين الأجانب في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية - إنشاء صندوق شراكة استثماري لتمويل المشروعات المشتركة. - منح حوافز استثمارية مضاعفة للمشروعات التي تخلق روابط إنتاجية محلية أو تنقل تكنولوجيا - تحديد قوائم أولويات قطاعية مثل الصناعات الغذائية، الإلكترونيات، الصناعات الكيماوية، والسيارات الكهربائية	2
وزارة التعليم العالي وزارة القوى العاملة الغرفة التجارية والصناعية	نقل المعرفة والتكنولوجيا من الشركات الأجنبية إلى المحلية من خلال - برامج تدريب مشتركة لتطوير القدرات التكنولوجية والمهارات المحلية ذات الأولوية القصوى - وإطلاق مراكز تميز صناعي داخل المناطق الاستثمارية تضم شركات أجنبية وجامعات مصرية. - وتقديم اعتمادات ضريبية للشركات الأجنبية التي تساهم في التدريب أو البحث والتطوير	3

فرص تعزيز الروابط بين الاستثمار العام والخاص المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

المشترك	
الهيئة العامة للتنمية الصناعية وزارة المالية	آليات تعزيز الروابط بين الشركات الأجنبية والمحلية في التصنيع والبنية التحتية - زيادة عدد المجمعات الصناعية المتكاملة (Industrial Clusters) تجمع بين الشركات الأجنبية والمحلية - وتنفيذ برامج تأهيل الموردين المحليين (Supplier Development) - بالاستعانة بتجربة برنامج المساندة التصديرية برامج تأهيل الموردين المحليين من خلال تسجيلهم وتفعيلهم للمشاركة في المناقصات الحكومية، مثل المنصة الرقمية الموحدة
رابعاً: بيط مسار الاستثمار المحلي بالاستثمار الأجنبي المباشر لنموذج تنموي في الأجل الطويل	
مجلس الوزراء وزارة الصناعة الهيئة العامة للتنمية الصناعية	تأسيس البنية المؤسسية "منظومة الربط الوطني" وتحديد الأولويات - إنشاء منظومة وطنية للروابط الإنتاجية تُنسّق بين الاستثمار، والصناعة، والمشروعات الصغيرة، والمتوسطة. - تحديد قائمة القطاعات ذات الأولوية وفق قابلية الاندماج في سلاسل القيمة العالمية بدلاً من معيار حجم التدفق فقط (سيارات كهربائية، إلكترونيات، دواء، غذاء معالج، خدمات رقمية...) - تطوير كود الحوافز المرتبط بالأداء، ليصبح المحتوى المحلي، عقود الموردين المحليين، ونقل التكنولوجيا شروطاً للحصول على حزم الحوافز.
البنك المركزي الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة وزارة التجارة والصناعة اتحاد الصناعات المصرية	إطلاق برنامج وطني لتطوير الموردين المحليين - تمويل ميسر لتحديث خطوط الإنتاج. - إنشاء مراكز جودة واعتماد إقليمية بالتعاون مع الشركات الأجنبية. - إطلاق منصة وطنية لربط الموردين المحليين بالشركات متعددة الجنسيات.
الهيئة العامة للتنمية الصناعية مجلس الوزراء – وزارة الصناعة	تعميق سلاسل القيمة – التوسع القطاعي - تحديد 100-150 شركة محلية ذات جاهزية عالية، ودمجها في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية. - إنشاء مناطق صناعية قطاعية بجوار المشروعات والاستثمارات الأجنبية الكبرى. - متابعة تنفيذ الاستثمارات الأجنبية وفق مؤشرات أداء محددة، تشمل نسبة الموردين المحليين، عقود نقل التكنولوجيا، حجم المشتريات المحلية، نسب التدريب، ونمو الاستثمار المنفذ مقابل المسجل.
وزارة الصناعة	التوطين الصناعي والتوسع التكنولوجي - رفع نسبة المكون المحلي في القطاعات المستهدفة إلى 30% - 40%. - تنفيذ برامج تدريب متقدمة في الأتمتة، التصنيع الذكي، والمهارات الصناعية الحديثة. - تحفيز الشركات المحلية على الاستثمار في الابتكار والبحث والتطوير من الحوافز الضريبية.
مجلس الوزراء وزارة الصناعة	تثبيت المنظومة وتقييم الأثر - تحقيق روابط إنتاجية مستقرة في 4 قطاعات صناعية رئيسة على الأقل. - رفع الاستثمارات المحلية المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 15-20% مقارنة بخط الأساس. - مراجعة شاملة للروابط الإنتاجية والإطار المؤسسي وتثبيته كجزء من خطة التنمية الصناعية طويلة الأجل.

- وبشكل عام، يمكن تلخيص أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة في النقاط التالية:
- أظهرت النتائج أن الاستثمار العام يهيمن على النشاط الاستثماري، بينما تراجع دور القطاع الخاص بسبب صعوبات التمويل، وارتفاع أسعار الفائدة، وعدم الاستقرار الاقتصادي، والبيروقراطية.
 - الاستثمار الأجنبي المباشر متقلب ومرتبطة بصفقات كبيرة، مع محدودية التكامل مع الاستثمار المحلي.
 - السياسات التشريعية والإصلاحات المؤسسية حسنت بيئة الأعمال وجذب الاستثمار الأجنبي، لكن التطبيق الفعلي ما زال يواجه تحديات.
 - تحقيق التنمية المستدامة يتطلب توازنًا بين تنشيط الاستثمار المحلي وجذب استثمارات أجنبية ذات جودة، مع توجيهها نحو القطاعات الإنتاجية ودعم الشراكات بين القطاعين العام والخاص.
- وخلاصة القول إن الاستثمار الأجنبي ليس هدفًا في ذاته، بل أداة يمكن لمصر أن تُحولها إلى رافعة حقيقية للتنمية الاقتصادية إذا نجحت في المواءمة بين الاختيار النوعي للقطاعات، التمكين المؤسسي للموردين، وتصميم إطار حوكمة قوي يضمن خلق روابط إنتاجية حقيقية. وعند تحقق ذلك، ستحول تدفقات FDI من مجرد أرقام في ميزان المدفوعات إلى قوة قادرة على دعم قاعدة إنتاجية وطنية متماسكة ونمو محلي مستدام.

قائمة المراجع

أولاً: باللغة العربية

- أحمد، شهد. (2024). الشراكة بين القطاعين العام والخاص. قراءة في المفهوم والأنواع والفوائد. آفاق اقتصادية معاصرة، 48. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار مجلس الوزراء.
- متاح على <https://www.idsc.gov.eg/Publication/details/9151>
- الجبالي، عبد الفتاح (2023). الاستثمار العام والقطاع الخاص.. تنافس أم تكامل؟ المركز المصري للدراسات الاستراتيجية. [/https://ecss.com.eg/36075](https://ecss.com.eg/36075)
- الجنابي. (2020). N. اختبار فرضية الكسل المصري في الاقتصاد العراقي. Entrepreneurship Journal for Finance and Business, 1(2), 40–50. <https://doi.org/10.56967/ejfb2020135>
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. (2022)
- جمهورية مصر العربية. (1981). قانون الشركات رقم 159 لسنة 1981 وتعديلاته بالقانون رقم 3 لسنة 1998 والقانون رقم 4 لسنة 2018. الجريدة الرسمية.
- جمهورية مصر العربية. (2017). قانون الاستثمار رقم 72 لسنة 2017. الجريدة الرسمية.
- جمهورية مصر العربية. (2017). قرار رئيس الجمهورية رقم 89 لسنة 2017 بشأن إعادة تشكيل المجلس الأعلى للاستثمار. الجريدة الرسمية.
- جمهورية مصر العربية. (2018). قانون إعادة الهيكلة والصلاح الوافي والإفلاس رقم 11 لسنة 2018. الجريدة الرسمية.
- جمهورية مصر العربية. (2020). قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر رقم 152 لسنة 2020. الجريدة الرسمية.
- خالد، عبد الرحمن. (2023). توجيه الاستثمارات الخاصة في ظل المزاخمة والتدخل الحكومي. دراسة مقارنة بين مصر والجزائر . https://www.researchgate.net/publication/375451006_twjyh_alastthmarat_alkhast_fy_zl_almzahmt_w_altdkhl_alhkwmy_drast_mqarnt_byn_msr_waljazyr
- خطاب، أحمد جمال، ومحمد، حازم حسانين، & سمير، هبة الله. (2025). قياس أثر الاستثمار العام على النمو الاقتصادي في مصر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة خلال الفترة (1990-2023). مجلة العلوم التجارية والبيئية، 4(3)، 180-116201. doi. 10.21608/jcese.2025.391882.116201-180 .
- رزق الله، وسيم. (2019). أثر مزاخمة الاستثمار العام للاستثمار الخاص في الاقتصاد المصري. تحليل السلاسل الزمنية الطويلة. مجلة السياسة والاقتصاد 67-89، (2)974383. <https://doi.org/10.21608/jocu.2019.974383> .
- رفعت، أسماء. (2023). سياسات الاستثمار في مصر. رؤى مصرية، 100. مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية <https://acpss.ahram.org.eg/News/20901.aspx> .
- سعيد، أحمد خالد عمر محمد. (2024). تطور دور الدولة في الاقتصاد في العصر الحديث " دراسة مقارنة ". مجلة البحوث القانونية والاقتصادية المنوفية، 59(2)، 451-530. doi. 10.21608/jslem.2023.238042.1260 530-451 . أو https://jslem.journals.ekb.eg/article_320444_0.html.

- عبد الحليم، محمد السيد السيد والشريف، سعد. (2020). أهم المشاكل التي تواجه الاقتصاد المصري لجذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومقترحات العلاج. المجلة المصرية للدراسات التجارية، 44(1)، 367-391. Doi. 10.21608/alat.2020.178832.
- عبد الرحيم، محمد سعد (2023) أثر المؤسسات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر، دراسة قياسية للفترة 1996-2020، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية (م4، ع2، ج4، يوليو 2023)، متاح على article_290494_3e823cb2045833ba84cded030edebb2e.pdf
- حسين، يحيى والحملاني، فاطمة. (2024). مشروعات المشاركة بين القطاعين العام والخاص ودورها في تعزيز قدرة الاقتصاد المصري. سلسلة أوراق سياسات، 21. معهد التخطيط القومي. <https://repository.inp.edu.eg/handle/123456789/5442>.
- عويضة، أريج محمود (2024)، مشاكل التنازع في العقود التي ترميها الدولة وفقا لدستور 2014 المصري وأحدث التشريعات والأحكام القضائية، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية المجلد 1.2024، العدد 2 يناير 2024، متاح على الرابط https://lalexu.journals.ekb.eg/article_348931.html.
- غلوش، طارق مصطفى، خلف، حمدي جمال (2023) أثر العوامل المؤسسية على النمو الاقتصادي بالتطبيق على جمهورية مصر العربية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد 47 العدد 2.
- فوزي، سميحة، والمغربيل، نهال. (2004) الاستثمار العام والاستثمار الخاص في مصر. مزاحمة أم تكامل. المركز المصر للدراسات الاقتصادية. <https://eces.org.eg/>.
- قرشم، أحمد رجب (2020) تطور التشريع الاستثماري في مصر وأثره في جذب الاستثمار المباشر، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية العدد 74، ديسمبر 2020. ص 1099. https://mjle.journals.ekb.eg/article_156191.html
- معهد التخطيط القومي، (2016). كفاءة الاستثمار العام في مصر المحددات والفرص وإمكانيات التحسين، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (274).
- حسين، يحيى والحملاني، فاطمة (2022). المحددات الاقتصادية والقانونية للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر. مجلة تجارة دمياط، المجلد 3(العدد 1). متاح على: https://cfdj.journals.ekb.eg/article_207538.html.

ثانيًا: باللغة الإنجليزية

- Abbas, A., & Ahmed, E. (2019). Private, Public and Foreign Investment Nexus in Pakistan an Empirical Analysis of Crowding-In/Out Effects. Forman Journal of Economic Studies, 15, 181–208. <https://doi.org/10.32368/fjes.20191508>
- Abdel Monem, H. (2025). Empowering Private Sector in Egypt Current Status and Way Forward. IDSC Policy Perspective, 63. Information and Decision Support Center (IDSC). <https://www.idsc.gov.eg/Reports/details/10249>
- Aboud, Sahar, & Melegy, Asmaa. (2024). Macro Determinants of Private Investment in Egypt Co-integration Approach. The Egyptian journal of development and planning, 32(1), 137-115. doi 10.21608/inp.2024.350409

- Adam, S. (2009) Foreign direct investment, domestic investment and economic growth in Sub-Saharan Africa. *Journal of Policy Modeling*, 31(6).
- Ai-Jun, G., Ahmed, S. F., Mohsin, A. K. M., Rahman, A., Abdullah, S. N., Onn, C. W., & Ilam, M. S. (2024). Investigating the crowding effect of FDI on domestic investments Evidence from Bangladesh. *Heliyon*, 10, e3109 <https://doi.org/10.1016/j.heliyon.2024.31092>
- Ameer, W., Xu, H., Sohag, K., Helwan, M. M., & Amin, A. (2022). Research methods in economics and its implications for capital formation. *Economic Research-Ekonomska Istraživanja*, 35(1), 5536–555 <https://doi.org/10.1080/1331677X.2022.2030244>
- Ang, L.B. (2009) Do public investment and FDI crowd in or crowd out private domestic investment in Malaysia? *Applied Economics*, 41(7).
- Apergis, N., Katrakilidis, C.P. and Tabakis, N.M. (2006) Dynamic linkages between FDI inflows and domestic investment a panel cointegration approach. *Atlantic Economic Journal*, 34.
- Aswata, M. B., Nnyanzi, J. B., & Bbale, J. M. (2018). Debt, Corruption and Investment in East Africa A Panel ARDL Analysis. *Modern Economy*, 9, 2012–2038. <https://doi.org/10.4236/me.2018.912126>
- Bhat, S., Bhat, J., & Ajaz, T. (2020). The public-private investment nexus in India Evidence from a policy simulation approach. *Ekonomska Analiza*, 65(224), 101–128. <https://doi.org/10.2298/eka2024101b>
- Business Today Egypt. (2024, October 1). Foreign direct investments in Egypt reached historic \$46.1B in FY2023/2024. Retrieved from <https://www.businesstodayegypt.com/Article/1/5193/Foreign-direct-investments-in-Egypt-reached-historic-46-1B-in>
- Carlson, K. M., & Spencer, R. W. (1975). Crowding Out and Its Critics. *Review*, 57, 2–17. Federal Reserve Bank of St. Louis. <https://doi.org/10.20955/r.57.2-17.nkq>
- Cavallo, E. A., & Daude, C. (2008). Public Investment in Developing Countries A Blessing or a Curse? *SSRN Electronic Journal*. <https://doi.org/10.2139/ssrn.1820935>
- Choe, J.I. (2003) Do foreign direct investment and gross domestic investment promote economic growth? *Review of Development Economics*, 7(1).
- Country, Multisector Analysis. *Asian Development Review*, 36(1), pp.54–79. MIT Press. Available at <https://direct.mit.edu/adev/article/36/1/54/9949/Foreign-Direct-Investment-and-Productivity-A-Cross-Country-Multisector-Analysis>
- De Mello, J.L.R. (1999) Foreign direct investment-led growth evidence from time series and panel data. *Oxford Economic Papers*, 51(1).
- De Mello, L.R. (1997) Foreign direct investment in developing countries and growth A selective survey. *Journal of Development Studies*, 34(1).
- Desbordes, R. and Franssen, L., 2019. Foreign Direct Investment and Productivity A Cross-

- Direct Investment and Private Domestic Investment Does Institutional Quality Matter? Iranian Economic Review, 28(1), 220–237. <https://doi.org/10.22059/IER.202337199.1007365>
- Duasa, J. (2007) Malaysian foreign direct investment and growth do stability matter? Journal of Economic Cooperation, 28(2).
- Economies. Washington, DC World Bank Group. Retrieved from https://www.worldbank.org/content/dam/doingBusiness/media/Annual-Reports/English/DB2020-report_web-version.pdf
- Ejigu, T. A., & Win, Y. M. (2024). The nexus between foreign direct investment and domestic investment in Myanmar A panel ARDL approach. International Journal of Economics and Finance Studies, 16(1), 64–78. <https://doi.org/10.34109/ijefs.202416105>
- Elroukh, A. (2024). Does Public Investment Crowd Out Private Investment in Egypt? A sectoral-level Analysis. Journal of Economic and Development Policies, 26(1), 29-63. <https://doi.org/10.34066/jodep.24.26.1.3>
- European Investment Bank (EIB). (2024). Finance in Africa Unlocking investment in an era of digital transformation and climate transition. <https://doi.org/10.2867/134596>
- Ezzahid, E., & Rafik, H. (2024). Analyzing the Impact of Public Capital on Private Capital. <https://doi.org/10.3390/economies12050118>
- Feridun, M. (2004) Foreign direct investment and economic growth a causality analysis for Cyprus, 1976-2002. Journal of Applied Sciences, 4(4).
- Firebaugh, G. (1992) Growth effects of foreign and domestic investment. American Journal of Sociology, 98(1).
- Fitch Solutions, Egypt. (2023) Trade and Investment risk report. Q2 www.fitchsolutions.com
- Francois, John Nana; Konte, Maty; Ruch, Franz U. 2024. "Crowding In" Effect of Public Investment on Private Investment Revisited. Policy Research Working Paper; 10881. © World Bank <http://hdl.handle.net/10986/42097>
- Francois, John Nana; Konte, Maty; Ruch, Franz U. 2024. "Crowding In" Effect of Public Investment on Private Investment Revisited. Policy Research Working Paper; 10881. © World Bank. <http://hdl.handle.net/10986/42097> License CC BY 3.0 IGO.
- Gjini, A., & Kukeli, A. (2012). Crowding-Out Effect of Public Investment on Private Investment An Empirical Investigation. Journal of Business & Economics Research (JBER), 10(5), 269. <https://doi.org/10.19030/jber.v10i5.6978>
- Gujarati, D. N., & Porter, D. C. (2009). Basic econometrics (5th ed.). McGraw-Hill/Irwin.

- Haddad, M., & Harrison, A. (1993). Are there positive spillovers from direct foreign investment? Evidence from panel data for Morocco. *Journal of Development Economics*, 42(1).
- Handoyo, R. D., Ibrahim, K. H., Wardana, W. W., Sari, N. W., & Lapipi. (2024). Foreign
- Hazwani, Fatin Expanding Opportunities Malaysia's, (2024) Investment Incentives for Foreign Investors <https://www.azmilaw.com/insights/expanding-opportunities-malysias-2024-investment-incentives-for-foreign-investors/>
- Hieu Thanh Nguyen & Hiep Ngoc Luu & Ngoc Ha Do, 2021. "The dynamic relationship between greenfield investments, cross-border M&As, domestic investment and economic growth in Vietnam," *Economic Change and Restructuring*, Springer, vol. 54(4),
- Huong-Giang Pham (2021) Foreign Direct Investment Small and Medium Enterprises Linkages and Global Value Chain Participation Evidence from Vietnam, *Journal of Asian Finance Economics*, https://www.researchgate.net/publication/351774424_Foreign_Direct_Investment_Small_and_Medium_Enterprises_Linkages_and_Global_Value_Chain_Participation_Evidence_from_Vietnam
- IMF.(2024) Executive Board Completes the First and Second Reviews of Extended Fund Facility Arrangement for Egypt, Approves Augmentation of the Arrangementfile:///C:/Users/Dell/Downloads/002-article-A000-en%20(1).pdf
- International Monetary Fund (IMF). (2023). Regional economic outlook Middle East and Central Asia, October 2023. IMF. <https://www.imf.org/-/media/Files/Publications/REO/MCD-CCA/2023/October/English/ch1.ashx>
- International Monetary Fund. (2017). FDI, Global value chains, and local sourcing in developing countries (IMF Working Paper No. 17/284). Retrieved from <https://www.elibrary.imf.org/view/journals/001/2017/284/001.2017.issue-284-en.xml>
- International Monetary Fund. (2025, March 11). IMF Executive Board completes the fourth review of the Extended Fund Facility arrangement for Egypt, approves the request for an arrangement under the Resilience and Sustainability Facility, and concludes the 2025 Article IV consultation. Press Release No. 25/58. Washington, D.C. IMF. Retrieved from <https://www.imf.org>
- Jackman, R.W. (1982) Dependence on foreign investment and economic growth in the Third World. *World Politics*, 34(2).
- Jordaan, et. al., (2020) Foreign Direct Investment, Backward Linkages, and Productivity Spillovers, World Bank Group. <https://documents1.worldbank.org/curated/en/255331589314877764/pdf/Foreign-Direct-Investment-Backward-Linkages-and-Productivity-Spillovers-What-Governments-Can-Do-to-Strengthen-Linkages-and-Their-Impact.pdf>

- Jude, C. (2019). Does FDI crowd out domestic investment in transition countries? *Economics of Transition and Institutional Change*, 27(1), 163–200. <https://doi.org/10.1111/ecot.12184>
- Lean Hooi & Tan Bee Wah (2010) Linkages Between Foreign Direct Investment, Domestic Investment and Economic Growth in Malaysia. *Prosiding Perkem V*, Jilid2.
- Leeuw & Wacker (2025) How does FDI transmit into domestic investment? Exploring intra-industry and financial channels, The Vienna Institute for International Economic Studies, Working Paper 261. <https://wiiw.ac.at/how-does-fdi-transmit-into-domestic-investment-exploring-intra-industry-and-financial-channels-dlp-7278.pdf>
- Lorance Ndikumana Sher Verick, The Linkages between FDI and Domestic Investment Unraveling the Developmental Impact of Foreign Investment in Sub-Saharan Africa.
- Lutfi Erden and Randall G. Holcombe , The Linkage between Public and Private Investment A Co-Integration Analysis of a Panel of Developing Countries, *Eastern Economic Journal*, Vol. 32, No. 3 (Summer, 2006), pp. 479-492 (14 pages).
- Maganya, M. H. (2024). Empirical Investigation of the Effect of Public Investment on Private Investment in Tanzanian Context [PHD]. *International Journal of Academic Research in Economics and Management Sciences*, 13(3), 31–42. <http://dx.doi.org/10.6007/IJAREMS/v13-i3/21802>
- Makuyana, G., & Odhiambo, N. M. (2019). Public and private investment and economic growth in Malawi an ARDL-bounds testing approach. *Economic Research-Ekonomska Istraživanja*, 32(1), 673–689. <https://doi.org/10.1080/1331677X.2019.1578677>
- Marcos, Sofia & Vale, Sofia, (2022) Is there a nonlinear relationship between public investment and private investment? Evidence from 21 Organization for Economic Cooperation and Development countries. *International Journal of Finance & Economics*. 29. 10.1002/ijfe.2712.
- Merican, Y. (2009) Foreign direct investment and growth in ASEAN-4 nations. *International Journal of Business and Management*, 4(5)
- Ministry of Finance – United Arab Emirates. (n.d.). Supplier registration in Federal Supplier Register. <https://mof.gov.ae/ar/services/supplier-registration-in-federal-supplier-register/>
- Ministry of Planning and Investment (MPI), Vietnam. (2023) FDI attraction situation in Vietnam and Vietnam’s overseas investment. <https://www.mpi.gov.vn/en/Pages/2023-12-29/FDI-attraction-situation-in-Vietnam-and-Vietnam-s-fh2c25.aspx>
- Mohammad Sharif Karimi & Zulkornain B. Yusop, (2009) FDI and Economic Growth in Malaysia, MPRA Paper No. 14999, https://mpra.ub.uni-muenchen.de/14999/1/MPRA_paper_14999.pdf
- Nguyễn Văn Bổng (2020) The Effect of FDI on Private Investment in the Southeast Region of Vietnam. <https://tckh.dlu.edu.vn/index.php/tckhdhdl/article/view/765>

- Nguyen Van Bon, (2015) Effects of Institutional Quality on FDI in Provinces of Vietnam Empirical Evidence Based on Differenced Panel GMM. <https://vjol.info.vn/index.php/ed/article/view/34135>
- Nguyen, C.T. and Trinh, L.T. (2018), "The impacts of public investment on private investment and economic growth Evidence from Vietnam", *Journal of Asian Business and Economic Studies*, Vol. 25 No. 1, pp. 15-32. <https://doi.org/10.1108/JABES-04-2018-0003>
- Nguyen, V. B. (2021). The relationship between FDI inflows and private investment in Vietnam Does institutional environment matter? *International Journal of Finance & Economics*.
- OECD. (2020). OECD investment policy reviews Egypt 2020. OECD Publishing. https://www.oecd.org/content/dam/oecd/en/publications/reports/2020/07/oecd-investment-policy-reviews-egypt-2020_dfdf7de2/9f9c589a-en.pdf
- OECD. (2024). OECD Economic Surveys Egypt 2024. OECD Publishing. <https://doi.org/10.1787/af900de2-en>
- Pamba, D. (2023). Does Foreign Direct Investment Crowd in or Crowd out Domestic Investment in South Africa? An ARDL-ECM Approach. *International Journal of Management Research and Economics*, 3(1), 18–3 <https://doi.org/10.51483/IJMRE.20218-35>
- Policy Center for the New South (2021). FDI in Morocco Sectoral Dynamics and Local Linkages. Rabat
- Pradhan, R.P. (2009) The FDI-led growth hypothesis in ASEAN-5 countries evidence from cointegrated panel analysis. *International Journal of Business and Management*, 4(12).
- Saeed, N., Hyder, K., Ali, A., & Ahmad, E. (2006). The Impact of Public Investment on Private Investment A Disaggregated Analysis [with Comments]. *The Pakistan Development Review*, 45(4), 639–663. JSTOR. <https://doi.org/10.2307/41260643>
- Safwat, Alaa; Salah, Ashraf; El-sherif Marwa (2021) The impact of foreign direct investment on the economic growth of Egypt (1980-2018) *International Journal of Economics and Financial Issues*, 11(5).
- Seng & Supaprawat (2024) Foreign Direct Investment (FDI) in Malaysia, *Advance Knowledge for Executives (AKE)*, 3(1), No. 37.
- Tang, S., Selvanathan, E.A. and Selvanathan, S. (2008) Foreign direct investment, domestic investment, and economic growth in China. *World Economy*, 31(10).
- The Moroccan Agency for the Development of Investments and Exports (AMDIE), <https://aimcongress.com/sponsor/amdie>
- Thiemann, A. (2024). Improving Egypt's business climate to revive private sector growth (OECD Economics Department Working Paper No. 1808). Paris OECD Publishing. <https://doi.org/10.1787/a4b2ce91-en>

- Tiamiyu, K. A. (2025). Public Spending and Private Investment Testing the Crowding-Out Hypothesis in Nigeria (1981-2020). MPRA. https://mpra.ub.uni-muenchen.de/124637/1/MPRA_paper_124637.pdf
- UNCTAD (2022). Investment Laws Navigator – Morocco Charter. INCTAD. <https://investmentpolicy.unctad.org/investment-laws/laws/363/morocco-investment-charter>
- UNCTAD (2022). Investment Policy Monitor – Morocco Investment Charter. <https://investmentpolicy.unctad.org/investment-policy-monitor/measures/4186/morocco-adopts-a-new-investment-charter>
- UNCTAD (2023). World Investment Report. UNCTAD. <https://unctad.org/publication/world-investment-report-2023>
- UNCTAD (2024). Global Investment Trends Monitor (2024). <http://unctad.org/official-documents-search?f%5B0%5D=product%3A609>
- UNCTAD (2024). Investment Policy Monitor – Malaysia. <https://investmentpolicy.unctad.org/investment-policy-monitor/measures/4921/malaysia-adopts-new-incentives-to-attract-foreign-investment>
- UNCTAD. (2023). World Investment Report, (2023) Global investment trends and regional developments – Africa. United Nations Conference on Trade and Development.
- United States Department of State. (2023, December 7). 2023 Investment Climate Statements Egypt. <https://www.state.gov/reports/2023-investment-climate-statements/egypt>
- Vietnam Briefing. (2022, July 1). Vietnam approves national strategy on foreign investment Decision 667. Vietnam-Briefing.com. <https://www.vietnam-briefing.com/news/vietnam-approves-national-strategy-on-foreign-investment-decision-667.html/>
- Wong, H.K. and Jomo, K.S. (2005) Before the storm The impact of foreign capital inflows on the Malaysian economy, 1966-1996. Journal of the Asian Pacific Economy, 10(1).
- World Bank (2018). Egypt – Enabling Private Investment and Commercial Financing in Infrastructure (Vol. 1 of 2) Executive Summary (English). Washington, D.C. World Bank Group. <http://documents.worldbank.org/curated/en/565571544207318527>
- World Bank. (2020). Doing Business 2020 Comparing Business Regulation in 190
- World bank. (2020). Explore Economies. Enterprise Surveys. World bank. <https://www.enterprisesurveys.org/en/data/exploreeconomies/2020/egypt?view=table&subGroup=1&topic=7&countries=All+Economies%2F%2FAll+Economies%2F%2F2020%2F%2F61%2F%2Fnull&subtopic=38®ions=Middle+East+%26+North+Africa%2CLower+middle+income&IndicatorIds=24%2C25%2C26>
- World Bank. (2020). Vietnam Country Economic Memorandum Vibrant Vietnam – Forging the Foundation of a High-Income Economy. Washington, DC World Bank.

<https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/33831>

- World Bank.(2023) Global Economic Prospects, June 2023 Highlights. Washington, DC. World Bank.<https://thedocs.worldbank.org/en/doc/5443e6bba11cd7fa7c0c678a20edd4dd-0350012023/related/GEP-June-2023-Chapter-1-Highlights.pdf>
- Yao, Y., & Salim, R. (2020). Crowds in or crowds out? The effect of foreign direct investment on domestic investment in Chinese cities. *Empirical Economics*, 58(5), 2129–215 <https://doi.org/10.1007/s00181-018-1611-8>
- Abbas, A., & Ahmed, E. (2019). Private, Public and Foreign Investment Nexus in Pakistan An Empirical Analysis of Crowding-In/Out Effects. *Forman Journal of Economic Studies*, 15, 181–208. <https://doi.org/10.32368/fjes.20191508>
- Abdel Monem, H. (2025). Empowering Private Sector in Egypt Current Status and Way Forward. IDSC Policy Perspective, 63. Information and Decision Support Center (IDSC). <https://www.idsc.gov.eg/Reports/details/10249>
- Aboud, Sahar, & Melegy, Asmaa. (2024). Macro Determinants of Private Investment in Egypt Co-integration Approach. *The Egyptian journal of development and planning* , 32(1), 137-115. doi 10.21608/inp.2024.350409
- Adam, S. (2009) Foreign direct investment, domestic investment and economic growth in Sub-Saharan Africa. *Journal of Policy Modeling*, 31(6).
- Ai-Jun, G., Ahmed, S. F., Mohsin, A. K. M., Rahman, A., Abdullah, S. N., Onn, C. W., & Ilam, M. S. (2024). Investigating the crowding effect of FDI on domestic investments Evidence from Bangladesh. *Heliyon*, 10, e3109 <https://doi.org/10.1016/j.heliyon.202e31092>
- Akbar, S., Raza, A., & Raza, Z. (2021). Does Greenfield Foreign Direct Investment Inflow contribute in Socioeconomic Development? Empirical Evidence from Developing Countries. *Pakistan Journal of Humanities and Social Sciences*. <https://doi.org/10.52131/pjhss.2021.0903.0152>.
- Ameer, W., Xu, H., Sohag, K., Halwan, M. M., & Amin, A. (2022). Research methods in economics and its implications for capital formation. *Economic Research-Ekonomska Istraživanja*, 35(1), 5536–555 <https://doi.org/10.1080/1331677X.2022030244>
- Anetor, F. O. (2025). Do greenfield foreign direct investments contribute to poverty reduction and economic growth in Africa? *Journal of Policy Modeling*.
- Ang, L.B. (2009) Do public investment and FDI crowd in or crowd out private domestic investment in Malaysia? *Applied Economics*, 41(7).
- Apergis, N., Katrakilidis, C.P. and Tabakis, N.M. (2006) Dynamic linkages between FDI inflows and domestic investment a panel cointegration approach. *Atlantic Economic Journal*, 34.

- Ashraf, A., Doytch, N., & Uctum, M. (2021). Foreign direct investment and the environment disentangling the impact of greenfield investment and merger and acquisition sales. *Sustainability Accounting, Management and Policy Journal*, 12(1), 51-73.
- Aswata, M. B., Nnyanzi, J. B., & Bbale, J. M. (2018). Debt, Corruption and Investment in East Africa A Panel ARDL Analysis. *Modern Economy*, 9, 2012–2038. <https://doi.org/10.4236/me.2018.912126>
- Baker McKenzie. (2025, February). Surge in the number of Egypt M&A deals in 2024. Baker McKenzie. <https://www.bakermckenzie.com/en/newsroom/2025/02/surge-in-the-number-of-egypt-ma-deals-in-2024#~:text=a%2025%25%20increase%20in%20cross%2Dborder%20deal%20volume>
- Bhat, S., Bhat, J., & Ajaz, T. (2020). The public-private investment nexus in India Evidence from a policy simulation approach. *Ekonomski Anali*, 65(224), 101–128. <https://doi.org/10.2298/eka2024101b>
- Business Today Egypt. (2024, October 1). Foreign direct investments in Egypt reached historic \$46.1B in FY2023/2024. Retrieved from <https://www.businesstodayegypt.com/Article/1/5193/Foreign-direct-investments-in-Egypt-reached-historic-46-1B-in>
- Carlson, K. M., & Spencer, R. W. (1975). Crowding Out and Its Critics. *Review*, 57, 2–17. Federal Reserve Bank of St. Louis. <https://doi.org/10.20955/r.57.2-17.nkq>
- Cavallo, E. A., & Daude, C. (2008). Public Investment in Developing Countries A Blessing or a Curse? *SSRN Electronic Journal*. <https://doi.org/10.2139/ssrn.1820935>
- Choe, J.I. (2003) Do foreign direct investment and gross domestic investment promote economic growth? *Review of Development Economics*, 7(1).
- Country, Multisector Analysis. *Asian Development Review*, 36(1), pp.54–79. MIT Press. Available at <https://direct.mit.edu/adev/article/36/1/54/9949/Foreign-Direct-Investment-and-Productivity-A-Cross-Country-Multisector-Analysis>
- De Mello, J.L.R. (1999) Foreign direct investment-led growth evidence from time series and panel data. *Oxford Economic Papers*, 51(1).
- De Mello, L.R. (1997) Foreign direct investment in developing countries and growth A selective survey. *Journal of Development Studies*, 34(1).
- Desbordes, R. and Franssen, L., 2019. Foreign Direct Investment and Productivity A Cross-
- Direct Investment and Private Domestic Investment Does Institutional Quality Matter? *Iranian Economic Review*, 28(1), 220–237. <https://doi.org/10.22059/IER.202337199.1007365>
- Duasa, J. (2007) Malaysian foreign direct investment and growth does stability matter? *Journal of Economic Cooperation*, 28(2).
- Economies. Washington, DC World Bank Group. Retrieved from

https://www.worldbank.org/content/dam/doingBusiness/media/Annual-Reports/English/DB2020-report_web-version.pdf

- Ejigu, T. A., & Win, Y. M. (2024). The nexus between foreign direct investment and domestic investment in Myanmar A panel ARDL approach. *International Journal of Economics and Finance Studies*, 16(1), 64–78. <https://doi.org/10.34109/ijefs.202416105>
- European Investment Bank (EIB). (2024). Finance in Africa Unlocking investment in an era of digital transformation and climate transition. <https://doi.org/10.2867/134596>
- Ezzahid, E., & Rafik, H. (2024). Analyzing the Impact of Public Capital on Private Capital. <https://doi.org/10.3390/economies12050118>
- Feridun, M. (2004) Foreign direct investment and economic growth a causality analysis for Cyprus, 19762002. *Journal of Applied Sciences*, 4(4).
- Firebaugh, G. (1992) Growth effects of foreign and domestic investment. *American Journal of Sociology*, 98(1).
- Fitch Solutions, Egypt. (2023) Trade and Investment risk report. Q2 www.fitchsolutions.com
- Francois, John Nana; Konte, Maty; Ruch, Franz U. 2024. "Crowding In" Effect of Public Investment on Private Investment Revisited. Policy Research Working Paper; 10881. © World Bank <http://hdl.handle.net/10986/42097>
- Francois, John Nana; Konte, Maty; Ruch, Franz U. 2024. "Crowding In" Effect of Public Investment on Private Investment Revisited. Policy Research Working Paper; 10881. © World Bank. <http://hdl.handle.net/10986/42097> License CC BY 3.0 IGO.
- General Authority for Investment and Free Zones. (2024). Egypt facts & figures 2024 (3rd ed.). Retrieved from <https://www.investinegypt.gov.eg>
- Gjini, A., & Kukeli, A. (2012). Crowding-Out Effect of Public Investment on Private Investment An Empirical Investigation. *Journal of Business & Economics Research (JBER)*, 10(5), 269. <https://doi.org/10.19030/jber.v10i5.6978>
- Gopalan, S., Ouyang, A., & Rajan, R. S. (2018). Impact of Greenfield FDI versus M&A on growth and domestic investment in developing Asia. *Economia Politica*, 35(1), 41-70.
- Gujarati, D. N., & Porter, D. C. (2009). *Basic econometrics* (5th ed.). McGraw-Hill/Irwin.
- Haddad, M., & Harrison, A. (1993). Are there positive spillovers from direct foreign investment? Evidence from panel data for Morocco. *Journal of Development Economics*, 42(1).
- Handoyo, R. D., Ibrahim, K. H., Wardana, W. W., Sari, N. W., & Lapipi. (2024). Foreign

- Harms, P., & Méon, P. G. (2013, November). The growth effects of greenfield investment and mergers and acquisitions econometric investigation and implication for MENA countries. In Economic Research Forum Working Paper (Vol. 794).
- Hazwani, Fatin Expanding Opportunities Malaysia's, (2024) Investment Incentives for Foreign Investors <https://www.azmilaw.com/insights/expanding-opportunities-malysias-2024-investment-incentives-for-foreign-investors/>
- Hieu Thanh Nguyen & Hiep Ngoc Luu & Ngoc Ha Do, 2021. "The dynamic relationship between greenfield investments, cross-border M&As, domestic investment and economic growth in Vietnam," Economic Change and Restructuring, Springer, vol. 54(4),
- Huong-Giang Pham (2021) Foreign Direct Investment Small and Medium Enterprises Linkages and Global Value Chain Participation Evidence from Vietnam, Journal of Asian Finance Economics, https://www.researchgate.net/publication/351774424_Foreign_Direct_Investment_Small_and_Medium_Enterprises_Linkages_and_Global_Value_Chain_Participation_Evidence_from_Vietnam
- IMF.(2024) Executive Board Completes the First and Second Reviews of Extended Fund Facility Arrangement for Egypt, Approves Augmentation of the Arrangementfile:///C:/Users/Dell/Downloads/002-article-A000-en%20(1).pdf
- International Monetary Fund (IMF). (2023). Regional economic outlook Middle East and Central Asia, October 2023. IMF. <https://www.imf.org/-/media/Files/Publications/REO/MCD-CCA/2023/October/English/ch1.ashx>
- International Monetary Fund. (2017). FDI, Global value chains, and local sourcing in developing countries (IMF Working Paper No. 17/284). Retrieved from <https://www.elibrary.imf.org/view/journals/001/2017/284/001.2017.issue-284-en.xml>
- International Monetary Fund. (2025, March 11). IMF Executive Board completes the fourth review of the Extended Fund Facility arrangement for Egypt, approves the request for an arrangement under the Resilience and Sustainability Facility, and concludes the 2025 Article IV consultation. Press Release No. 25/58. Washington, D.C. IMF. Retrieved from <https://www.imf.org>
- Jackman, R.W. (1982) Dependence on foreign investment and economic growth in the Third World. World Politics, 34(2).
- Jordaan, et. al., (2020) Foreign Direct Investment, Backward Linkages, and Productivity Spillovers, World Bank Group. <https://documents1.worldbank.org/curated/en/255331589314877764/pdf/Foreign-Direct-Investment-Backward-Linkages-and-Productivity-Spillovers-What-Governments-Can-Do-to-Strengthen-Linkages-and-Their-Impact.pdf>

- Jude, C. (2019). Does FDI crowd out domestic investment in transition countries? *Economics of Transition and Institutional Change*, 27(1), 163–200. <https://doi.org/10.1111/ecot.12184>
- Lean Hooi & Tan Bee Wah (2010) Linkages Between Foreign Direct Investment, Domestic Investment and Economic Growth in Malaysia. *Prosiding Perkem V*, Jilid2.
- Leeuw & Wacker (2025) How does FDI transmit into domestic investment? Exploring intra-industry and financial channels, The Vienna Institute for International Economic Studies, Working Paper 261. <https://wiiw.ac.at/how-does-fdi-transmit-into-domestic-investment-exploring-intra-industry-and-financial-channels-dlp-7278.pdf>
- Lorance Ndikumana Sher Verick, The Linkages between FDI and Domestic Investment Unraveling the Developmental Impact of Foreign Investment in Sub-Saharan Africa.
- Lutfi Erden and Randall G. Holcombe, The Linkage between Public and Private Investment A Co-Integration Analysis of a Panel of Developing Countries, *Eastern Economic Journal*, Vol. 32, No. 3 (Summer, 2006), pp. 479-492 (14 pages).
- Maganya, M. H. (2024). Empirical Investigation of the Effect of Public Investment on Private Investment in Tanzanian Context [PHD]. *International Journal of Academic Research in Economics and Management Sciences*, 13(3), 31–42. <http://dx.doi.org/10.6007/IJAREMS/v13-i3/21802>
- Makuyana, G., & Odhiambo, N. M. (2019). Public and private investment and economic growth in Malawi an ARDL-bounds testing approach. *Economic Research-Ekonomska Istraživanja*, 32(1), 673–689. <https://doi.org/10.1080/1331677X.2019.1578677>
- Marcos, Sofia & Vale, Sofia, (2022) Is there a nonlinear relationship between public investment and private investment? Evidence from 21 Organization for Economic Cooperation and Development countries. *International Journal of Finance & Economics*. 29. 10.1002/ijfe.2712.
- Merican, Y. (2009) Foreign direct investment and growth in ASEAN-4 nations. *International Journal of Business and Management*, 4(5)
- Ministry of Finance – United Arab Emirates. (n.d.). Supplier registration in Federal Supplier Register. <https://mof.gov.ae/ar/services/supplier-registration-in-federal-supplier-register/>
- Ministry of Planning and Investment (MPI), Vietnam. (2023) FDI attraction situation in Vietnam and Vietnam's overseas investment. <https://www.mpi.gov.vn/en/Pages/2023-12-29/FDI-attraction-situation-in-Vietnam-and-Vietnam-s-fh2c25.aspx>
- Mohammad Sharif Karimi & Zulkornain B. Yusop, (2009) FDI and Economic Growth in Malaysia, MPRA Paper No. 14999, https://mpra.ub.uni-muenchen.de/14999/1/MPRA_paper_14999.pdf
- Nguyễn Văn Bổng (2020) The Effect of FDI on Private Investment in the Southeast Region of Vietnam. <https://tckh.dlu.edu.vn/index.php/tckhdhdl/article/view/765>

- Nguyen Van Bon, (2015) Effects of Institutional Quality on FDI in Provinces of Vietnam Empirical Evidence Based on Differenced Panel GMM. <https://vjol.info.vn/index.php/ed/article/view/34135>
- Nguyen, C.T. and Trinh, L.T. (2018), "The impacts of public investment on private investment and economic growth Evidence from Vietnam", Journal of Asian Business and Economic Studies, Vol. 25 No. 1, pp. 15-32. <https://doi.org/10.1108/JABES-04-2018-0003>
- Nguyen, V. B. (2021). The relationship between FDI inflows and private investment in Vietnam Does institutional environment matter? International Journal of Finance & Economics.
- OECD. (2020). OECD investment policy reviews Egypt 2020. OECD Publishing. https://www.oecd.org/content/dam/oecd/en/publications/reports/2020/07/oecd-investment-policy-reviews-egypt-2020_dfdf7de2/9f9c589a-en.pdf
- OECD. (2024). OECD Economic Surveys Egypt 2024. OECD Publishing. <https://doi.org/10.1787/af900de2-en>
- Pamba, D. (2023). Does Foreign Direct Investment Crowd in or Crowd out Domestic Investment in South Africa? An ARDL-ECM Approach. International Journal of Management Research and Economics, 3(1), 18–3 <https://doi.org/10.51483/IJMRE.20218-35>
- Policy Center for the New South (2021). FDI in Morocco Sectoral Dynamics and Local Linkages. Rabat
- Pradhan, R.P. (2009) The FDI-led growth hypothesis in ASEAN-5 countries evidence from cointegrated panel analysis. International Journal of Business and Management, 4(12).
- Raza, A., Nadeem, M. I., Ahmed, K., Hassan, I., Eldin, S. M., & Ghamry, N. A. (2023). Is Greenfield investment improving welfare A quantitative analysis for Latin American and Caribbean developing countries. Heliyon, 9(10).
- Saeed, N., Hyder, K., Ali, A., & Ahmad, E. (2006). The Impact of Public Investment on Private Investment A Disaggregated Analysis [with Comments]. The Pakistan Development Review, 45(4), 639–663. JSTOR. <https://doi.org/10.2307/41260643>
- Safwat, Alaa; Salah, Ashraf; El-sherif Marwa (2021) The impact of foreign direct investment on the economic growth of Egypt (1980-2018) International Journal of Economics and Financial Issues, 11(5).
- Seng & Supaprawat (2024) Foreign Direct Investment (FDI) in Malaysia, Advance Knowledge for Executives (AKE), 3(1), No. 37.
- Tang, S., Selvanathan, E.A. and Selvanathan, S. (2008) Foreign direct investment, domestic investment, and economic growth in China. World Economy, 31(10).
- The Moroccan Agency for the Development of Investments and Exports (AMDIE), <https://aimcongress.com/sponsor/amdie>

- Thiemann, A. (2024). Improving Egypt's business climate to revive private sector growth (OECD Economics Department Working Paper No. 1808). Paris OECD Publishing.
<https://doi.org/10.1787/a4b2ce91-en>
- Tiamiyu, K. A. (2025). Public Spending and Private Investment Testing the Crowding-Out Hypothesis in Nigeria (1981-2020). MPRA. https://mpra.ub.uni-muenchen.de/124637/1/MPRA_paper_124637.pdf
- UNCTAD (2022). Investment Laws Navigator – Morocco Charter. INCTAD.
<https://investmentpolicy.unctad.org/investment-laws/laws/363/morocco-investment-charter>
- UNCTAD (2022). Investment Policy Monitor – Morocco Investment Charter.
<https://investmentpolicy.unctad.org/investment-policy-monitor/measures/4186/morocco-adopts-a-new-investment-charter>
- UNCTAD (2023). World Investment Report. UNCTAD. <https://unctad.org/publication/world-investment-report-2023>
- UNCTAD (2024). Global Investment Trends Monitor (2024). <http://unctad.org/official-documents-search?f%5B0%5D=product%3A609>
- UNCTAD (2024). Investment Policy Monitor – Malaysia. <https://investmentpolicy.unctad.org/investment-policy-monitor/measures/4921/malaysia-adopts-new-incentives-to-attract-foreign-investment>
- UNCTAD. (2023). World Investment Report, (2023) Global investment trends and regional developments – Africa. United Nations Conference on Trade and Development.
- United Nations Conference on Trade and Development. (2023). Developing Asia Large jump in greenfield investment in 2023. UNCTAD. <https://unctad.org/news/developing-asia-large-jump-greenfield-investment-2023>
- United States Department of State. (2023, December 7). 2023 Investment Climate Statements Egypt. <https://www.state.gov/reports/2023-investment-climate-statements/egypt>
- Vietnam Briefing. (2022, July 1). Vietnam approves national strategy on foreign investment Decision 667. Vietnam-Briefing.com. <https://www.vietnam-briefing.com/news/vietnam-approves-national-strategy-on-foreign-investment-decision-667.html/>
- Wong, H.K. and Jomo, K.S. (2005) Before the storm The impact of foreign capital inflows on the Malaysian economy, 1966-1996. Journal of the Asian Pacific Economy, 10(1).
- World Bank (2018). Egypt – Enabling Private Investment and Commercial Financing in Infrastructure (Vol. 1 of 2) Executive Summary (English). Washington, D.C. World Bank .Group. <http://documents.worldbank.org/curated/en/565571544207318527>
- World Bank. (2020). Doing Business 2020 Comparing Business Regulation in 190
- World bank. (2020). Explore Economies. Enterprise Surveys.World bank.

<https://www.enterprisesurveys.org/en/data/exploreeconomies/2020/egypt?view=table&subGroup=1&topic=7&countries=All+Economies%2F%2FAll+Economies%2F%2F2020%2F%2F61%2F%2Fnull&subtopic=38®ions=Middle+East+%26+North+Africa%2C+Lower+middle+income&IndicatorIds=24%2C25%2C26>

- World Bank. (2020). Vietnam Country Economic Memorandum Vibrant Vietnam – Forging the Foundation of a High-Income Economy. Washington, DC World Bank.
<https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/33831>
- World Bank. (2023) Global Economic Prospects, June 2023 Highlights. Washington, DC. World Bank.
<https://thedocs.worldbank.org/en/doc/5443e6bba11cd7fa7c0c678a20edd4dd-0350012023/related/GEP-June-2023-Chapter-1-Highlights.pdf>
- Yao, Y., & Salim, R. (2020). Crowds in or crowds out? The effect of foreign direct investment on domestic investment in Chinese cities. Empirical Economics, 58(5), 2129–215 <https://doi.org/10.1007/s00181-018-1611-8>

ثالثاً: المواقع الإلكترونية

- الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة. (2024). *Egypt snapshot*.
<https://www.investinegypt.gov.eg/flip/library/PDFs/reports/factsandfigures/Egypt%20snapshot%20En%20%281%29.pdf>
- الهيئة العامة للاستعلامات. (2024). *الطاقة الجديدة والمتجددة في مصر*.
<https://www.sis.gov.eg/Story/294432/>
- البنك الدولي. (2021). *آفاق الاقتصاد المصري*.
<https://www.worldbank.org/en/country/egypt/publication/egypt-economic-outlook>
- جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية. (2019). *تقرير عن تطبيق قانون الإفلاس*.
<https://efca.gov.eg/ar/Reports/Details/456>
- جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر. (2019). *دليل المستثمر*.
<https://msmeda.org.eg/AR/Documents/Investment-Guide-2019.pdf>
- الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة. (2022). *تقرير أداء النافذة الواحدة*.
<https://www.gafinet.org/Media/Reports/2022/Q4/Single-Window-Performance-Report-2022.pdf>
- المركز المصري للدراسات الاقتصادية. (2022). *تقييم الإصلاحات التشريعية*.
<https://ece.org.eg/ar/research/legislative-reforms-assessment-2022/>
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. (2022). *مناخ الاستثمار في الدول العربية*.
<https://www.dhaman.org>

فرص تعزيز الروابط بين الاستثمار العام والخاص المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

- الهيئة العامة للتنمية الصناعية. (2025). *المجمعات الصناعية في مصر*.

<https://www.ida.gov.eg/ar/industrial-complexes>

- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (2024) ،. أغسطس. (التقرير الثاني لمتابعة تنفيذ سياسة ملكية الدولة للأصول .
مجلس الوزراء المصري.

<https://idsc.gov.eg/upload/DocumentLibrary/AttachmentA/10443/2.pdf>

- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (2025) ،. مارس. (سلسلة تقارير توعوية استراتيجية الاستثمار والمناطق الحرة –
جهود وإصلاحات متواصلة.

<https://www.idsc.gov.eg/Various%20Reports/details/10708>

- وزارة المالية – جمهورية مصر العربية. (2024). *البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2025/2024*.

<https://assets.mof.gov.eg/files/e71456f0-1115-11ef-9344-7df71ce3a38d.pdf>

- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). (2024). *Global Investment Trends Monitor 2024*.

<https://unctad.org/official-documents-search?f%5B0%5D=product%3A609>

Abstract

The present research aims to establish & practical framework for enhancing the linkages between public and private domestic Investment on the one hand, and foreign direct investment in the Egyptian economy on the other hand in light of the existing constraints and opportunities. The study focuses on identifying the nature and trends of the relationship between public and private investment, whether this relationship is complementary or competitive based on estimates derived from a quantitative econometric model.

To determine the nature of these relationships and linkages, the study examines the role of legislative and institutional policies affecting the investment climate. To take advantage of the international experience, the research draws on approaches used to manage these linkages in Malaysia, Vietnam and Morocco.

The study concludes with several findings

- 1- The relationship between public and private investment is characterized with crowding out and the degree of complementarity between domestic and foreign investment remains limited. Moreover, there are risks associated with the lack of alignment between investment flows and national development priorities.
- 2- Enhancing the investment environment requires an integrated institutional framework and effective implementation of relevant laws and incentive mechanisms, with the aim of increasing the domestic value-added component.
- 3- There is a noticeable complementarity relation between foreign direct investment and private investment, which necessitates encouraging joint ventures between local and foreign investors particularly in sectors with higher value added.
- 4- From the perspective of international experience, there is a clear need to launch a national program to develop. The local supplier ecosystem, increase the domestic content ratio in targeted sectors, and ensure continuous evaluation of the impact of incentive measures.

أعداد سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
1	دراسة الهيكل الإقليمي للعمالة في القطاع العام في جمهورية مصر العربية	ديسمبر 1977	د. محمد فج النور	د. محمد عبد الفتاح منجي ، د. هدي صبحي وآخرون
2	Adverse Economic Effects Resulting from Israeli Aggressions and Continued Occupation of Egyptian Territories.	April 1978	INP	INP
3	Terms of Reference for The Regional Development Plan of South of Egypt.	February 1978	INP	INP
4	دراسة تحليلية لمقومات التنمية الإقليمية بمنطقة جنوب مصر	يوليو 1978	د. محمد فج النور	د. أحمد فرحات ، د. محمد صلاح وآخرون
5	دراسة اقتصادية فنية لأفاق صناعة الأسمدة والتنمية الزراعية في جمهورية مصر العربية حتى عام 1985	أبريل 1978	د. أحمد ذكي عبد الهادي	د. أحمد فرحات، د. حسين حافظ وآخرون
6	التغذية والتنمية الزراعية في البلاد العربية	أكتوبر 1978		
7	تطوير التجارة وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز الخارجي وسلبات مواجهته (1970/69 – 1975)	أكتوبر 1978	د. الفونس عزيز	د. رمزي ذكي، د. عبد القادر حمزة وآخرون
8	Improving the position of third world countries in the international cotton Economy,	يونيو 1979	د. الفونس عزيز	د. أحمد شليبي ، د. سيد حسين وآخرون
9	دراسة تحليلية لتفسير التضخم في مصر (1970 1976)	أغسطس 1979	د. رمزي ذكي	
10	حوار حول مصر في مواجهة القرن الحادي والعشرون	فبراير 1980	د. علي نصار	
11	تطوير أساليب وضع الخطط الخمسية باستخدام نماذج البرمجة الرياضية في جمهورية مصر العربية	مارس 1980	د. محرم الحداد	د. علي نصار ، د. أماني عمر وآخرون
12	دراسة تحليلية للنظام الضريبي في مصر (1970/71- 1978)	مارس 1980	أ. عبد اللطيف حافظ	د. أحمد الشرقاوي وآخرون
13	تقييم سياسات التجارة الخارجية والنقد الأجنبي وسبل ترشيدها	يوليو 1980	د. الفونس عزيز	د. صقر أحمد صقر وآخرون
14	التنمية الزراعية في مصر ماضيها وحاضرها (ثلاثة أجزاء)	يوليو 1980	د. مورييس مكرم الله	د. سعد علام وآخرون
15	A study on Development of the Egyptian National fleet	June 1985	د. أحمد فرحات	د. ثروت محمد علي ، د. يحيى عبد الرحمن
16	الأنفاق العام والاستقرار الاقتصادي في مصر 1970 – 1979	أبريل 1981	د. رمزي ذكي	
17	الأبعاد الرئيسية لتطوير وتنمية القرى المصرية	يونيو 1981	أ. لبيب زمزم	د. سليمان حزين وآخرون
18	الصناعات الصغيرة والتنمية الصناعية (التطبيق على صناعة الغزل والنسيج في مصر	يوليو 1981	د. ممدوح الشرقاوي	د. رأفت شفيق، د. ثروت محمد علي وآخرون
19	ترشيد الإدارة الاقتصادية للتجارة الخارجية والنقدية الأجنبية	ديسمبر 1981	د. الفونس عزيز	د. سيد دحية وآخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
20	الصناعات التحويلية في المصري. (ثلاثة أجزاء)	أبريل 1982	د. محمد عبد الفتاح منجي	د. ثروت محمد على، د. راجية عابدين وآخرون
21	التنمية الزراعية في مصر (جزآن)	سبتمبر 1982	د. مورييس مكرم الله	د. عبد القادر دياب، د. أحمد برانية وآخرون
22	مشاكل إنتاج اللحوم والسياسات المقترحة للتغلب عليها	أكتوبر 1983	د. محمد عبد الفتاح منجي	د. سعد علام، د. عبد القادر دياب وآخرين
23	دور القطاع الخاص في التنمية	نوفمبر 1983	د. محمد عبد الفتاح منجي	د. فوزي رياض، د. ممدوح الشرقاوي وآخرين
24	تطوير معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية وأثارها على السياسات الزراعية في مصر	مارس 1985	د. سعد طه علام	د. عبد القادر دياب، د. عبد العزيز إبراهيم
25	البحيرات الشمالية بين الاستغلال النباتي والاستغلال السمكي	أكتوبر 1985	ا.د. احمد عبد الوهاب	أ.د بركات أحمد الفرا، أ.د عبد العزيز إبراهيم
26	تقييم الاتفاقية التوسع التجارى والتعاون الاقتصادي بين مصر والهند ويوغوسلافيا	أكتوبر 1985	د. أحمد الشرقاوي	د. محمود عبد الحي صلاح، د. محمد قاسم وآخرون
27	سياسات وإمكانيات تخطيط الصادرات من السلع الزراعية	نوفمبر 1985	د. سعد طه علام	د. عبد القادر دياب، د. محمد نصر فريد وآخرون
28	الأنفاق المستقبلية في صناعة الغزل والنسيج في مصر	نوفمبر 1985	د. فوزى رياض فهى	د. محمد عبد المجيد الخلوى، د. مصطفى أحمد مصطفى وآخرون
29	دراسة تمهيدية لاستكشاف أفاق الاستثمار الصناعي في إطار التكامل بين مصر والسودان	نوفمبر 1985	د. محمد عبد الفتاح منجي	د. فتحي الحسيني خليل، د. رأفت شفيق وآخرون
30	دراسة تحليلية عن تطوير الاستثمار في ج. م. ع. مع الإشارة للطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومي	ديسمبر 1985	د. السيد دحيه	د. سعد حافظ محمود
31	دور المؤسسات الوطنية في تنمية الأساليب الفنية للإنتاج في مصر (جزآن)	ديسمبر 1985	د. الفونس عزيز	د. محمد أحمد العجلان، د. إجلال راتب وآخرون
32	إمكانات وحدود مساهمة ضريبية على الدخل الزراعي في مواجهة مشكلة العجز في الموازنة العامة للدولة واصلاح هيكل توزيع الدخل القومي	يوليو 1986	د. عبد الفتاح حسين	د. حسين الفقير، م. محمود موسي الفراجي
33	التفاوتات الإقليمية للنمو الاقتصادي والاجتماعي وطرق قياسها في جمهورية مصر العربية	يوليو 1986	د. علا الحكيم	أ. هشام علي الليثي
34	مدى إمكانية تحقيق اكتفاء ذاتي من القمح	يوليو 1986	د. رجاء عبد الرسول	د. سعد طه علام، د. بركات الفرا، د. هدي النمر وآخرون
35	Integrated Methodology for Energy planning in Egypt.	سبتمبر 1986	د. عماد الشرقاوي	د. راجيه عابدين
36	الملامح الرئيسية للطلب على تملك الأراضي الزراعية	نوفمبر 1986	د. عبد القادر دياب	د. مجدي محمد خليفة

فرص تعزيز الروابط بين الاستثمار العام والخاص المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
	الجديدة والسياسات المتصلة باستصلاحها واستزراعها			وآخرون
37	مشكلات صناعة الألبان في مصر	مارس 1988	د. هدى صالح النمر	د. مجدي محمد خليفة وآخرون
38	آفاق الاستثمارات العربية ودورها في خطط التنمية المصرية	مارس 1988	د. مصطفى أحمد	د. مجدي محمد خليفة، د. حامد إبراهيم وآخرون
39	تقدير الإيجار الاقتصادي للأراضي الزراعية لزراعة المحاصيل الزراعية الحقلية على المستوى الإقليمي لجمهورية مصر العربية عامي 1985/80	مارس 1988	د. احمد حسن إبراهيم	
40	السياسات التسويقية لبعض السلع الزراعية وأثارها الاقتصادية	يونيو 1988	د. سعد طه علام	د. بركات الفرا، د. هدى صالح النمر وآخرون
41	بحث الاستزراع السمكي في مصر ومحددات تنميته	أكتوبر 1988	د. على إبراهيم عرابي	
42	نظم توزيع الغذاء في مصر بين الترشيد والإلغاء	أكتوبر 1988	د. محمد سمير مصطفى	
43	دور الصناعات الصغيرة في التنمية دراسة استطلاعية لدورها الاستيعاب العمالي	أكتوبر 1988	د. حسام محمد مندور	د. محمد عبد المجيد الخلوي، د. حسين طه الخبير وآخرون
44	دراسة تحليلية لبعض المؤشرات المالية للقطاع العام الصناعي التابع لوزارة الصناعة	أكتوبر 1988	د. ثروت محمد على	
45	الجوانب التكاملية وتحليل القطاع الزراعي في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية	فبراير 1989	د. سيد حسين احمد	د. عبد القادر حمزة، د. عبد العزیز إبراهيم، وآخرون
46	إمكانيات تطوير الضرائب العقارية لزيادة مساهمتها في الإيرادات العامة للدولة في مصر	فبراير 1989	د. احمد حسن إبراهيم	
47	مدى إمكانية تحقيق ذاتي من السكر	سبتمبر 1989	د. سعد طه علام	د. هدى محمد صالح وآخرون
48	دراسة تحليلية لآثار السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية على تطوير وتنمية القطاع الزراعي	فبراير 1990	د. سيد حسين احمد	د. سيد عزب، د. بركات الفرا وآخرون
49	الإنتاجية والأجور والأسعار الوضع الراهن للمعرفة النظرية والتطبيقية مع إشارة خاصة للدراسات السابقة عن مصر	مارس 1990	د. إبراهيم العيسوي	د. عثمان محمد عثمان، د. سهير أبو العنين وآخرون
50	المسح الاقتصادي والاجتماعي والعمراني لمحافظة البحر الأحمر وفرص الاستثمار المتاحة للتنمية	مارس 1990	د. احمد برانية	
51	سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصرية للمرحلة الأولى	مايو 1990	د. السيد ناصف	د. فادية عبد السلام، د. مجدي محمد خليفة وآخرون
52	بحث صناعة السكر وإمكانية تصنيع المعدات الرأسمالية في مصر	سبتمبر 1990	د. حسام محمد مندور	د. محمد عبد المجيد الخلوي،

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
				د. حامد إبراهيم وآخرون
53	بحث الاعتماد على الذات في مجال الطاقة من منظور تنموي وتكنولوجي	سبتمبر 1990	د. راجية عابدين	د. عماد الشرقاوي أمين، د. فائق فريد فرج الله وآخرون
54	التخطيط الاجتماعي والإنتاجية	أكتوبر 1990	د. وفاء احمد عبد الله	د. خضر عبد العظيم أبو قوره، د. محمد عبد العزيز عيد وآخرون
55	مستقبل استصلاح الأراضي في مصر في ظل محددات الأراضي والمياه والطاقة	أكتوبر 1990	د. محمد سمير مصطفى	د. عبد الرحيم مبارك هاشم، د. صلاح اسماعيل
56	دراسات تطبيقية لبعض قضايا الإنتاجية في الاقتصاد المصري	نوفمبر 1990	د. عثمان محمد عثمان	د. أحمد حسن إبراهيم، د. هدي محمد صبحي وآخرون
57	بنوك التنمية الصناعية في بعض دول مجلس التعاون العربي	نوفمبر 1990	د. رأفت شفيق بسادة	د. حسام محمد المندور
58	بعض آفاق التنسيق الصناعي بين دول مجلس التعاون العربي	نوفمبر 1990	د. فتحي الحسين	د. ثروت محمد على وآخرون
59	سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصري (مرحلة ثانية)	نوفمبر 1990	د. السيد ناصف	
60	بحث اثر تغيرات سعر الصرف على القطاع الزراعي وانعكاساتها الاقتصادية	ديسمبر 1990	د. محمد سمير مصطفى	د. محمود علاء عبد العزيز، د. عبد القادر دياب
61	الإمكانات والأفاق المستقبلية للتكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون العربي في ضوء هياكل الإنتاج والتوزيع	يناير 1991	د. محمد عبد الشفيق	د. مجدي محمد خليفه، د. فادية عبد السلام
62	إمكانية التكامل الزراعي بين مجلس التعاون العربي	يناير 1991	د. سعد طه علام	د. هدى صالح النمر، د. عماد الدين مصطفى
63	دور الصناديق العربية في تمويل القطاع الزراعي	أبريل 1991	د. سيد حسين احمد	د. محمد نصر فريد، د. بركات أحمد الفراء وآخرون
64	بعض القطاعات الإنتاجية والخدمية بمحافظة مطروح (جزآن) الجزء الأول: القطاعات الإنتاجية	أكتوبر 1991	د. صالح مغيب	د. فريد أحمد عبد العال
65	مستقبل إنتاج الزيوت في مصر	أكتوبر 1991	د. سعد طه علام	د. بركات أحمد الفراء، د. هدى صالح النمر وآخرون
66	الإنتاجية في الاقتصاد القومي المصري وسبل تحسينها مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الأول) الأسس والدراسات النظرية	أكتوبر 1991	د. محرم الحداد	د. أماني عمر زكي، د. محمد الكفراوي وآخرون
66	الإنتاجية في الاقتصاد القومي المصري وسبل تحسينها مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الثاني) الدراسات التطبيقية	أكتوبر 1991	د. محرم الحداد	د. أماني عمر زكي، د. محمد ابو الفتح الكفراوي وآخرون

فرص تعزيز الروابط بين الاستثمار العام والخاص المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
67	خلفية ومضمون النظريات الاقتصادية الحالية والمتوقعة بشرق أوروبا ومحددات انعكاساتها الشاملة على مستقبل التنمية في مصر والعالم العربي	ديسمبر 1991	د. سعد حافظ	د. على نصار
68	ميكنة الأنشطة والخدمات في مركز التوثيق والنشر	ديسمبر 1991	د. امانى عمر	د. رمضان عبد المعطي، د. امال حسن الحريري وآخرون
69	إدارة الطاقة في مصر في ضوء أزمة الخليج وانعكاساتها دوليا وإقليميا ومحليا	يناير 1992	د. راجيه عابدين	د. ثروت محمد علي، د. فتحية زغلول وآخرون
70	واقع آفاق التنمية في محافظات الوادي الجديد	يناير 1992	د. عزة سليمان	د. فريد أحمد عبد العال وآخرون
71	انعكاسات أزمة الخليج (1991/90) على الاقتصاد المصري	يناير 1992	د. مصطفى أحمد	د. سلوى محمد مرسي، د. مجدي محمد خليفة وآخرون
72	الوضع الراهن والمستقبلي لاقتصاديات القطن المصري	مايو 1992	د. عبد القادر دياب	د. عبد الفتاح حسين، د. هدى صالح النمر وآخرون
73	خبرات التنمية في الدول الآسيوية حديثة التصنيع وامكانية الاستفادة منها في مصر	يوليو 1992	د. ابراهيم العيسوي	د. رمزي زكي، د. حسين الفقير
74	بعض قضايا تنمية الصادرات الصناعية المصرية	سبتمبر 1992	د. فتحي الحسيني	
75	تطوير مناهج التخطيط وادارة التنمية في الاقتصاد المصري في ضوء المتغيرات الدولية المعاصرة	سبتمبر 1992	د. عثمان محمد عثمان	د. رأفت شفيق بسادة، د. سهير أبو العنين وآخرون
76	السياسات النقدية في مصر خلال الثمانينات " المرحلة الاولى" ميكانيكية وفاعلية السياسة النقدية في الجانب المالي والاقتصادي المصري	سبتمبر 1992	د. السيد ناصف	فادية محمد عبد السلام
77	التحرير الاقتصادي وقطاع الزراعة	يناير 1993	سعد طه علام	د. سيد حسين أحمد، د. بركات أحمد الفراء وآخرون
78	احتياجات المرحلة المقبلة للاقتصاد المصري ونماذج التخطيط واقتراح بناء نموذج اقتصادي قومي للتخطيط التأشيرى المرحلة الأولى	يناير 1993	د. محرم الحداد	د. على نصار، د. ماجدة إبراهيم وآخرون
79	بعض قضايا التصنيع في مصر منظور تنموي تكنولوجي	مايو 1993	راجيه عابدين	د. فتحية زغلول، د. نوال على حله وآخرون
80	تقويم التعليم الأساسي في مصر	مايو 1993	د. محمد عبد العزيز	د. سالم عبد العزيز محمود، د. دسوقي عبد الجليل وآخرون
81	الآثار المتوقعة لتحرير سوق النقد الأجنبي على بعض مكونات ميزان المدفوعات المصري	مايو 1993	د. اجلال راتب	د. الفونس عزيز، د. فادية عبد السلام وآخرون
82	The Current Development In The Methodology	Nov 1993	د. امانى عمر	د. عفاف فؤاد، د. صلاح

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
	and Applications of Operations Research Obstacles and Prospects in Developing Countries			العدوي وآخرون
83	الآثار البيئية الزراعية	نوفمبر 1993	د. سعد طه علام	د. أحمد برانية، د. بركات الفرا وآخرون
84	تقييم البرامج للنهوض بالإنتاجية الزراعية	ديسمبر 1993	د. محمد سمير مصطفى	د. هدى صالح النمر د. عبد القادر دياب وآخرون
85	اثر قيام السوق الأوروبية المشتركة على مصر والمنطقة	يناير 1994	د. إجلال راتب	د. أحمد هاشم، د. مجدي خليفة وآخرون
86	مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومي " المرحلة الأولى"	يونيو 1994	د. محرم الحداد	د. عبد القادر محمد دياب، د. أماني عمر زكي وآخرون
87	الكوارث الطبيعية وتخطيط الخدمات في ج. م. ع. (دراسة ميدانية عن زلزال أكتوبر 1992 في مدينة السلام)	سبتمبر 1994	د. وفاء عبد الله	
88	تحرير القطاع الصناعي العام في مصر في ظل المتغيرات المحلية والعالمية	سبتمبر 1994	راجيه عابدين	د. فتحية زعلول، د. ثروت محمد على وآخرون
89	استشراف بعض الآثار المتوقعة لسياسة الإصلاح الاقتصادي بمصر (مجلدان)	سبتمبر 1994	د. رمزي زكي	د. عثمان محمد عثمان د. أحمد حسن إبراهيم، وآخرون
90	واقع التعليم الإعدادي وكيفية تطويره	نوفمبر 1994	د. محمد عبد العزيز	د. دسوقي عبد الجليل ، د. زينات طبالة وآخرون
91	تجربة تشغيل الخريجين بالمشروعات الزراعية وافق تطويرها	ديسمبر 1994	د. عبد القادر دياب	د. أحمد برانية، د. هدى صالح النمر
92	دور الدولة في القطاع الزراعي في مرحلة التحرير الاقتصادي	ديسمبر 1994	د. سعد طه علام	د. محمد محمود رزق، د. نجوان سعد الدين وآخرون
93	الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لتحرير القطاع الصناعي المصري في ظل الإصلاح الاقتصادي	يناير 1995	د. راجيه عابدين	د. فتحية زعلول، د. نفسية سيد أبو السعود وآخرون
94	مشروع انشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومي (المرحلة الثانية)	فبراير 1995	د. محرم الحداد	د. أماني عمر زكي عمر، د. حسين صالح وآخرون
95	السياسات القطاعية في ظل التكيف الهيكلي	أبريل 1995	د. محمود عبد الحى	
96	الموازنة العامة للدولة في ضوء سياسة الإصلاح الاقتصادي	يونيو 1995	د. ثروت محمد على	د. محمد نصر فريد، د. نبيل عبد العليم صالح وآخرون
97	المستجدات العالمية (الجات وأوروبا الموحدة) وتأثيراتها على تدفقات رؤوس الأموال والعمالة والتجارة السلعية والخدمية (دراسة حالة مصر)	أغسطس 1995	د. إجلال راتب	د. مصطفى أحمد مصطفى، د. سلوى مرسي وآخرون

فرص تعزيز الروابط بين الاستثمار العام والخاص المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
98	تقييم البدائل الإجرائية لتوسع قاعدة الملكية في قطاع الأعمال العام	يناير 1996	فتحي الحسيني خليل	د. صالح مغيب، د. محمد عبد المجيد وآخرون
99	أثر التكتلات الاقتصادية الدولية على قطاع الزراعي	يناير 1996	د. سعد طه علام	د. محمود مرعي، د. منى الدسوقي
100	مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومي (المرحلة الثالثة)	مايو 1996	د. محرم الحداد	د. أماني عمر زكي، د. ماجدة إبراهيم وآخرون
101	دراسة تحليلية مقارنة لواقع القطاعات الإنتاجية والخدمية بمحافظات الحدود	مايو 1996	INP	INP
102	التعليم الثانوي في مصر: واقعة ومشاكل واتجاهات تطويره	مايو 1996	د. محمد عبد العزيز	د. لطف الله إمام صالح، د. دسوقي عبد الجليل وآخرون
103	التنمية الريفية ومستقبل القرية المصرية: المتطلبات والسياسات	سبتمبر 1996	د. سعد طه علام	د. بركات احمد الفرا، د. أحمد برانية وآخرون
104	دور المناطق الحرة في تنمية الصادرات	أكتوبر 1996	د. اجلال راتب	د. محمود عبد الحي، د. حسين صالح وآخرون
105	تطوير أساليب وقواعد المعلومات في إدارة الأزمات المهددة لاطراد التنمية (المرحلة الأولى)	نوفمبر 1996	د. محرم الحداد	د. حسام مندره وآخرون، د. ماجدة إبراهيم سيد فراج
106	المنظمات غير الحكومية والتنمية في مصر (دراسة حالات)	ديسمبر 1996	د. نادرة وهدان	د. وفيق أشرف حسونة، د. وفاء عبد الله وآخرون
107	الابعاد البيئية المستدامة في مصر	ديسمبر 1996	د. راجية عابدين	د. نفيسة سيد أبو السعود
108	التغيرات الهيكلية في مؤسسات التمويل الزراعي: مصادر ومستقبل التمويل الزراعي في مصر	مارس 1997	د. محمد عبد العزيز	د. وفيق أشرف حسونة، د. لطف الله إمام صالح وآخرون
109	التغيرات الهيكلية في مؤسسات التمويل الزراعي ومصادر ومستقبل التمويل الزراعي في مصر	أغسطس 1997	د. ثروت محمد على	د. إبراهيم صديق على، د. بهاء مرسي وآخرون
110	ملامح الصناعة المصرية في ظل العوامل الرئيسية المؤثرة في مطلع القرن الحادي والعشرين	ديسمبر 1997	د. ممدوح الشرقاوي	د. فتحي الحسن خليل، د. ثروت محمد على وآخرون
111	آفاق التصنيع وتدعيم الأنشطة غير المزرعية من اجل تنمية ريفية مستدامة في مصر	فبراير 1998	د. سعد طه علام	د. هدي النمر، د. منى الدسوقي وآخرون
112	الزراعة المصرية والسياسية الزراعية في اطار نظام السوق الحرة	فبراير 1998	د. هدي صالح النمر	د. عبد القادر دياب، د. محمد سمير مصطفى
113	الزراعة المصرية في مواجهة القرن الواحد والعشرين	فبراير 1998	د. سعد طه علام	د. هدي النمر، د. منى الدسوقي وآخرون
114	التعاون بين الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	مايو 1998	د. اجلال راتب	د. محمود عبد الحي، د. فادية عبد السلام وآخرون
115	تطوير أساليب وقواعد المعلومات في إدارة الأزمات المهددة	يونيو 1998	د. محرم الحداد	د. حسام مندره،

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
	بترد التنمية (المرحلة الثالثة)			د. امانى عمر زكي عمر وآخرون
116	حول أهم التحديات الاجتماعية في مواجهة القرن 21	يونية 1998	د. وفاء عبد الله	د. عبد العزيز عيد، د. نادرة وهدان وآخرون
117	محددات الطاقة الادخارية في مصر دراسة نظرية وتطبيقية	يونية 1998	د. ابراهيم العيسوي	د. أحمد حسن إبراهيم، د. سهير أبو العينين وآخرون
118	تصور حول تطوير نظام المعلومات الزراعية	يوليو 1998	د. عبد القادر دياب	د. محمد سمير مصطفى، د. أحمد برانية وآخرون
119	التوقعات المستقبلية لإمكانات الاستصلاح والاستزراع بجنوب الوادي	سبتمبر 1998	د. سعد طه علام	د. عبد القادر دياب، د. هدي النمر وآخرون
120	استراتيجية استغلال البعد الجيزي في مصر في ظل الاصلاح الاقتصادي	ديسمبر 1998	د. سيد عبد المقصود	د. السيد محمد الكيلاني، د. علا سليمان الحكيم وآخرون
121	مدخل محاسبي مقترح للقياس الكمي للأهمية النسبية لحسابات الأصول والخصوم في القطاع الصناعي	ديسمبر 1998	د. ايمان الشربيني	
122	Artificial Neural Networks Usage For Underground Water storage & River Nile in Toshoku Area	ديسمبر 1998	د. عبد الله الداعوشي	سمير ناصر.د. أمانى عمر، د وآخرون
123	بناء وتطبيق نموذج متعدد القطاعات للتخطيط التأشيرى في مصر	ديسمبر 1998	د. ماجدة إبراهيم	د. عبد القادر حمزة، د. سهير أبو العينين وآخرون
124	اقتصاديات القطاع السياحي في مصر وانعكاساتها على الاقتصاد القومي	ديسمبر 1998	د. اجلال راتب	د. محمود عبد الحى، د. فادية عبد السلام، وآخرون
125	تحديات التنمية الراهنة في بعض محافظات جنوب مصر	فبراير 1999	د. سيد عبد المقصود	
126	الآفاق والإمكانات التكنولوجية في الزراعة المصرية	سبتمبر 1999	د. سعد طه علام	د. هدى النمر، د. عماد مصطفى وآخرون
127	ادارة التجارة الخارجية في ظل سياسات التحرير الاقتصادي	سبتمبر 1999	د. اجلال راتب	د. محمود عبد الحى، د. فادية عبد السلام وآخرون
128	قواعد ونظم معلومات التفاوض في المجالات المختلفة	سبتمبر 1999	د. محرم الحداد	د. حسام مندور، د. محمد يحيى عبد الرحمن وآخرون
129	اتجاهات تطوير نموذج لاختيار السياسات الاقتصادية للاقتصاد المصري	يناير 2000	د. ماجدة إبراهيم	د. عبد القادر حمزة، د. سهير أبو العينين وآخرون
130	دراسة الفجوة النوعية لقوة العمل في محافظات مصر وتطورها خلال الفترة 1996-1986	يناير 2000	د. عزه سليمان	د. سيد محمد عبد المقصود د. السيد محمد الكيلاني وآخرون

فرص تعزيز الروابط بين الاستثمار العام والخاص المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
131	التعليم الفني وتحديات القرن الحادي والعشرون	يناير 2000	د. محمد عبد العزيز عيد	د. دسوقي عبد الجليل- د. زينات طبالة وآخرون
132	أنماط الاستيطان في منطقة جنوب الوادي "توشكي"	يونيو 2000	د. سيد عبد المقصود	د. السيد محمد الكيلاني، د. علا الحكيم وآخرون
133	فرص ومجالات التعاون بين مصر ومجموعات دول الكوميسا	يونيو 2000	د. محمد محمود رزق	د. ممدوح الشرقاوي وآخرون
134	الإعاقة والتنمية في مصر	يونيو 2000	د. نادرة وهدان	د. وفيق أشرف حسونة، د. وفاء عبد الله وآخرون
135	تقويم رياض الأطفال في القاهرة الكبرى	يناير 2001	د. محمد عبد العزيز عيد	د. دسوقي عبد الجليل، د. إيمان منجي وآخرون
136	الجمعيات الأهلية وألويات التنمية بمحافظات جمهورية مصر العربية	يناير 2001	د. عزة سليمان	د. محاسن مصطفى، حسنين، د. خفاجي، محمد عبد اللطيف.
137	آفاق ومستقبل التعاون الزراعي في المرحلة القادمة	يناير 2001	د. احمد برانيه	د. مصطفى عماد الدين، د. سعد الدين، نجوان.
138	تقويم التعليم الصحي الفني في مصر	يناير 2001	د. نادرة وهدان	د. وفيق أشرف حسونة، د. عزة الفنري وآخرون
139	منهجية جديدة للاستخدام الأمثل للمياه في مصر مع التركيز على مياه الري الزراعي مرحلة أولى	يناير 2001	د. محمد الكفراوي	د. أماني عمر زكي، د. فتحية زغلول وآخرون
140	التعاون الاقتصادي المصري الدولي _ دراسة بعض حالات الشراكة	يناير 2001	د. اجلال راتب	د. محمود عبد الهي، د. مجدي خليفة وآخرون
141	تصنيف وترتيب المدن المصرية (حسب بيانات تعداد 1996)	يناير 2001	د. السيد محمد كيلاني	د. سيد محمد عبد المقصود، د. علا سليمان الحكيم وآخرون
142	الميزة النسبية ومعدلات الحماية للبعض من السلع الزراعية والصناعية	يناير 2001	د. عبد القادر دياب	د. ممدوح الشرقاوي، د. محمد محمود رزق وآخرون
143	سبل تنمية الصادرات من الخضر	ديسمبر 2001	د. هدى صالح النمر	د. سيد حسين، د. بركات أحمد الفرا وآخرون
144	تحديد الاحتياجات التدريبية لمعلمي المرحلة الثانوية	ديسمبر 2001	د. محمد عبد العزيز عيد	محرم الحداد، د. ماجدة إبراهيم وآخرون
145	التخطيط بالمشاركة بين المخططين والجمعيات الأهلية على المستويين المركزي والمحافظات	فبراير 2002	د. عزة سليمان	د. محاسن مصطفى، حسنين، د. يمن الحماتي وآخرون
146	أثر البعد المؤسسي والمعوقات الإدارية والتسويق على تنمية الصادرات الصناعية المصرية	مارس 2002	د. ممدوح الشرقاوي	د. محمد حمدي سالم، د. محمد يحيى عبد الرحمن

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
				وآخرون
147	قياس استجابة مجتمع المنتجين الزراعيين للسياسات الزراعية	مارس 2002	د. عبد القادر دياب	د. نجوان سعد الدين، د. أحمد برانية وآخرون
148	تطوير منهجية جديدة لحساب الاستخدام الأمثل للمياه في مصر (مرحلة ثانية)	مارس 2002	د. محمد الكفراوي	د. أماني عمر زكي، د. عبد القادر حمزة وآخرون
149	رؤية مستقبلية لعلاقات ودوائر التعاون الاقتصادي المصري الخارجي " الجزء الأول " خلفية أساسية "	مارس 2002	د. محمود عبد الحى	د. إجلال راتب العقيلي، د. مصطفى أحمد مصطفى
150	المشاركة الشعبية ودورها في تعاضد أهداف خطط التنمية المعاصرة المحلية الريفية والحضرية	أبريل 2002	د. وفاء عبد الله	د. نادرة عبد الحليم وهدان، د. عزة الفندري وآخرون
151	تقدير مصفوفة حسابات اجتماعية للاقتصاد المصري عام 1998 – 1999	أبريل 2002	د. سهير ابو العينين	
152	الأشكال التنظيمية وصيغ وأليات تفعيل المشاركة في عمليات التخطيط على مستوى القطاع الزراعي	يوليو 2002	د. هدى صالح النمر	د. عبد القادر دياب، د. محمد سمير مصطفى وآخرون
153	نحو استراتيجية للاستفادة من التجارة الإلكترونية في مصر	يوليو 2002	د. محرم الحداد	د. حسام مندره، د. فادية عبد العزيز وآخرون
154	صناعة الأغذية والمنتجات الجلدية في مصر (الواقع والمستقبل)	يوليو 2002	د. ممدوح الشرقاوي	د. إيمان أحمد الشربيني، د. محمد حسن توفيق
155	تقدير الاحتياجات التمويلية لتطوير التعليم ما قبل الجامعي وفقا لاستراتيجية متعددة الأبعاد	يوليو 2002	د. محمد عبد العزيز	د. ماجدة إبراهيم، د. زينبات طباله وآخرون
156	الاحتياجات العملية والاستراتيجية للمرأة المربة وأولوياتها على مستوى المحافظات	يوليو 2002	د. عزة سليمان	د. اجلال راتب، د. محاسن مصطفى حسنين وآخرون
157	موقف مصر في التجمعات الإقليمية	يوليو 2002	د. سلوى مرسى	د. مجدي محمد خليفة وآخرون
158	إدارة الدين العام المحلى وتمويل الاستثمارات العامة في مصر	يوليو 2002	د. السيد دحية	د. نيفين كمال، د. سهير أبو العينين وآخرون
159	التأمين الصحي في واقع النظام الصحي المعاصر	يوليو 2002	د. عزة عمر الفندري	د. وفاء أحمد عبد الله، د. نادرة عبد الحليم وهدان وآخرون
160	تطبيق الشبكات العصبية في قطاع الزراعة	يوليو 2002	د. محمد الكفراوي	د. اماني عمر زكي، د. عبد القادر حمزة وآخرون
161	الإنتاج والصادرات المصرية من مجمدات وعصائر الخضر والفاكهة ومقترحات زيادة القدرة التنافسية لها بالأسواق المحلية والعالمية	يوليو 2002	د. سمير عريقات	د. مني عبد العال الدسوقي، د. محمد مرعي وآخرون
162	تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية	يناير 2003	د. سيد عبد المقصود	د. السيد محمد الكيلاني،

فرص تعزيز الروابط بين الاستثمار العام والخاص المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
				د. فريد عبد العال وآخرون
163	تقييم وتحسين أداء بعض المرافق " مياه الشرب والصرف الصحي "	يوليو 2003	د. محرم الحداد	د. حسام مندور، د. نفيسة أبو السعود وآخرون
164	تصورات حول خصخصة بعض مرافق الخدمات العامة	يوليو 2003	د. عبد القادر دياب	د. سيد حسين أحمد، د. ياسر كمال السيد وآخرون
165	تحديد الاحتياجات التمويلية للتعليم العالي " دراسة نظرية تحليلية ميدانية "	يوليو 2003	د. محمد عبد العزيز	د. ماجدة إبراهيم، د. زينات محمد طلبة وآخرون
166	دراسة أهمية الآثار البيئية للأنشطة السياحية في محافظة البحر الأحمر " بالتركيز على مدينة الغردقة "	يوليو 2003	د. سلوى مرسي	د. وفاء أحمد عبد الله، د. أحمد برانية وآخرون
167	العوامل المحددة للنمو الاقتصادي في الفكر النظري وواقع الاقتصاد المصري	يوليو 2003	د. سهير ابو العينين	د. نيفين كمال حامد وآخرون، د. فتحية زغلول وآخرون
168	العدالة في توزيع ثمار التنمية في بعض المجالات الاقتصادية والاجتماعية في محافظات مصر " دراسة تحليلية "	يوليو 2003	د. عزة سليمان	د. سيد محمد عبد المقصود، د. السيد محمد الكيلاني وآخرون
169	تقييم وتحسين جودة أداء بعض الخدمات العامة لقطاعي التعليم والصحة باستخدام شبكات الأعمال	يوليو 2003	د. عبد القادر حمزه	د. أماني عمر، د. ماجدة إبراهيم وآخرون
170	دراسة الأسواق الخارجية وسبل النفاذ إليها	يوليو 2003	د. فادية عبد السلام	د. مصطفى أحمد مصطفى، د. اجلال راتب وآخرون
171	أولويات الاستثمار في قطاع الزراعة	يوليو 2003	د. هدي صالح النمر	أحمد برانية، د. سيد حسين
172	دراسة ميدانية للمشاكل والمعوقات التي تواجه صناعة الأحذية الجديدة في مصر " التطبيق على محافظة القاهرة ومدينة العاشر من رمضان "	يوليو 2003	د. ممدوح الشرقاوي	د. حسام محمد مندور، د. إيمان الشربيني وآخرون
173	قضية التشغيل والبطالة على المستوى العالمي والقومي والمحلي	يوليو 2003	د. عزيزة عبد الرزاق	د. اجلال راتب، د. محرم الحداد وآخرون
174	بناء وتنمية القدرات البشرية المصرية: القضايا والمعوقات الحاكمة	يوليو 2003	د. مصطفى احمد	د. إبراهيم حسن العيسوي، د. محمد على نصار وآخرون
175	بناء قواعد التقدم التكنولوجي في الصناعة المصرية من منظور مداخل التنافسية والتشغيل والتركيب القطاعي	يوليو 2004	د. محرم الحداد	د. فتحية زغلول، د. إيمان الشربيني وآخرون
176	استراتيجية قومية مقترحة للإدارة المتكاملة للمخلفات الخطرة في مصر	يوليو 2004	د. نفيسة ابو السعود	د. خالد محمد فهبي، د. حنان رجائي وآخرون
177	تحسين الجودة الشاملة لبعض مجالات القطاع الصحي	يوليو 2004	د. عبد القادر حمزه	د. أماني عمر، د. محمد الكفراوي وآخرون
178	مخاطر الأسواق الدولية للسلع الغذائية للسلع الغذائية	يوليو 2004	د. عبد القادر دياب	د. ممدوح الشرقاوي،

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
	الاستراتيجية وإمكانيات وسياسات وأدوات مواجهتها			د. سيد حسين وآخرون
179	إمكانيات وأثار قيام منطقة حرة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية والمناطق الصناعية المؤهلة (ودروس مستفادة للاقتصاد المصري)	يوليو 2004	د. فادية عبد السلام	د. اجلال راتب العقيلي، د. سلوى محمد مرسي وآخرون
180	نحو هواء نظيف لمدينة عملاقة	يوليو 2004	د. محمد سمير مصطفى	د. السيد محمد الكيلاني، د. عبد الحميد القصاص وآخرون
181	تحديد الاحتياجات بقاعات الصرف - التعليم ما قبل الجامعي - التعليم العالي (عدد خاص)	يوليو 2004	د. زينات محمد طباله	د. لطف الله إمام صالح، د. عزة عمر الفنري
182	تحديد الاحتياجات بقطاعي الصرف الصحي والطرق والكباري لمواجهة العشوائيات (عدد خاص)	يوليو 2004	د. محرم الحداد	د. نفيسة أبو السعود، د. نعيمة رمضان وآخرون
183	خصائص ومتغيرات السوق المصري _ دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية الجزء الأول " الإطار النظري والتحليلي"	يناير 2005	د. محرم الحداد	د. حسام مندور ، د. فادية عبد السلام وآخرون
184	خصائص ومتغيرات السوق المصري (دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية) الجزء الثاني: الإطار التطبيقي " سوق الخدمات التعليمية - سوق الخدمات السياحية - سوق البرمجيات"	يناير 2005	د. محرم الحداد	د. حسام المندور، د. فادية عبد السلام وآخرون
185	خصائص ومتغيرات السوق المصري (دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية الجزء الثالث: الإطار التطبيقي " يوق الأدوية - سوق السلع الغذائية والزراعية - سوق حديد التسليح و الأسمنت"	يناير 2005	د. محرم الحداد	
186	الملكية الفكرية والتنمية في مصر	أغسطس 2005	د. لطف الله صالح	
187	تقدير الطلب على العمالة - قوة العمل - البطالة في ظل سيناريوهات بديلة	يونية 2006	د. عبد الحميد القصاص	د. ماجدة إبراهيم سيد د. زينات طباله وآخرون
188	الحاسبات الإقليمية كمدخل للامركزية المالية	يونية 2006	د. علا الحكيم	د. السيد محمد الكيلاني د. فريد عبد العال وآخرون
189	المعاشات والتأمينات في جمهورية مصر العربية (الواقع وإمكانيات التطوير)	يونيه 2006	د. محمود عبد الحى	د. زينات طباله د. سمير رمضان وآخرون
190	بعض القضايا المتصلة بالصادرات(دراسة حالة الصناعات الكيماوية)	يونيه 2006	د. فادية عبد السلام	د. اجلال راتب د. مصطفى أحمد مصطفى وآخرون
191	مشروع تنمية جنوب الوادي " توشكي " بين الأهداف والإنجازات	يونية 2006	د. هدى صالح النمر	د. عبد القادر دياب د. سيد حسين وآخرون
192	اللامركزية كمدخل لمواجهة بعض القضايا البيئية في	يونية 2006	د. نفيسة ابو السعود	د. أحمد حسام الدين نجاتي

فرص تعزيز الروابط بين الاستثمار العام والخاص المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
	مصر (التوزيع الإقليمي للاستثمارات الحكومية وارتباطها ببعض قضايا البيئة)			د. عزة يحيى وآخرون
193	نحو تطبيق نظام الإدارة البيئية (الأيزو 14000) " على معهد التخطيط القومي" كنموذج لمؤسسة بحثية حكومية	يونية 2006	د. نفيسة ابو السعود	د. أحمد حسام الدين نجاتي، د. زينب محمد نبيل
194	تكاليف تحقيق أهداف الألفية الثالثة بمصر	يونية 2006	د. محرم الحداد	د. حسام مندور د. حنان رجائي وآخرون
195	السوق المصرية للغزل	يونية 2006	د. عبد القادر دياب	د. عبد القادر حمزة د. محمد الكفراوي وآخرون
196	المعايير البيئية والقدرة التنافسية للصادرات المصرية	أغسطس 2007	د. سلوى مرسي	د. سمير مصطفى، د. فادية عبد السلام وآخرون
197	استخدام أسلوب البرمجة الخطية والنقل في البرمجة الرياضية لحل مشاكل الإنتاج والمخزون	أغسطس 2007	د. محمد الكفراوي	د. عبد القادر حمزة د. أماني عمر وآخرون
198	تقييم موقف مصر في بعض الاتفاقيات الثنائية	أغسطس 2007	د. اجلال راتب	د. نجلاء علام د. نبيل الشيمي وآخرون
199	التضخم في مصر بحث في أسباب التضخم، وتقييم مؤشرات، وجدوى استهدافه مع أسلوب مقترح باتجاهاته	أغسطس 2007	د. إبراهيم العيسوي	د. سيد عبد العزيز دحية د. سهير أبو العنين وآخرون
200	سبل تنمية مصادر الإنتاج الحيواني في ضوء الآثار الناجمة عن مرض أنفلونزا الطيور في مصر	أغسطس 2007	د. صادق رياض	د. هدي صالح النمر د. محمد مرعي وآخرون
201	مستقبل التنمية في محافظات الحدود (مع التطبيق على سيناء)	أغسطس 2007	د. فريد عبد العال	د. السيد محمد الكيلاني د. علا الحكيم وآخرون
202	سياسات إدارة الطاقة في مصر في ظل المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية	أغسطس 2007	د. راجيه عابدين	د. فتحية زغلول ، د. نجوان سعد الدين وآخرون
203	جدوى إعادة هيكلة قطاع التأمين دراسة تحليلية ميدانية	أكتوبر 2007	د. محرم الحداد	د. حسام مندور د. إيمان أحمد الشربيني وآخرون
204	حول تقدير الاحتياجات لأهم خدمات رعاية المسنين (بالتركيز على محافظة القاهرة)	أكتوبر 2007	د. عزة عمر الفندري	د. وفاء أحمد عبد الله د. نادرة وهدان وآخرون
205	خدمات ما بعد البيع في السوق المصري (دراسة حالة للسلع الهندسية والكهربائية) (بالتطبيق على صناعة الأجهزة المنزلية وصناعة السيارات)	أكتوبر 2007	د. محمد عبد الشفيق	د. نجلاء علام، د. عبد السلام محمد السيد وآخرون
206	العناقد الصناعية والتحالفات الاستراتيجية لتدعيم القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في جمهورية مصر العربية	فبراير 2008	د. ايمان الشربيني	د. سحر عبد الحليم المهاني د. أحمد سليمان وآخرون
207	تقييم فاعلية الخطة الاستراتيجية القومية للسكان في مصر	سبتمبر 2008	د. محمود ابراهيم	د. عبد الغني محمد د. نادية فهي وآخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
208	الإسقاطات القومية للسكان في مصر خلال الفترة (2006 – 2031)	سبتمبر 2008	د. فريال عبد القادر	د. سعاد أحمد الضوي د. عبد الغني محمد عبد الغني وآخرون
209	إدارة الجودة الشاملة وتطبيقها في تقييم أداء بعض قطاعات المرافق العامة في مصر	سبتمبر 2008	د. محرم الحداد	د. حسام المندور د. اجلال راتب وآخرون
210	الخصائص السكانية وانعكاساتها على القيم الاجتماعية	نوفمبر 2008	د. نادرة وهدان	د. زينات طبالة د. عزة الفنري وآخرون
211	التجارب التنموية في كوريا الجنوبية، ماليزيا والصين: الاستراتيجيات والسياسات - الدروس المستفادة	نوفمبر 2008	د. فاديه عبد السلام	د. محمد عبد الشفيق د. لطف الله إمام صالح وآخرون
212	مستوى المعيشة المفهوم والمؤشرات والمعلومات والتحليل دليل قياس وتحليل معيشة المصريين	نوفمبر 2008	د. ابراهيم العيسوي	د. السيد دحية د. سيد حسين وآخرون
213	أولويات زراعة المحاصيل المستهلكة للمياه وسياسات وأدوات تنفيذها	فبراير 2009	د. عبد القادر دياب	د. هدي صالح النمر د. سيد حسين
214	السياسات الزراعية المستقبلية لمصر في ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية	أغسطس 2009	د. نجوان سعد الدين	د. سعد طه علام د. ممدوح الشرقاوي وآخرون
215	اتجاهات ومحددات الطلب على الإنجاب في مصر (1988 – 2005)	أغسطس 2009	د. محمود ابراهيم	د. فادية عبد السلام د. مني توفيق يوسف وآخرون
216	آليات تحقيق اللامركزية في تخطيط وتنفيذ ومتابعة وتقييم البرنامج السكاني في مصر	أغسطس 2009	د. عبد الغنى محمد	د. شحاته محمد شحاته د. كامل البشار وآخرون
217	نظم الإنذار المبكر والاستعداد والوقاية لمواجهة بعض الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة	أكتوبر 2009	د. محرم الحداد	د. حسام مندورة د. إجلال راتب وآخرون
218	الشراكة بين الدولة والفاعلين الرئيسيين لتحفيز النمو والعدالة في مصر	فبراير 2010	د. ايمان الشربيني	د. عزة عمر الفنري د. زينات محمد طبالة وآخرون
219	التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في خريطة المحافظات وأثارها على التنمية	فبراير 2010	د. سيد عبد المقصود	فريد عبد العال د. خضر عبد العظيم أبو قوره وآخرون
220	بعض الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد المصري " من الجوانب القطاعية والنوعية والدولية"	مارس 2010	د. عبد الشفيق عيسى	د. ممدوح فهيم الشرقاوي د. لطف الله إمام صالح وآخرون
221	الإسقاطات السكانية وأهم المعالم الديموغرافية على مستوى المحافظات في مصر 2012 – 2032	يوليه 2010	د. مجدي عبد القادر	د. محمود إبراهيم فراج د. مني توفيق
222	المواءمة المهنية لخريجي التعليم الفني الصناعي في مصر " دراسة ميدانية "	يوليه 2010	د. دسوقي عبد الجليل	د. زينات طبالة د. إيمان الشربيني وآخرون

فرص تعزيز الروابط بين الاستثمار العام والخاص المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
223	المشروعات القومية للتنمية الزراعية في الأراضي الصحراوية	يوليه 2010	د. عبد القادر دياب	د. ممدوح شرقاوي د. هدي النمر وآخرون
224	نحو إصلاح نظم الحماية الاجتماعية في مصر	سبتمبر 2010	د. خضر ابو قوره	د. على عبد الرزاق جلي د. زينات طبالة وآخرون
225	متطلبات مواجهة الأخطار المحتملة على مصر نتيجة للتغير المناخي العالمي	أكتوبر 2010	د. محرم الحداد	د. حسام مندور د. نفيسة أبو السعود وآخرون
226	آفاق النمو الاقتصادي في مصر بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية	يناير 2011	د. ابراهيم العيسوي	د. السيد دحية د. سهير أبو العنين وآخرون
227	نحو مزيج أمثل للطاقة في مصر"	يناير 2011	د. نيفين كمال	د. على نصار د. محمود صالح وآخرون
228	مجتمع المعرفة وإدارة قطاع المعلومات والاتصالات في مصر	أغسطس 2011	د. محرم الحداد	د. سيد دحية د. حسام مندور وآخرون
229	المدن الجديدة في إعادة التوزيع الجغرافي للسكان في مصر	أغسطس 2011	د. مجدي عبد القادر	عزيزة على عبد الرزاق د. مني عبد العال الرزاق وآخرون
230	تحقيق التنمية المستدامة في ظل اقتصاديات السوق من خلال إدارة الصادرات والواردات في الفترة من عام 2000 حتى عام 2010/2011	أكتوبر 2011	د. اجلال راتب	د. عبد العزيز إبراهيم د. محمد عبد الشفيق عيسي وآخرون
231	تجديد علم الاقتصاد نظرة نقدية إلى الفكر الاقتصادي السائد وعرض لبعض مقاربات تطوير	يونيه 2012	د. ابراهيم العيسوي	د. سهير أبو العنين
232	مقتضيات واتجاهات تطوير استراتيجية التنمية في مصر في ضوء الدروس المستفادة من الفكر الاقتصادي ومن تجارب الدول في مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية	يونيه 2012	د. ابراهيم العيسوي	د. السيد دحية د. نيفين كمال وآخرون
233	تطوير جودة البيانات في مصر	مارس 2012	د. امانى حلمي الرئيس	د. على نصار د. زينات طبالة وآخرون
234	ملامح التغيرات الاجتماعية المعاصرة ومردوداتها على التنمية البشرية	يونيه 2012	د. وفاء عبد الله	د. خضر عبد العظيم أبو قورة، د. لطف الله إمام صالح
235	السوق المحلية للقمح ومنتجاته	يونيه 2012	د. عبد القادر دياب	د. ممدوح الشرقاوي د. هدي النمر وآخرون
236	أثر تطبيق اللامركزية على تنمية المحافظات المصرية (بالتطبيق على قطاع التنمية المحلية)	يونيه 2012	د. فريد عبد العال	د. سيد عبد المقصود د. علا سليمان الحكيم وآخرون
237	إدارة الموارد الطبيعية في ضوء استدامة البيئة والأهداف الإنمائية للألفية	يونيه 2012	د. نفيسة ابو السعود	د. سحر البهائي، د. أحمد برانية وآخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
238	رؤية مستقبلية للأدوار المتوقعة للجهات الممولة للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصر في ظل التغيرات الراهنة	يونيه 2012	د. ايمان الشربيني	د. نجوان سعد الدين د. محمد حسن توفيق
239	تطوير النظام القومي لإدارة الدولة بالمعلومات وتكنولوجياها كركيزة أساسية لتنمية مصر	سبتمبر 2012	د. محرم الحداد	د. زلفى شلي د. سيد دياب وآخرون
240	(الرؤية المستقبلية للعلاقات الاقتصادية الخارجية ودوائر التعاون الاقتصادي المصري في ضوء المستجدات العالمية والإقليمية والمحلية)	سبتمبر 2012	د. اجلال راتب	د. فادية عبد السلام د. محمد عبد الشفيق وآخرون
241	المجتمع المدني ومستقبل التنمية في مصر	سبتمبر 2012	د. وفاء عبد الله	
242	التغيرات الهيكلية للقوة العمل على مستوى المحافظات في مصر وآفاق المستقبل	سبتمبر 2012	د. مجدي عبد القادر	د. زينبات طبالة د. عزت زيان وآخرون
243	تطوير استراتيجية التنمية الصناعية بمصر مع التركيز على قطاع الغزل	نوفمبر 2013	د. محرم الحداد	د. زلفى شلي، د. محمد عبد الشفيق وآخرون
244	أثر المناطق الصناعية على تنمية المحافظات المصرية (بالتطبيق على محافظات إقليم قناة السويس)	نوفمبر 2013	د. فريد عبد العال	د. سيد عبد المقصود د. علا الحكيم وآخرون
245	نموذج رياضي إحصائي للتنبؤ بالأحمال الكهربائية باستخدام الشبكات العصبية	نوفمبر 2013	د. محمد الكفراوي	
246	دور الجمعيات الأهلية في دعم التعليم الأساسي " دراسة ميدانية"	نوفمبر 2013	د. دسوقي عبد الجليل	د. خضر عبد العظيم أبو قورة، د. لطف الله إمام صالح وآخرون
247	" دور السياسات المالية في تحقيق النمو والعدالة في مصر" مع التركيز على الضرائب والاستثمار العام	نوفمبر 2013	د. سهير ابو العينين	د. نفين كمال د. هبة الباز وآخرون
248	"بناء قواعد تصديرية صناعية للاقتصاد المصري"	نوفمبر 2013	د. اجلال راتب	د. فادية عبد السلام د. محمد عبد الشفيق وآخرون
249	الصناعات التحويلية والتنمية المستدامة في مصر	ديسمبر 2013	د. ممدوح الشرقاوي	د. نجوان سعد الدين د. إيمان احمد الشربيني وآخرون
250	الصناديق والحسابات الخاصة "فلسفة الإنشاء – الأسباب – جدواها ومستقبلها"	ديسمبر 2013	د. ايمان الشربيني	د. عزيزة عبد الرزاق د. محمد حسن توفيق
251	الاقتصاد الأخضر ودوره في التنمية المستدامة	فبراير 2014	د. حسام نجاتي	د. محمد سمير مصطفى، د. نفيسة أبو السعود وآخرون
252	إدارة الزراعة المصرية في اطار التغيرات المحلية والدولية	فبراير 2014	د. عبد القادر دياب	
253	تفعيل العلاقات الاقتصادية المصرية مع دول مجموعة البريكس	ديسمبر 2014	د. اجلال راتب	د. فادية عبد السلام د. مصطفى أحمد مصطفى

فرص تعزيز الروابط بين الاستثمار العام والخاص المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
				وآخرون
254	التخطيط للتنمية المهنية للمعلمين في مصر" معلم التعليم الأساسي نموذجا"	ديسمبر 2014	د. دسوقي عبد الجليل	د. خضر عبد العظيم أبو قورة- د. لطف الله إمام صالح وآخرون
255	استكشاف فرص النمو من خلال الخدمات اللوجستية بالتطبيق على الموانئ المصرية	ديسمبر 2014	د. منى دسوقي	د. علي نصار د. أحمد فرحات وآخرون
256	التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري بعد ثورة يناير 2011	يناير 2015	د. حنان رجائي	د. سعد طه علام د. عبد الفتاح حسين وآخرون
257	التدهور البيئي في مصر منهج دليلي لتقدير تكاليف الضرر	أبريل 2015	د. سمير مصطفى	د. أحمد عبد الوهاب برانية د. نفيسة سيد أبو السعود وآخرون
258	بطاقة الأداء المتوازن كأداة لإعادة هندسة القطاع الحكومي في مصر - دراسة حالة " معهد التخطيط القومي"	مايو 2015	د. ايمان الشربيني	
259	تقييم الأهداف الإنمائية لما بعد 2015 في سياق توجهات التنمية في مصر	يوليو 2015	د. هدى صالح النمر	د. علاء الدين زهران، د. خالد عبد العزيز عطية وآخرون
260	العلاقات الاقتصادية المصرية التركية بالتركيز على تقييم اتفاقية التجارة الحرة	أغسطس 2015	د. أجلال راتب	د. فادية عبد السلام د. سلوى مرسي وآخرون
261	إطار لرؤية مستقبلية لاستخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة في مصر	أكتوبر 2015	د. نيفين كمال	د. سهير أبو العينين، د. نفيسة أبو السعود وآخرون
262	السوق المحلية للسلع الغذائية" جوانب القصور، والتطوير"	سبتمبر 2014	د. عبد القادر دياب	د. هدى صالح النمر د. أحمد عبد الوهاب برانية وآخرون
263	المرصد الحضري لمدينة الأقصر محافظة الأقصر	أبريل 2016	د. سيد عبد المقصود	د. فريد عبد العال د. محمود عبد العزيز عليوه وآخرون
264	الطاقة المتجددة بين نتائج وابتكارات البحث العلمي والتطبيق الميداني في الريف المصري	أبريل 2016	د. عبد القادر دياب	د. هدى صالح النمر د. أحمد برانية وآخرون
265	نحو تحسين أوضاع الأمن الغذائي والزراعة المستدامة والحد من الجوع والفقر في مصر – سبل وآليات تحقيق الثاني من أهداف التنمية المستدامة- (2016 – 2030)	يوليو 2016	د. هدى صالح النمر	د. عبد العزيز إبراهيم د. بركات أحمد الفرا وآخرون
266	التغيرات في أسعار النفط وأثارها على الاقتصاد (العالمي والعربي والمصري)	يوليو 2016	د. حسن صالح	د. إجلال راتب، د. فادية عبد السلام وآخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
267	مستقبل التنمية في المنطقة الجنوبية لمحافظة البحر الأحمر (الشلاتين وحلايب)	يوليو 2016	أ.د. منى دسوقي	د. سيد عبد المقصود د. فريد عبد العال وآخرون
268	نحو إطار متكامل لقياس ودراسة أثر أهداف التنمية المستدامة لما بعد 2015 على أوضاع التنمية المستدامة في مصر خلال الفترة 2015/2030	يوليو 2016	د. ماجد خشبة	د. على نصار د. هدى النمر وآخرون
269	متطلبات تطوير الحاسبات القومية في مصر	يوليو 2016	د. سهير أبو العينين	د. عبد الفتاح حسين د. أمل زكريا
270	آليات التنمية الإقليمية المتوازنة	أغسطس 2016	د. فريد عبد العال	د. سيد محمد عبد المقصود د. أحمد عبد العزيز البقلى وآخرون
271	تفاعلات المياه والمناخ والانسان في مصر (اعادة التشكيل من أجل اقتصاد متواصل)	أغسطس 2016	د. محمد سمير مصطفى	د. نفيسة سيد محمد أبو السعود، د. أحمد حسام الدين محمد نجاتي وآخرون
272	تفعيل استراتيجية الذكاء الاقتصادي على المستوى المؤسسي والقومي في مصر	أغسطس 2016	د. محرم الحداد	د. محمد عبد الشفيق ، د. زلفي عبد الفتاح شلبي وآخرون
273	اشكالية المواطنة في مصر – الحقوق والواجبات	أغسطس 2016	د. دسوقي عبد الجليل	د. خضر عبد العظيم أبو قورة، د. لطف الله إمام صالح وآخرون
274	كفاءة الاستثمار العام في مصر (المحددات والفرص وامكانيات التحسين)	سبتمبر 2016	د. أمل زكريا	د. هدى صالح النمر د. هبة صالح مغيب وآخرون
275	الاجراءات الداعمة لاندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية في القطاع الرسمي في مصر	أكتوبر 2016	د. إيمان الشربيني	د. ممدوح الشرفاوى د. زلفى شلبي وآخرون
276	الادارة المتكاملة للمخلفات الصلبة ودورها في دعم الاقتصاد القومي	يوليو 2017	د. نفيسة أبو السعود	د. محمد سمير مصطفى د. مها الشال وآخرون
277	متطلبات التحول لاقتصاد قائم على المعرفة في مصر	يوليو 2017	د. علاء زهران	د. محمد ماجد خشبة د. خالد عبد العزيز عطية وآخرون
278	آليات وسبل اصلاح قطاع الأعمال العام في جمهورية مصر العربية	يوليو 2017	د. أحمد عاشور	د. أمل زكريا عامر د. سهير أبو العينين وآخرون
279	سبل وآليات تحقيق أنماط الاستهلاك المستدام في مصر	أغسطس 2017	د. هدى صالح النمر	د. علاء الدين زهران د. خالد عبد العزيز عطية وآخرون
280	الخيارات الاستراتيجية لإصلاح منظومة التعليم ما قبل الجامعي في مصر	أغسطس 2017	د. دسوقي عبد الجليل	د. خضر عبد العظيم أبو قورة - د. محرم صالح الحداد

فرص تعزيز الروابط بين الاستثمار العام والخاص المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
				وآخرون
281	المسؤولية المجتمعية للشركات ودورها في تحقيق التنمية المحلية في مصر	سبتمبر 2017	د. حنان رجائي	د. سعد طه علام د. نجوان سعد الدين وآخرون
282	تنمية وترشيد استخدامات المياه في مصر	سبتمبر 2017	د عبد القادر دياب	د. أحمد برانية د. بركات الفراء وآخرون
283	اتفاقية منطقة التجارة الحرة الإفريقية وآثارها على الاقتصادات الإفريقية عموما والاقتصاد المصري خصوصا	سبتمبر 2017	د محمد عبد الشفيق	د. اجلال راتب د. فادية عبد السلام
284	دراسة مدى تطبيق الحوكمة على الإنتاج والاستهلاك المستدام للموارد الطبيعية في مصر	أكتوبر 2017	د. حسام نجاتي	د. سحر الهائي د. حنان رجائي وآخرون
285	صناعة الرخام في مصر "الواقع والمأمول" بالتطبيق على المنطقة الصناعية بشق الثعبان	ديسمبر 2017	د إيمان الشربيني	د. ممدوح الشرفاوى د. محمد نصر فريد وآخرون
286	تطوير منظومة التعليم العالي في مصر	ديسمبر 2017	د. محرم الحداد	د. دسوقي عبد الجليل د. محمد عبد الشفيق
287	الطاقة المحتملة للصحارى المصرية بين تخمة الوادي وقحالة البيئة	ديسمبر 2017	د. محمد سمير مصطفى	د. عبد القادر دياب د. أحمد عبد العزيز البقلي
288	نحو تحسين أنماط الانتاج المستدام بقطاع الزراعة في مصر	يونيو 2018	د هدى صالح النمر	د. علاء الدين محمد زهران، د. خالد عبد العزيز عطية وآخرون
289	مبادرة الحزام والطريق وانعكاساتها المستقبلية الاقتصادية والسياسية على مصر	يونيو 2018	د. ماجد خشبة	د. محمد على نصار د. هبة جمال الدين وآخرون
290	دراسة تحليلية لموقع مصر في التجارة البينية بين الدول العربية باستخدام تحليل الشبكات	يونيو 2018	د أماني حلي الرئيس	د. فادية محمد عبد السلام، د. حسن محمد ربيع وآخرون
291	سعر الصرف وعلاقته بالاستثمارات الأجنبية في مصر	يوليو 2018	د فادية عبد السلام	د. حجازي الجزار د. محمود عبد الحى صلاح وآخرون
292	التغير الهيكلي لقطاع المعلومات في مصر (بالتركيز على العمالة)	يوليو 2018	د محرم الحداد	د. اجلال راتب د. محمد عبد الشفيق وآخرون
293	التأمين وإدارة المخاطر في الزراعة المصرية	يوليو 2018	د سمير عريقات	د. سعد طه علام، د. أحمد عبد الوهاب برانية وآخرون
294	اهمية المشكلات النفسية والاجتماعية لدى الشباب المصري 18-35 سنة - دراسة تطبيقية على محافظة القاهرة	أغسطس 2018	د. دسوقي عبد الجليل	د. خضر عبد العظيم أبو قورة، د. لطف الله إمام صلاح وآخرون
295	التعاون المصري الأفريقي في مجال استئجار الأراضي	سبتمبر 2018	د. محمد سمير	د. نفيسة سيد أبو السعود،

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
	والصنيع الغذائي		مصطفى	د. حمداوي بكري وآخرون
296	لا مركزية الادارة البيئية في مصر وسبل دعمها	سبتمبر 2018	د. نفيسة أبو السعود	د. محمد سمير مصطفى، د. سحر إبراهيم الهائي وآخرون
297	تقييم السياسات النقدية المصرية منذ عام 2003 مع اهتمام خاص بدورها في مساندة أهداف خطط التنمية	سبتمبر 2018	د. حجازي الجزار	د. علي فتحي البجلاتي د. أحمد عاشور وآخرون
298	الممارسات الاحتكارية في أسواق السلع الغذائية الأساسية في مصر	أكتوبر 2018	د. عبد القادر دياب	د. أحمد برانية، د. هدى صالح النمر وآخرون
299	سياسات تنمية الصادرات في مصر في ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية	أكتوبر 2018	د. نجلاء علام	د. محمد عبد الشفيق د. مجدى خليفة وآخرون
300	تفعيل منظومة جودة التصدير في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر بالتطبيق على قطاع المنسوجات	ديسمبر 2018	د. إيمان الشريبي	د. زلفى شلي د. محمد حسن توفيق وآخرون
301	دور العناقيد الصناعية في تنمية القدرة التنافسية لصناعة الأثاث في مصر – بالتطبيق على محافظة دمياط	فبراير 2019	د. محمد حسن توفيق	د. إيمان الشريبي د. سمير عريقات وآخرون
302	سياحة التراث الثقافي المستدامة مع التطبيق على القاهرة التاريخية	يونيو 2019	د. سلوى مرسى	د. إجلال راتب العقيلي د. زينب محمد الصادي وآخرون
303	تطور منهجية جداول المدخلات والمخرجات ومقتضيات تفعيل استخدامها في مصر	يوليو 2019	د. حجازي الجزار	د. سهر أبو العنين، د. أحمد ناصر وآخرون
304	مستقبل القطن المصري في سياق استراتيجية التنمية الزراعية في مصر	يوليو 2019	د. سعد طه علام	د. سمير عبد الحميد عريقات، د. نجوان سعد الدين وآخرون
305	التغير الهيكلي لقطاع المعلومات في مصر بالتركيز على الصادرات	أغسطس 2019	د. محرم الحداد	د. إجلال راتب، د. محمد عبد الشفيق وآخرون
306	منافع وأعباء التمويل الخارجي في مصر	أغسطس 2019	د. فادية عبد السلام	د. محمود عبد الحى د. محمد عبد الشفيق عيسى وآخرون
307	نحو منهجية لقياس المؤشرات وتصوير متكامل لنموذج السيناريوهات البديلة لتحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030 – حالة مصر	أغسطس 2019	د. عبد الحميد القصاص	د. أحمد سليمان د. علا عاطف وآخرون
308	تطوير التعليم الأساسي في مصر في ضوء الاتجاهات التربوية الحديثة	سبتمبر 2019	د. دسوقي عبد الجليل	د. خضر عبد العظيم أبو قورة، د. لطف الله إمام، د. زينب طباله وآخرون

فرص تعزيز الروابط بين الاستثمار العام والخاص المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
309	النمو السكاني والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والعمرائية في مصر خلال 2017-2006	سبتمبر 2019	د. عزت زيان	د. أحمد عبد العزيز البقلي، د. حامد هطل وآخرون
310	الزراعة التعاقدية كمدخل للتنمية الزراعية المستدامة في مصر	أكتوبر 2019	د. هدى صالح النمر	د. بركات أحمد الفراء، محمد ماجد خشبة وآخرون
311	فرص ومجالات التعاون الزراعي المصري الأفريقي وآليات تفعيله	2020 مارس	د. هدى صالح النمر	د. أحمد برانيه، د. بركات أحمد الفراء وآخرون
312	متطلبات تنمية القرية المصرية في إطار رؤية مصر 2030	2020 مارس	د. حنان رجائي	د. سعد طه علام، د. سمير عبد الحميد عريقات وآخرون
313	الاسرة المصرية وادوار جديده في مجتمع يتغير (بالتركيز على منظومة القيم)	يونيو 2020	أ.د. زينبات طبالة	أ.د. دسوقي عبد الجليل، أ.د. عزة عمر الفندري وآخرون
314	الاستثمار في المشروعات البيئية في مصر وفرص تنميتها	يونيو 2020	أ.د. نفيسة سيد أبو السعود	أ.د. خالد محمد فهمي، د. منى سامي وآخرون
315	"استشراف الآثار المتوقعة لبعض التطورات التكنولوجية على التنمية في مصر وبدائل سياسات التعامل معها"(بالتركيز على الذكاء الاصطناعي: AI - وسلسلة الكتل: Blockchain)	يونيو 2020	أ.د. ماجد خشبة	أ.د. عبد الحميد القصاص، أ.د. أماني الرئيس وآخرون
316	التغير الهيكلي لقطاع المعلومات في مصر بالتركيز على الاستثمارات	يونيو 2020	د. محرم الحداد	أ.د. محمد عبد الشفيق، أ.د. زلفى شلي وآخرون
317	سياسات وآليات تعميق الصناعات التحويلية المصرية في ظل الثورة الصناعية الرابعة	يونيو 2020	د. مها الشال	أ.د. عزت النمر، د. حجازي الجزار وآخرون
318	دور الخدمات الدولية في تنمية صادرات مصر من وإلى أفريقيا	يونيو 2020	د. إجلال راتب	أ.د. سلوى مرسى، أ.د. فادية عبد السلام وآخرون
319	سياسات الإصلاح الاقتصادي وأثارها على هيكل تجارة مصر الخارجية	يونيو 2020	د. حسين صالح	أ.د. محمود عبد الحى، أ.د. محمد عبد الشفيق وآخرون
320	المسؤولية الاجتماعية وتنمية المجتمعات المحلية (بالتركيز على محافظة المنوفية)	يوليو 2020	أ.د. فريد عبد العال	أ.د. سيد عبد المقصود، أ.د. عزة يحيى وآخرون
321	الشراكة بين القطاعين العام والخاص - التحديات والآفاق المستقبلية	أغسطس 2020	أ.د. فادية عبد السلام	أ.د. سهير أبو العنين، د. أحمد رشاد وآخرون
322	التغير الهيكلي لقطاع المعلومات في مصر (بالتركيز على القيمة المضافة)	أغسطس 2021	أ.د. محرم الحداد	أ.د. محمد عبد الشفيق، أ.د. زلفى شلي وآخرون
323	أولويات الاستثمار وعلاقتها بميزان المدفوعات المصري خلال الفترة (2003-2019)	أغسطس 2021	أ.د. محمود عبد الحى	د. حجازي الجزار، د. عبد السلام محمد

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
				وآخرون
324	تجارة مصر الخارجية وأهمية النفاذ إلى أسواق دول غرب أفريقيا (الواقع الحالي – الإمكانيات والتحديات)	أغسطس 2021	أ.د. محمد عبد الشفيق	أ.د. محمود عبد الحى وآخرون
325	ثقافة التنمية في مصر - محاولة لقياس الأداء التنموي الثقافي	أغسطس 2021	أ.د. دسوقي عبد الجليل	أ.د. لطف الله إمام أ.د. زينبات طبالة وآخرون
326	الأبعاد التنموية والاستراتيجية للأمن السيرياني ودوره في دعم الاقتصادات الرقمية والمشرفة – مسارات التجربة المصرية في ضوء التجارب العالمية	أغسطس 2021	أ.د. ماجد خشبة	أ.د. أماني الرئيس وآخرون
327	تعزيز سلاسل القيمة بصناعة الملابس الجاهزة لدعم تنافسية الصادرات المصرية.	يوليو 2022	أ.د. إجلال راتب	أ.د. سلوى مرسى د. أحمد رشاد وآخرون
328	دور الاقتصاد الرقمي في تعزيز تجارة وصناعة الخدمات في مصر	يوليو 2022	أ.د. محرم الحداد	أ.د. محمد عبد الشفيق د. بسمة الحداد وآخرون
329	انعكاسات جائحة كورونا على فرص العمل للمرأة المصرية	يوليو 2022	أ.د. زينبات طبالة	أ.د. إيمان منجي وآخرون
330	توطين المجمعات الزراعية / الصناعية في محيط مواقع الإنتاج (بالتطبيق على تجهيز وحفظ الخضروات والفاكهة)	يوليو 2022	أ.د. عبد الفتاح حسين	أ.د. عبد القادر دياب أ.د. بركات الفرا وآخرون
331	تنمية الصناعات كثيفة المعرفة: بالتركيز على صناعة الحاسبات اللوحية	يوليو 2022	أ.د. فادية عبد السلام	أ.د. حسين صالح د. أحمد رشاد وآخرون
332	التخطيط الاستراتيجي للتعليم الفني الصناعي في مصر في ضوء تعميق التصنيع المحلى	يوليو 2022	أ.د. دسوقي عبد الجليل	أ.د. لطف الله إمام أ.د. زينبات طبالة وآخرون
333	قطاع الخدمة المدنية في مصر وإمكانيات التطوير في ظل الاقتصاد الرقمي	يوليو 2022	د. أمل زكريا	أ.د. فريد عبد العال وآخرون
334	التوجه التصديري للزراعة المصرية : بين الواقع والطموح	يوليو 2022	أ.د. هدى صالح النمر	أ.د. وحيد مجاهد د. أحمد رشاد وآخرون
335	تحليل هيكل القوي العاملة في الاقتصاد المصري في ظل الثورة الصناعية الرابعة	يوليو 2022	د. حجازي الجزار	د. وفاء مصليحي د. سحر عبود وآخرون
336	الإنفاق الصحي في مصر بين اعتبارات الكفاءة والفاعلية	يوليو 2022	أ.د. عزة عمر الفندري	أ.د. محمود عبد الحى أ.د. لطف الله إمام، وآخرون
337	العناقيد الصناعية لقطاع تكنولوجيا المعلومات في مصر : التحديات والفرص الواعدة	يوليو 2022	أ.د. بسمة الحداد	أ.د. فادية عبد السلام واخرون
338	بناء القاعدة التكنولوجية الوطنية في مصر والتصنيع المحلي للألات والمعدات الإنتاجية	يوليو 2022	أ.د. محمد عبد الشفيق	أ.د. محمود عبد الحى أ.د. حجازي الجزار وآخرون
339	متطلبات النهوض بالتعاونيات الزراعية في مصر في سياق رؤية مصر 2030	يوليو 2022	أ.د. حنان رجائي	أ.د. سمير عريقات أ.د. نجوان سعد الدين وآخرون

فرص تعزيز الروابط بين الاستثمار العام والخاص المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
340	تداعيات جائحة كورونا على الأسرة المصرية من منظور تنموي	يوليو 2022	أ.د. مجدة إمام	أ.د. زينات طبالة أ.د. إيمان منجى وآخرون
341	سياسة التنمية الحضرية كآلية لتنمية الاقتصاد المحلي (بالتطبيق على مدينة القاهرة)	يوليو 2022	أ.د. فريد عبد العال	أ.د. سيد عبد المقصود أ.د. سحر إبراهيم وآخرون
342	تطبيقات التكنولوجيا الحيوية ودورها في دعم التنمية المستدامة في مصر	يوليو 2022	أ.د. ماجد خشبة	أ.د. أماني الرئيس وآخرون
343	الإطار المؤسسي لحيازة واستغلال الأراضي الزراعية الجديدة في إطار التنمية الزراعية المستدامة	فبراير 2023	أ.د. عبد الفتاح حسين	أ.د. سعد زكي نصار، وآخرون
344	استشراف الآثار المرتقبة لتداعيات أزمة الحرب الروسية الأوكرانية: الانعكاسات على أوضاع الأمن الغذائي المصري وإمكانيات وسبل المواجهة	يوليو 2023	أ.د. هدى صالح النمر	أ.د. علاء زهران، أ.د. خالد عبد العزيز عطية وآخرون
345	حوكمة التكنولوجيات البازغة لدعم التنمية المستدامة – خبرات دولية ووطنية مقارنة	أبريل 2023	أ.د. ماجد خشبة	أ.د. علاء زهران، أ.د. خالد عبد العزيز عطية وآخرون
346	قراءة تحليلية لتطور مستويات التنمية البشرية في مصر	يوليو 2023	أ.د. زينات طبالة	د. أحمد سليمان، أ.د. عزة الفنندى وآخرون
347	تقدير تكاليف المعيشة في ضوء المستجدات الدولية والمحلية	يوليو 2023	أ.د. محمود عبد الحى	أ.د. سحر البهائي، أ.د. سيد عبد المقصود وآخرون
348	التمكين الاقتصادي للمرأة في إطار تعزيز تنافسية الاقتصاد المصري	يوليو 2023	أ.د. إجلال راتب	أ.د. فادية عبد السلام، أ.د. سلوى مرسى وآخرون
349	الإدارة المستدامة للمخلفات الالكترونية في مصر	أبريل 2024	أ.د. خالد عطية	أ.د. علاء زهران أ.د. نفيسة أبو السعود
350	دور التقنيات الزراعية الحديثة وتطبيقاتها في تعزيز استدامة الزراعة والغذاء في مصر "التحديات والفرص"	أبريل 2024	أ.د. هدى صالح النمر	أ.د. أحمد برانية أ.د. علاء زهران
351	دور نظم المعلومات المكانية في إدارة منظومة التنمية العمرانية في مصر - بالتطبيق على الساحل الشمالي الغربي	أبريل 2024	أ.د. فريد عبد العال	أ.د. سيد عبد المقصود أ.د. أحمد البقلي
352	ما بعد حياه كريمة: تشغيل الخدمات، استدامة الموارد، والتخطيط المحلي	أبريل 2024	أ.د. أحمد البقلي	أ.د. سيد عبد المقصود أ.د. فريد عبد العال
353	حركة الافروسنترك وتأثيراتها المستقبلية على مصر والسيناريوهات المتوقعة والسياسات الممكنة لدعم صانع القرار	أبريل 2024	د. هبة جمال الدين	أ.د. بسمة الحداد د. حسن ربيع
354	إطار مقترح لعمل سوق الكربون في مصر	أبريل 2024	د. منى سامى	أ.د. أماني الرئيس د. يحيى حسين
355	Refugees in Egypt: Impacts and Policy Recommendations	أبريل 2024	د. نجلاء حرب	أ.د. فادية عبد السلام أ.د. محمود عبد الحى

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
356	دور صناعة الفضاء في دعم التنمية المستدامة في مصر في ضوء الخبرات العالمية	أبريل 2024	أ.د. ماجد خشبة	د. مها الشال د. عصام الجوهري
357	نظم الحماية الاجتماعية في مصر في ضوء التحديات المعاصرة	يناير 2025	أ.د. دسوقي عبد الجليل	أ.د. لطف الله إمام أ.د. زينات طبالة وآخرون
358	التغيرات المناخية والقطاع الزراعي المصري: تحليل كمي وكيفي للأثار وسياسات وآليات المواجهة	يناير 2025	أ.د. هدى صالح النمر	أ.د. علاء زهران أ.د. خالد عطية وآخرون
359	تنمية الصادرات الزراعية والغذائية المصرية إلى الأسواق الأفريقية: التحديات والفرص	يناير 2025	أ.د. سحر الهائي	أ.د. هدى النمر أ.د. بركات الفرا وآخرون
360	دور بعض القطاعات الإنتاجية والخدمية في تحقيق هدف الصادرات حتى 2030	يناير 2025	أ.د. إجلال راتب	أ.د. فادية عبد السلام أ.د. حسين صالح وآخرون
361	مراكز فكر المستقبل في ضوء التغيرات العالمية رؤية مستقبلية لمراكز الفكر في مصر	يناير 2025	أ.د. هبة جمال الدين	أ.د. بسمة الحداد أ.د. ماجدة إبراهيم وآخرون
362	دور منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في تعزيز الاندماج في سلاسل القيمة العالمية	يناير 2025	أ.د. فادية عبد السلام	أ.د. إجلال راتب أ.د. محمد عبد الشفيق وآخرون
363	التنمية الاقتصادية المحلية بين العدالة المكانية والتنافسية العالمية" بالتطبيق على إقليم شمال الصعيد"	يناير 2025	أ.د. فريد عبد العال	أ.د. سيد عبد المقصود د. امل زكريا
364	تطوير التجمعات الحضرية (عواصم المحافظات) لتعزيز الروابط الحضرية-الريفية في مصر	يناير 2025	أ.د. أحمد البقلي	أ.د. سيد عبد المقصود أ.د. فريد عبد العال
365	نحو سياسة وطنية لتعزيز قدرات البحث والتطوير والابتكار في القطاع الصناعي المصري	يناير 2025	أ.د. ماجد خشبة	أ.د. علاء زهران د. مها الشال
366	السياسات وآليات التنفيذ الرامية إلى تحسين الأمن الغذائي في ظل ندرة المياه وتغير المناخ في مصر	يناير 2025	أ.د. عبد العزيز إبراهيم	أ.د. أحمد برانية أ.د. بركات الفرا
367	المسح التتبعي للقيم الثقافية المصرية	فبراير 2025	أ.د. هويدا رومان	أ.د. سعيد المصري أ.د. عيبر صالح
368	دور التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي في تحسين منظومة التأمين الصحي الشامل	أبريل 2025	أ.د. نيفين مكرم	أ.د. عزة الفندري أ.د. لطف الله إمام وآخرون
369	تأثير تطبيق الآلية الأوروبية لتعديل حدود الكربون على الصادرات المصرية (دراسة تطبيقية على قطاع الأسمدة).	2026	أ.د. سحر الهائي	أ.د. خالد عطية، أ.د. نفيسة أبو السعود وآخرون
370	مقاييس الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) ودورها في تعزيز التنمية المستدامة: دراسة مقارنة بين مصر ودول البريكس.	2026	أ.د. نفيسة أبو السعود	أ.د. خالد عطية، أ.د. سحر الهائي وآخرون
371	فرص تعزيز الروابط بين الاستثمار الخاص المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر في مصر.	2026	أ.د. فادية عبد السلام	أ.د. محمود عبد الحي ، د. يعي حسين وآخرون
372	التفاوتات المكانية على مستوى المحافظات المصرية - التشخيص والعلاج.	2026	أ.د. هويدا رومان	أ.د. فريد عبد العال ، أ.د. حامد هطل وآخرون

Arab Republic of Egypt
Institute of National Planning



Planning and Development Issues Series

Opportunities to Strengthen Links Between Local Public and Private Investment and Foreign Direct Investment in Egypt

No. (372) – 2026